

الكتاب  
كتاب السيرة النبوية

أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح  
عبد السلام محمد هارون

الجزء الثاني

الطبعة الثالثة  
١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة



کتاب سیبویہ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها

فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصةٌ، والمضافُ إلى المعرفة، [ إذا لم ترد معنى التنوين ]، والألفُ واللامُ، والأسماءُ المبهمةُ، والإضمارُ. فأما العلامةُ اللازمةُ المختصةُ فنحوُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً لأنه اسمٌ وقع عليه يُعْرَفُ به بعينه دون سائر أُمَّته. وأما المضافُ إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها، لأنَّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أُمَّته.

٢٢٠

وأما الألف واللام فنحو الرَّجُلِ والفرس والبعير<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً لأنَّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أُمَّته، لأنَّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ، فإنَّك إنما زعمت أنك [ إنما ] مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسمُ، لا تريد رجلاً بعينه يَعْرِفُهُ المخاطَبُ. وإذا أدخلت الألف واللام فإنَّما تُذكِّره رجلاً قد عرَّفَهُ، فنقول: الرَّجُلُ الذي من أمره كذا وكذا؛ لِيَتَوَقَّعَ الذي [ كان ] عَهْدَهُ ما تذكِّره من أمره<sup>(٢)</sup>. وأما الأسماءُ المبهمةُ فنحو هذا [ وهذه ]، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً لأنها صارت أسماءً إشارةً إلى الشيء دون سائر أُمَّته.

(١) ط: « البعير والرجل والفرس ».

(٢) ط: « عهده بما تذكِّره من أمره ».

وأما الإضمار فنحو : هو ، وإياه ، وأنت ، وأنا ، ونحن ، وأنتم ،  
 وأنتم ، وهن ، وهم ، وهي ، والتاء التي في فعلتُ وفعلتِ [ وفعلتِ ] ،  
 وما زيدَ على التاء نحو قولك : فعلتُما وفعلتُم وفعلتُن ، والواو التي في فعلوا ،  
 والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجميع ، [ والنون في فعلنا ] ،  
 والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعلَ ذلك <sup>(١)</sup> ، والألفُ  
 التي في فعلا ، والكافُ والهاء في رأيتك ورأيتهُ ، وما زيدَ عليهما نحو :  
 رأيتكما ورأيتكم ، ورأيتُهُما ورأيتُهُم ، ورأيتُكن ورأيتُنَّ ، والياء  
 في رأيتني ، والألفُ والنون اللتان في رأيتنا وعُلامنا ، والكافُ والهاء <sup>(٢)</sup>  
 اللتان في بك وبه وبها ، وما زيدَ عليهن نحو قولك : بكًا وبكم وبكنَّ  
 وبها وبهم وبهن ، والياء في غلامى وبى .

وإنما صار الإضمار معرفة. لأنك إنما تضيفُ اسماً بعد ما تعلم أن من  
 يُحدث <sup>(٣)</sup> قد عرف من تعنى وما تعنى ، وأنتك تريد شيئاً يعلمه <sup>(٤)</sup> .

واعلم أن المعرفة لا توصفُ إلا بمعرفةٍ ، كما أن النكرة لا توصفُ  
 إلا بنكرة .

واعلم أن العلمَ الخاصَّ من الأسماء يوصفُ بثلاثة أشياء : بالمضاف  
 إلى مثله <sup>(٥)</sup> ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة .

فأما المضاف فنحو : مررتُ بزيد أخيك . والألفُ واللام نحو قولك :  
 مررتُ بزيد الطويل ، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام . وأما المبهمة  
 فنحو : مررتُ بزيد هذا وبعمرو ذاك .

(١) ط : « ذاك » . (٢) ط : « والهاء والكاف »

(٣) ط : « تحدث » . (٤) ط : « أو ما تعنى وأنت تريد شيئاً بعينه » .

(٥) يعنى من المعارف : كالمضاف إلى الضمير وإلى اسم الإشارة .

والمضافُ إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته ،  
وبالألف واللام ، والأسماء المبهمة ؛ وذلك : مررتُ بصاحبك أخى زيد ،  
ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا .

فأما الألف واللام فتوصفُ بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف  
واللام ؛ لأنَّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً ،  
كما صار المضافُ إلى غير الألف واللام صفةً لما ليس فيه الألف واللام ،  
نحو مررتُ بزيد أخيك ، وذلك قولك : مررتُ بالجميل النبل ، ومررتُ  
بالرجل ذى المال .

٢٢١

وإنما منعَ أخاك أن يكون صفةً للطويل أن الأخ<sup>(١)</sup> إذا أضيف كان  
أخصَّ ، لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره ، فأما ينبغي لك أن تبدأ به<sup>(٢)</sup>  
وإن لم تكتفِ بذلك زدت من المعرفة ما تزدادُ به معرفة<sup>(٣)</sup> .

وإنما منعَ هذا أن يكون صفةً للطويل والرجل أن الخبير أراد أن يقربَ  
[ به ] شيئاً ويشيرَ إليه لتعرفه بقلبك وبعينك ، دون سائر الأشياء . وإذا  
قال الطويلُ فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفك بعينك ،  
فلذلك صار هذا يُنعتُ بالطويل ولا يُنعتُ الطويلُ بهذا ، لأنه صار أخصَّ  
من الطويل حينَ أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب . وإذا قال  
الطويلُ فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيانِ أخصَّ .  
واعلم أن المبهمة توصفُ بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفاتُ  
التي فيها الألف واللام جميعاً . وإنما وُصفتُ بالأسماء [ التي فيها الألف واللام ]

(١) في الأصل وب و بعض أصول ط : « لأن الأخ » .

(٢) ب : « بتندي به » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « تزداد به معرفة » .

لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا  
الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيدٍ وعمرو إذا قلتَ مررتُ  
بزيدٍ الطويلِ ، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرفُ  
بها ، وكانك أردتَ أن تقول مررتُ بالرجل ، ولكنك إنما ذكرتَ هذا  
لتقربَ به الشيءَ ونشيرَ إليه .

وبذلك على ذلك أنك لا تقول : مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ وأنت  
تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ، ولا تقول : مررتُ بهذا  
ذو المال كما قلت : مررتُ بزيدِ ذي المال .

واعلم أن صفاتِ المعرفة تجرى من المعرفة تجرى صفاتِ النكرة  
من النكرة ، وذلك [ قولك ] : مررتُ بأخويك الطويلين ؛ فليس في هذا  
إلا الجرُّ كما ليس في قولك : مررتُ برجلٍ طويلٍ ، إلا الجرُّ .

وتقول : مررتُ بأخويك الطويلِ والقصيرِ ، ومررتُ بأخويك  
الراكعِ والساجدِ ، ففي هذا البدلُ ، وفي هذا الصفةُ ، وفيه الابتداء ،  
كما كان ذلك في مررتُ برجلينِ صالحٍ ووطالحٍ .

وإذا قلتَ : مررتُ بزيدِ الراكعِ ثمَّ الساجدِ ، أو الراكعِ فالساجدِ ،  
أو الراكعِ لا الساجدِ ، أو الراكعِ أو الساجدِ ، أو إمَّا الراكعِ  
وإمَّا الساجدِ ، وما أشبه هذا ، لم يكن وجهُ كلامه إلا الجرُّ كما كان ذلك  
في النكرة . فإن أدخلتَ بَلْ ولكنَّ جاز فيهما ما جاز في النكرة .  
فعلى هذا فيفس المعرفة<sup>(١)</sup> . وقد مضى الكلامُ في النكرة فأغنى عن إعادته  
في المعرفة ، لأن الحكم واحد .

واعلم أن كلَّ شيءٍ كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خبرٌ ، وذلك قولك :

(١) ما بعده إلى آخر هذه الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه في أصولها



مرت بأخويك قائمين ، فالقائمان هنا نصب على حد الصفة في النكرة .  
وتقول : مرت بأخويك مسلماً وكافراً<sup>(١)</sup> هذا على من جرّ وجعلها صفةً  
للنكرة ، ومن جعلها بدلا من النكرة جعلها بدلا من المعرفة [ كما ]  
قال الله عزّ وجل : « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ »<sup>(٢)</sup> .  
وأنشدنا<sup>(٣)</sup> لبعض العرب الموثوق بهم :

فإلى ابن أم أناسٍ أرحلُّ ناقتي      عمرٌو فُتْبِلِغُ حاجتي أو تُزْحِفُ<sup>(٤)</sup>  
ملكٍ إذا نزلَ الوفودُ ببابه      عرفوا مواردَ مزبِدٍ لا يُنزَفُ<sup>(٥)</sup>

(١) قال السيرافي ما ملخصه : في هذه المسألة ثلاثة أوجه : النصب ، والجر ،  
والرفع أما من نصب فهو الذي كان يقول مرتت برجلين مسلم وكافر ، على  
الصفة ، فصار الصفة حالا لتعريف الموصوفين . وأما من جر فهو الذي كان يقول :  
مرتت برجلين مسلم وكافر على البدل ، فلما عرف الأول لم يتعين البدل .  
وأما الذي يرفع فهو الذي يقول : مرتت برجلين مسلم وكافر ، على ما فسرنا .

(٢) الآية ١٥ - ١٦ من سورة العلق

(٣) ط : « وأنشد » .

(٤) الشعر لم ينسب عند الشنتمري أيضاً ، وهولبشر بن أبي خازم في ديوانه  
١٥٥ واللسان ( زحف ) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري . ٥٥٠ . والبيت  
في الخزانة ١ : ٧٢ عرضاً بدون نسبة ، وكذا في همع الهوامع ٢ : ١٢٧ .

وأم أناس ، هي بنت ذهل بن شيان ، وهي بعض جدات المدوح وهو عمرو  
ابن هند الملك . وانظر شرح القصائد السبع للتبريزي ٢٧٠ . وأناس روى شاهدا  
على منع الصرف في الخزانة وشرح القصائد السبع ، والصرف جائز كما في شرح  
القصائد . ب واللسان : « أم إياس » تحريف . تزحف ، من الإزحاف ، وهو  
الإعياء والكلال . يقال أزحف الدابة : أعيأ وقام على صاحبه .

(٥) الموارد : الناهل . والمزبد : البحر يعلوه الزبد لتلاطم أمواجه .  
وفي الديوان : « عرفوا غوارب » . جملة كالبحر الجياش لكثرة جوده . ينزف :  
ينفذ ماؤه .

وَمَنْ رَفَعَ فِي النَّكْرَةِ رَفَعَ فِي الْمَعْرِفَةِ . قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقَيْنَا شَرِيْدُهُمْ طَلِيْقٌ وَمَكْتُوْفُ الْيَدِيْنَ وَمُزْعِفٌ<sup>(١)</sup>

وقال آخر ، [ رجل من بني قشير ] :

فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفِيَّ ضَيْفٌ مُقْرَبٌ وَآخَرَ مَعْرُوفٌ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبٌ<sup>(٢)</sup>

والنصب جيد كما قال [ النابغة الجعدي ] :

وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَآخَرَ مَرْزِيًّا وَآخَرَ رَازِيًّا<sup>(٣)</sup>

= والشاهد فيه إبدال « ملك » مما قبله من المعرفة لما فيه من زيادة الفائدة .  
ولو رفع على القطع لكان حسناً .

(١) ديوان الفرزدق ٥٦٢ والحزاة ٢ : ٢٩٩ . الشريد : الطريد .  
وأريد به جنس المطرودين . والطلق : الأسير أطلق عنه إسهاره . والمكتوف :  
المشدد بالكتاف ، وأصله الجبل يشد به وظيف البعير إلى كتفيه . والمزغف ،  
بفتح الميم وكسرهما : الصريح المقتول مكانه .

والشاهد فيه رفع « طليق » وما بعده على القطع ، لأنه تمييز للشريد  
ويان لأنواعه .

(٢) الحزاة ٢ : ٢٩٨ . يطلب من صاحبه أن تسوى بين ضيفه في الإكرام  
والتقريب . والجانب : الغريب ، يقال جنب فلان في بني فلان : نزل فيه غريباً .  
والشاهد فيه رفع « ضيف » على القطع ، ولو نصب لجاز .

(٣) لم أجد له تخريجاً إلا الحزاة والديوان ١٧٨ . وقشير : قبيلة من بني عامر ، هجهم  
فجعل منهم من يشمت بصديقه إذا أصيب بنسبة ، ومن يوزأ الآخر للؤمهم واستطالة  
قويهم على ضعيفهم . وأصل مرزيا مرزوءاً ، خفف الهمزة بقلبها واوا ، ثم قلبت  
تلك الواو ياء طلباً للحنفة ، كما قالوا رحل معدو عليه ومعدى عليه . ط : « مرزيا  
عليه وزاوية » ، وهي رواية الديوان . وما أثبت من الأصل وب يطابق الشتمري .

وقال الآخر، وهو ذو الرمة :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَوِيْمَةٌ      وَنِصْفُ نَقَاةٍ بَرِيْحٌ أَوْ يَسْرَمَرٌ<sup>(١)</sup>  
 وبعضهم ينصبه على البدل . وإن شئت كان بمنزلة رأيتُه قائماً ، [ كأنه ]  
 صار خبراً على حدّ من جعله صفة للنكرة [ على الأوجه الثلاثة <sup>(٢)</sup> ] . واعلم أن  
 للضمير لا يكون موصوفاً ، من قبيل أنك إنما تضيّر حين ترى أن المحدث  
 قد عرف من تعنى ، ولكن لها أسماء تُعطفُ عليها ، تمّ وتؤكد ، وليست  
 صفةً ؛ لأنّ الصفة تحلية نحو الطوبل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك  
 وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء البهية ، ولكنها معطوفة على الاسم تجزى  
 مجراه ، فلذلك قال النحويون صفةً . وذلك <sup>(٣)</sup> قولك : مررتُ بهم كلهم ،  
 أى لم أدع منهم أحداً ، ويجىء توكيدا كقولك : لم يبق منهم مُخبرٌ وقد  
 بقى منهم . ومثله <sup>(٤)</sup> أيضا : مررتُ بهم أجمعين أكتعين ، ومررتُ بهم جُمع  
 كُتّع ، ومررتُ بهم أجمع أكتّع ، ومررتُ بهم جميعهم . فهكذا هذا وما أشبهه .

(١) ديوان ذى الرمة ٢٢٦ وابن الشجري ١ : ١٥٣ وأمالى المرتضى ١ :  
 ٤٦١ . نمت امرأة بأن أعلاها فى إرهابه ولطافته كالقناة ، وأن أسفلها كالنقا ،  
 وهو الكتيب من الرمل ، وذلك فى امتلائه وكثافته . والتمرمر : أن يجرى بعضه  
 فى بعض .

والشاهد فيه رفع « نصف » على القطع والابتداء ، ولو نصب على البدل  
 أو الحال لجاز . وقد نوقش سيويوه فى الحمل على الحال بأنه معرفة لأنه فى نية  
 الإضافة ، كأنه قال : نصفه كذا ونصفه كذا . ورد بأن تضمنه للإضافة لا يمنع  
 تكثيره لفظاً .

(٢) موضع هذه الكلمة يابض فى الأصل ، وإثباتها من ب ، ط .

(٣) يعنى الأسماء التى تمّ وتؤكد وليست صفة .

(٤) ط : « ومنه » .

ومنه مررتُ به نفسِه ، ومعناه مررتُ به بعينه .

واعلم أنَّ العَلَمَ الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفةً ، لأنه ليس بحلِّيَّةٍ ولا قرابةٍ ولا مَبْهَمٍ ، ولكنَّه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين . وهذا قول الخليل رحمه الله ، وزعم أنه من أجل ذلك قال : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبِلْ . قال : لو لم يكن على الرَّجُلِ كان غيرَ منوَّنٍ (١) . وإنَّما صار المَبْهَمُ بمنزلة المضاف لأنَّ المَبْهَمَ تقربُّ به شيئاً أو تُباعِدهُ ، وتُشيرُ إليه (٢) .

ومن الصفة : أنت الرجل كلُّ الرجلِ ، ومررتُ بالرجل كلِّ الرجلِ . فإن قلت : هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ ، أو هذا أخوك كلُّ الرجلِ ، فليس في الحُسْنِ كالألف واللام ؛ لأنَّك إنَّما أردت بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالغُ في الكمالِ ، ولم ترد أن تجعل كلَّ الرجلِ شيئاً تعرفُ به ما قبله وتبيِّنُه للمخاطبِ ، كقولك : هذا زيد . فإذا خفتَ أن يكون لم يُعرفْ قلت : الطويلُ ، ولكنَّك بنيت هذا الكلام على شيءٍ قد أثبتت معرفته ، ثم أخبرتَ أنه مستكبرٌ للخصال (٣) .

٢٢٤

ومثل ذلك قولك : هذا العالمُ حقُّ العالمِ وهذا العالمُ كلُّ العالمِ ، إنَّما أراد أنه مستحقٌّ للمبالغة في العلم . فإذا قال هذا العالمُ جدُّ العالمِ

(١) يعني أن « زيد » هنا عطف بيان ، ولو جعلته على النداء منته التثوين كأنك قلت يا زيد .

(٢) السيرافي ما ملخصه : يعني أن الاسم العلم لم يسم بمعنى في المسمى استحق له أن يسمى بذلك الاسم دون غيره ، كزيد وعمر . والمبهم مفارق للعلم ، لأن في المبهم لفظاً يوجب التقريب كهذا وهذه ، ولفظاً يوجب التباعد نحو ذلك وتلك وأولئك .

(٣) ط : « الخصال » .

فإنما يريد [ معنى ] هذا عالمٌ جِداً ، أى [ هذا ] قد بلغ الغايةَ في العلم .  
فجرى هذا البابُ في الألفِ واللامِ مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجلٌ  
كلُّ رجلٍ ، وهذا عالمٌ حقُّ عالمٍ ، وهذا عالمٌ جِدُّ عالمٍ .

وبدلك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كلُّ الرجلِ الأوَّلَ أنه لو قال :  
هذا كلُّ الرجلِ ، كان مستغنياً به ، ولكنه ذكر الرجلَ توكيداً ، كقولك :  
هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ ، ولم يرد أن يبيِّن بقوله كلُّ الرجلِ ما قبله <sup>(١)</sup> ،  
كما يبين زيدا إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألفِ واللامِ ، وإنما هذا  
ثناءٌ يحضرك عند ذكره إياه .

ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، وما يحسن  
بالرجل خير منك أن يفعل ذلك <sup>(٢)</sup> .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرَّ هذا على نية الألفِ واللامِ ، ولكنه  
موضعٌ لا تدخله الألفُ واللامُ كما كان الجماءُ الفغيرَ منصوباً على نية إلقاء <sup>(٣)</sup>  
الألفِ واللامِ ، نحو طراً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها .

وزعم رحمه الله أنه لا يجوز في : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، الجرُّ ،  
لأنك تقدّر فيه على الألفِ واللامِ . [ وقال ] : وأما قولهم : مررتُ بغيرك

(١) ط : « ما قبل الرجل » .

(٢) السيرافي ما ملخصه : يعنى أن الرجل معرفة ، ومثلك وخير منك نكرة  
وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما ، لأن الرجل في هذين المثالين غير مقصود  
به إلى رجل بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة ، لأنه أريد به الجنس ، ومثلك وخير  
منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانها ، فاجتمعا فحسن نعت  
أحدهما بالآخر .

(٣) ط : « إلقاء » ، والكلمة ساقطة من ب .

مثلك ، وبغيرك خير منك ، فهو بمنزلة مرتُّ برجلٍ [غيرك] خير منك ، لأنَّ غيرك ومثلك وأخواتها يكنن نكرة ، ومنَّ جعلها<sup>(١)</sup> معرفة قال : مرتُّ بِمِثْلِكَ خَيْرًا مِنْكَ ، [وإن شاء خير منك على البدل] . وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله .

واعلم أنَّه لا يحسن ما يحسن بعبد الله مثلك على هذا الحدِّ . ألا ترى أنَّه لا يجوز : ما يحسن يزيدٍ خير منك ، لأنَّه بمنزلة كلِّ الرجلِ في هذا . فإن قلت : مثلك وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز ، وصار بمنزلة أخيك . ولا يجوز في خير منك ، لأنَّه نكرة ، فلا تُثبت<sup>(٢)</sup> به المعرفة . ولم يُرد في قوله : ما يحسن بالرجل خير منك ، أن يُثبت له شيئاً بعينه ثم يُرْفَع<sup>(٣)</sup> به إذا خاف التباسا .

واعلم أنَّ النصب والمرفوع يجزى معرفتهما ونكرتهما في جميع الأشياء كالمجرور .

### هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة

وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة

أمَّا بدل المعرفة من النكرة فقولك : مرتُّ برجلٍ عبدِ الله . كأنَّه قيل له : بمنَّ مرتُّ ؟ أو ظنَّ أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرفُّ منه . ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذِكره : « وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> » .

(١) ط : « جعلهن » .

(٢) ط ، ب : « فلا يُثبت » .

(٣) في الأصل : « تعرفه » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٤) الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ عبدُ الله ، كأنه قيل لك : مَنْ هو ؟  
أو ظننتَ ذلك .

ومن البدل أيضاً : مررتُ بقومِ عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ ، والرفعُ جيدٌ . ٢٢٥  
وقال الشاعر ، وهو بعضُ الهذليين ، وهو مالك بن خُوَيْلِدٍ الحِمْيَرِيُّ (١) :

يَأْتِي إِنْ تَفَقِدِي قَوْمًا وَلَدَيْهِمْ      أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ (٢)  
عَمْرُو وَعَبْدُ مَنْافٍ وَالَّذِي عَهَدَتْ      بِيَطْنِ عَرَّ عَرَّ أَبِي الضَّمِيمِ عَبَّاسٌ (٣)

(١) هذا ما في الأصل ، وب . وفي ط : « وهو صخر الغي » . والأصح

نسبته إلى مالك بن خويلد ، كما في الشنتمري وشرح أشعار الهذليين للسكري ٤٣٩  
حيث أورد السكري القصيدة في أول شعر مالك بن خالد ، ثم قال : « وتحمل  
أبا ذؤيب » . ورواها مرة قبل ذلك في شعر أبي ذؤيب في ٢٢٦ ، وقال : « قال  
أبو نصر : وإنما هي لمالك بن خالد الحناعي » . وكذا رويت لمالك في ديوان  
الهذليين ٣ : ١ . وقد ساق صاحب الحزانة نسبتها إلى مالك ، وإلى أمية بن أبي  
عائذ ، وعبد مناف بن ربيع ، والفضل بن عباس بن عتبة ، وأبي زيد الطائي .

(٢) يقول ذلك لامرأته وقد فقدت أولادها فبكت ، كما في شرح شواهد  
الجلل للزجاجي . تخلسهم ، بالبناء للمفعول ، أي يؤخذون منك بفتة ، فإن الدهر  
من دأبه أن يؤخذ فيه الشيء بفتة ونجاة .

(٣) عمرو هو عمرو بن عبد مناف بن قصي . الذي عهدت ، أي الذي  
عهدت ، فهو من قبيل الالتفات من الخطاب إلى الغيبة . وعزعر : حيل في بلاد  
هذيل . والعباس هو ابن عبد المطلب القرشي . وبين هذيل وقريش قرابة  
في النسب والدار ، لأنهم كلهم من ولد مدركة بن إلياس بن مضر ، ودار هذيل  
بمرعر وما يتصل بها .

والشاهد فيه قطع « عمرو » وما بعده مما قبله ورفعته على الإبتداء . ولو نصب  
على البدل من « قوماً » لجاز .

والرفعُ جائزٌ قوياً<sup>(١)</sup> ، لأنه لم يَنْقُضْ معنى كما فَعَلَ ذلك في النكرة .  
وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة ، فهو كقولك : مررتُ بعبد الله  
زيدٍ ، إما غلطتَ فنداركتَ ، وإما بدا لك أن تُضربَ عن مرورك بالأوّل  
وتَجَمَّلَهُ للآخر .

وأما الذي يجيء مبتدأً فقول الشاعر ، وهو مُهْلِلٌ :  
ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرُ خَبَطَةً أحوالنا وهمُ بنو الأعمامِ<sup>(٢)</sup>  
كأنه حين قال : خبطنَ بيوتَ يَشْكُرُ قيل له : وما هم ؟ فقال : أحوالنا  
وهم بنو الأعمامِ .

وقد يكون مررتُ بعبد الله أخوك ، كأنه قيل له : مَنْ هو ؟ أو مَنْ  
عبدُ الله ، فقال . أخوك . وقال [ الفرزدق ] :

وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقَرَى وَعَبَطَ الْمَهَارِي كَوْمَهَا وَشَبُوبَهَا<sup>(٣)</sup>

(١) ط : « فيه قوى » . وفي ب : « خليق قوى » .

(٢) بعض آيات القصيدة في الأصمعيات ١٥٦ والمقدّم : ٢٢٠ وليس منها .  
وانظر سبط اللآلئ ٣٤١ . خبطن ، يعنى الخيل وفرسانها . والحط : الضرب  
الشديد . والمراد بالبيوت القبائل والأحياء . وإنما ذكر العمومة لأنه من تغلب  
ابن وائل ، ويشكر من بكر بن وائل .

والشاهد فيه القطع أيضاً . وانظر ماسياتي في ص ٦٣ .

(٣) ديوان الفرزدق ٦٦ . رواية : « وضرب عراقيب المتالي شبوبها » .  
والكوم : جمع كوماء ، وهي الناقة العظيمة السنام . والمهاري : جمع مهريّة ،  
وهي الإبل تنسب إلى مهرة بن حيدان ، وهي معروفة بالنجابة . وعبطها : أن  
تتحرق لغير علة . والشبوب : المسنة ، وأكثر ما يستعمل في نعت الثور الوحشي .  
ويروى : « شنونها » قال الشنتمري : « وهو أصح . والشنون : التي أخذت في السمن  
ولم تنته » . قلت : أخطأ الشنتمري لأن البيت من قصيدة بائنة معروفة للفرزدق .  
والشاهد فيه قطع « كومها وشبوبها » . ولو جر على البديل لجاز .



كأنه قيل له : أي المهارى ؟ فقال : كومه وشبوها .

وتقول : مررتُ برجلٍ الأسدِ شدةً ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ كاملٍ ،  
لأنك أردت أن ترفع شأنه . وإن شئت استأنفت ، كأنه قيل له : ما هو .

ولا يكون صفةً كقولك : مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً ، لأنَّ المعرفة  
لا توصف بها النكرة ، ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضاً<sup>(١)</sup> لما ذكرتُ  
لك . والابتداء في التبغيض أقوى<sup>(٢)</sup> . وهذا عربي جيد : قوله أخواننا ،  
وقد جاء في النكرة في صفتها ، فهو في ذا أقوى . قال الراجز :

وساقين مثل زيد وجمل سقبان مشوقان مكنوزا العصل<sup>(٣)</sup>

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولا يجوز نكرة أيضاً » .

(٢) هذا الصواب من ط . وفي الأصل ، ب : « والتبغيض والابتداء أقوى »

(٣) سقبان : طويلان . وعند الشنتمري : « سقبان » ، وهما بمعنى . والمشوق :

النضامر الخفيف اللحم . والمكنوز : الشديد اللحم . والعصل : جمع عضلة ،  
وهي لحم الساق والمضد .

والشاهد فيه قطع « سقبان » وما بعدها ورفعها على الابتداء ، ولو خفض

على البدل من « زيد وجمل » لجاز وإن كان لا يستقيم في وزن الشعر .

هذا باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه

وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له (١)

هذا ما كان من ذلك عملاً . وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً . ومن ذلك أيضاً : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءً . فالمعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل ، وإن شئت جعلته عملاً كأننا في حال مرورك . وإن ألقيت التثوين وأنت تريد معناه جرى مثله [ إذا كان ] منوناً .

ويدلّك على ذلك أنك تقول : مررتُ برجلٍ ملازمٍ لك ، فيحسنُ ويكون صفةً للكرة ، بمنزلة إذا كان منوناً . وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلاً ، فكأنك قلت في جميع هذا : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه ، لأنّ هذا يجرى مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأول .

وتقول : مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه أو جسده داءً ، فإن ألقيت

(١) السيراني ما ملخصه : « يعني ما كان الفعل من فاعله اسمًا مضافاً إلى ضميره كقولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً وملازم أبوه رجلاً . فضارب صفة وهي اسم فاعل ، وفعله الضرب وفاعله أبوه ، وهو سبب الأول . وأما صفة ما التبس به فنحو قولك : مررت برجل مخالطه داء . فالصفة « مخالطه » وهو فعل لداء ، وقد وقع بضمير الرجل فقد التبس به . وأما الذي التبس بشيء من سببه فقولك : مررت برجل ملازم أباه رجل ، فالصفة ملازم ، وفاعله رجل قد التبس بالأب ووقع على ضميره .

التنوين جري مجرى الأول إذا أردت ذلك المعنى ، ولكنك تلتقي  
التنوين تخفيفاً .

فإن قلت : مررتُ برجلٍ مخالطه داءٌ ، وأردتُ معنى [التنوين جري على]  
الأول ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ مخالطٍ إياه داءٌ . فهذا تمثيلٌ ، وإن  
كان يقبحُ في الكلام .

فإذا كان يجرى عليه إذا التبس بغيره فهو إذا التبس به أحرى أن  
يجرى عليه .

وإن زعم زاعمٌ أنه يقول مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءٌ ، ففرقَ بينه وبين  
المنون<sup>(١)</sup> . قيل له : أأستَ تعلمُ أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوينُ  
وغيرُ التنوين سواهُ ، إذا أردتُ بإسقاطِ التنوين معنى التنوين ، نحو قولك :  
مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أهلك ، أو ملازمٍ لك ،  
فإنه لا يجزئُ بدءاً من أن يقول نعمٌ ، وإلا خالفَ جميعَ العرب والنحويين .  
فإذا قال ذلك قلتُ : أفأستَ تجعلُ هذا العملَ إذا كان منوناً وكان لشيءٍ  
من سببِ الأول أو التباس به ، بمنزلة إذا كان للأول ؟ فإنه قائلٌ : نعمٌ ،

(١) قال أبو سعيد السيرافي : في هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها  
واختلفوا في غيرها . فجعل سيويوه المجمع عليه أصلاً قدره ورد إليه ما اختلف  
فيه . . . والذي أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه ، أو لها  
التباس به وكانت منونة ، فإنها تجرى على الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ  
زيداً ، وضاربٍ أبوه زيداً ، وملازمٍ أباه زيداً ، ثم اختلفوا إذا كانت مضافة .  
فأما سيويوه فاجرى جميعها على الأول كهي لو كانت منونة ، وأجرى غيره بعضها  
على الأول ومنع إجراء بعض . فألزمه سيويوه إجراء المجمع على الأول أو المناقضة  
فقال : « وإن زعم زاعمٌ إلخ » .

وكأنك قلت مررتُ برجلٍ ملازمٍ . فإذا قال ذلك قلت له : ما بالُ التنوين  
 وغير التنوين استويًا حيثُ كانا للأوّلِ واختلّفنا حيثُ كانا للآخرِ ،  
 وقد زعمتُ أنه يجرى عليه إذا كان للآخرِ كجراه إذا كان للأوّلِ .  
 ولو كان كما يزعمون لقلتُ : مررتُ بعبدِ الله الملازمِ أبوه ؛ لأنّ الصفة  
 المعرفة تجرى على المعرفة كجرى الصفة النكرة على النكرة . ولو أنّ هذا  
 القياس لم تكن العربُ الموثوق بعربيتها<sup>(١)</sup> تقوله لم يلتفت إليه ، ولكننا  
 سمعناها تُشدد هذا البيتَ جرًّا ، وهو قول ابن ميادة المرّي ، من غطفان :  
 وارثنَ حينَ أردنَ أن يرمينا نَبلاً بلا ريشٍ ولا بِقِداحٍ<sup>(٢)</sup>  
 ونظَرَنَ من خَلَلِ الحدورِ بأعِينِ مَرَضَى مُخَالِطِهَا السَّقَامُ صِاحٍ<sup>(٣)</sup>  
 وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيتُ ،  
 لم يلقنه أحدٌ هكذا .

وأُشدد غيره من العرب بيتنا آخرًا فأجروه هذا المجرى ، وهو قوله<sup>(٤)</sup> :

(١) ط : « بعربيتهم » .

(٢) الرواية في السنتمرى واللسان ( ريش ) مطابقة لما هنا . وفي ط :  
 « نبلا مقذدة بغير قِداح » . يقال : ارتاش السهم ، إذا ركب عليه الريش . والنبل :  
 السهام . والقِداح : جمع قِدح ، بالكسر ، وهو السهم قبل أن يراش . يصف نساء  
 أصبن القلوب بفتور أعينهن وحسنها ، وشبه أشفارها بالريش .

(٣) خلل الحدور : فُرَجَّجها . وفي ط : « من خلل الستور » . يعني أنهم  
 مصونات ، وذكر أن فتور أعينهن لغير علة بها .

والشاهد فيه « مخالطها » إذ وصف بها النكرة « أعين » لما في مخالطها  
 من نية التنوين وإغفال الإضافة ، ولذلك جرى مجرى الفعل ورفع ما بعده .

(٤) ط : « وهو قول الأخطل » .

حَمِينَ الْعَرَاقِيبَ الْعَصَا وَتَرَكَنَهُ بِهِ نَفْسٌ عَالِيَةً مُخَالِطَةً بِهِرٍ (١)

فالعملُ الذي لم يقع [والعملُ] الواقعُ الثابتُ في هذا البابِ سواءً ، ٢٢٨  
وهو القياسُ وقولُ العرب .

فإن زعموا أن ناساً من العرب يَنصبون هذا فهم يَنصبون : به دابة  
مُخَالِطَةً ، وهو صفةٌ للأوّل .

وتقول : هذا غلامٌ لك ذاهباً . ولو قال : مررتُ برجلٍ قائماً جازاً ،  
فالنَّصبُ على هذا .

وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرقون بين التنوين وغير  
التنوين ، ويفرقون إذا لم يثنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ  
يرونه ، نحو الآخذِ واللازمِ والمخالطِ وما أشبهه ، وبين ما كان علاجاً  
يرونه ، نحو الضاربِ والكاسرِ ، فيجعلون هذا رفعاً على كلِّ حالٍ ،  
ويجعلون اللازمَ وما أشبهه نصباً إذا كان واقماً ، ويُجرونه على الأوّل إذا  
كان غيرَ واقعٍ . وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقماً ويجعله على كلِّ حالٍ  
رفعاً إذا كان غيرَ واقعٍ . وهذا قولُ يونس ، والأوّلُ قولُ عيسى .

(١) البيت للأخطل في ديوانه ١٩٨ والخزاعة ٢ : ٢٩٤ . يصف إبلا .  
وهو جواب الشرط في بيت قبله وهو :

إذا اتزر الحادي الكيش وقومت سوافها الركبان والحلقُ الصفرُ  
أي حين عراقيهن أن تالها العصى ، قد فتن الحادي فلم تلهن عصاه من  
سرعتن ، فوقع عليه البهر والإعياه من شدة العدو .

والشاهد فيه « مخالطه » ، إذ وصف به « نفس » النكرة للمعنى المتقدم .  
وبه في شرح الديوان على رواية « مخالطه » ، وذكر أنه منصوب على الخلاف .

فإذا جعله اسماً لم يكن فيه إلا الرفعُ على كلِّ حال . تقول : مررتُ  
برجلي ملازمه رجلٌ ، أى مررتُ برجلي صاحبٍ ملازمته رجلٌ ، فصار  
[ هذا ] كقولك : مررتُ برجل أخوه رجلٌ .

وتقول على هذا الحدُّ : مررتُ برجلي ملازمه بنو فلان . فقولك  
ملازمه بذلك على أنه اسمٌ ، ولو كان عملاً لقلت : مررتُ برجلي ملازمه  
قومه ، كأنك قلت : مررتُ برجلي ملازمٍ إياه قومهُ ، أى قد لزم إياه قومهُ .

هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول

إذا كان لشيء من سببه

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه  
وما أشبه هذا ، نحو المسلم والصالح والشيخ والشاب .

وإنما أُجريت هذه الصفاتُ على الأوّل حتى صارت كأنّها له لأنك  
قد تَضَمّها في موضع اسمه فيكون منصوباً وبمجروراً ومرفوعاً ، والنعتُ لغيره .  
وذلك قولك : مررتُ بالكريم أبوه ، ولقيتُ موسماً عليه الدنيا ، وأتاني  
الحسنة أخلاقه ، فالذى أتاك والذى أتيت غيرُ صاحب الصفة ، وقد وقع  
موقع اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً فيه ، وكأنك قلت : مررتُ بالكريم ،  
ولقيتُ موسماً عليه ، [ وأتاني الحسنُ ] ، فكما جرى بجرى اسمه كذلك  
جرى بجرى صفته .

## هذا بابُ الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة<sup>(١)</sup>

وذلك قولك : مررتُ بسرجٍ خَزٍ صُفْتُهُ<sup>(٢)</sup> ، ومررتُ بصحيفةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا ، ومررتُ برجلٍ رَفْضَةٍ حَلِيَةٍ سَيْفِهِ<sup>(٣)</sup> . وإنما كان الرفعُ في هذا أحسنَ من قبل أنه ليس بصفة . لو قلتَ : له خاتمٌ حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طِينٌ ، كان قبيحًا ، وإنما الكلام أن تقول : هذا خاتمٌ حديدٍ وُصِفَ خَزٌ ، وخاتمٌ من حديدٍ وُصِفَ من خَزٍ . فكذلك هذا وما أشبهه .

ويدلُّك أيضا على أنه ليس بمنزلة حَسَنٍ وكرِيمٍ ، أنك تقول : مررتُ بِحَسَنٍ أبوه وبقب مررتُ بالحسن أبوه ، فصار هذا بمنزلة اسمٍ واحد ، كأنك قلتَ : مررتُ بِحَسَنٍ ، إذا جعلتَ الحَسَنَ للمرور به . فمن ثمَّ أيضا قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه ؛ كأنهم قالوا :

---

(١) أى عامة العرب ، لا العوام من الناس .

(٢) الخز : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . والصفته : ما يوضع على السرج نحو المبتزة من الرحل .

(٣) السيراني : أما قولك مررتُ بسرج خز صفته إلى آخر ما مثل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجوز غير الرفع ، ويصير بمنزلة . : مررتُ بدابة أسد أبوه ، وأنت تريد بالأسد السبع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز التمثل بها . وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى اختير فيها ما حكى عن العرب ، فقد سمع منهم : هذا خاتم طين ، تحمل طين على مطين ، كما قال الشاعر :

كذلك كان الدرانية المطين ❁

وإذا سمع منهم خز صفته يحمل على « لينة » . وقد يقال للشعر اللين إنه خز يريد لينة ؛ كأنهم قالوا : هولين ،

مررتُ برجلٍ حسنٍ ، وبرجلٍ ملازمٍ<sup>(١)</sup> . ولا تقول : مررتُ بخزٍ صُفْتُهُ ، ولا بطينٍ خاتمُهُ ، لأنَّ هذا اسمٌ .

وقد يكون في الشعر : هذا خاتمٌ طينٌ وُصِفَتْ خَزِيٌّ ، مستكراً .

فالجرُّ يكون في : مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه . ومن العرب من يقول : مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كَلَّةً ، يجعلونه كأنَّهُ وصفٌ<sup>(٢)</sup> .

### هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة

#### مجرى الأسماء التي لا تكون صفة

وذلك أَفْعَلُ منه ومِثْلُك وأخواتهما ، وَحَسْبُكَ من رجلٍ ، وسواء عليه الخَيْرُ والشرُّ ، وأَيْتَانِ رجلٍ ، وأبو عَشْرَةٍ ، وأبٌ لكَ وأخٌ لكَ وصاحبٌ لكَ ، وكلُّ رجلٍ ، وأَفْعَلُ شَيْءٍ نحوُ خَيْرُ شَيْءٍ وأَفْضَلُ شَيْءٍ ، وأَفْعَلُ ما يكون ، وأَفْعَلُ منك .

وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً من قِبَلِ أنها ليست بفاعلة ، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة ، نحو حَسَنٍ وطويلٍ وكرِيمٍ ،

(١) ط : « ملازمه » .

(٢) السيرافي : وجملة الأمر أنه إذا جعل شيء من هذا صفة ورفعه بها ما بعدها فن النحويين من يذهب إلى أنه بتقدير مثل وحذفه ، فإذا قال : مررتُ بدارٍ ساجٍ بابها وسرجٍ خزٍ صفته ، فالتقدير : مثل ساجٍ بابها ، ومثل خزٍ صفته . وهذا مذهب المبرد في مثل هذا . ومنهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلاً ويرفع به . فإذا قيل : مررتُ بدارٍ ساجٍ بابها ، وجعل الساج في تقدير وثيقٍ وصلبٍ ونحوه فكأنه قال : مررتُ بدارٍ وثيقٍ بابها أو صلبٍ ، ويتأول في خزٍ ونحوه ما يليق بمعناه .



من قبل أن هذه تُفَرَّدُ وتُوْنَّثُ بالهاء كما يُوْنَّثُ فاعلٌ ، ويدخلها الألفُ واللام وتضاف إلى ما فيه الألفُ واللام ، وتكونُ نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازمُ الرجل . وذلك [ قولك ] : هذا حَسَنُ الوجه .

ومع ذلك أنك تدخلُ على حَسَنِ الوجهِ الألف واللام فنقولُ : الحَسَنُ الوجهِ ، كما تقول الملازمُ الرجل . فحَسَنٌ وما أشبهه يتصرف هذا التصرفُ . ولا تستطيع أن تُفَرِّدَ شيئاً من هذه الأسماء الأخر ، لو قلت : هذا رجلٌ خيرٌ ، وهذا رجلٌ أفضلُ ، وهذا رجلٌ أبٌ ، لم يستقم ولم يكن حسناً (١) . وكذلك أيٌّ . لا تقول : هذا رجلٌ أيٌّ .

فلما أضفتهم وأوصلت إليهم شيئاً حَسَنًا وتمنَّ به ، فصارت الإضافة وهذه اللواحق تحسُّنه . ولا تستطيع أن تدخلَ الألفَ واللام على شيءٍ منها كما أدخلت ذلك على الحسن الوجهِ ، [ ولا تنوِّن ما تنوِّن منه على حدِّ تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه ، ولا تؤنَّث كما تؤنَّث الفاعل فلم يقوِّ قوة الحسن إذا لم يُفَرِّد إفراده . فلما جاءت مضارعةً للاسم الذي لا يكون صفةً ألبتة إلا مستكرها ، كان الوجهُ عندهم فيه الرفعُ إذا كان النعتُ للآخر ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه ] .

ومع ذلك أيضاً أن الابتداءَ يحسُنُ فيهنَّ ، تقول : خيرٌ منك زيدٌ ، وأبو عشرة زيدٌ ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ . ولا يحسنُ الابتداءُ في قولك : حَسَنُ زيدٌ .

فلما جاءت مضارعةً للأسماء التي لا تكون صفةً وقويت في الابتداء

(١) في الأصل فقط : « وكان حسناً » ، تحريف .

كان أوجهُ فيها عندهم الرفحَ ، إذا كان النعتُ للآخر . وذلك قولك :  
 ٢٣٠ مرتتُ برجلٍ خيرٌ منه<sup>(١)</sup> أبوه ، ومررتُ برجلٍ سَوَاءٍ عليه الخَيْرُ والشرُّ ،  
 ومررتُ برجلٍ أبٌ لك صاحبه ، ومررتُ برجلٍ حَسْبُكَ من رجلٍ هو ،  
 ومررتُ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو .

وإن قلت : مرتتُ برجلٍ حَسْبُكَ به من رجلٍ رفعتُ [ أيضا ] .  
 وزعم الخليلُ رحمه الله أن به ههنا بمنزلة هو ، ولكن هذه الباء دخلت  
 ههنا تؤكداً كما قال :

\* كفى الشيبُ والإسلامُ<sup>(٢)</sup> \*

وكفى بالشيب والإسلام .

فإن قلت : مرتتُ برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ جررتُ ، من قبل  
 أن شديداً قد يكون صفةً وحده مستغنياً عن عليه ، وعن ذكر الحرِّ والبرد ،  
 ويدخل في جميع ما دخل الحَسَنُ .

وإن قلت : مرتتُ برجلٍ سَوَاءٍ في الخير والشرِّ جررتُ ، لأن هذا من  
 صفة الأول ، فصار كقولك : مرتتُ برجلٍ خيرٍ منك .

(١) ط : « منك » .

(٢) قطعة من بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس في ديوانه ١٦ والمعنى ٣ : ٦٦٥  
 وابن يعيش ٢ : ١١٥ و ٧ : ٨٤ ، ١٤٨ ، ٨ : ٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨ وشرح شواهد  
 المغنى ١١٢ . وهو تمامه :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا  
 عميرة : تصغير عمرة ، مؤنث عمر واحد عمور الأسنان وهي أصولها . قال  
 أبو عبيدة : « كانت صاحبتة التي شغف بها تسمى فالية ، وهي من أشرف تميم  
 ابن مر ، ولم يتجاسر على ذكر اسمها » . كذا قال أبو عبيدة ، وهو وهم منه .  
 انظر حواشي الديوان ٢٥ .

وإن قلت : مررتُ برجلٍ مُستَوٍ عليه الخَيْرُ والشرُّ جرتَ [أيضاً] لأنه صارَ عملاً بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ مفضَّضٍ سيفه ، ومررتُ برجلٍ مسمومٍ شرابه ؛ [ ويُدخله جميعُ ما يدخلُ الحَسَنَ ] . فإذا قلتَ سَمٌّ ورفضةٌ رفعتَ .

وتقول : مررتُ برجلٍ سِوَاهُ أبوه وأمه ، [ إذا كنتَ تريدُ أنه عدلٌ ]  
وتقول : مررتُ برجلٍ سِوَاهُ درهمه ، كأنك قلتَ : مررتُ برجلٍ تامَّ درهمه <sup>(١)</sup> .

وزعم يونسُ أن ناساً من العربِ يَجْرُونَ [هذا] كما يجرون مررتُ برجلٍ خَزِ صُفْتُهُ <sup>(٢)</sup> .

ومما يقوِّيك في رفعِ هذا أنك لا تقول مررتُ بخَيْرٍ منه أبوه ، ولا بسِوَاهِ عليه الخَيْرُ والشرُّ ، كما تقول بحَسَنِ أبوه

وتقول : مررتُ برجلٍ كلُّ مالهِ درهمانِ ، لا يكون فيه إلا الرفعُ ؛ لأنَّ كلَّ مبتدأٍ والدرهمانِ مبنيانِ عليه . فإن أردتَ بقولك : مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه جاز ، لأنه قد يوصفُ به ، تقول هذا مالٌ كلُّ مالٍ . وليس استعماله وصفاً بقوةِ أبي عشرةٍ ولا كثرتِه ، وليس بأبعدَ من مررتُ برجلٍ خَزِ صُفْتُهُ ، [ ولا قاعِ عَرَفَجِ كَأُ ] .

ومن جوازِ الرفعِ في هذا البابِ أتى سمعتَ رجلينِ من العربِ عربيينِ

(١) ط : « وكانك قلت : تمام درهمه » .

(٢) السيرافي : كأنهم يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل ، فيتأول خير منه أبوه تأويل فاضل عليه أبوه ، ونحو هذا . ويتأولون في سِوَاهِ أبوه وأمه : مستَوٍ أبوه وأمه ، كما يتأولون في خَزِ صُفْتُهُ : لِسِنِ صُفْتُهُ .

يقولان : كان عبدُ الله حَسْبُكَ به رجلاً . وهذا أقربُ إلى أن يكون فيه الإجراء على الأول إذا كان في الخزِّ والفضة ؛ لأنَّ هذا يوصفُ به ولا يوصفُ بالخزِّ ونحوه .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا

وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه

وذلك قولك : مررتُ بحَيَّةٍ ذراعٌ طولها ، ومررتُ بشوبٍ سبعٌ طولُه ، ومررتُ برجلٍ مائةٌ إبلُه ، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت خيرٌ منك صفةً . يدلُّك على ذلك قولُ العرب : أخذَ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً ، ففعلوا مائةً وصفاً . وقال الشاعر ، وهو الأعشى :

لئن كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً وَرُقَيْتَ أسبابَ السماءِ بِلِسْمٍ (١)  
فاختيرَ الرِّفْعُ فيه لأنَّكَ لا تقولُ (٢) : ذراعُ الطولُ ، منوناً ولا غيرَ منونٍ (٣)  
ولا تقول مررتُ بذراعٍ طولُه . وبعضُ العربِ يجرُّه كما يجرُّ الخزَّ حين يقول :  
مررتُ برجلٍ خَزٌّ صُفَّتَه ، ومنهم من يجرُّه وهم قليل ، كما تقول : مررتُ

(١) ديوان الأعشى ٩٤ وابن يعيش ٢: ٧٤٠٠ واللسان (سبب) . يقوله ليزيد ابن مسهر الشيباني متوعداً بالهجاء القاتل . يعني لا ينجيك مني البعد . وقد صور البعد بهويته تحت الأرض ، أو علوه في السماء . والجب : البئر . والقامة : مقدار طول الرجل . وأسباب السموات : مراقبها أو نواحيها . والواو فيه بمعنى أو . وبعدة :

ليستدرجك القول حتى تهمر . وتعلم أني عنك لست بملحم  
وشاهده جمل « ثمانين » وصفاً لجب ، لأنها نائبة مناب طويل وعميق .  
(٢) ط : « لأنك تقول » ، ونبه في حواشيها على الرواية التي أثبت من الأصل ، ب .  
(٣) منوناً ولا غير منون ، ساقط من ط .

برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كنتَ تريدُ أن تجعله شديداً ، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه ، إذا كنتَ تشبهُه .

فإن قلت : مررتُ بدابةٍ أسدٍ أبوها فهو رفيعٌ ، لأنك إنما تخبرُ أن أباه هذا السبع . فإن قلت : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه على هذا المعنى رفيعٌ ، إلا أنك لا تجعلُ أباه خَلْقَهُ كخَلْقَةِ الأسدِ ولا صورته . هذا لا يكون ، ولكنه يجيء كالثلث .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه قال : مررتُ برجلٍ مائةِ أبله . وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون : هو نارٌ حمرَةٌ ، لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها ، فالرفعُ فيه الوجه ، والرفعُ فيه أحسنُ وإن كنتَ تريدُ معنى أنه مبالغٌ في الشدة ، لأنه ليس بوصف .

ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، إذا أردتُ معنى أنه كاملٌ . وجره كجر الأسد . وقد تقوله على غير هذا المعنى ، تقول : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، تريدُ رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك .

وقد يجوز على هذا الحد أن تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه . وهو فيه أبدٌ ، لأنه صفة مشبهة بالفاعل . وإن وصفته فقلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه فالرفعُ فيه الوجه والحد ، والجرُّ فيه قبيح ، لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل . ألا ترى أنك لو قلتُ مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدا ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً ، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء ، لأنك إنما تبندى بالاسم ثم تصفه .

فإن قلت : مررتُ برجلٍ شديدٍ رجلٌ أبوه ، فهو رفعٌ <sup>(١)</sup> لأنَّ هذا وإن كان صفةً قد جعلته في هذا الموضع اسماً بمنزلة أبي عشرة أبوه ، يفتح فيه ما يفتح في أبي عشرة .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه قال : مررتُ برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه . وإذا قال : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ أبوه فليس بمنزلة أبي عشرةٍ أبوه ، لأنَّ قولك : حسن الوجهِ أبوه ، بمنزلة قولك مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ ، فصار هذا بدخول التنوين يشبهُ ضارباً إذا قلت : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أباه .

٢٣٢

وأبو عشرةٍ لا يدخله التنوين ولا يجرى مجرى الفعل ، ولكنك ألقى التنوين استخفاً ، فصار بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ ، إذا أردتَ معنى التنوين ، فكأنك قلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه .

وتقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ أبوه ، كما تقول : مررتُ بالرجل الحسن الوجه <sup>(٢)</sup> أبوه ، كما تقول : مررتُ بالرجل الملازمِ أبوه . فصار حسنُ الوجهِ بمنزلة حسن ، وملازمُ أباه <sup>(٣)</sup> بمنزلة ملازم . وليس هذا بمنزلة أبي

(١) السيرافي : « فرجل الذي بعد شديد بدل من شديد ، فبطل أن يعمل شديد في أبوه وقد أبدل منه رجل ؛ لأن الفعل لا يبدل منه الاسم . فإن وحدناه ورفعنا أبوه برجل جرى مجرى أبي عشرة ، لأن حكهما واحد في اختيار الرفع فيهما .

(٢) ط : « وتقول مررت بالرجل الحسن الوجه أبوه » فقط .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وملازم أبيه » .

عشرة وخير منك . ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بخيرٍ منه أبوه ولا بأبي  
عشرة أبوه ، كما لا تقول مررتُ بالطَّينِ خاتمهُ .

وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبسحٌ حتَّى تقول : هو  
والعدمُ ، لأنَّ في سواءٍ اسماً مضمرًا مرفوعاً ، كما تقول مررتُ بقومٍ عربٍ  
أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمرٍ في عربٍ بالنِّسبة<sup>(١)</sup> . فهى هنا معطوفةٌ  
على المضمر وليست بمنزلة أبي عشرة<sup>(٢)</sup> . فإن تكلمتُ به على قبحه رفعتُ  
[العدمَ] ، وإن جعلته مبتدأً رفعتُ سواءً<sup>(٣)</sup> .

وتقول : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيتُ أحداً  
أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عينه . وليس هذا بمنزلة خيرٍ منه أبوه ،  
لأنه مفضلٌ للأب على الاسم في من ، وأنت في قولك : أحسنَ في عينه  
الكحلُّ منه في عينه ، لا تريد أن تفضل<sup>(٤)</sup> الكحلَّ على الاسم الذى في من ،  
ولا تزعم أنه قد نقصَ عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحلِّ هنا  
عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيتُ رجلاً  
عاملاً في عينه الكحلُّ كعمله في عين زيد ، وما رأيتُ رجلاً مبغضاً إليه الشرُّ  
كما بغضُ إلى زيد .

(١) السيراني : لأن عرباً محمول على متعربين ، كما أن سواء في معنى مستو .  
وأجمعون توكيد للضمير في عرب .

(٢) السيراني : يعنى ليست أجمعون في ارتفاعه بمنزلة أبو عشرة أبوه .

(٣) بده في الأصل وب : « يعنى إن جعلت هو مبتدأ رفعت سواء » .  
ولله من تعلق أبي الحسن الأخصى .

(٤) في الأصل : « أن بغض » ، ضوابه في ج ه ط .

ويدلّك على أنّه ليس بمنزلة خيرٍ منه أبوه ، أنّ الهاء التي تكون في من ، هي الكحلُّ والشرُّ ، كما أنّ الإضرار الذي في عمله وبُغض ، هو الكحلُّ والشرُّ .

ومما يدلّك على أنّه على أوّله ينبغى أن يكون ، أنّ الابتداء فيه مُحالٌ : [ أنك ] لو قلت : أبغضُ إليه منه الشرُّ لم يجز ، ولو قلت : خيرٌ منه أبوه جاز .

ومثل ذلك : ما من أيّامٍ أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشرِ ذى الحجة .

وإن شئت قلت : ما رأيتُ أحداً أحسن في عينه الكحلُّ منه ، وما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه ، وما من أيّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشرِ ذى الحجة ؛ فإنّما المعنى الأوّل ، إلّا أنّ الهاء هنا الاسمُ الأوّل ، ولا تخبرُ أنّك فضّلت الكحلَّ عليه ولا أنّك فضّلت الصومَ على الأيام ، ولكنّك فضّلت بعضَ الأيام على بعضٍ . والهاء في الأوّل هو الكحلُّ ، وإنّما فضّلتَه في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع ، ولم ترد أن تجعله خيراً من نفسه البتّة . قال [ الشاعر ، وهو ] سَحِيمُ بن وَثِيلٍ :

مَرَرْتُ عَلَى وادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظَلِّمُ وادِياً<sup>(١)</sup>

(١) الحزاة ٣ : ٥٢١ والمعنى ٤ : ٤٨ . ويفهم من صنيع ياقوت في معجم البلدان ( وادى السباع ) أنه للسفاح بن بكير . ووادى السباع بين البصرة ومكة ، على خمسة أميال من البصرة . والواو في « ولا أرى » اعتراضية ، وزعم العيني أنها حالية . وقد أسهب الرضى في شرح الكافية ٢ : ١٧١ في الكلام على هذين البيتين وإعرابهما . يقول : أوحشني لكثرة سباعه فرحلت عنه .



أَقْلَّ بِهِ رُكْبُ أَتَوْهُ تَنْبِيَةً وَأَخَوْفَ، إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ، سَارِيًّا<sup>(١)</sup>

وإنما أراد : أقلّ به الرُّكْبُ تَنْبِيَةً منهم به ، ولكنه حذف ذلك استخفافاً ، كما تقول : « أنت أفضل » ، ولا تقول من أحد . وكما تقول : « الله أكبر » ، ومعناه الله أكبر من كل شيء . وكما تقول : « لا مال » ولا تقول لك ، وما يشبهه . ومثل هذا كثير .

واعلم أن الرفع والنصب تجرى الأسماء ونعت ما كان من سببها ونعت ما التبس بها وما التبس بشيء من سببها فيهما<sup>(٢)</sup> مجراهنّ في الجرّ .

واعلم أنّ ما جرى نعتاً على النكرة فإنّه منصوب في المعرفة ، لأنّ ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة ، لأنّه ليس من اسمه . وذلك قولك : مررتُ بزید حسناً أبوه ، ومررتُ بعبداً لله ملازمك .

واعلم أنّ ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنّه رفعٌ في المعرفة<sup>(٣)</sup> . من ذلك قوله جلّ وعزّ : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمَلَهُمْ

(١) التنبية : التلبث والثوقف ، فعملة من أيّ كحجي . وأخوف ، أفعل تفضيل مأخوذ من الفعل المبني للمجهول ، أي أشدّ مخوفة ، كما أخذ أشهر وأحد من المبنى للمجهول ، أي أشدّ مشهورة ومحمودة . كذا قال البغدادي معتمداً على رأي الرضي . وأراه من المبنى للمعلوم ، أي أشدّ خوفاً من الساري في ذلك الوادي . والساري : من يسير ليلاً .

والشاهد فيه : « أقلّ به ركب » ، والتقدير بعده : أتوه تنية منهم به .

(٢) ط : « فيها » ، تحريف ما أثبت من الأصل ، وب .

(٣) رفعاً غير صفة ، أي بالابتداء فيكون خبراً للبتداء .

كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۗ (١)

وتقول : مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه . فكذلك هذا وما أشبهه . ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة (٢) فيقول : مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه . وهي لفة رديئة . وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم ، وما ضارعه نحو حسن الوجه . [ ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يضربُ ويلازمُ وضربٌ ولازمٌ ] . ولو قلت : مررتُ بخيرٍ منه أبوه كان قبيحاً ، وكذلك بأبي عشرة أبوه . ولكنه حين خلص للأول جرى عليه ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه ، فشبّهه بقوله : مررتُ برجلٍ حسين أبوه . فهو ينبغي له أن يقول : مررتُ بعبد الله أبي العشرة أبوه ، كما قال : مررتُ بزبيرٍ الحسين أبوه .

ومن قال : مررتُ بزبيرٍ أخوه عمرو لم يكن فيه إلا الرفع ، لأن هذا اسمٌ معروفٌ بعينه ، فصار بمنزلة قولك : مررتُ بزبيرٍ عمرو أبوه ولو أن العشرة كانوا قوماً بأعيانهم قد عرفتهم المخاطبُ لم يكن [ فيه ] إلا الرفع (٣) ؛

(١) الآية ٢١ من سورة الجاثية . وفي ط وطبعة بولاق : « أن يجعلهم » .

ولم أجد لها في قراءة وانظر ما سبق في ١ : ٧٤ .

(٢) السيرافي : يعني على الحال ؛ لأن الحال كالنعت تقول : مررت بعبد الله خيراً منه أبوه .

(٣) السيرافي : لأن مذهب الفعل الذي يمثل ما يجرى مجراه شائع غير متعين فإذا تمين الاسم لم يجر مجراه . ألا ترى أنك لا تقول : مررت بأخيه أبوك ، ويجوز أن تقول بمؤاخيه أبوك ؛ لأن مؤاخيه في مذهب يؤاخيه . والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهو بمنزلة هؤلاء إخوتك .

لأنك لو قلت : مررتُ بأخيه أبوك ، كان محالاً [ أن ترفع الأب بالأخ ] ،  
وهي في (١) مررتُ بأبي عشرة أبوه وبأبي العشرة أبوه ، إذا لم يكن شيئاً  
بعينه ، تجوز (٢) على استكراه . فإن جملت الأخ صفةً للأول جرى عليه ،  
كأنك قلت : مررتُ بأخيك ، فصار الشيء بعينه نحو زيد وعمرو ، وضارع  
أبو عشرة حسن حين (٣) ، لم يكن شيئاً بعينه قد عرفه كمررتك ، على ضعفه  
واستكراهه .

واعلم أن كل شيء من العمل وما أشبهه نحو حسن وكريم ، إذا أدخلت  
فيه الألف واللام جرى على المعرفة كجراه على الفكرة حين كان نكرةً ،  
كقولك : مررتُ بزيد الحسن أبوه ، ومررتُ بأخيك الضاربه عمرو .

واعلم أن العرب يقولون : قومٌ مملوجاه ، وقومٌ مشيخةٌ ، [ وقومٌ  
مُشيوخاه (٤) ، يجعلونه صفةً بمنزلة شيوخ وعلوج .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) في الأصل و ط : « يجوز » ، واثبت ما في ب .

(٣) ط : « حسناً حين » .

(٤) المملوجاه : اسم جمع للعلاج ، وهو الرجل اللقوى الضخم ، وأكثر  
ما استعمل في كفار المعجم والمشيوخاء : اسم جمع للشيوخ ، وهو الذي استبان  
فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من حسين فصاعداً .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها  
من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك  
مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه ، وأحسن أبواه ، وأخرجُ  
قومك<sup>(١)</sup> . فصار هذا بمنزلة قال أبواك وقال قومك ، على حد من قال :  
قومك حسنون إذا أخرجوا ، فيصيرُ [ هذا ] بمنزلة أذهب أبواك ،  
وأمنطق قومك<sup>(٢)</sup> .

فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون ، وقومك  
حسنون ، كما تقول أبواك قالا ذلك ، وقومك قالوا ذلك .

فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجرى للذكر إلا أنك تدخلُ  
الهاء ، وذلك [ قولك ] : أذهبتُ جاريتك ، وأكرمتُ نساؤكم . فصارت الهاء  
في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل ، إذا قلت : قالت نساؤكم ، وذهبتُ جاريتك .  
ولمَّا قلت : أكرمتُ نساؤكم على قول من قال : أنساؤكم كريمات ، إذا أخرج  
الصفة . والألفُ والتاء ، والواو [ والياء ] والنون في الجميع ، والألفُ  
والنون في التننية ، بمنزلة الواو والألف في قالا وقالوا ، وبمنزلة الواو والنون  
في يقولون .

وكذلك : أقرشني قومك وأقرشني أبواك ، إذا أردت الصفة جرى  
مجرى حسن وكريم . ولمَّا قالت العربُ : قال قومك وقال أبواك ؛ لأنهم

(١) في الأصل : « وحسن أبواه وخارج قومك » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) في الأصل فقط : « أو منطلق قومك » .

اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا<sup>(١)</sup> .

قال الشاعر :

٢٣٥

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللَّهِ قَدْ عَلِمُوا      عِنْدَ الْخِطَابِ بِمَوْعِرِ بْنِ حُنْجُودٍ<sup>(٢)</sup>

صار لَيْسَ ههنا بمنزلة ضَرَبَ قَوْمَكَ بنو فلان ؛ لأن لَيْسَ فِعْلٌ ، فإذا بدأت بالاسم قلت : قَوْمُكَ قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهبها ؛ لأنه قد وقع ههنا إضمارٌ في الفعل وهو أَسْمَاؤُهُمْ ، فلا بُدَّ للمضمر أن يَجِيءَ بمنزلة المظهر .  
وحين قلت : ذهب قَوْمُكَ لم يكن في ذَهَبَ إضمارٌ . وكذلك قالت جاريتاك وجاءت نساؤك<sup>(٣)</sup> . إلا أنَّهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التانيث والتذكير ، وحذفوا الألف والنون<sup>(٤)</sup> لما بدءوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه ، كما حذفوا ذلك في التذكير<sup>(٥)</sup> .

فإن بدأت بالاسم قلت : نساؤك قلنَ ذاك ، كما قلت : قَوْمُكَ قالوا

(١) أي لا يضمرون في الفعل ، إذا كان فاعله اسما ظاهرا .

(٢) وكذا أنشده في اللسان (حنجد) بدون نسبة . وأصل معنى الحنجد دوية ، أو وءاء كالسقط الصغير . والضمير في « علموا » للناس . والحفاظ : المحافظة على الأعراض في الحرب أو المهاجرة .

والشاهد فيه أفراد « ليس » وإن كانت فعلا للجماعة ، كما هو الشأن في الأفعال التي تتقدم فاعليها .

(٣) ط : « وقالت نساؤك » .

(٤) أي نون النسوة . وفي الأصل وب : « والواو » ، صوابه في ط .

(٥) أي كما حذفوا الألف والواو .

ذاك<sup>(١)</sup> . وتقول : جاريتاك قالتا كما تقول : أبواك قالا ، لأن في قلن وقالتنا  
إضماراً كما كان في قالا وقالوا .

وإذا قلت : ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك ، فليس في الفعل  
إضمارٌ ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير ، ولم يفصلوا بينهما في التثنية  
والجمع . وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمارٍ كالواو والألف ،  
وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة ، وليست باسم .  
وقال بعض العرب . « قال فلانة » .

وكلمًا طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حَضَرَ القاضى امرأة ؛ لأنه  
إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء ،  
كالمعاقبة نحو قولك : زنادقة ونناديق ، فنحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا  
في مُغْتَلِمٍ : مُغْتَلِمٌ وَمُغْتَلِمٌ<sup>(٢)</sup> ، وكأن الياء صارت بدلاً مما حذفوا<sup>(٣)</sup> .

وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهارُ المؤنث يكفيهم عن ذكرهم  
التاء ، كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهرهم عن الواو والألف .

وهذا في الواحد من الحيوان قليل ، و [ هو ] في الموات كثير ، فرقوا  
بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الأدميين وغيرهم . تقول : هم ذاهبون ،

(١) السيرافي : إن قال قائل : لم يجعل للضمير الواحد علامة وجعل للاتين  
والجماعة ؟ قيل : لأنه معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه ، وقد يخلو  
من الاثنين والجماعة ، فلذلك جعل لها علامة لثلاث يقع لبس ، واكتفى بما تقدم  
في العقل من حاجة الفعل إلى فاعل ، عن علاقة ظاهرة . وإذا قيل : زيد قام هو  
فالضمير الذي قام في التنية ، و « هو » توكيد .

(٢) في الأصل ، وب : « ومضالم » ، والصواب من ط .

(٣) ط : « لما حذفوا » .

وهم في الدار ، ولا تقول : جمالك ذاهبون ، ولا تقول : هم في الدار وأنت  
تفنى الجمال ، ولكنك تقول : هي وهن ذاهبة وذاهبات<sup>(١)</sup> .

ومما جاء في القرآن من الموات قد حُذفت فيه التاء قوله عز وجل :  
« فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى<sup>(٢)</sup> » [ وقوله : « مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ  
الْبَيِّنَاتُ<sup>(٣)</sup> » .

وهذا النحو كثير في القرآن [ ، وهو في [ الواحدة إذا كانت من ]  
الآدميين أقل منه في سائر الحيوان . ألا ترى أن لهم في الجميع<sup>(٤)</sup> حالاً  
ليست لغيرهم ، لأنهم الأولون وأنهم قد فضّلوا بما لم يفضل به غيرهم من  
العقل واللم<sup>(٥)</sup> . وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبنزلة  
الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد [ في أنه مؤنث ] . ألا ترى أنك  
تقول : هو رجل ، وتقول : هي الرجال ، فيجوز لك . وتقول : هو جمل  
وهي الجمال ، وهو غيرٌ وهي الأعيار ؛ فجرت هذه كلها مجرى هي الجذوع .  
وما أشبه ذلك بجزى هذا المجرى ؛ لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد  
منه مذكراً من الحيوان . فلما كان كذلك صبروه بمنزلة الموات ؛ لأنه قد

(١) ط : « هن وهي ذاهبات وذاهبة » .

(٢) هذه الكلمة ليست في ط . الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران . وقد وردت : « جاءتهم البيئات »  
في الآيات ، ٢١٣ ، ٢٥٢ من سورة البقرة و ١٥٣ من سورة النساء . و « جاءتكم  
البيئات » في الآية ٢٠٩ من سورة البقرة .

(٤) ط : « الجمع » ، في هذا الموضع والموضمين اللذين بعده .

(٥) السيراني : « خلق الله ما يعقل لعبادته المؤدية لهم إلى منافهم ، وخلق  
مالا يعقل لمصالح ما يعقل . فهم الأصل في الخلق والأولون » .

خرج من الأول الأمكن حيث أردت الجميع . فلما كان ذلك احتملوا  
 أن يُجرّوه بُجرى الجميع الموات<sup>(١)</sup> ، قالوا : جاء جواريك ، وجاء لسائك ،  
 وجاء بناتك . وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد لأنه في معنى الجمع كما قالوا  
 في هذا ، كما قال الله تعالى جده<sup>(٢)</sup> : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ<sup>(٣)</sup> » ،  
 إذ كان في معنى الجميع ، وذلك قوله تعالى . « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ<sup>(٤)</sup> » .  
 واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ،  
 فشبها هذا بالتاء التي يُظهِرُ ونها في « قالت فلانة » ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا  
 للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر ، وهو  
 الفرزدق :

ولكن دِيافِيُّ أبوه وأُمَّهُ بِحُورَانَ يَنْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبَهُ<sup>(٥)</sup>

(١) ط : « جمع الموات » .

(٢) ط : « كما قال عز وجل » .

(٣) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٤) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٥) ديوان الفرزدق ٥٠ والحزاة ٧ ، ٣/٣٨٦ ، ٢/٢٩٢ ، ٤/٣٣٤ : ٥٥٤

وابن يعيش ٧ : ٧ ومع الموامع ١ : ١٦٠ وابن الشجري ١ : ١٣٣ . وقبلة :

فلو كنت ضيِّفاً صفتُ ولوسرت على قدنى حياتهُ وعقاربه

ولو قطعوا يمينيَّ يديَّ غفرتها لهم ، والذي يحصى السرائر كاتبه

يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، في قصة ذكرت في الديوان ، بأنه قروى من دياف

وهي قرية بالشام ، يتمل لإقامة عيشه ، وليس كما عليه العرب الخلس من الاتجاج

والحرب . وحوران ، بالفتح ، من مدن الشام . والسليط : الزيت ، والشام

كثيرة الزيتون .

والشاهد فيه « ينصرن » إذ جعل فيها ضمير « أقاربه » الفاعل ، وآتى به

مؤنثاً للأقارب لأنه أراد الجماعات .



وأما قوله جل ثناؤه : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا <sup>(١)</sup> » فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا فليل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقوله جل وعز : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » على هذا فيأزعم يونس . وقال الخليل رحمه الله تعالى : فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات . وكذلك شابٌ وشيخٌ وكهليلٌ ، إذا أردتَ شابين وشيخين وكهليلين .  
 ٢٣٧ تقول : مررتُ برجلٍ كهليلٍ أصحابه ، ومررتُ برجلٍ شابٍ أبواه <sup>(٢)</sup> .  
 قال الخليل رحمه الله : فإن نثيتَ أو جمعتَ فإن الأحسن <sup>(٣)</sup> أن تقول : مررتُ برجلٍ قُرَشِيَّانِ أبواه ، ومررتُ برجلٍ كَهْلُونِ أصحابه ، تجعله اسماً بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ خَزْرُؤُ صُفْتُهُ .

وقال الخليل رحمه الله : من قال أكلوني البراغيثُ أُجْرِي هذا على أوله فقال : مررتُ برجلٍ حَسَنِينَ أبواه ، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيِّينَ آبَاؤُهُمْ . وكذلك أَفْعَلُ نَحْوَ أَعُورٍ وَأَحْمَرَ ، تقول : مررتُ برجلٍ أَعُورٍ أبواه وَأَحْمَرَ أبواه . فإن نثيتَ قلتُ : مررتُ برجلٍ أَحْمَرَانِ أبواه تجعله اسماً . ومن قال أكلوني البراغيثَ قلتُ على حدِّ قوله : مررتُ برجلٍ أَعُورَيْنِ أبواه .

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٢) السباني : قد تقدم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هي التي تجمع جمع السلامة ، كما أن الفعل ينصل به تننية الضمير وجمعه ، فلذلك صار شاب أبواه على مذهب شابين وشيخين وكهليلين ، أي مذهب شبا وشاخوا واكلهوا . وإذا تقدم الفعل وحده . واسم الفاعل الموحد المقدم بمنزلة الفعل المقدم الموحد . فإذا نثيت شيئاً من هذا أو جمعته فالوجه فيه أن ترفعه بالابتداء والخبر ، لأنك أخرجه عن مذهب الفعل بترك التوحيد .

(٣) ط : « أحسنه » .

وتقول : مررتُ برجلٍ أَعورَ أبَاؤُهُ ، كأنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى حَدِّ أَعورِينَ  
 وإن لم يُتَكَلَّمْ بِهِ ، كما تَوَهَّمُوا فِي هَلِكِي وَمَوْتِي وَمَرَضِي أَنَّهُ فُعِلَ بِهِمْ ،  
 فَجَاءُوا بِهِ عَلَى مِثَالِ جَرَحِي وَقَتْلِي ، وَلَا يُقَالُ هَلِكٌ وَلَا مَرِضٌ وَلَا مَوْتُ (١) .  
 قال الشاعر ، وهو النابغة الجعدي :

وَلَا يَشْعُرُ الرَّمْحُ الْأَصْمُ كَعُوبِهِ      بَثْرُوةَ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْمُتَنَزَّمِ (٢)  
 وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَعورُ قَوْمِكَ ؟ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَمٌّ قَوْمُهُ .

وتقول : مررتُ برجلٍ حَسَانٍ قَوْمُهُ ، وَلَيْسَ يَجْرِي هَذَا بِجَرَى الْفِعْلِ ،  
 إِنَّمَا يَجْرِي بِجَرَى الْفِعْلِ مَا دَخَلَهُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ فِي التَّنْثِيَةِ  
 وَالْجَمْعِ وَلَمْ يَغْيِرْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : حَسَنٌ وَحَسَنَانٌ ، فَالتَّنْثِيَةُ لَمْ تَغْيِرْ بِنَاءَهُ . وتقول :  
 حَسَنُونَ ، فَالْوَاوُ وَالنُّونُ لَمْ تَغْيِرِ الْوَاحِدَ ، فَصَارَ [ هَذَا ] بِمَنْزِلَةِ قَالَا وَقَالُوا ؛  
 لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاوُ لَمْ تَغْيِرِ فَعْلًا . وَأَمَّا حَسَانٌ وَعُورٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ كُسِّرَ  
 عَلَيْهِ الْوَاحِدُ ، فَجَاءَ مَبْنِيًّا عَلَى مِثَالِ كِبْنَاءِ الْوَاحِدِ ، وَخَرَجَ مِنْ بِنَاءِ الْوَاحِدِ

(١) ط : « وَلَا يُقَالُ هَلِكٌ وَلَا مَرِضٌ وَلَا مَوْتٌ » .

(٢) ديوان الجعدي ١٤٤ واللسان (عيط ، ظلم) وشرح القصائد السبع ٣٤٧  
 والأغاني ٤ : ١٣٩ وشروح سقط الزند ٥٩٢ . أي من كان عزيزاً كثيراً العدد ،  
 فالرَّح لا يشعر به ولا يباليه . يقوله متوعداً . والأصم : الصلب . وكعوب الرمح :  
 العقد بين أنابيبه ، وإذا صلبت الكعوب صلب سائرُه . والبَثْرُوة : كثرة العدد ،  
 كما أنها كثرة المال . والأعيط : الطويل ، والمراد المتطاول كبيراً . والمتنظم : الظالم .  
 يقال تنظَّمه حقُّه . ويروى : « رهط الأبلخ » . و « رهط الأبلخ » . ويروى  
 أنه لما قال هذا أجابه المتوعد ، لكنَّ حامله يشعر فيقدمه يا أبا ليلى فأخفمه .  
 والشاهد فيه رفع « كعوبه » بالأصم ، وإفراده ، تشبيهاً له بما يسلم جمعه  
 من الصفات ، وكان وجه الكلام أن يقول « الصم » لأن أصم لا يجمع  
 جمع السلامة .

إلى بناء آخر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي [لحقت] في قرشي  
في الاثنين والجميع . فهذا الجميع له بناء بُني عليه كما بُني الواحد على مثاله ،  
فأجرى مجرى الواحد .

ومما يدلُّك على أن هذا الجميع ليس كالفعل ، أنه ليس شيء من الفعل  
إذا كان للجميع يجيء مبنياً على غير بنائه إذا كان للواحد ؛ فمن ثمَّ صار  
٢٣٨ حسان وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد ، نحو مررتُ برجلٍ جنب أصحابه ،  
ومررتُ برجلٍ صرورةٍ قومه<sup>(١)</sup> . فاللفظُ واحدٌ والمعنى جميعٌ .

واعلم أن ما كان يُجمعُ بغير الواو والنون نحوَ حَسَنٍ وحِسانٍ ، فإنَّ  
الأجود فيه أن تقول : مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومه . وما كان يُجمعُ بالواو  
والنون نحوَ منطلقٍ ومنطلقينَ ، فإنَّ الأجود فيه أن يجعلَ بمنزلة الفعل  
المتقدِّم ، فتقول : مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومه .

واعلم أنه من قال ذَهَبَ نساؤك قال : أذهبُ نساؤك . ومن قال :  
« فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ<sup>(٢)</sup> » قال : أجاؤني موعظةً ، تذهبُ الهاء  
ها هنا كما تذهبُ<sup>(٣)</sup> [ التاء ] في الفعل .

وكان أبو عمرو يقرأ : « خاشعاً أبصارهم<sup>(٤)</sup> » . قال الشاعر ، وهو  
أبو ذؤيب الهذلي :

(١) الصرورة : الذي لم يحج ، أو الذي لم يتزوج . وفي الحديث : « لاصرورة  
في الإسلام » .

(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) ط : « يُذهبُ الهاء ها هنا كما يذهب » .

(٤) الآية ٤٣ من سورة القلم و٤٤ من المعارج . والتلاوة : « خاشعاً

أبصارهم » . ونسبة القراءة إلى أبي عمرو لم أعثر عليها .

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَا إِن يَزَا لُ مُضْطَمراً طُرْتَاهُ طَلِيحاً<sup>(١)</sup>

وقال الفرزدق :

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ<sup>(٢)</sup>

وقال الفرزدق أيضاً :

قَرْنِي بِحُكِّ قَفَا مُقْرِفٍ لَيْسِمٍ مَأْرُهُ قُعْدُدٍ<sup>(٣)</sup>

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٣٥ وشرح السكري ٢٠٢ ، من قصيدة يمدح بها عبد الله بن الزبير ، وكان صاحبَه في غزو إفريقية ، وبها مات أبو ذؤيب . بعيد الغزاة ، أى يبعد في غزو الأعداء . والغزاة : الغزوة . ورواية الديوانين : « مَرِيعُ الْغَزَاةِ » أى يرجعون ولا يرجع . والمضطمر : الضامر . والطرة : الكشح والجنب . والطيح : المعى ، وذلك من عناء الغزو .

والشاهد فيه حذف الماء من « مضطمة » لأن فاعله « طرته » مؤنث مجازى .

(٢) ديوان الفرزدق ٣٦٥ برواية « قديماً ورتناه » ، و « شداداً دعائمه » .

وقبله :

وما زال بأبي المزنا وبينه وفي الناس بأبي بيت عز وهادمه  
يفخر بمرقومه ومجدهم أنهما قديمان قدم تبس ، وهو من ملوك اليمن القدماء .  
والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو آجر . والدائمة : عماد  
البيت الذى يقوم عليه . جمل المجد كالبناء المحكم .

والشاهد فيه حذف الماء من « طويلة » ، و « شديدة » على نحو ما تقدم .

(٣) ديوان الفرزدق ٢٠٥ من مناقضة يناقض بها جريراً . والقرفى : دويبة

تشبه الحنفساء طويلة الأرجل . جعل أباه عطية كالقرفى . والمقرف : اللثيم

الأب . وهذه رواية ط والديوان . وفي الأصل ، وب : « مقرب » ، بالياء ،

وهى الحامل قد دنا ولادها من الإنسان والحيوان . قفا مقرف ، عنى بالمقرف

عطية ، أى يحك قفاه . والمآثر : الأفعال التى تؤثر ، والأخبار ، الواحدة مائة .

والقعدد : القريب النسب من الجد الأكبر ، فهو قصير النسب .

والشاهد فيه حذف الماء من « لثيم » ، على نحو ما تقدم .

وقال آخر ، وهو أبو زُبَيْدٍ الطائي :

مُسْتَعِينٌ بِهَا الرِّيحُ فَما يَجْمُؤُ <sup>(١)</sup> تَنَابُها فِي الظَّلامِ كُلُّ هَجُودٍ <sup>(٢)</sup> ٢٣٩

وقال آخر ، من بني أسد :

فَلَاقِي ابْنَ أَنْتَى يَبْتَنِي نِشْلَ ما بَتْنِي <sup>(٣)</sup> مِنَ القَوْمِ مَسِي السَّامِ حَدائِدُهُ <sup>(٤)</sup>

وقال آخر ، [ الكُمَيْت بن معروف ] :

وما زِلْتُ مَحْمُولاً عَلَى ضَفِينَةٍ <sup>(٥)</sup> وَمُضْطَلِعِ الأَضْغانِ مَذُ أنا يَافِعٍ <sup>(٦)</sup>

وهذا في الشعر أكثر من أن أُحصيه [ لك ] . ومن قال ذَهَبَ فلانةُ قال : أذاهبُ فلانةُ وأحاضرُ القاضِي امرأةٌ . وقد يجوز في الشعر موعظةٌ جاءنا ، كأنه <sup>(٧)</sup> اكتفى بذكر الموعظة عن التاء . وقال الشاعر ، [ وهو ] الأَعشى :

(١) اللسان (حنن) . نعت فلاة واسمة يسمع للرياح بها حنين ، وهي في ذلك موحشة يخافها الساري . يجتابها : يقطمها . والمجود : الباسر . والشاهد فيه حذف الهاء من « مستحنة » على نحو ما تقدم .

(٢) يهف لهماً لقي لهماً مثله يبتني مثل ما يبتنيه . ابن أنى ، أسلوب تعظيم وتضخيم ، كما يقال ابن رجل . والسام : جمع السم . وعنى بالحدائد نصال السهام . وشاهده حذف الهاء من « مسقية » على غرار ما سبق .

(٣) العيني ٣ : ٣٢٤ . يقول ، إنه جبل على عزة النفس ، وإنه لا يزال محسداً يضطفن عليه ، ويضطلع هو الأضغان ، أي يحملها بين أضلاعه ، كما ذكر الشنمري . أو هو يضطلمها ، أي يقوى على حملها . واليافع : الذي ناهز الحلم . والشاهد فيه حذف الهاء من « محمولة » ؛ لأن الضفينة مؤنث مجازي .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

فإِذَا تَرَى لِمَتِي بُدِّلتُ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (١)

وقال الآخر ، وهو عامر بن جُوَيْنٍ الطائِي :

فَلَا مَرْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَّ إِيقَالَهَا (٢)

وقال الآخر ، وهو طَفَيْلُ الغَنَوِيِّ :

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِيدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ (٣)

(١) ديوان الأعشى ١٢٠ والحزاة ٤ : ٥٧٨ والعيني ٢ : ٤٦٦ و ٤ : ٣٢٧

وابن يعيش ٥ : ٩٥ و ٩ : ٦ ، ٤١ وابن الشجري ٢ : ٣٤٥ . اللمة : الشعر الذي يلم بالمنكب . والمراد : إن رأيتني الآن ولمتي متميرة بالشيب . أودى بها : ذهب بها أو بمعظمها .

ويروى : « فإِذَا تَرَى لِمَتِي وَوَلِي لِمَةٌ » ، أي إن كنت قد رأيتني فيما مضى ولي لمة فينانة فإن حوادث الدهر قد غيرتها وذهبت بها .

وشاهده حذف التاء من « أودت » لضرورة القافية ، إذ أن الفعل متحمل للضمير العائد إلى المؤنث المجازي . والقافية مردفة ، ولذا لم يستطع أن يقول : « أودت بها » مع استقامة المروض بها ، ويسوغه أن الحوادث بمعنى الحدثنان .

(٢) الحزاة ١ : ٢١ و ٣ : ٣٣٥ والميني ٢ : ٢٦٤ وابن يعيش ٥ : ٩٤

وهمع الهوامع ٢ : ١٧١ وشواهد المغني ٣١٩ وابن الشجري ١ : ١٥٨ ، ١٦١ . يصف أرضاً مخصبة لكثرة الفيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر . والشاهد فيه حذف التاء من « أبقلت » لضرورة الشعر ، ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان .

(٣) ديوان طفيل ٢٩ وابن يعيش ١٠ : ١٨ . أحوى ، يعني ظيباً أحوى ،

أراد من ذلك الجنس . وما نتج في الربيع أحسن ذلك وأفضله وهو الذي في لونه سفعة ، شبه صاحبه بها . والرَّبِيبي : ما نتج في الربيع . والعين ، أي وعينه ، فال بدل من الضمير . والحارِي ، المنسوب إلى الحيرة ، على غير قياس .

والشاهد فيه تذكير « مكحول » وهو خبر عن « العين » المؤنثة ، ضرورة .

وسوغ ذلك أن العين بمعنى الطرف ، وهو مذكر .

وزعم الخليل رحمه الله أن « السماء منفطرٌ به <sup>(١)</sup> » كقولك : « معضلٌ »  
 للقطاة <sup>(٢)</sup> . وكقولك : « مُرَضِعٌ » ، التي بها الرضاعُ . وأما المنفطرة فيجىء  
 على العمل ، كقولك منشقةٌ ، وكقولك مرَضعةٌ التي تُرَضِعُ . وأما « كُلُّ  
 فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ <sup>(٣)</sup> » ، و« رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ <sup>(٤)</sup> » ، و« يَا أَيُّهَا النَّعْلُ  
 ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ <sup>(٥)</sup> » فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما ذكروهم  
 بالشجود ، وصار النملُ بتلك المنزلة حين حَدَّثَتْ عنه كما تُحَدِّثُ عن الأناسي .  
 وكذلك « فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » . لأنها جعلت — في طاعتها وفي أنه لا ينبغي  
 لأحدٍ أن يقول : مُطْرُنَا بِنَوْءٍ كَذَا ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعبد شيئاً منها —  
 بمنزلة من يعقل من المخلوقين وَيُبْصِرُ الْأُمُورَ .

قال النابغة الجعديُّ :

شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّبْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا <sup>(٦)</sup>

(٣) الآية ١٨ من سورة المزمل

(٤) المعضل : التي عسر عليها خروج البيض .

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنبياء . وفي سورة يس ٤٠ : « وكل في فلك

يسبحون » :

(٦) الآية ٤ من سورة يوسف .

(٧) الآية ١٨ من سورة النمل .

(٨) ديوان الجعدي ص ٤ والحزاة ٣ : ٤٢١ وابن بعيش ١٠٥ : ٥ والأزمنة  
 والإمكانة للمرزوقي ٢ : ٣٧٣ وشواهد المغني ٢٦٥ : وصف خيراً باكرها  
 بالشرب عند صباح الذبك . وبنو نعش ، أراد به بنات نعش ، وهي من منازل  
 القمر الثمانية والعشرين ، شبهت بحمالة النعش في تريمها . تصوبوا : دنوا من  
 الأفق للغروب .

وشاهده تذكير « بنات نعش » لإخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن انعقاده .

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تَوْمَرٌ وَتَطْلِعُ ، وتفهم  
٢٤١ الكلامَ وَتَعْبُدُ ، بمنزلة الأدميين .

وسألتُ الخليل رحمه الله عن: ما أَحْسَنَ وجوههما ؟ فقال : لأنَّ الاثنينِ  
جميعٌ ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحنُ فعلنا ذلك ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا  
بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء . وقد جعلوا المفردين أيضاً  
جميعاً<sup>(١)</sup> ، قال الله جلَّ ثناؤه : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا  
الْمِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَحْفَظْ خَصْمَانَ بَنِي  
بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ<sup>(٢)</sup> » .

وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء . زعم يونس أن رؤية كان يقول :  
ما أَحْسَنَ رأسيهما . قال الراجز ، وهو خطامٌ :

\* ظَهرَاها مثلُ ظُهورِ التَّرْسِينِ<sup>(٣)</sup> \*

(١) ط : « وقد جعلوا أيضاً المنفردين جمعاً » .

(٢) الآية ٢١ - ٢٢ من سورة ص .

(٣) الحزانة ٣ : ٣٧٤ والعينى ٤ : ٨٩ وابن يعيش ٤ : ١٥٥ ومع الهوامع

٢ : ٦٢ وشواهد المعنى ٣١٦ . وقبله :

\* ومههين قذفين مرتين \*

وبعد : \* جيتهما بالنمت لا بالنعتين \*

يصف فلاتين بيدين لانبت فيهما . وشبههما بالترسين في الاستواء والامتلاء  
كما ذكر العينى . والترس بالضم : ما يتقى به الضرب من السلاح .  
والشاهد فيه تنية « ظهراها » على الأصل ، والاكثر في كلامهم الخروج  
عن الأصل إلى الجمع ، كراهية لاجتماع تنيتين في اسم واحد ؛ لأن المضاف والمضاف  
إليه ككلمة واحدة . ولذا قال فيما بعد : « مثل ظهور الترسين » .



وقالوا : وَضَعَا رِحَالَهُمَا ، يريد : رَحَلَى راحلتين . وحدَّ الكلام أن يقول :  
وضعتُ رحلي الراحتين ؛ [ فأجرّوه مجرى شيتين من شيتين ] .

هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم <sup>(١)</sup> في بعض المواضع أحسن  
وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً فنصبه <sup>(٢)</sup>

فأمّا ما استويا فيه فقوله : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به ، إن جعلته  
وصفاً . وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمّر المعروف نصبته  
فقلت : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به <sup>(٣)</sup> ، كأنه قال : معه بازٌ <sup>(٤)</sup> صائدٌ  
به ، حين لم يرد أن يحمله على الأوّل .

وكما تقول : أتيتُ على رجلٍ ومررتُ به قائمٌ ، إن حملته على الرجل ؛  
وإن حملته على مررتُ به نصبته ، كأنك قلت : مررتُ به قائماً .

ومثله : نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا ، إن جعلته وصفاً . وإن  
لم تجعله وصفاً نصبتُ ، كأنه قال : نحن ننطلقُ عامدين .

ومنه : مررتُ برجلٍ معه بازٌ <sup>(٥)</sup> قابضٌ على آخر ، ومررتُ برجلٍ معه

(١) ط : « الصفة على الاسم فيه » .

(٢) تجعله خبراً ، يعني حالا ، كما ذكر السيرافي .

(٣) السيرافي ماملخصه : معه صقر جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، صفة لرجل  
وصائدٌ به صفة أخرى إذا حملته على رجل . فإن حملته على الهاء في معه وهو  
الاسم المضمّر المعروف الذي عناء صيويوه نصبته على الحال . وهذا معنى قوله  
تجمله خبراً ، يعني حالا .

(٤) ط : « باز » . والباز بالهمز : لغة في الباز والبازي ، وهو ذاك

الطائر الجارح . (٥) ط : « باز » .

جَبَّةٌ لَا بَسٍ غَيْرَهَا . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِضْمَارِ الَّذِي فِي مَعَهُ نَصَبٌ . وَكَذَلِكَ  
 ٢٤٢ مَرَّتُ بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِيَازٍ<sup>(١)</sup> . إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْوَصْفِ فَهُوَ هَكَذَا .  
 وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا فِي عَيْنِدَهُ مِنْ الْإِضْمَارِ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ  
 صَائِدٌ بِيَازٍ<sup>(٢)</sup> .

وَكَذَلِكَ : مَرَّتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبٌ بِرِذْوَانًا<sup>(٣)</sup> ، إِنْ لَمْ تَرِدِ  
 الصِّفَةَ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بِرِذْوَانًا<sup>(٤)</sup> . فَهَذَا لَا يَكُونُ  
 فِيهِ وَصْفٌ وَلَا يَكُونُ إِلَّا خَبْرًا<sup>(٥)</sup> . وَلَوْ كَانَ هَذَا عَلَى الْقَلْبِ كَمَا يَقُولُ  
 النُّحَوِيُّونَ لَفَسَدَ كَلَامٌ كَثِيرٌ ، وَلَسَكَانُ الْوَجْهِ : مَرَّتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ  
 الْوَجْهِ جَمِيلَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ مَرَّتُ بِرَجُلٍ جَمِيلَهُ حَسَنِ الْوَجْهِ . وَلَقَالَ مَرَّتُ  
 بِعَبْدِ اللَّهِ مَعَهُ بَازِكٌ<sup>(٦)</sup> الصَّائِدَ بِهِ ، فَتَنْصَبُ . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الْوَصْفُ<sup>(٧)</sup>  
 لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْمَعْرِفَةَ حَالًا يَقَعُ فِيهِ شَيْءٌ . وَلَمْ تَقُلْ جَمِيلَهُ لِأَنَّكَ لَمْ تَرِدِ  
 أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ حَسَنُ الْوَجْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَلَا أَنَّ حَسَنُ وَجْهِهِ جَمِيلًا ، [ أَيْ ]  
 فِي هَذِهِ الْحَالِ حَسَنُ وَجْهِهِ . فَلَمْ يَرِدْ هَذَا الْمَعْنَى وَلِكُنْتَهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : هَذَا

(١) ط : « بِيَازٍ » .

(٢) ط : « بِيَازٍ » . السِّيرَانِي : يَعْنِي كَأَنَّكَ بَدَأْتَ فَقُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ

بِيَازٍ ، لِرَجُلٍ جَرِي ذَكَرَهُ .

(٣) ط : « رَاكِبًا بِرِذْوَانًا » .

(٤) السِّيرَانِي : يَعْنِي قُلْتَ مُبْتَدِئًا : مَعَهُ الْفَرَسُ .

(٥) السِّيرَانِي : يَرِيدُ حَالًا .

(٦) ط : « بَازِكٌ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَكُونُ فِيهِ الْوَصْفُ » ، وَالْوَجْهُ مَا أُثْبِتَ مِنْ ط « ب » .

وَالْمُرَادُ أَنْ يَقَعُ « الصَّائِدُ » نَعْتًا لِبَازِكٍ بِالرَّفْعِ .

رجلٌ جميلُ الوجه ، كما يقال . هذا رجلٌ حسنُ الوجه . فهذا الغالبُ في كلام الناس .

وإن أردتَ الوجهَ الآخرَ فنصبتُ فهو جائزٌ لا بأسَ به ، وإن كان ليس له قوَّةُ الوصفِ في هذا . فهذا الذي الوصفُ فيه أحسنُ وأقوى .

ومثله في أن الوصفَ أحسنُ : هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ ، لم يجعل الآخرَ حلالاً وقع فيه الأولُ ، ولكنه أثنى عليه وجعلها شراً عما سواه<sup>(١)</sup> ، وسوى بينهما في الإجراء على الاسم . والنصبُ فيه جائزٌ على ما ذكرتُ لك . وإنما ضُفَّ لأنه لم يرد أن الأولُ وقع وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان ، لم يكن واحداً منهما قبلاً صاحبه ، كما تقول : هذا رجلٌ سائرٌ ركباً دابةً . وقد يجوز في سمة الكلام على هذا ، ولا ينقضُ المعنى في أنهما شرعٌ سواه فيه . وسترى هذا النحو في كلامهم .

فأمَّا القلبُ فباطلٌ . لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله : مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبداً فضاربه النصبُ ، لأنَّ القلبَ لا يصلحُ ، ولقلتُ : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أمه لبيبةٌ ؛ لأنه لا يصلحُ أن تقدمَ لبيبةٌ فتضمرَ فيها الأمُّ ثم تقولُ عاقلةٌ أمه .

وسمعناهم يقولون : هذه شاةٌ ذاتُ حَمَلٍ مُثَقَلَةٌ . وقال الشاعر ، [ وهو ]  
حسان بن ثابت :

ظننتمُ بأنَّ يخفي الذي قد صنَعتمُ  
وفينا نبيُّ عنده الوحي واضعُه<sup>(٢)</sup>

(١) الشرع ، بالفتح وبالفتح وبالفتح أيضاً : المساوي .

(٢) ديوان حسان ٢٧٦ . واضعه ، أي واضعُ فينا ما يوحى إليه فينبأنا بصنيعكم على الحقيقة . والوضع هنا : النشر والبث . والشاهد فيه أن « واضعه » وصف نبي مع إعادة الضمير في « واضعه » على الوحي ، وهو لا يحتمل القلب

ومما يبطل القلب قوله : زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به ، إذا جعلت الأَخَ صفةً والمجنونَ من زيدٍ بأخيه ، لأنه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله .

وتقول : مررتُ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه ، الرَفْعُ الوجهُ لأنه صفة الكيس . والنصبُ جائزٌ على قوله : فيها رجلٌ قائماً ، وهذا رجلٌ ذاهباً<sup>(١)</sup> .

واعلم أنك إذا نصبتَ في هذا الباب فقلت : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، فالنصبُ على حاله ، لأنَّ هذا ليس بابتداء ، ولا يُشبهُ : فيها عبدُ الله قائمٌ غداً ؛ لأنَّ الظروفُ تُلغى حتى يكون المتكلمُ كأنه لم يذكرها في هذا الموضع ، فإذا صار الاسمُ مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ ، لم تُلغَ لأنه ليس يرفعه الابتداء ، وفي الظروف إذا قلت : فيها أخواك قائمان يرفعه الابتداء .

وتقول : مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُهُ ، فهذا بمنزلة قوله : معه كيسٌ مختومٌ عليه . فإن قلت : مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُها ، جررتَ ونصبتَ على ما فسرَّتُ لك . وإن شئت قلت ضاربتُها هو فنصبتَ ، وإن شئت جررتَ ويكونُ هو وصفَ المضمرِ في ضاربتُها حتى يكون كأنك لم تذكرها . وإن شئت جعلتَ هوَ منفصلاً ، فيصيرُ بمنزلة اسمٍ ليس من علامات المضمرِ (٢) .

(١) السيراني : ألزمهم بقبح القلب نصب خبر المبتدأ في زيد أخو عبد الله مجنون به . وذلك أن زيدا مبتدأ ، وأخو عبد الله صفة ، ومجنون به خبره . والهاء تعود إلى عبد الله . ولو قيل : يد مجنون به أخو عبد الله لم يجوز .

(٢) ط : « الإضمار »

وتقول<sup>(١)</sup> : مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو ، فكأنك قلت :  
 معه امرأةٌ ضاربُها [زيدٌ] . ومثل قولك ضاربُها [هو] قوله : مررتُ برجلٍ  
 معه امرأةٌ ضاربُها أبوه ، إذا جملتَ الأبَ مثل زيد ، فإن لم تُنزلِ هو والأبَ  
 منزلة زيد<sup>(٢)</sup> وما ليس من صبيه ولم يلتبس به قلتَ : مررتُ برجلٍ معه  
 امرأةٌ ضاربُها أبوه أو هو . وإن شئتَ نصبتَ ، تُجري الصِّفة على الرجل  
 ولا تُجربُها على المرأة ، كأنك قلتَ : ضاربُها وضاربُها ، وخصَّصته بالفعل ،  
 فيجري مجرى مررتُ برجلٍ ضاربُها أبوه ، ومررتُ بزيدٍ ضاربُها أخوه .  
 ولا يجوز هذا في زيد ، كما أنه لا يجوز مررتُ برجلٍ ضاربُها زيدٌ ، ولا مررتُ  
 بعبد الله ضاربُها خالدٌ ، وكما لم يجز ياذا الجارية الواطئها زيدٌ ، فتحمله على  
 النداء<sup>(٣)</sup> . ولكن الجرَّ جيِّدٌ ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : مررتُ بالذي وطئها  
 أبوه جاز ، ولو قلتَ بالذي وطئها زيدٌ لم يكن . فإن قلتَ : ياذا الجارية  
 الواطئها أبوه ، جرت كما تجرُّ في زيد حين قلتَ : ياذا الجارية الواطئها زيدٌ .  
 وتقول : ياذا الجارية الواطئها أبوه ، تجعل الواطئها من صفة المنادى ، ولا يجوز  
 أن تقول : ياذا الجارية الواطئها زيدٌ ، من قبل أن الواطئها من صفة المنادى ،  
 فلا يجوز كما لا يجوز أن تقول : مررتُ بالرجل الحسن زيدٌ ، وقد يجوز  
 أن تقول بالحسن أبوه .

٢٤٤

وكذلك إن قلتَ : ياذا الجارية الواطئها هو ، وجملتَ هو منفصلا .  
 وإن شئتَ نصبتَه كما تقول : ياذا الجارية الواطئها ، فتجربه على المنادى  
 ولا تجربه على الجارية .

(١) ط : « فتقول » .

(٢) في الأصل فقط : « بمنزلة زيد » .

(٣) أى تنصب الصفة إتياما للمنادى .

وإن قلت : ياذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد الواطئها هو لم يجز ، كما لا يجوز مررتُ بالجارية الواطئها تريد هو أو أنت ، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأب أو زيدا . وليس هذا كقولك : مررتُ بالجارية التي وطئها زيد<sup>(١)</sup> أو التي وطئتها ، لأنَّ الفعل يَضْرُ فيه وتقع فيه علامة الإضمار ، والاسمُ لا تَقَعُ فيه علامةُ الإضمار ، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصف ذلك المضمرُ بهُ ، فإنَّما يقعُ في هذا إضمارُ الاسمِ رفعا إذا لم يوصف به شيءٌ غيرُ الأوَّل ، وذلك قولك ياذا الجارية الواطئها ، ففي هذا إضمارُ هو ، وهو اسمُ المنادى ، والصفةُ إنما هي للأوَّل المنادى . ولو جاز هذا لجاز مررتُ بالرجل الآخِذِ به ، تريد أنت ، ولجاز مررتُ بجارتك راضيا عنها ، تريد أنت<sup>(٢)</sup> . ولو قلت مررتُ بجاريةٍ رَضِيتَ عنها ، ومررتُ بجارتك [راضيا عنها ، أو مررتُ بجارتك] قد رَضِيتَ عنها ، كان جيِّدا ، لأنَّك تَضْمِرُ في الفعل وتكون فيه علامةُ الإضمار ولا يكون ذلك في الاسمِ إلاَّ أن تَضْمِرَ اسمَ الذي هو وصفهُ ، ولا يوصفُ به شيءٌ غيرُهُ ممَّا يكون من سببه ويلتبس به .

وأما رَبُّ رَجُلٍ وأخيه منطلقين ، ففيها قُبْحٌ حتَّى تقول : وأخٍ له . والمنطلقان عندنا مجروران من قِبَلِ أَنَّ قوله وأخيه في موضع نكرة ، لأنَّ المعنى إنما هو وأخٍ له .

(١) كلمة « زيد » ساقطة من ط .

(٢) السيرافي : يعني لو جاز : ياذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد « هو » وتحذفها وما أشبه مما ذكرناه ، لجاز مررتُ بالرجل الآخذ ، تريد أنت . . . . وأهل الكوفة يجيزون حذف الفاعل من اسم الفاعل في مثل ما ذكرنا إذا كان له ذكر في أول الكلام ، كقولك يدك باسطها ، تريد باسطها أنت . ولذكر الكاف في أوله جاز حذفها .

فإن قيل : أضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائلٌ إلى معرفة ، ولكنها أُجريت بجرى النكرة ، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة ، وتقع مواقفها . ألا ترى أنك تقول رُبُّ مثلك . ويدلُّك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رُبُّ رجلٍ وزيد ، ولا يجوز لك أن تقول : رُبُّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة .

ومثل ذلك قول بعض العرب : « كلُّ شاةٍ وسَخَلتِها »<sup>(١)</sup> ، أى وسخلة لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه ، وأنت تريد شيئاً من أمة كل واحد منهم رجل ، وضمنت إليه شيئاً من أمة كلهم يقال له أخ . ولو قلت : وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان محالاً .  
وقال :

أى فتى هيجاء أنت وجارها إذا مارِجالُ بالرجالِ استقلتِ<sup>(٢)</sup>  
فالجارُ لا يكون فيه أبداً [ههنا]<sup>(٣)</sup> إلا الجِرُّ ، لأنه لا يريد أن يجعله  
٢٤٥ جارَ شيءٍ آخر فتى هيجاء ، ولكنه جملة فتى هيجاء وجار هيجاء ، ولم يرد

(١) السخلة : ولد الشاة من المزم والضأن ، ذكر أ كان أو أنثى .

(٢) كذا بالحرم في الأصل ، وب . وفي ط : « وأى فتى » . والهيجاء : الحرب ، وفتاها : القائم بها المبلى فيها . وجارها : الجير منها الكافي لها . واستقلت : نهضت .

والشاهد فيه عطف « جارها » على « فتى » والتقدير ، وأى جارها ، وجارها نكرة ، لأن أياً إذا أُضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس ، وهو وإن كان مضافاً إلى ضمير « هيجاء » فإنه نكرة في المعنى ، لأن ضمير هيجاء في الفائدة مثلها ، وكأنه قال : أى فتى هيجاء وأى جار هيجاء أنت .

(٣) النكته من ط ، ب .

أن يعنى إنساناً بعينه ، لأنه لو قال : أى فتى هيجاء أنت وزيدٌ لجمال زيداً شريكه فى المدح . ولو رفعه على أنت ، لو قال : أى فتى هيجاء أنت وجارها ، لم يكن فيه معنى أى جارها ، الذى هو فيه معنى التعجب<sup>(١)</sup> .

وقال الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكَدَكَ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا<sup>(٢)</sup>  
وَوَضِعَ سِقَاءٍ وَإِحْقَابِهِ وَحَلَّ حُلُوسٍ وَإِعْمَادِهَا<sup>(٣)</sup>

هذا حجة لقوله : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ . فهذا الاسم الذى لم يكن ليكون نكرةً وحده ، ولا يوصف به نكرةً ، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرةً ، ولا يقع فى موضع لا يكون فيه إلا نكرةً حتى يكون أول ما يشغل به العامل نكرةً ، ثم يُعطف عليه ما أضيف إلى النكرة ، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه .

(١) فى الأصل : « منه معنى التعجب » ، وفى ط : « فى معنى التعجب » ، وأثبت ما فى ب .

(٢) ديوان الأعشى ٥٤ من قصيدة يمدح بها سلامة ذافائش . وبينها بيت ، وهو :

ويهما بالليل غطشى الفلاة يؤنسى صوت فياها

الصفصف : المستوى من الأرض لا يثبت . والدكداك : ماتككس واستوى . والأعقاد ، جمع عقد بالتحريك وكفرح ، وهو المتراكم .

(٣) السقاء : القرية للماء أو اللبن . ووضع : حطه عن الراحة ، وإحقابه : وضعه على الحقيبة ، وهى مؤخرة الرجل . والحلوس : جمع حلس ، وهو مسح من شعر يوضع تحت الرجل فى مؤخر البعير : وإعماها : شداها تحت الرجل . والشاهد فيه « أعقادها » و « إحقابه » ، و « إعماها » وحملها كلها على معنى التنكير ، لأنها معطوفة على « صفصف » الواقعة موقع المنسوب على التمييز .



ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بملك لأنه لا يجري مجراه وحده . ولم يصّر هذا نكرةً إلا على هذا الوجه ، كما أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفا ، وكما أن أيُّ تكون في النداء كقولك : يا هذا ، ولا يجوز إلا موصوفا . وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام ، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرتُ لك . وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعفٌ .

هذا باب ما يُنصبُ فيه الاسمُ لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفةً<sup>(١)</sup>

وذلك قولك : هذا رجلٌ مِمَّه رجلٌ قائمٍ . فهذا يُنصب لأن الهاء التي في مِمَّه معرفةٌ فأشركَ بينهما وكأنه قال : ممه امرأةٌ قائمٍ .

ومثله : مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين ، فله إضمارٌ في معٍ كما كان له إضمارٌ في مِمَّه ، إلا أن للمضمر في مِمَّه علما وليس له في مع امرأةٍ علمٌ إلا بالنية . ويدلُّك على أنه مضمرٌ في النية قولك : مررتُ بقومٍ مع فلان أجمعون .

ومما لا يجوز فيه الصفةُ : فوق الدارِ رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرٍ عاقدينِ مسلمين .

وتقول : اصنعْ ماسرَّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلانِ الصالحانِ ، على الابتداء ، وتنصبه على المدح والتعظيم ، كقول الخرنق [من قيس بن ثعلبة] :  
لا يبعدن قومي الذين همُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجزرِ<sup>(٢)</sup>

(١) السيرافي ما ملخصه : جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو أسماء قد أعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين ، فلا يمكن جمع صفاتها أو تنييتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول ، فيحمل على شيء يجتمعان فيه مما يصح اجتماعهما على ما أسوقه وأبينه إن شاء الله .

(٢) سبق الكلام على البيتين في الجزء الأول ص ٤٠٢ .

## النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّبِيبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

ولا يكون<sup>(١)</sup> نصبُ هذا كنصبِ الحال ، وإن كان ليس فيه الألفُ واللام ، لأنك لم تجعل في الدار رجلٌ وقد جئتُك بآخر ، في حال تنبيهٍ يكونان فيه لإشارة ، ولا في حال عمَلٍ يكونان فيه ، لأنه إذا قال : هذا رجلٌ مع امرأةٍ ، أو مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ فقد دخل الآخرُ مع الأول في التنبيه والإشارة وجعلت الآخرَ في مرورك ، فكأنك قلت : هذا رجلٌ وامرأةٌ ، ومررتُ برجلٍ وامرأةٍ . وأما الألف واللام فلا يكونان حالا ألبتة ، لو قلت : مررتُ بزيدٍ القائم ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً .

وإن شئت نصبت على الشتم ، وذلك [ قولك ] : اصنع ما شاء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين . وإن شاء ابتداءً . ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك : عندي غلامٌ وقد أتيتُ بجارية فارهين ، لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأول والآخر ، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جراً وبعضه رفعا ، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفة من النكرات ، لأنه لا سبيل إلى وصف هذا كما أنه لا سبيل إلى وصف ذلك ، فجعل نصبا كأنه قال : عندي عبدُ الله وقد أتيتُ بأخيه فارهين ، جعل الفارهين ينتصبان على :

٢٤٧

### \* النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ \*

وفرّوا من الإحالة في عندي غلامٌ وأتيتُ بجارية ، إلى النصب ، كما فرّوا إليه في قولهم : فيها قائماً رجلٌ .

(١) في الأصل ، وب وبعض أصول ط : « ولا يحسن أن يكون » .

واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لا يجوز وصف  
المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقةٌ وفضيلها الراتمان . فهذا محالٌ ، لأنَّ  
الراتمان لا يكونان صفةً للفضيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضها  
نكرةً وبعضها معرفةً . وهذا قول الخليل رحمه الله .

وزعم الخليل أن الجرَّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرِّ والرفع ،  
وذلك قولك : هذا رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمين . وقد أتاني رجلٌ وهذا  
آخرٌ كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد<sup>(١)</sup> . وقبَّحه بقوله : هذا  
لابن إنسانين عندنا كراماً ، فقال : الجرُّ ههنا مختلفٌ ولم يشرك الآخرُ  
فيما جرَّ الأول .

ومثل ذلك : هذه جاريةٌ أخوي ابنين لفلان كراماً ؛ لأنَّ أخوي ابنين  
اسمٌ واحدٌ والمضاف إليه الآخرُ منهاه ، ولم يشرك<sup>(٢)</sup> الآخرُ بشيءٍ من  
حروف الإشراك فيما جرَّ الاسمَ الأول .

ومثل ذلك : هذا فرسٌ أخوي ابنيك العقلاء الخلاء ، لأنَّ هذا

(١) السيرافي : اختلاف الرفعين والجرين يمنع من جمع الصفتين ، لأن  
الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ، فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف  
وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف . فلو جمع الصفتان بلفظ واحد  
فجملنا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين ، صار لفظ الصفتين وهو واحد متعلقاً  
برافعين أو جارين ، فلذلك لم يصلح هذا رجل وفي الدار آخر كريمان ، لأنَّ  
الرجل رفع بنجر الابتداء ، وآخر مرفوع بالابتداء ، فهما طاملان مختلفان  
لا يحمل كريمان عليهما .

(٢) ط : « تشرك » .

في المعرفة مثل ذلك في النكرة ، فلا يكون الكرام والعقلاء صفة للأخوين والابنين ، ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجرت من وجهين كما لم يجوز فيما اختلف إعرابه .

ومما لا تجرى الصفة عليه نحو هذان أخوك وقد تولى أبوك الرجال الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المدح والتعظيم .  
[و] سألت الخليل رحمه الله عن : مررت بزید وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على هما صاحبای أنفسهما ، والنصب على أعنيهما ، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به .

وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان ، وهذا عبد الله وذلك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان نيين<sup>(١)</sup> على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك وقدم عمرو والرجلان الحلبان .

واعلم أنه لا يجوز : من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت ؛ [لأنك] <sup>(٢)</sup> لا تثني إلا على من أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، وإنما الصفة علم فيمن قد علمته .

هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه وذلك [قولك] : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ، وما لأخيك قائماً . فهذا حال قد صار فيه ؛ وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب

(١) ط : « بينان » ، وأثبت ما في الأصل وب بعض أصول ط .

(٢) لأنك ، ساقطة من الأصل فقط .

قائماً في قولك : هذا عبد الله قائماً ، بما قبله . وسنبين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .

وفيه معنى لِمَ قَتَ فِي مَا شَأْنُكَ وَمَالِكَ . قال الله تعالى : « قَالَهُمْ هِن التَّذْكِرَةَ مُعْرِضِينَ » (١) .

ومثل ذلك مَنْ ذَا قَائِمًا بِالْبَابِ ، على الحال ، أَي مَنْ ذَا الَّذِي هُوَ قَائِمٌ بِالْبَابِ . هذا المعنى تريد (٢) . وَأَمَّا الْعَامِلُ فِيهِ فَبِمَنْزِلَةِ (٣) هَذَا عَبْدُ اللَّهِ ، لِأَنَّ مَنْ مَبْتَدَأُ قَدْ بُنِيَ عَلَيْهِ (٤) اسْمٌ . وكذلك : لِيَمِينَ الدَّارِ مُفْتَوِحًا بِأَيْهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَنْ ذَا خَيْرٍ مِنْكَ ، فهو على قوله : من الذي هو خيرٌ منك ، لِأَنَّكَ لَمْ تَرِدْ أَنْ تُشِيرَ أَوْ تُؤَمِّرَ إِلَى إِنْسَانٍ قَدْ اسْتَبَانَ لَكَ فَضْلُهُ عَلَى الْمَسْئُولِ فَيُعْلِمِيكَه ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ مَنْ ذَا الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ (٥) . فَإِنْ أَوْمَأْتَ إِلَى إِنْسَانٍ قَدْ اسْتَبَانَ لَكَ فَضْلُهُ عَلَيْهِ ، فَأَرَدْتَ أَنْ يُعْلِمِيكَه نَصَبْتَ [ خَيْرًا مِنْكَ ] ، كَمَا قُلْتَ : مَنْ ذَا قَائِمًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِنَّمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنِ هَذَا الَّذِي قَدْ صَارَ فِي حَالٍ قَدْ فَضَّلَكَ بِهَا . وَنَصَبِيهِ كَنْصَبِ مَا شَأْنُكَ قَائِمًا .

(١) الآية ٤٩ من سورة المدثر .

(٢) ط : « يريد »

(٣) في الأصل فقط : « بمنزلة » .

(٤) السيرا في : من مبتدأ ، وذا خبره . أو يكون ذا مبتدأ ومن خبر مقدم ،

وقائماً منصوب على الحال ، والامامل فيه ذا بمعنى الإشارة ، كأنه سأل عن عرف قيامه ولم يعرفه .

(٥) منك ، ساقطة من الأصل فقط .

## هذا باب ما ينتصب على التعميم والمدح<sup>(١)</sup>

وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأوّل ، وإن شئت قطعته فابتدأته .  
وذلك قولك : الحمدُ لله الحميدُ هو ، [ والحمدُ لله أهلُ الحمد ] ، والمُلكُ لله  
أهلُ المُلكِ . ولو ابتدأته فرفته كان حسناً ، كما قال الأخطل :  
نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسلٍ ذَكَرُ<sup>(٢)</sup>  
الحائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُهُ خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ<sup>(٣)</sup>  
وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً ، فيُتبعونه الأوّلَ

- (١) ط : « في » ، وما أثبتته من الأصل وب يطابق معظم أصول ط .  
(٢) من قصيدة طويلة له في ديوانه ٩٨ — ١٢٢ يمدح بها عبد الملك  
ابن مروان . والبيت الثاني في الديوان ١٠١ ، وقبلة :  
إلى امرئٍ لا تعرينا نوافله أظفره الله فليهنى له الظفر  
والأول وقع في الديوان بعد الثاني في ص ١٠٣ برأوية « فهو فداء » . وقبلة :  
فلم يكن طاويا عنا نصيحتة وفي يديه بدنيا دوننا حصرُ  
وانظر اللسان ( جسر ) والأغاني ( ٧ : ١٦٨ ) حيث ورد ترتيب البيتين  
فيهما مطابقاً لترتيب سيويوه . الناخذ : الضرس ، أو ضرس الحلم ، أو أقصى  
الأضراس . وإبداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته ، كأنه يكلم فتبدو  
نواجذه . والباسل : الكرية المنظرة . والذكر : الشديد .  
(٣) الغمر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر ، للكثير الخير الذي  
يتيمن به . وكانوا يستسقون المطر بمن يأتسون فيه اليمن والخير .  
والشاهد فيه « الحائض » وما بعده ، حيث قطعه من قوله « أمير المؤمنين »  
فرفعه ، ولو نصبه على القطع لكان حسناً أيضاً ، ولو جره على البدل أو التعت  
لجاز كذلك .

فيقولون : أهل الحميد والحميد هو ، وكذلك الحمد لله أهله : إن شئت جررت ،  
 وإن شئت نصبت . وإن شئت ابتدأت كما قال مهلهل :  
 ولقد حَبَطْنَ بِيوتَ بِشُكْرِ حَبِطَةً أَخواننا ومُ بنو الأعمام<sup>(١)</sup>  
 وسمنا بعض العرب يقول : « الحمد لله رب العالمين<sup>(٢)</sup> » ، فسألت عنها  
 يونس فزعم أنها عربية .

ومثل ذلك قول الله عز وجل : « لَسَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ  
 وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْقَائِمِينَ  
 الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ<sup>(٣)</sup> » . فلو كان كله رفعا كان جيدا . فأما  
 المؤتون فمحول على الابتداء .

وقال جل ثناؤه : « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ  
 وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى  
 وَالْيَتَامَى وَالسَّائِلِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ  
 وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ

- (١) سبق الكلام عليه في ص ١٦ من هذا الجزء .  
 (٢) رعت « رب » في الأصل بشدة فوق الباء وتحتها فتحة إتباعا للرسم  
 القديم الذي كان لا يضع الكسرة إلا تحت الحرف . انظر تحقيق النصوص  
 ص ٥٠ . وقرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة ، كما في تفسير أبي حيان ١ : ١٩ .  
 (٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء . وقرأ ابن جبير وعمرو بن عبيد  
 والجحدري وعيسى بن عمر ، ومالك بن دينار ، وعصمة عن الأعشى ، ويونس ،  
 وهارون عن أبي عمرو : « والمقيمون » بالرفع . وكذا هو في مصحف  
 ابن مسعود ، وروى أنها كذلك في مصحف أبي . تفسير أبي حيان ٣ : ٣٩٥ .

وَالضَّرَاءَ وَحِينَ الْبَأْسِ»<sup>(١)</sup> . ولورفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً . ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله : « وَالْمُؤْتُونَ الزُّكَاةَ »<sup>(٢)</sup> .

ونظيرُ هذا النَّصْب من الشعر قول الخُرَيْقِ :

لَا يَبْعَدُنُ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ<sup>(٣)</sup>  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُمْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ  
فَرَفَعُ الطَّيِّبِينَ كَرَفَعُ الْمُؤْتِينَ .

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خَيْطِطِ الْعُكْلِيِّ :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرًا مُرْشِدِهِمْ إِلَّا نُسَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرًا غَاوِيَهَا<sup>(٤)</sup>  
الطَّاعِينَ وَلَمَّا يُطْعَنُوا أَحَدًا وَالْقَاتِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُحْلِبَهَا<sup>(٥)</sup>

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة . وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب : « والصابرون » عطفاً على « الموفون » . تفسير أبي حيان ٢ : ٧ .  
(٢) يعنى في الآية ١٦٢ من النساء التي سبقت ، وهي : « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٤) الإنصاف لابن الأنبارى ٢٧٦ ، والثاني منهما في اللسان (ظعن) .  
ونمير : قبيل من بني عامر . وغاويها ، أى مغويها ، كما قالوا : هم ناصب ، أى منصب  
أو الغاوى هو الضال نفسه ، فهو غاوى في نفسه مغرٍ لمن أطاعه .

(٥) أى يخافون عدوهم لقلتهم وذلتهم فيحملهم ذلك على الظمن والهجرة .  
ولمّا يظعنوا أحداً ، أى لا يخافهم عدوهم فيظمن عن داره خوفاً . لمن دار نُحْلِبَهَا ،  
أى إذا حلوا عن دار لم يرفوا من يحملها بعدهم . لخوفهم من القبائل طراً . =



وزعم يونس أن من العرب من يقول : «النازلون بكلِّ معتركٍ والطيبين»  
 فهذا مثلُ «والصَّابرينَ» . ومن العرب من يقول : الطاعنون والقائلين ،  
 فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتمٌ لهم وذمٌ كما أن الطيبين مدحٌ لهم  
 وتنظيمٌ . وإن شئت أجريتَ هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته  
 جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء . كل هذا جائز في ذين البيتين  
 وما أشبههما ، كلُّ ذلك واسعٌ .

٢٥٠

وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيتَ نصباً :

لقد حَمَلَتْ قَيْسُ بنَ عِيْلَانَ حَرْبَهَا عَلَى مُسْتَقِيلٍ لِلنَّوَابِ وَالْحَرْبِ (١)  
 أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضًا سَمَا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ دَلُولٍ وَمِنْ صَمْبٍ (٢)

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناسَ ولا من تخاطبُ  
 بأمرٍ جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله (٣) ثناءً وتعظيماً

= والشاهد فيه نصب «الطاعنين» بإضمار فعل، ورفع «القائلون» على إضمار  
 مبتدأ ، لما قصد من معنى الهم فيهما . ولو أراد الوصف والنحلية لأجراه  
 على ما قبله نمثاله .

(١) ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٢ تقلاهن سيويوه . المستقل : الناهض  
 بما حمل . والنوَاب : ما يثوب الإنسان ، أي ينزل به ، من المهمات والحوادث .

(٢) أخاها ، أي أخا الحرب . عضاضاً ، أي طاعة يعني الحرب . ط : «عضاباً»  
 وفي الأصل ، وب : «عضاباً» ، وأثبت ما في إحدى أصول ط . وفي بعض أصولها  
 أيضاً : «عضوضاً» . مما لها ، أي للحرب ، ارتفع لها راسكباً لذولها ولصباها ،  
 لا يثيبه شيء .

(٣) ط : «فجعله» .

(٥) سيويوه — ج ٢

ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكرُ أهلَ ذلك ، وأذكرُ المقيمينَ ،  
ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره .

وهذا شبيهٌ بقوله : إنا بنى فلانٌ فعل كذا ، لأنه لا يريد أن يُخبر  
من لا يدري أنه من بنى فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاً<sup>(١)</sup> .  
إلا أن هذا يجرى على حرف النداء ، وستراه إن شاء الله عز وجل في باب  
في باب النداء مبيئاً . وترك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه ، لأن  
إنا بنى فلان ونحوه بمنزلة النداء . وقد ضارعه هذا الباب<sup>(٢)</sup> .

رومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوى إلى نسوةٍ عطّلٍ وشعثاً مراضيعٍ مثل السعالِ<sup>(٣)</sup>  
كأنه حيث<sup>(٤)</sup> قال : « إلى نسوةٍ عطّلٍ » صرناً عنده من علم أنهم  
شعثٌ ، ولكنه ، ذكر<sup>(٥)</sup> ذلك تشبيهاً وتشويهاً . قال الخليل : كأنه  
قال : وأذكرهن شعثاً ، إلا أن هذا فعلٌ لا يستعمل إظهاره . وإن شئت  
جرت على الصفة .

(١) ابتها ، أى مباهاة . والذي في اللسان : « وابتهات بالفتى » ، إذا أنت  
به وأصبت قر به .

(٢) الكلام بعد كلمة « مبيئاً » حذف من ط ، مع إنباته في أصح نسخة  
من أصولها .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٣٩٩ من الجزء الأول ، برواية : « وشعثٌ »  
بالجزر . واشتهد به هنا على نصب « شعثاً » بإضمار فعل تقديره : وذكرهن شعثاً .

(٤) ب : « حين قال » .

(٥) ط : « كتر » ، وما أثبت من الأصل ، وب يطابق أصح أصول ط .  
والعنى مستقيم بكل منهما .

وزعم يونس أنك تقول : مررتُ بزَيْدٍ أَخِيكَ وصاحبك<sup>(١)</sup> ، كقول

الراجز :

بَأَعْيُنٍ مِنْهَا مَكِيحَاتِ النَّقْبِ شَكْلِ النَّجَارِ وَحَلَالِ الْمَكْتَسَبِ<sup>(٢)</sup>

كذلك سمعناه من العرب . وكذلك قال مالك بن خُوَيْلِدٍ الخنَاعِي : ٢٥١

يَا مَعَى لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَقِرَاسٌ<sup>(٣)</sup>

(١) يعنى بذلك جواز عطف التعموت بعضها على بعض . وإنما يحسن ذلك عند تباعد المعاني ، نحو « هو الأول والآخر والظاهر والباطن » بخلاف ما إذا تقاربت نحو « هو الخالق البارئ المصور » . الأشموني وحاشية الصبان ٣ : ٧٢ .

(٢) اللسان (نقب) . وصف جوارى . والنقب ، كذا وردت في ط وطبعة بولاق ، بضم النون وكسرها . وفي اللسان : « يروى النَّقْبُ والنُّقْبُ . روى الأولى سيويه ، وروى الثانية الرياشي . فن قال : النقْب ، عنى دوائر الوجه . ومن قال : النَّقْب ، أراد جمع نِقْبَة ، من الانتقَاب بالنقَاب » . شكل التجار ، أى هن مما يصلح للتجارة ويحل للكسب . قال الشنمري : « وقد قيل إنه وصف إبلا ، والأول أشبه . وپروى : شكل النجار ، أى تشاكل نجارها وتشبهه . والنجار : الأصل واللون » .

والشاهد فيه جرى « شكل التجار » و« حلال المكتسب » على ما قبله نعتاً ، ولو قطع بالنصب والرفع لما فيه من معنى المدح لجاز .

(٣) ديوان المهذلين ٣ : ٤٤ - ٤٥ وابن يبيت ٦ : ٣٢ واللسان (وحد ٤٦١) وذكر الشنمري أن الشعر يروى أيضاً لأبي ذؤيب . وقد أورد السكري القصيدة مرتين ونسبها في الأولى ٢١٦ إلى أبي ذؤيب ، ثم قال : « قال أبو نصر : وإنما هي لمالك بن خالد الخنَاعِي » ، وفي الثانية إلى مالك بن خالد ثم قال : « وشمحل أبا ذؤيب » . قال الشنمري : « وصف أسداً ، ووقع في إنشاد البيت غلط ، وهو قوله ذُو حَيْدٍ ، والصواب مبترك وهو الأسد المبارك » . قلت : وكذا وردت =

يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أَحْدَانُ الرِّجَالِ ، لَهُ صَيْدٌ ، وَجُعْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ (١)

وإن شئت حملته على الابتداء كما قال :

قَتِيَ النَّاسُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ وَضِرْغَامَةٌ إِنَّهُمْ بِالْحَرْبِ أَوْقَعَا (٢)

وقال آخر :

إِذَا لَقِيَ الأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاةًهُمْ وَكَلْبٌ عَلَى الأَذْنَانِ وَالجَارِ نَابِجٌ (٣)

روايته عند السكري وقال : « مبترك ، معتمد ، يعني أسداً » . أما ذو الحليد فهو من وصف الوعل . والحليد : تنوء في قرنه ، واحدها حيدة ، كضبع وضبعة وحيف وحيفة . ويروى : « حيد » بالتحريك ، مصدر الأجد . وحومة الموت ، مجتمعه . والرزام : مبالغة من الرزم ، وهو الصرع . وكذا الفراس : الشديد الفرس ، وهو دق الضنق ، ومنه الفريسة .

(١) الصريمة : رميلة فيها شجر تفرد وتنقطع مما حولها . وأحدان : جمع أحد بمعنى واحد . وأحدان بالنصب مفعول ثانٍ ليحمي ، أي يحمي الصريمة من أحدان الرجال كما تقول : حميت الدار اللص ، فأبعده كلام مستأنف . ويرفع أحدان على الابتداء ، أي أحدان الرجال صيدٌ له واحداً بعد واحد . والهماس : مبالغة من الهمس ، وهو صوت المشي الخفي ، وذلك من صفة الأسد ، ومعناه أن الدهر ليس ينجومه شيء . وعند السكري : « هجاس » من قولهم : هجس ليلته كلها : سهرها . والشاهد فيه : جرى الصفات على ما قبلها مع ما فيها من معنى التعظيم . ولو نصبت لجاز .

(٢) اللسان ( ضرغام ) مع عزوه إلى إنشاد سييويه . والضرغامه : اسم من أسماء الأسد ، شبه به الممدوح في إقدامه وجراته .

والشاهد فيه « ضرغامه » حيث حملت على الابتداء ، والتقدير : وهو ضرغامه .

(٣) البيت من الحسين التي لم يعرف لها قائل ، ولم أجده تخريجاً . والخلاة :

الرطوبة من الحشيش ، وهي واحدة الخلا . يصفه بضمفه عن مقاومة أعدائه ، فهو سهل المأكل إذا لقوه ، ولكنه إذا لقي أهله وعشيرته تتمر وصار كالكلب النابج . وفي المعنى الأول يقول الأعشى في نحره :

وحولى بكر وأشياها . ولست خلاة لمن أوعدن

كذلك سمعناها من الشاعرين اللذين قالاها .

واعلم أنه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيمُ ، ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظَّم بها<sup>(١)</sup> . لو قلتُ : مررتُ بعبدا لله أخيك صاحب الثياب أو البرَّاز ، لم يكن هذا مما يعظَّم به الرجلُ عند الناس ولا يفخَّم به . وأمَّا الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم<sup>(٢)</sup> فإنَّ تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظَّمه كما تعظَّم النبيه . وذلك قولك : مررتُ بعبدا لله الصالح . فإن قلتُ مررتُ بقومك الكرام الصالحين ثم قلتُ المُطعمين في المَحَلِّ ، جاز لأنَّه إذا وصفهم صاروا بمنزلة مَنْ قد عُرف منهم ذلك ، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد عُلموا . فاستحسن من هذا<sup>(٣)</sup> ما استحسن العربُ ، وأجزه كما أجازته<sup>(٤)</sup> .

وليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله عزَّ وجلَّ يكون تعظيما لغيره من المخلوقين<sup>(٥)</sup> : لو قلتُ : الحمدُ لزيد تريد العظمة لم يجز ، وكان عظيما<sup>(٦)</sup> .

(١) هذا ما في ط . وفي ب : « يحسن أن يعظم » فقط . وفي الأصل : « يحسن أن تعظم ، كما » .

(٢) ط : « لا يحسن فيه التعظيم » ، وأثبت ما في الأصل وب .

(٣) من هذا ، ساقطة من ط .

(٤) ط : « وأجره كما أجرته » .

(٥) ط : « يكون لغيره من المخلوقين » .

(٦) أي كان أمرا عظيما غير مبتغر . قال السيرافي : يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المفظم : أحدهما أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة . والآخر : أن يكون المفظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به ، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم . وهذا معنى ما ذكره سيويه .

وقد يجوز أن تقول : مررت بقومك الكرام ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ، كما قال مررتُ برجلٍ زيدٌ ، فتنزله منزلة من قال لك من هو وإن لم يتكلم به . فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم .

هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه

تقول (١) : أتاني زيدُ الفاسقِ الخبيثِ : لم يرد أن يكرره ولا يمرّفك شيئاً تنكره ، ولكنه شتمه بذلك .

وبلغنا أن بعضهم (٢) قرأ هذا الحرفَ نصباً : « وأمرأتهُ حَمالةُ الحطّيبِ » لم يجعل الحَمالةَ خبراً للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكرُ حَمالةَ الحطّيبِ ، شتماً لها ، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره .

[ و ] قال عروة الصّالبيك العبسي :

سَقَوْنِي الحَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ (٣)  
إِنَّمَا شَتَمَهُمْ بِشَيْءٍ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَ الْمُخَاطَبِينَ . وَقَالَ النَّابِغَةُ :  
لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنٍ لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلًّا عَلَى الْأَقَارِعِ (٤)

(١) بدله في ط : « وذلك قولك » .

(٢) هو عاصم ، ووافقه ابن محيصن . إتخاف فضلاء البشر ٤٤٥ .

(٣) مجالس نعلب ٤١٧ واللسان ( نساء ) وديوان عروة ٩٠ . ويروى : « سقوني النسء » . والنسء : الحمر التي تزيل العقل . تكنفوه : أحاطوا به . والعداء : جمع عاد بمعنى العدو . وكان قوم امرأته قد احتالوا عليه وسقوه الحمر حتى أجاهم إلى مفاداتها ، وكانت سبية عنده . ب : « تكنهوني » ، تحريف . والشاهد فيه نصب : « عداء » على الشتم ، ولورفع على القطع لجاز .

(٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٤ والحزاة ١ : ٤٦٦ وشرح شواهد المعنى

للسيوطي ٢٧٦ وديوانه ٥٣ . والبطل ، بالضم : الباطل . والأقارع ، عنى بهم بنى قريع ، وهم من بنى تميم . وكانوا قد وشوا به النعمان حتى تغير له .

أَقَارِعُ عَوْفٍ لِأَحْوَالٍ غَيْرَهَا وَجَوْهَ قُرُودٍ تَبْتَنِي مَنْ تُجَادِعُ (١)  
 وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعا على الابتداء ، تَضْمِرُ  
 في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعا . ومثل ذلك :

٢٥٣

مَتَى تَرَ عَيْنِي مَالِكٍ وَجِرَانَهُ وَجَنَبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ نَائِرٍ (٢)  
 حَضْرَجٌ كَأَمِّ التَّوَّامِينَ تَوَكَّاتٌ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ (٣)  
 وزعموا أن أبا عمرو كان يُنشد هذا البيت نصبا ، [ وهذا الشعر لرجل  
 معروف من أزدِ السَّرَاقَةِ (٤) ] :

(١) عوف هذا هو عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . أحاول :  
 أطال وأزاول . والمجادعة : المشائمة ، وأصلها من الجدع ، وهو قطع الأنف  
 والأذن . في الأصل : « أقارع عوب » ، تحريف . وفي ب : « من تجادع »  
 تحريف كذلك .

والشاهد فيه نصب « وجوه » على الهم ، ولو رفعه على القطع لجاز .  
 (٢) ثاني البيتين في ابن يعيش ١ : ٣٦ . وها من الحمين التي لم يعرف لها  
 قائل . الجران : باطن العنق . والنائر : طالب الثأر . يهجو رجلا بالثمم والسكون  
 إلى رهاية العيش والنوم عن الثأر .

(٣) الحضجر ، كهزير : المظلم البطن ، ومنه قيل للضبع حضاجر لعظم  
 بطنها . جملة في عظم بطنه كمن حملت بتوأمين وقاربت ولادها فتوكلات على مرفقها  
 لثقلها . مستهلة ماسر : رفعت صوتها للطلق في الشهر العاشر من حملها . يعني أنها  
 وادت على عدة حملها فكان ذلك أثقل لها . وفي مثل هذا المعنى قوله :

رَأَيْتَكِ يَا ابْنِي أَخِي قَدْ صَحْتَا وَلَا يَطْلُبُ الْأَوْتَارُ إِلَّا الْمَلُوحَ  
 والمَلُوح : الهزيل الضامر .

والشاهد فيه رفع « حضجر » على القطع والابتداء ، ولو نصبه على الهم  
 بإضمار فعل لجاز ذلك .

(٤) التكملة من ط ، وليست في الأصل ولا ب .

فُبِحَّ مِنْ بَرْنِي بَوَّ فِي مِنْ ذَوَاتِ اَلْخُمْرِ (١)  
 الْاَيْكَلِ الْاَشْلَاءِ لَا يَحْفَلُ ضَوْءُ الْقَمَرِ (٢)

وإن شاء جعله صفةً فجوّه على الاسم .

وزعم بونس أنه سمع الفرزدق يُنشد :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (٣)  
 شَفَارَةٌ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الْاَبْكَارِ (٤)

(١) دعا على من يرضاه من النساء بالقبوح ، وهو الإقصاء والإبعاد . وذوات

الخمير : النساء .

(٢) الأشلاء : جمع شلو ، وهو العضو بما عليه من اللحم . لا يحفل ضوء القمر : لا ينال به ، لأنه ليس بمن يسرى بالليل في السفر . يهجو به بالنهم والقعود عن الأسفار . وفي ط : « الأكل الأشلاء » بالسین المهملة ، جمع سلى ، وهو غشاء رقيق يحيط بالجنين . غنى أنه يأكل الأقدار لثمنه .

والشاهد فيه نصب « الأكل » على الهم ، ولو رفعه على القطع لجاز

(٣) الخزانة ٣ : ١٢٦ والعينى ١ : ٤ / ٥٥٠ : ٤٨٩ وابن يعيش ٤ : ١٣٣ .  
 وهمع الموامع ١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المفتى ١٧٤ وديوان الفرزدق ٤٥١ .  
 الفدعاء : المعرجة الرسغ من اليد أو الرجل . والمشار : جمع عثمراء ، وهى الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر . يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحلبن عليه عثمراه .

(٤) الشفارة : التى ترفع رجلها ضاربة للفصيل لتمنحه الرضاع عند الحلب ، وأصله من شفر الكلب ، إذا رفع رجله ليبول . تقدّه من الوقذّه وهو أشدّ الضرب . والفصيل : ولد الناقة . فطارة من الفطر ، وهو القبض على الضرع بأطراف الأصابع لصغره . والأبكار : التى تتجت أول بطن . وقوادمها : أخلافها وهى أربعة : قدامان وآخران ، فسماها جميعاً قوادم على المجاز . وإنما نعتها بهذا =



جمه شتاء ، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالماً بذلك .

٢٥٤

ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربياً . [ و ] قال :

طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمْنُنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ <sup>(١)</sup>

وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تَقَلَّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصَّقُورِ <sup>(٢)</sup>

فهذا بمنزلة « وجوه قروذ <sup>(٣)</sup> » .

وأما قول حسان بن ثابت :

حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرْكُمْ عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ <sup>(٤)</sup>

= الضرب من الحلب لأنه أصعب مراساً .

والشاهد فيه نصب « شفارة » و « فطارة » على الظم ، ولو رفع قطعاً على الابتداء لجاز .

(١) البيتان نسهما الجاحظ في البيان ١ : ٢٨٦ إلى إمام بن أكرم النخعي . قال : « وكان الحجاج جمه على بعض شرط أبان بن مروان ثم حبسه ، فلما خرج قال . . . » . والثاني منهما في أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٤ . ذكر أنه كان سجيناً فتحبيل حتى استنقذ نفسه دون أن يمين عليه من حبسه فيطلقه .

(٢) نمت الحجاج بن يوسف بالجبن مع تسلق الجفنين ، وشبه عينيه عند تقلبيه لها حذراً وجنباً بميني بنت الماء ، وهي ما يصاد من طير الماء كالفرانيق ونحوها ، إذا نظرت إلى الصقور فقلبت حاليتها حذراً منها . قال الجاحظ : « لأن طير الماء لا يكون أبداً إلا منسلق الأحنان » .

والشاهد فيه نصب « عيني بنت ماء » على الظم . ولو قطعه فرفعه لجاز .

(٣) يشير إلى بيت النابغة الذي سبق في ٧١ .

(٤) ابن يبيش ٢ : ١٠٢ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٨٠ وديوان حسان ٢١٣ . هجائي الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر . الجوف : جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف . والجماخير : جمع جمخور كمصفور ، وهو الضئيف ، أو الواسع الجوف .

لا بأسَ بالقومِ من طُولٍ ومن عِظَمٍ جِسْمُ البِغَالِ وأحلامُ العِصافيرِ<sup>(١)</sup>  
 فلم يردُّ أن يجمِّله شيئاً ، ولكنَّه أراد أن يمدِّدَ صفاتهم ويفسِّرَها ،  
 فكأنه قال : أمّا أجسامهم فكذا وأمّا أحلامهم فكذا .

وقال الخليل رحمه الله : لو جمِّله شيئاً فنصبه على الفعل كان جائزاً .

وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً  
 ولا ذمّاً ولا شيئاً<sup>(٢)</sup> مما ذكرت لك . وقال :

وما غرّني حوزُ الرِّزَامِيِّ مُحْصَنًا عَوَاشِيَهَا بِالْجَوِّ وهو خَصِيبٌ<sup>(٣)</sup>

وَمُحْصَنٌ : اسمُ الرِّزَامِيِّ ، فنصبه على أعني ، وهو فعلٌ يَظْهَرُ ، لأنه لم يرد  
 أكثر من أن يعرفه بعينه ، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّاً . وكذلك  
 تُسمَعُ هذا البيتُ من أفواه العرب ، وزعموا أن اسمه مُحْصَنٌ .

ومن هذا الترحُّمُ ، والترجُّمُ يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون

(١) لا بأس ، أي لا خوف ، وهو تهكم . وأراد جسوم البغال ، فأفرد  
 الجسم للضرورة . ينهتهم بضخامة الأبدان وضالة العقول .

والشاهد فيه رفع « جسم » و « أحلام » على القطع ، لأنه لم يقصد إلى الذم .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولا شيئاً » . وفي ب : « أن تنصب »

و « لا تريد » .

(٣) البيت من الحسين التي لم يعرف لها قائل . وحوز الإبل : جمعها للملف .

والرزامي : نسبة إلى رزام ، وهم حي من بني عمرو بن تميم . والمواشي : جمع

عاشية ، وهي التي ترعى بالمشى من المواشي . يقول : جمعها للملف ليمنع الضيف

في حال خصب الزمان ؛ لأنها لا تحلب وهي تعلق .

والشاهد فيه نصب « محصن » بإظهار فعل يجوز إظهاره ، وهو أعني ،

ولم يقصد مدحاً ولا ذمّاً فنصبه عليه .

بكلِّ صفةٍ ولا كلِّ اسمٍ ، ولكن ترَحَّمٌ بما ترَحَّمُ به العرب<sup>(١)</sup>  
 وزعم الخليل أنه يقول : مرتُّ به المسكين ، على البذل ، وفيه معنى  
 الترحم ، وبذله كبذل مرتُّ به أخيك . وقال :  
 فَأَصْبَحَتْ بقرقرى كَوَانِسًا فلا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ البائِسُ<sup>(٢)</sup>  
 وكان الخليلُ يقول : إن شئت رفعتَه من وجهين فقلت : مرتُّ به  
 البائِسُ ، كأنه لما قال مرتُّ به قال المسكينُ هو ، كما يقول مبتدئًا :  
 المسكينُ هو ، والبائِسُ أنت . وإن شاء قال : مرتُّ به المسكينُ هو ، والبائِسُ  
 أنت<sup>(٣)</sup> . وإن شاء قال : مرتُّ به المسكينُ ، كما قال :  
 \* بنا تَمِيًا يُكشِفُ الضَّبَابُ<sup>(٤)</sup> \*

(١) به العرب ، ساقطة من ب . قال السيرافي : مذهب الترحم على غير منهاج  
 التعظيم والشم ، وذلك أن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به شيء قد  
 وجب للمعظم والمشتوم وشهراً وعرفاً به قبل التعظيم والشم ، فيذكره المعظم  
 أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء ، أو على جهة الوضع منه والذم . ولالترحم  
 إنما هورقة وتحن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقة عليه وتحننا .  
 (٢) مع الهوامع ١ : ٦٦ / ٢ : ١١٧ ، ١٢٧ . وقرقرى : موضع مخصب  
 باليامة . ويقال كمن الطي وبهر الوحش : دخل كناسه ، أي بيته ، فاستعاره  
 هنا للإبل . ينعت إبلا بركت بعد أن شبت ، فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة  
 إلى الرعي . وأصل البائِسُ المقير المحتاج ، فجعله هنا لمن أجهده العمل ،  
 على معنى الترحم .  
 والشاهد نصب « البائِس » بإظهار فعل على معنى الترحم ، وهو فعل لا يظهر  
 كما لا يظهر فعل المدح والذم .

(٣) الكلام بعد « أنت » السابقة إلى هنا ساقط من ط .

(٤) لرؤبة في ديوانه ١٦٩ . وانظر ابن يعيش ٢ : ١٨ والحزانة ١ : ٤١٢  
 والقصبي ٤ : ٣٠٢ والأشموني ٣ : ١٨٣ . وضبطت للقافية بضم الباء في بعض =

وفيه معنى الترحم ، كما كان في قوله رَحْمَةً اللهُ عليه معنى رَحْمَةً اللهُ .  
فما يُترحمُّ به يجوز فيه هذان الوجهان ، وهو قول الخليل رحمه الله . وقال  
أيضا : يكونُ مررتُ به المسكينُ على : المسكينُ مررتُ به ، وهذا بمنزلة لقيته  
عبدُ الله ، إذا أراد عبدُ الله لقيته . وهذا في الشعر كثيرٌ .

وأما يونس فيقول : مررتُ به المسكينَ على قوله : مررتُ به مسكيناً .  
وهذا لا يجوز لأنَّه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ،  
ولو جاز هذا لجاز مررتُ بعبد الله الظريف ، تريد ظريفاً . ولكنك إن شئت  
جملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : لقيتُ المسكينَ ، لأنَّه إذا قال  
مررتُ بعبد الله فهو عملٌ ، كأنه أضمر عملاً . وكأنَّ الذين حملوه على هذا  
إِنَّمَا حملوه عليه فراراً من أن يصفوا المضمَّر ، فكان<sup>(١)</sup> حملهم إياه على  
الفعل أحسن .

٢٦٥

وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكينُ أحقُّ ، على الإضمار الذي  
جاز في مررتُ ، كأنه قال : إنه هو المسكينُ أحقُّ . وهو ضعيف . وجاز  
هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر لأنَّ فيه معنى المنصوب الذي أجرته  
مجرى : إِنَّمَا ذاهبون . فإذا قلت : بي المسكينَ كان الأمر ، أو بك  
المسكينَ مررتُ ، فلا يحسن فيه البدلُ ، لأنَّك إذا عنيتَ المخاطبَ أو نفسك  
فلا يجوز أن يكون لا يدري مَنْ تعني ، لأنَّك لست تحدثُ عن غائب ،

= المراجع ، وصوابها الإسكان . وقد جعل الضباب مثلاً لشدة الأمر واستنابه .  
يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها .

والشاهد فيه نصب « تيمًا » على الاختصاص والفخر .

(١) ط : « وكان » .

ولكنك تنصبه على قولك : « بنا تميماً <sup>(١)</sup> » ، وإن شئت رفعتَه على ما رفعتَ عليه ما قبله . فهذا المعنى يجرى على هذين الوجهين والمعنى واحد ، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد .

وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكين ، يحمله على الفعل . وإن قال ضرباني قال المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل . وكذلك مررتُ به المسكين ، يحمله الرفع على الرفع ، والجرُّ على الجرِّ ، والنصب على النصب . ويَزعَم أنَّ الرفع الذي فسّرنا خطأً . وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق .

هذا باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنى على ما [ هو ] قبله

من الأسماء المبهمة <sup>(٢)</sup>

والأسماء المبهمة : هَذَا ، وَهَذَانِ ، وَهَذِهِ ، وَهَاتَانِ ، وَهَاتِهِ ، وَذَلِكَ <sup>(٣)</sup>

(١) إشارة إلى الشاهد السابق :

• بنا تميماً يكشف الضباب •

(٢) قال السيرافي: ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة ، وفصلها ومثلها . ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرّة : هو وهي وهما وهم وهن . وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما ، ولأنه بنى عليها مسائل في الباب . وعلى أن أبا العباس المبرد قال : علامات الإضمار كلها مبهمة . والمبهم على ضربين : منه ما يقع مضمراً ، ومنه ما يقع غير مضمّر . وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أن هو وأخواتها ، وهذا وأخواتها تقع على كل شيء ، ولانفصل شيئاً من شيء ، من الموات والحيوان وغيره :

(٣) ط : « وذلك » .

وَذَانِكَ ، وَتِلْكَ وَتَانِكَ ، وَتِيكَ ، وَأَوْلَيْكَ ، وَهُوَ وَهِيَ ، وَهَمَّا ، وَهُمْ وَهِنَّ ،  
وما أشبه هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على الأسماء  
غير المبهمة .

فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً ، وهؤلاء  
قومُك منطلقين ، وذاك عبدُ الله ذاهباً ، وهذا عبدُ الله معروفاً . فهذا اسمٌ  
مبتدأٌ ببني<sup>(١)</sup> عليه ما بعده وهو عبدُ الله . ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى  
يُبني عليه أو يُبني على ما قبله . فالمبتدأُ مُسندٌ والمبني عليه مُسندٌ إليه ،  
فقد عملَ هذا فيما بعده كما يعمل الجارُّ والفعلُ فيما بعده . والمعنى أنك تريد  
أن تنبهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبدُ الله ؛ لأنك ظننت أنه يجمله ،  
فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً ، فنطلقُ حالٌ قد صار فيها عبدُ الله وحالٌ  
بين منطلقٍ وهذا ، كما حال بين راكبٍ والفعل حين قلت : جاء عبدُ الله  
راكباً ، صار جاء لعبد الله وصار الراكبُ حالاً . فكذلك هذا .

وذاك بمنزلة هذا . إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبهه لشيءٍ متراخٍ .

وهؤلاء بمنزلة هذا ، وأولئك بمنزلة ذاك ، وتلك بمنزلة ذاك . فكذلك  
هذه الأسماء المبهمة التي توصفُ بالأسماء التي فيها الألفُ واللامُ .

وأما هوَ فعلامَةٌ مضميرٌ ، وهو مبتدأٌ ، وحالٌ ما بعده كحالِه بصد هذا .

وذلك قولك : هو زيدٌ معروفاً ، فصار المعروفُ حالاً . وذلك أنك ذكرت

للمخاطب إنساناً كان يجمله أو ظننت أنه يجمله ، فكأنك قلت : أثبت<sup>(٢)</sup>

(١) ط : « لبني » .

(٢) ط : « اثبه » .

أو الزمّةُ معروفًا ، فصار المعروفُ حالا ، كما كان المنطلقُ حالا حين قلت : هذا زيدٌ منطلقاً<sup>(١)</sup> . والمعنى أنك أردت أن توضّح أن المذكور زيدٌ حين قلت معروفًا ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يعرفُ ويؤكدُ ، فلو ذكر هنا الانطلاقَ كان غير جائز ، لأنَّ الانطلاقَ لا يوضّحُ أنه زيدٌ ولا يؤكدُه . ومعنى قوله معروفًا : لا شكٌ ؛ وليس ذا في منطلقٍ . وكذلك هو الحقُّ بيّنًا ، ومعلومًا ، لأنَّ ذا مما يوضّحُ ويؤكدُ به الحقُّ .

وكذلك هي وهما وهم وهن ، وأنا وأنت وإنه<sup>(٢)</sup> . قال ابن دارة<sup>(٣)</sup> :

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نسيي وهل بدارةٍ بالنّاسِ من عاري<sup>(٤)</sup>

(١) السيرافي : اعلم أن النسب في : هذا زيد منطلقاً ، على غير وجه النسب في قولنا : هو زيد معروفًا . وبين ذلك لك أنك لا تقول : هو زيد منطلقاً . أما النسب في : هذا عبد الله . . إلخ فقد ذكرناه . وأما نصب : هو زيد معروفًا فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به . وذلك أنك إذا قلت : هو زيد فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقاً وأن يكون باطلاً ، وظاهر الإخبار يوجب أن الخبر يحقق ما خبر به . فاذا قال : هو زيد معروفًا فكأنه قال : لا شك فيه وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق وما أشبهه .

(٢) كلمة « وهم » و « وأنت » ساقطتان من ط .

(٣) اسمه سالم بن دارة . ودارة أمه ، سميت بذلك لجمالها ، تشبها بدارة القمر . واسم أبيه مسافع ، وهو من بني عبد الله بن غطفان بن قيس . انظر نوادر المخطوطات ١ : ٩٢ وجمهرة ابن حزم ٢٤٩ والخزّانة ١ : ٢٨٩ والشعراء ٣٦٢ .

(٤) أمالي ابن السجري ٢ : ٢٨٥ والخصائص ٢ : ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ — ٣ : ٦٠ وابن يمش ٢ : ٦٤ والخزّانة ١ : ٥٥٣ والعي ٣ : ١٨٦ والأشئوني ٢ : ١٨٥ . والبيت من قصيدة يهجو بها بني فزارة .

والشاهد فيه نصب « معروفًا » على الحال المؤكدة لجملة « أنا ابن دارة » .

وقد يكون هذا وصَوابه بمنزلة هو ، يعرف به ، تقول : هذا عبدُ الله  
فأعرفه ؛ إلا أن هذا ليس علامةً للمضمر ، ولكنك أردت أن تعرف شيئاً  
بمحضرتك .

وقد تقول : هو عبدُ الله ، وأنا عبدُ الله ، فأخيراً أو مؤعداً . أى  
اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني<sup>(١)</sup> ، ثم يفسر الحال التي كان  
يعلمه عليها أو تبينه فيقول<sup>(٢)</sup> : أنا عبدُ الله كريماً [جواداً] ، وهو عبدُ الله  
شجاعاً بطلاً .

وتقول : إني عبدُ الله ؛ مصغراً نفسه لربه ، ثم تفسر حال العبيد فتقول :  
آكلًا كما تأكل العبيد<sup>(٣)</sup> .

وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن  
يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل ، أو صفة غير عمل ، ولا تريد  
أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو . وكذلك إذا لم [تؤعد ولم] تفخر أو تصغر  
نفسك ؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل ، أو تنزل  
المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهدداً أو وعيداً ، فصار هذا كتعريفك  
إياه باسمه .

وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحال منه وما يحسن ، فإن  
النحويين مما<sup>(٤)</sup> يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب . وذلك أن رجلاً من

(١) ط : « يبلغك عني » .

(٢) ط : « ثم يفسر الحال . . . فيقول » .

(٣) ط : « ويقول إني عبد الله . . . ثم يفسر حال العبد فيقول : آكلًا

كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد » .

(٤) سقطت هذه الكلمة من ط .



إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال :  
 أنا عبدُ الله متطلقاً ، وهو زيدٌ متطلقاً كان محالاً ؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك  
 بالانطلاق ولم يقل هوَ ولا أنا حتى استغنيتَ أنت عن التسمية ، لأنَّ هوَ  
 وأنا علامتان للمضمر ، وإنما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى .  
 إلا أن رجلاً لو كان خلفَ حائط ، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلتَ من أنت ؟  
 ٢٥٨ فقال : أنا عبدُ الله <sup>(١)</sup> متطلقاً في حاجتك ، كان حسناً .

وأما ما ينتصب لأنه خبرٌ مبنى <sup>(٢)</sup> على اسمٍ غيرٍ مبهمٍ ، فقولك :  
 أخوك عبدُ الله معروفاً . هذا يجوز فيه جميعُ ما جاز في الاسم الذي  
 بعد هوَ وأخواتها .

### هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة

وذلك [ قولك ] : هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقين . وإنما نصبتَ  
 للمنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفةً لعبدِ الله ، ولا أن يكون صفةً  
 للثنين ، فلما كان ذلك محالاً جعلته <sup>(٣)</sup> حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت :  
 هذا عبدُ الله متطلقاً .

وهذا شبيهٌ بقولك <sup>(٤)</sup> : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمتين .  
 وإن شئت قلت : هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقانِ ، لأنَّ المنطلقين في هذا  
 الموضع من اسمِ الرجلين ، فجريا عليه .

(١) ط : « أنا زيد » .

(٢) ط : « لبنى » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « جعلتهم » .

(٤) ط : « بقوله » .

وتقول : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين ، إذا خلطتهم ومن قال :  
هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان قال : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقون ؛  
لأنه لم يُشرك بين عبد الله وبين ناسٍ في الانطلاق .

وتقول : هذه ناقةٌ وفصيلها راتمين . وقد يقول بعضهم : هذه ناقةٌ  
وفصيلها راتمان . وهذا شبيهٌ بقول من قال : كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ،  
إنما يريد كلُّ شاةٍ وسخلةٌ لها بدرهم . ومن قال كلُّ شاةٍ وسخلتها ، فجعله  
بمنزلة كلِّ رجلٍ وعبدُ الله [ منطلقاً ] لم يقل في الراتمين إلاَّ النصب <sup>(١)</sup> ،  
لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة ، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل <sup>(٢)</sup> ،  
لأن كلَّ لا يدخل في هذا الموضع إلاَّ على النكرة . والوجهُ كلُّ شاةٍ  
وسخلتها بدرهم ، وهذه ناقةٌ وفصيلها راتمين ، لأن هذا أكثرُ في كلامهم ،  
وهو القياس . والوجه الآخرُ قد قاله بعضُ العرب .

(١) ط : « بالنصب » .

(٢) هذا ما في ب . وفي ط : « في كل » وفي الأصل : « في الشاة لكل » .

## هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة<sup>(١)</sup>

وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، حدَّثنا بذلك يونسُ وأبو الخطاب  
عن يوثقُ به من العرب .

وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين :

فوجهُ أنك حين قلت : هذا عبدُ الله أضمرت هذا أو هو ، كأنك  
قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ . والوجهُ الآخرُ : أن تجعلها جميعاً خبراً  
لهذا ، كقولك : هذا حُلُوٌ حارِمْ ، لا تريد أن تنقض الخلاوة ، ولكنك  
ترزم أنه جمع الطميين . وقال الله عز وجل : « كَلَّا إِنَّهَا لَأَنزَالَةٌ  
لِّلشَّوْمِيَّاتِ » . وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله<sup>(٢)</sup> . « هذا بَعْلِي شَيْخٌ<sup>(٣)</sup> » .

(١) السيرافي ما ملخصه : افرد الباب لجواز رفع منطلق من قولك هذا  
عبد الله منطلق . ورفعه من أربعة أوجه ذكر سيويوه عن الخليل وجهين منها  
كما ترى ، والوجهان الآخران ، أحدهما : أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا  
عطف بيان ، كأنه قال : عبد الله منطلق ، ويكون أيضاً بدلاً من هذا في هذا  
الوجه . والثاني : أن يكون منطلق بدلاً من زيد ، فيكون التقدير : هذا منطلق  
وتقديره ، هذا زيد رجل منطلق ، فتبدل رجل من زيد ، ثم تحذف الموصوف  
وتقيم الصفة مقامه .

(٢) الآية ١٥ من سورة المعارج .

(٣) ط : « ابن مسعود » ، وأبو عبد الله ، كنية عبد الله بن مسعود .

(٤) الآية ٧٢ من سورة هود ، وفي ط : « وهذا بعلي شيخ » . والاستشهاد  
بآيات الكتاب مع إغفال نحو الواو والفاء جائز صحيح وقع في كتب العلماء ،  
انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

قال : سمنا من يروى هذا الشعر من العرب يرفعه (١) :

مَنْ يَكُ ذَابَتْ فِهَذَا بَيْتِي      مَقِيظٌ مَصِيْفٌ مُشْتِيٌّ (٢)

وأما قول الأخطل :

٢٥٩

ولقد أبيتُ من الفناء بِمَنْزِلٍ      فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرُومٌ (٣)

فزعم الخليل رحمه الله أن هذا ليس على إضمار أنا . ولو جاز هذا على

(١) بدل هذه العبارة جميعها في ط : « وقال الراجز » ، مع إضافة « سمنا من يروى هذا الشعر من العرب يرفعه » بعد ذلك ، وموضعها في الأصل وب كما أثبت .

(٢) الشاهد من الحسين التي لم يعرف لها قائل . لكنه في ملحقات ديوان رؤبة وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٥٥ والإيضاف ٢٢٥ وابن يعيش ١ : ١٩٠ والبنى ١ : ٥٦١ وجمع الموامع ١ : ١٠٨ / ٢ : ٦٧ والأشموني ١ : ٢٢٢ .  
والبت : كساء غليظ مربع أخضر ، وقيل من وبر وصوف ، جمه أبت وبئات بالكسر . مقيظ : أى يكفينى لقيظى ، يقال قيظى هذا الطعام وهذا الثوب ، أى كفانى لقيظى ، وكذلك مثبت يكفى للشتاء ، وهو على الهجاز ، أى يقبظ فيه ويشتى . يريد أنه لا شئ له إلا كساؤه يستعمله فى كل زمان . والشاهد فيه رفع « مقيظ » وما بعده عن الخبر . والنصب على الحال أحسن وأكثر . ويجوز رفعه على البدل أيضاً .

(٣) ديوان الأخطل ٨٤ وابن الشجري ٢ : ٢٩٧ وابن يعيش ٣ : ١٤٦ / ٧ : ٨٧ والإيضاف ٧١٠ والحزاة ٢ : ٥٥٣ . بمنزل ، أى فى مكان قريب مكين . لا حرج : لا أخرج من لذة . لا محروم : لا أحرم ما أشتئى .

والشاهد رفع « حرم » و « محروم » . وهو فى مذهب الخليل على الحمل على الحكاية ، أى كالأذى يقال له لا حرج ومحروم . ويجوز رفعه على إضمار خبر أى أيت لا حرج ولا محروم فى المكان الذى أيت فيه . وكان وجه الكلام نصها على الخبر أو الحال .

إضمار أنا لجاز : كان عبداً لله لا مُسَلِّمٌ ولا صالح على إضمار هو . ولكنه  
فيما زعم الخليل رحمه الله : فأبيتُ بمنزلة الذي يقال له لا حرجٌ ولا محرومٌ .  
وبقويته في ذلك قوله ، وهو الربيع الأَسديُّ (١) :

على حين أن كانت عَقِيلٌ وشَاظًا      وكانت كِلَابٌ خَاِمِرِيٌّ أُمٌّ عَامِرِ  
فإنما أراد : كانت كلابٌ التي يقال لها خَاِمِرِيٌّ أُمٌّ عَامِرِ .

وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي ، كأنه قال : فأبيتُ لا حرجٌ  
ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به . وقال الخليل رحمه الله : كأنه (٢) حكايةٌ  
لما كان يُتكلَّمُ به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظ ، كما قال :  
كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا      بَنِي شَابٍ قَرْنَاها تَصْرُ وتَحْلُبُ (٣)

(١) وهو الربيع الأَسديُّ ، ساقط من ط . ونسبه الشنتمري إلى الأخطل  
كسابقه ، ولم أجده في ديوان الأخطل . والبيت في اللسان (وشظ) بدون نسبة .  
والوشائظ : جمع وشيطة ووشيط ، وهم الدخلاء في القوم ليسوا من صميمهم ،  
هم حشوفهم . وكلاب : قبيلة ، وهم بنو ربيعة بن عامر . جملهم كالضبع في الحمق .  
وأم عامر : كنية الضبع ، يقال لها خَاِمِرِيٌّ ، أي ادخل الحمر ، وهو بالتحريك  
ما تستر فيه وتستكن به ، فتدخل جحرها فتصاد . وفتح « حين » لإضافتها  
إلى غير متمكن ، ويجوز جرها على الأصل .

والشاهد فيه وضع « خَاِمِرِيٌّ » موضع خبر كان ، على معنى الحكاية ،  
أي يقال لها خَاِمِرِيٌّ يا أم عامر . وأتى به شاهداً لتقوية ما ذهب إليه الخليل .  
(٢) ط : « وقول الخليل » مع إسقاط « كأنه » .

(٣) نسب البيت إلى رجل من بني أسد . وسيأتي في سيبويه ٢ : ٦٤ ، ٦٧ .  
وانظر الخصائص ٢ : ٣٦٧ والكامل ٢١٧ والنصرم ١ : ١١٧ . أراد  
لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها شاب قرناها ، والتي تصر =

أى بنى من يقال له ذلك .

والتفسير الآخر [الذى] على النفى كأنه أسهل .

وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف ،  
فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق . وتقول : هذا زيد رجل منطلق على  
البدل ، كما قال تعالى جدّه : « بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ <sup>(١)</sup> » . فهذه أربعة  
أوجه في الرفع .

هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ

أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ

فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا ، وهما بمنزلة  
اسم واحد ، كأنك قلت : هذا منطلق . قال النابغة :  
تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَقْتُهَا لِسْتَةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ <sup>(٢)</sup>  
كأنه قال : وهذا سابع .

وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جعلت الرجل مبنياً على هذا ،

== الماشية ، أى تشد ضروعها ليجتمع الدر فتحلب . والقرن : الفود من الشعر  
في جانب الرأس ، يعنى المعجوز الراحية .

والشاهد فيه حل « بنى شاب قرناها » على الحكاية .

(١) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٢) ديوان النابغة ٥٠ والعينى ٤ : ٤٨٢ والأشعوني ٢ : ٢٧٦ . توهمها :

لم يعرفها إلا توها ؛ لحفاء معالمها وانطاسها . وآيات الدار : علاماتها وما بقى منها  
كالكائناتى والرماد والأوتاد . لسته أعوام ، أى بعدها ، كما يقال لثمر خلون ،  
أى بعد عشر .

والشاهد فيه رفع « سابع » خبراً لذا ؛ لأن العام عند سيويوه صفة ، وإن صح  
أن يكون بدلاً أو عطف بيان .

وجعلت الخبرَ حالاً له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً .  
 وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكر المخاطبَ برجلٍ قد عرفه قبل ذلك ،  
 وهو في الرفع لا يريد أن يُذكره بأحد ، وإنما أشار فقال هذا منطلقٌ ،  
 فكأنَّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها ،  
 لأنَّ المبتدأ يعمل فيها بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ، ويكون فيه معنى  
 التنبيه والتعريف ، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعلُ  
 بين الفعل والخبر ، فيصيرُ الخبرُ حالاً قد ثبت فيها وصار فيها<sup>(١)</sup> كما كان  
 الظرفُ موضعاً<sup>(٢)</sup> قد صيرَ فيه بالنية وإن لم يذكَرْ فعلاً<sup>(٣)</sup> . وذلك أنك  
 إذا قلت فيها زيدٌ فكأنك قلت استقرَّ فيها زيدٌ وإن لم تذكر فعلاً ؛  
 وانصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين<sup>(٤)</sup> لأنه ليس من صفته  
 ولا محمولاً على ما حمل عليه ، فأشبهه عندم ضاربٌ زيداً .

وكذلك هذا عيّلَ فيما بعده عملَ الفعل ، وصار منطلقاً حالاً ، فانتصب  
 بهذا الكلام انتصابَ ركبٍ بقولك : مرَّ زيدٌ ركباً .

وأما قوله عز وجل « هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا<sup>(٥)</sup> » فإن الحق لا يكون صفةً

(١) ط : « فصار فيها » .

(٢) الأصل وب : « وكان الظرف موضع » ، وأثبت ما في ط .

(٣) السيراني ما ملخصه : يريد أن الحال في قولك : هذا الرجل منطلقاً ،  
 وهذا عبد الله منطلقاً مفعول فيها ، لأن المعنى اتبته له في هذه الحال . وقوله :  
 لأن المبتدأ يعمل فيما بعده ، مضاف يرفع ما بعده من الخبر . والظاهر من كلامه  
 في هذا الموضع أن المبتدأ هو العامل ، وقد يجوز أن يريد بالمبتدأ إذا كان إشارة  
 عمل فيما بعده ، نحو هذا ، وما جرى مجراه .

(٤) ط : « بعشرين » .

(٥) الآية ٣١ من سورة قاطر .

٢٦١ لهو ، من قبل أن هو اسم مضرّ والمضرّ لا يوصف بالمظهر أبداً ، لأنه  
 [ قد ] استغنى عن الصفة . وإنما تضيير الاسم حين يستغنى بالمعرفة (١) ،  
 فنّم لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجل . ألا ترى أنك لو قلت :  
 مرت بهو الرجل ، لم يجز ولم يحسن ، ولو قلت : مرت بهذا الرجل ،  
 كان حسناً جميلاً .

### هذا باب ما ينتصب فيه الخبر

لأنه خبرٌ لمروفٍ يرتفع على الابتداء ، قدمته أو آخرته  
 وذلك قولك : فيها عبدُ الله قائماً ، وعبدُ الله فيها قائماً . فعبدُ الله  
 ارتفع بالابتداء (٢) لأن الذي ذكرت (٣) قبله وبمده ليس به ، وإنما هو  
 موضعٌ له ، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله . ألا ترى أنك  
 لو قلت : فيها عبدُ الله حُسن السكوت وكان كلاماً مستقياً ، كما حُسن  
 واستغنى في قولك : هذا عبدُ الله . وتقول : عبدُ الله فيها ، فيصيرُ كقولك  
 عبدُ الله أخوك . إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء (٤) .  
 ويدلّك على ذلك أنك تقول : إن فيها زيداً ، فيصيرُ بمنزلة قولك :  
 إن زيداً فيها ، لأن فيها لما صارت مستقراً الزيد يستغنى به السكوت وقم

(١) هذا ما في ب . وفي الأصل وط : « حين تستغنى بالمعرفة » .

(٢) ط : « لا ابتداء » .

(٣) ط : « ذكر » .

(٤) السيرافي : مذهب سيويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف  
 أو قدمته . وقال الكوفيون : إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع  
 في الظرف المتأخر . فكان من حجة سيويه في ذلك أنا إذا أدخلنا إن نصبنا  
 الاسم وإن كان قبله ظرف ، كقولنا : إن في الدار زيداً .



مَوْعَ الأَسْمَاءِ ، كما أَنَّ قولك : عبدُ الله لقيتهُ يصيرُ لقيتهُ فيه بمنزلة الاسم ،  
 كأنك قلت : عبدُ الله منطلقٌ ، فصار قولك فيها كقولك : استقرَّ  
 عبدُ الله ، ثم أردت أن تُخبر على آيةٍ حالٍ استقرَّ فقلت قائماً ، فقامٌ حالٌ  
 مستقرٌّ فيها . وإن شئت ألفتَ فيها فقلت : فيها عبدُ الله قائمٌ  
 قال النابغة :

فَيْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةٌ      من الرُقْنَسِ فِي أُنْيَاهِا السَّمُّ نَاقِعٌ (١)

وقال الهذلي (٢) :

لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطْعَمْتُ نَازِكِكُمْ      قِرْفَ الحَتَّى وَعِنْدِي اللَّبْرُ مَكْنُوزٌ (٣)

(١) ديوان النابغة ٥١ والمعنى ٤ : ٧٣ وشرح شواهد المفتى ٣٠٥ والأشعري ٣ : ٦٠ . ساورتني : وابتغيتني ، والأفسي لا تلدغ . لا ونبأ . والضئيلة : الدقيقة ،  
 وإنما يدق جسمها عند الكبر ، فيكون ذلك أنكى لسما . والرقتس : جمع  
 رقتشاء ، وهي المنقطة بسواد . والناقع : الخالص ، أو الثابت .  
 والشاهد فيه رفع « ناقع » على الخبرية للسم ، مع إلقاء الجار والمجرور .  
 ولو نصب « ناقع » على الحالية مع جمل الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .  
 (٢) هو المنخل الهذلي . ديوان الهذليين ١٥ : ٢ والبيان ١ : ١٧ . وقد ورد  
 في الشنمري « المنخل » خطأ . وانظر للبيت شرح شواهد الشافية ٤٨٨ .  
 ونسب أيضاً إلى أبي ذؤيب الهذلي في الحيوان ٥ : ٢٨٥ وبعض نسخ البيان .  
 (٣) لادر دره : لاكثر خيره ولازكا عمله . والنازل : الضيف ينزل على  
 القوم . في الأصل وب : « باذلكم » ، صوابه في ط . ويروي : « نازلهم » .  
 والحتي : سويق الدوم ، وقرفه : فشره ، يريد اللحمه التي على عجمه ، والقرف  
 والقرفة : القشرة ، وقد أطلقت القرفة على قشر شجرة طيبة الرياح . يقول :  
 لا اتسع عيشي إن آثرث نفسي على ضيفي بالبر وأطعمته قرف الحتي .  
 والشاهد فيه رفع « مكنوز » على الخبرية للبر مع إلقاء الظرف . ولو نصبه  
 على الحال مع اعتماد الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .

كأنت قلت : البرمكنوزُ عندي ، وعبدُ الله قائمٌ فيها .  
 فإذا نصبتَ القائمَ فيها قد حالت بين المبتدئِ والقائمِ واستغنى بها ،  
 فعملُ المبتدئِ حين لم يكن القائمُ مبتدئاً عليه ، عملُ هذا زيدٌ قائماً ، وإنما  
 تجعلُ فيها ، إذا رفعت القائمَ<sup>(١)</sup> ، مستقراً للقيامِ وموضعاً له ، وكأنك لو قلت :  
 فيها عبدُ الله ، لم يميز عليه السكوتُ<sup>(٢)</sup> . وهذا يدلُّك على أن « فيها »  
 لا يحدثُ<sup>(٣)</sup> الرفعَ أيضاً في عبدِ الله ، لأنها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتلغى ،  
 ولو كان عبدُ الله يرتفعُ فيها لارتفع بقولك بك عبدُ الله مأخوذاً ؛ لأنَّ الذي  
 يرفعُ وينصبُ ما يستغنى عليه السكوتُ ومالا يستغنى ، بمنزلة [ واحدة ] .  
 ألا ترى أن كانَ تعملَ عملَ ضربٍ ، ولو قلت كان عبدُ الله لم يكن كلاماً ،  
 ولو قلت ضربَ عبدِ الله كان كلاماً .

ومأ جاء في الشعر أيضاً مرفوعاً قوله ، لابن مقبل<sup>(٤)</sup> :

لا سافرُ التيَّ مدخولٌ ولا هيجُ عارى العظامِ عليه الودعُ منظومٌ<sup>(٥)</sup>

(١) في الأصل : « وقتت القائمَ » صوابه في ب ، ط .

(٢) ب فقط : « السكوت عليه » .

(٣) في الأصل فقط : « تحدث » .

(٤) لابن مقبل ، ساقطة من ط ، وهو من زيادات الكتاب لاجرم . وانظر

ديوان ابن مقبل ٢٦٩ واللسان ( هيج ، سفر ) .

(٥) التي ، بالكسر والفتح : الشحم . سافر : منكشف ظاهره ، من السفور .

والمدخول : المهزول . والهيج بكسر الباء الموحدة : المتورم ، غنى الكثير اللحم .

ط : « هيج » بالياء المثناة ، تحريف . والودع : الحرز . نعت امرأة فشيها

بظبي هذا صفته .

والشاهد فيه رفع « منظوم » على الخبرية للودع . وانظر ما سلف في الشاهد

السابق . والنصب قراءة ابن عيسى والأعرج وقتادة وابن جبير . والرفع قراءة

الجمهور . انظر تفسير أبي حيان ٤ : ٢٣١ - ٢٣٢ .

فجميع ما يكون ظرفاً تُلفيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرًا إلا على ما كان (١) عليه أولاً قبل الظرف ، ويكون موضع الخبر دون الاسم ، فجرى في أحد الوجهين مجرى مالا يستغنى عليه السكوت ، كقولك : فيك زيدٌ راعبٌ فرغبته فيه .

ومثل قولك فيها عبدُ الله قائماً : هو لك خالصاً ، وهو لك خالصٌ ؛ كأن قولك هو لك بمنزلة أهبه لك ثم قلت خالصاً . ومن قال فيها عبدُ الله قائمٌ ، قال هو لك خالصٌ ، فيصيرُ خالص مبنياً على هو كما كان قائم مبنياً على عبد الله ، « وفيها » لغوٌ ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيامُ ، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالصُ .

وقد قرئُ هذا الحرفُ على وجهين : « قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٢) » ، بالرفع والنصب (٣) .

وبعضُ العرب يقول : هو لك الجاهُ الفغيرُ ، يرفع كما يرفع الخالصُ .

(١) ط : « يكون » .

(٢) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .

(٣) السيرافي : « هي » ، عند سيويه مبتدأ ، وللذين آمنوا خبره ، وخالصة منصوب على الحال والعامل فيها اللام على تقدير استقر وما أشبه ذلك . فإن قال قائل : الحال مستصحبة فكيف تكون خالصة في يوم القيامة والتي متى لهم في الحياة الدنيا ؟ قيل : الحال على كل حال مستصحبة ، وقد يكون الملقوظ به من الحال متأخراً بتقدير شيء مستصحب ، كقوله تعالى : « فادخلوها خالدين » وقد علم أن الخلود إنما هو إقامتهم فيها الدائمة ، وليس ذلك في حال دخولهم . وتقديره : ادخلوها مقدرين الخلود ، أو مستوحيين الخلود . . . وإنما يقع مثل هذا فيما علم ووتق به .

والنصبُ أكثر، لأنَّ الجَمَاءَ الغنيرَ بمنزلة المصدر، فكأنه قال هو لك  
خُلوصاً . فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلم به .

ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف ، قوله :

إِنْ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا فَانْخِرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا (١)

وسمنا بمض العرب الموثوق بهم يقول : أَتَكَلَّمُ بهذا وأنت ههنا قاعداً .

٢٦٣

ومما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه أمرٌ قولُ العرب : هو رجلٌ صدقي

معلوماً ذاك ، وهو رجلٌ صدقي معروفاً ذاك ، وهو رجلٌ صدقي بيننا ذاك ،

كأنه قال : هذا رجلٌ صدقي معروفاً صلاحه ، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ ،

لأنك إذا قلت : هو رجلٌ صدقي فقد أخبرت بأمرٍ واقعٍ ، ثم جعلت ذلك

الوقوع (٢) على هذه الحال . ولو رفعت كان جائزاً على أن يجعله صفةً ،

كأنك قلت : هو رجلٌ معروفٌ صلاحه .

ومثل ذلك : مرتُّ برجلٍ حَسَنَةٍ أمه كريماً أبوها ، زعم الخليلُ

أنه أخبر عن الحُسن أنه وجب لها في هذه الحال . وهو كقولك : مرتُّ

برجلٍ ذاهيةٍ فرسه مكسوراً سرَّجها ، والأولُ كقولك : هو رجلٌ صدقي

معروفاً صدقه ، وإن شئت قلت معروفٌ ذلك ومعلومٌ ذلك (٣) ، على قولك :

ذاك معروفٌ وذاك معلومٌ . سمعته من الخليل .

(١) البيت من التمسين ، ولم أجده مرجعاً آخر . أصل البلاد وفرعها ،

أي جميع البلاد كبيرها وصغيرها .

والشاهد فيه نصب « ثابت » على الحالية ، والجار والمجرور هو خبر الخبر .

ولو رفع « ثابت » على الخبرية لجاز .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « المرفوع » .

(٣) ط : « ذاك » في الموضعين . وفي ب : « وإن شئت قلت معروف ذلك » فقط .

## هذا باب من المعرفة

يكون فيه الاسم الخاص شاملاً في الأمة

ليس واحداً منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهم به واحد دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامه، وللثعلب: ثُمالة وأبو الحصين وشمس، وللذئب: دالان وأبو جعدة، وللضبع: أم عامر وحضاجر وجمار وجيل وأم عنشل وقشام، ويقال للضبعان (١) قُم.  
ومن ذلك قولهم للفراب: ابن بريح (٢).

فكلُّ هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله (٣). ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثُمالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب؛ وليس معناه كمنى زيد وإن كانا معرفة. وكان خبرهما نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيدٌ فزيدٌ اسمٌ لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطبُ بِحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختصَّ به دون من يعرف (٤). فكأنك إذا قلت هذا زيدٌ قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاخصَّ هذا المعنى باسم علمٍ يلزم هذا المعنى، وليُحذف

(١) الضبعان، بالكسر: الذكر من الضباع.

(٢) السيرافي: الأسماء التي ذكرها سيويه معارف هي أعلام للأجناس التي ذكرها، كزيد وعمرو وهند وودعد، إلا أن اسم زيد يختص شخصاً بعينه دون غيره، وأسماء الأجناس يختص كل اسم منها جنساً. وكل شخص من الجنس يقع عليه الاسم الواقع على الجنس.

(٣) يعني إذا قلت: «فيها عبد الله قائماً»، فتقول أيضاً: فيها أسامة منحزراً.

(٤) في الأصل فقط: «تعرف».

الكلامُ وليُخْرَجَ من الاسم الذي قد يكون نكرةً ويكون لغير شيءٍ بعينه .  
 لأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ هَذَا الرَّجُلُ قَدْ بَيَّنَّكَ أَنَّ تَعْنَى كَلِمَتِهِ ، وَيَكُونُ أَنَّ تَقُولُ هَذَا  
 الرَّجُلُ وَأَنْ تَرِيدُ كُلَّ ذَكَرٍ تَكَلَّمَ وَمَشَى عَلَى رَجُلَيْنِ فَهُوَ رَجُلٌ . فَإِذَا  
 أَرَادَ أَنْ يُخْلِصَ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَيَخْتَصِمَهُ لِبُعْرَفٍ مِنْ يُعْنَى بِعَيْنِهِ (١) وَأَمْرَهُ قَالَ  
 زَيْدٌ وَنَحْوَهُ .

وَإِذَا قَلْتَ : هَذَا أَبُو الْحَارِثِ فَأَنْتَ تَرِيدُ هَذَا الْأَسَدَ ، أَيْ هَذَا الَّذِي سَمَّيْتَهُ  
 بِاسْمِهِ (٢) ، أَوْ هَذَا الَّذِي قَدْ عَرَفْتَ أَشْبَاهَهُ ، وَلَا تَرِيدُ أَنْ تُشِيرَ إِلَى شَيْءٍ  
 قَدْ عَرَفَهُ بِعَيْنِهِ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَمَعْرِفَتِهِ زَيْدًا ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ هَذَا الَّذِي كُلُّ وَاحِدٍ  
 مِنْ أُمَّتِهِ لَهُ هَذَا الْإِسْمُ ، فَاخْتَصَّ هَذَا الْمَعْنَى بِاسْمِ كَمَا اخْتَصَّ الَّذِي ذَكَرْنَا بِزَيْدٍ  
 لِأَنَّ الْأَسَدَ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الرَّجُلِ وَيَكُونُ نَكْرَةً ، فَأَرَادُوا أَسْمَاءً لَا تَكُونُ  
 إِلَّا مَعْرِفَةً وَتَلْزَمُ ذَلِكَ الْمَعْنَى (٣) .

وَإِنَّمَا مَنَعَ الْأَسَدَ وَمَا أَشْبَهَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْمٌ مَعْنَاهُ مَعْنَى زَيْدٍ ،  
 أَنَّ الْأَسَدَ وَمَا أَشْبَهَهُ لَيْسَتْ بِأَشْيَاءٍ ثَابِتَةٌ مَقِيْمَةٌ مَعَ النَّاسِ فَيَحْتَاجُوا إِلَى أَسْمَاءٍ  
 يَعْرِفُونَ بِهَا بَعْضًا (٤) مِنْ بَعْضٍ ، وَلَا تُحْفَظُ حُلَاهَا كَحَفْظِ مَا يَثْبُتُ مَعَ النَّاسِ  
 وَيَقْتَنُونَهُ وَيَتَّخِذُونَهُ . أَلَا تَرَاهُمْ قَدْ اخْتَصَّوْا الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالْغَنَمَ وَالْكِلَابَ  
 وَمَا تَثْبُتُ مَعَهُمْ (٥) وَاتَّخَذُوهُ ، بِأَسْمَاءِ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو .

وَمِنْهُ أَبُو جَحَادٍ ، وَهُوَ [ شَيْءٌ بِشِبْهِ الْجُنْدُبِ غَيْرَ أَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْهُ ،

(١) ط : « تعنى بعينه » .

(٢) في الأصل فقط : « الاسم » .

(٣) ط : « فأرادوا اسمًا لا يكون إلا معرفة ويلزم ذلك المعنى » .

(٤) ب ، ط : « بعضها » .

(٥) ط : « وما ثبت معهم » .

وهو [ ضربٌ من الجنّادِبُ كما أن بنات أوبرَ ضربٌ من الكمّاة ،  
وهي معرفةٌ .

ومن ذلك ابنُ قِترَةَ ، وهو ضربٌ من الحيات ، فكأنّهم إذا قالوا هذا  
ابن قِترَةَ فقد قالوا هذا الحيّة الذي من أمره كذا [ وكذا ] .

وإذا قالوا بنات أوبرَ فكأنّهم قالوا هذا الضربُ الذي من أمره كذا  
[ وكذا ] من الكمّاة ، وإذا قالوا أبو جُنّادِبٍ فكأنّهم قالوا هذا الضربُ  
الذي سمّيت به من الجنّادِبِ أو رأيتَه . ومثل ذلك ابنُ آوى كأنه قال هذا  
الضرب الذي سمّيته أو رأيتَه من السباع ؛ فهو ضربٌ من السباع كما أن بنات  
أوبرَ ضربٌ من الكمّاة . ويدلّك على أنه معرفةٌ أن آوى غيرُ مصروف  
وليس بصفة . ومثل ذلك ابنُ عرسٍ وأمُّ حُبَيْنٍ وسامُّ أبرصٍ . وبعضُ العرب  
يقول أبو بَرَيْصٍ وحمارُ قَبانٍ ، كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب الذي  
يُعرَف من أحناش الأرض بصورة كذا . [ وكأنه قال في المؤنث نحو أم حُبَيْنٍ  
هذه التي تُعرَف من أحناش الأرض بصورة كذا (١) ] .

واختصّت العربُ لكل ضربٍ من هذه الضروب اسماً على معنى الذي  
تعرّفها به (٢) لا تدخله النسكرة كما أن الذي تعرف (٣) لا تدخله النسكرة ، كما فعلوا  
ذلك بزید والأسد . إلا أن هذه الضروب ليس لكل واحد منها اسم يقع

(١) السيرافي ما ملخصه : كأن تليق هذه الأشياء وتسميتها بهذه الأسماء  
المعارف في مذهب سيبويه ، دلالة على الاسم وبعض صفاته وخواصه . الأتراه  
قال : فكأنّهم إذا قالوا هذا ابن قترَةَ فقد قالوا : هذا الحيّة الذي من أمره  
كذا وكذا . إلخ . وهذا مذهب حسن .

(٢) في الأصل فقط : « تعرفه به » .

(٣) ط فقط : « معرفة » .

على كل واحد من أمته يدخله (١) المعرفة والنكرة، بمنزلة الأسد يكون معرفة ونكرة، ثم اختصَّ باسم معروف كما اختصَّ الرجلُ بزيدٍ وعمرو، وهو أبو الحارث، ولكنها لَزِمَتْ اسماً معروفاً، وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفة والنكرة، ويدخله التمجُّبُ، وتوصفُ به الأسماء المبهمة كعرفته بالألف واللام نحو الرجل.

والتعجبُ كقولك: هذا الرجل (٢) وأنت تريد أن ترفع شأنه. ووصفُ الأسماء المبهمة نحو قولك: هذا الرجل قائمٌ. فكانَ هذا اسمٌ جامعٌ لمعانٍ.

وإبنُ عيرسٍ يراد به معنَى واحدٌ، كما أريدُ بأبي الحارث وبزيدٍ معنَى واحدٌ واستغنى به.

٢٦٥ ومثَلُ هذا في بابهِ مَثَلُ رجلٍ كانت كُنيته هي الاسمُ وهي الكنيةُ. ومثَلُ الأسدِ وأبي الحارثِ كرجلي كانت له كنيةٌ واسمٌ. ويدلُّك على أن ابنَ عيرسٍ وأمَّ حُبَيْنٍ وسامٌ أبرصٌ وابنَ مَطَرٍ معرفةٌ، أنكَ لا تدخُلُ في الذي أُضِفَ إليه الألفُ واللامُ، فصارت بمنزلة زيدٍ وعمرو. ألا ترى أنكَ لا تقول أبو الجُخادِبِ.

وهو قولُ أبي عمرو، حدَّثنا به يونس (٣) عن أبي عمرو. وأما ابنُ قُترةٍ وحمارُ قَبِيانَ وما أشبههما، فيدلُّك على معرفتهن تركُ صرف ما أُضِفَ إليه.

(١) ط: « تدخله ».

(٢) ط: « والتعجب هذا » فقط.

(٣) في الأصل فقط: « وحدَّثنا بذلك يونس ».



وقد زعموا أن بعض العرب يقول : هذا ابن هِرْسٍ مُقْبِلٌ ، فرفعه على وجهين : فوجهٌ مثلُ : هذا زيدٌ مُقْبِلٌ ، ووجهٌ على أنه جعل ما بعده نكرةً فصار مضافاً إلى نكرة ، بمنزلة قولك هذا رجلٌ منطلقٌ .

ونظير ذلك هذا قَيْسٌ قُفَّةٌ آخَرٌ منطلقٌ . وقَيْسٌ قُفَّةٌ لقبٌ ، والألقابُ والكُفَى بمنزلة الأسماء نحو زيدٍ وعَمْرُو ، ولكنه أراد في قَيْسٍ قُفَّةٌ ما أراد في قوله هذا عُمَانٌ آخَرٌ ، فلم يكن له بُدٌّ من أن يُجْعَلَ ما بعده نكرةً حتى يَصِيرَ نكرةً ، لأنه لا يكون الاسمُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفة .

وعلى هذا الحدِّ تقول : هذا زيدٌ منطلقٌ ، كأنك قلت هذا رجلٌ منطلقٌ ، فإنما دخلت النكرة على هذا العَمِّ الذي إنما وُضِعَ للمعرفة ولها جىء به ، فالمعرفة هنا الأولى (١) .

وأما ابنُ لَبَّونٍ وابنُ مَخَاضٍ فنكرة ، لأنها تدخلها الألفُ واللام . وكذلك ابنُ ماءٍ . قال جرير ، فيما دخل فيه الألفُ واللام (٢) :

وابنُ اللَّبَّونِ إِذَا مَا لَزُّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرْلِ الْقِنَاعِيسِ (٣)

(١) السيرافي : يريد أن ابن عرس وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل فقد يجوز أن ينكر كما ينكر زيد وعمرُو ، وإن كان موضوعهما معرفة . فإذا قلنا : هذا ابن عرس مقبل ، فيكون على وجهين : أحدهما أن يكون ابن عرس على تعريفه وترفع مقبل على ما ترفعه عليه لو قلت هذا عهد الله مقبل . وقد مضت وجوه الرفع فيه . والوجه الآخر : أن تجعل ابن عرس نكرة ومقبل نعت له .

(٢) ط : « قال جرير » فقط .

(٣) ديوان جرير ٣٢٣ وابن يعيش ١ : ٣٥ وشرح شواهد المغني ٦١ واللسان (لبن ، لزز ، قنمس) . وهو من قصيدة يهجو فيها عمر بن لُجَأَ التيمي وقبله . قد كنت خدناً لنا يا هند فاعتبرى ماذا يريك من شيبى وتقويسى =

(٧) سيويه - ج ٢

وقال أبو عطاء السندی :

مَدْمَةٌ قَزَا كَانَتْ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّهْدُ (١)

وقال الفرزدق :

٢٦٦

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

== ابن اللبون : ولد الناقة إذا استكمل سنتين وطمن في الثالثة ، فأمه لبون ، لأنها وضعت غيره فصار لها لبن . لز : شد . والقرن ، بالتحريك : الحبل . والبزول . جمع بزول ، وهو من الإبل ما كان في التاسعة ، لأن نابه يزل ، أي ينشق ويطلع . والقماس : الجمل الضخم العظيم . ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد أن يفاخره ويقاومه في الشعر والمفاخر ، فهو بمنزلة البزول لا يستطيع منافسه الذي هو بمنزلة ابن اللبون أن يصول صولته ، أو يقاومه في سيره .  
والشاهد فيه دخول آل علي « ابن اللبون » ليصير معرفة بعد تكبيره . وليس كابن آوى الذي لا تدخله آل ، فبذلك صار علماً معرفة .

(١) ابن يعيش ١ : ٣٥ واللسان ( قدم ) والشعراء ٢٤٢ ، ٦٦٤ : وصواب

إنشاده « تفرغ للرعد » وقبله :

سيفني أبا الهندي عن وطب سالم أباريق لم يملق بها وضر الزبد  
نفت أباريق خمر قدمت رهوسها ، أي سدت بالقز ، وهو الحرير . وعدى  
قدم بتضمينه معنى ألبس وكسا . وشبه رقاب الأباريق برقاب بنات الماء ،  
وهي الغرائيق ، إذا فزعت بصوت الرعد فنصبت أعناقها .

والشاهد فيه نحو ما قبله ، من تعريف « بنات الماء » بال ، فهذا

دليل تكبيرها .

(٢) ديوان الفرزدق ٦٥٢ وابن يعيش ١ ، ٣٥ . لكن قال الشنتمري :

« البيت منسوب إلى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلا إمامه ، وهم نهشل  
ابن دارم ، والفرزدق من مجاشع بن دارم ، وهو يفخر بنهشل كما يفخر بمجاشع »  
وقال قبل ذلك : « مها نهشلا وفقيا » . وهم فقيم بن جرير بن دارم من بني تميم . =

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة . قال ذو الرمة :  
وَرَدْتُ اعْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَأَنَّهَا عَلَى رِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ (١)

وكذلك ابنُ أفعَل إذا كان أفعَلُ ليس باسمٍ لشيء .

وقال ناسٌ : كلُّ ابنِ أفعَلٍ معرفةٌ لأنه لا ينصرف . وهذا خطأ ؛ لأنَّ أفعَلًا لا ينصرف وهو نكرة ، ألا ترى أنك تقول هذا أحمَرُ قُمْدٌ فترفعه إذا جعلته صفةً للأحمر ، ولو كان معرفةً كان نصباً ، فالمضافُ إليه بمنزلة (٢) . قال ذو الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبٍ لَاحِبَا وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا يَسْهَامٌ (٣)

= فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل ابن الخاض على الفصيل ، وكلاهما لا فضل له ولا خير عنده . وابن الخاض من الإبل : ما دخل في الثانية ؛ لأن أمه لحقت بالخاض أى الحوامل وإن لم تكن حاملا . والفصيل : ولد الناقة يفصل عن أمه . والشاهد فيه دخول أل على « الخاض » ليتعرف به المضاف إليه .

(١) ديوان ذى الرمة ٤٠٦ والكامل ٤٤٨ واللسان (عسف) . ذكر أنه ورد ماء في فلاة دون أن يقصد . والاعتساف : أن يركب المرء رأسه في غير هداية ، وشبه الثريا وقد توسطت السماء مرتفعة بابن الماء الذى حلق في الهواء ، أى استوى طائراً فيه على ارتفاع .

وشاهده تنكير « ابن ماء » بدليل نعته بمحلق النكرة ، لا كابن آوى الذى جعل علماً في جنسه .

(٢) السيرافى : يعنى أن ابن أفعَل وإن كان لا ينصرف فهو نكرة إذا لم يجعل علماً لشيء ، كابن أحقب ، وهو الحمار ، وهو نكرة تدخل عليه الألف واللام فيصير معرفة ، كقولك مررت بابن الأحقب .

(٣) ديوان ذى الرمة ٦١٠ والأشعرونى ٣ : ١١٨ واللسان (سهم) والمخصص ١٣ : ٢١٦ . نعت إبلا سريعة ضامرة شبهها بأولاد أحقب ، وهى الحمر الوحشية =

جَنُوبٌ ذَوْتُ عَنْهَا التَّنَاهَى وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامٍ (١)  
 كأنه قال : على أولاد أحقَبَ صِيَامٍ .

هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم

٢٦٧

يكون لكل من كان من أمته ، أو كان في صفته ، من الأسماء التي  
 يدخلها الألف واللام ، وتكون نكرته الجامعة لما ذكرت [ لك ]  
 من المعاني .

وذلك قولك فلان بن الصعق (٢) . والصعق في الأصل صفة تقع

= وسمى الحمار أحقَبَ لياض يكون في موضع الحقيبة منه ، أي مؤخره . لاحها :  
 ضمها . والسفا : شوك الهمي ، والحمر تكلف بالهمي ، فإذا أسقى كفت عنه  
 وطلبت لين المرعى فأضمها ذلك . وأنفاسها ، أي أنوفها لأنها مخرج النفس .  
 والسهام ، كسحاب : وهج الصيف وغبراته . وقد ضبطها الشنتمري بكسر السين  
 وقال : « جبل شوك الهمي كالسهام » ، وليس بشيء . وقد قدم المعطوف على  
 المعطوف عليه فيما يرى النحاة ، أي لاحها جنوب ورمى السفا .

(١) الجنوب : ريح تقابل الشمال . ذوت تدوى : جفت . عنها ، أي بسببها .  
 والتناهى : الغدران ، جمع تنية ، لأن السيل ينتهي إليها . والسبيب : شعر الذئب .  
 ذباب ، كشداد ، أي يجعلها تذب بأذنانها مما وقع عليها من الذباب في شدة الحر .  
 والصيام : المسكات عن الرعى .

والشاهد فيه إتياع « صيام » لأحقب ؛ لأنه نكرة مثله .

(٢) السيراني : هو رجل من بني كلاب ، وهو خويلد بن قنيل بن عمرو  
 ابن كلاب . ذكروا أنه كان يطم الناس بهامة ، فهبت ريح فسفت في جفانه  
 للتراب فشمها ، فرمى بصاعقة فقتلته ، فقال فيه بعض بني كلاب :

إن خويلدأ فأبكي عليه قنيل الريح في البلد التهامي

فعرّف خويلد بالصعق ، وغلب عليه وشهر به ، ثم عرف بعض أولاده بابن =

على كلِّ مَنْ أَصَابَهُ الصَّعِقُ ، وَلَكِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ عَالِمًا بِمَنْزِلَةِ  
زيد وعمر .

وقولهم النجم ، صار عالماً للثرياً .

وكابن الصَّعِقِ قولهم : ابنُ رَأْلَانَ ، وابنُ كُرَاعَ ، صار عالماً لإنسانٍ  
واحد ، [ و ] ليس كلُّ مَنْ كَانَ ابْنًا لِرَأْلَانَ وَابْنًا لِكُرَاعَ غَلِبَ عَلَيْهِ هَذَا  
الاسمُ . فَإِنَّ أَخْرَجْتَ الْألفَ وَاللامَ مِنَ النجمِ وَالصَّعِقِ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً (١) ،  
[ من قبل أنك صيرته معرفةً بِالْألفِ وَاللامِ ، كما صار ابنُ رَأْلَانَ مَعْرِفَةً  
بِرَأْلَانَ ، فَلَوْ أَلْقَيْتَ رَأْلَانَ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً ] .

وليس هذا بمنزلة زيد وعمر وسلم ، لأنها أعلامٌ جُمِعَتْ مَا ذَكَرْنَا  
مِنَ التَّطْوِيلِ وَحَذَفُوا .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما مَنَعَهُمْ أَنْ يُدْخِلُوا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْألفَ  
وَاللامَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا الرَّجُلَ الَّذِي سُمِّيَ بِزَيْدٍ مِنْ أُمَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَلْزِمُهُ  
هَذَا الْاسْمُ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ خَاصًّا .

وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث والحسن والعباس ،  
إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ، ولم يجعلوه سُمِّيَ بِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ  
جَعَلُوهُ كَأَنَّهُ وَصْفٌ لَهُ غَلِبَ عَلَيْهِ . وَمَنْ قَالَ حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ فَهُوَ يُجْرِيهِ  
بِحَجْرِي زَيْدٍ .

وأما ما لزمته الألفُ وَاللامُ فَلَمْ يَسْقُطَا [ مِنْهُ ] ، فَإِنَّمَا جُعِلَ الشَّيْءُ الَّذِي  
يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ .

== الصعق، حتى إذا ذكر ابن الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره إلا ببيان . وكان أشهر  
ولده وأكثرهم مالا وأغزرهم شعراً ، وأشجأهم للمدو وألزمهم : عمرو بن الصعق .

(١) ط : « لم يصر معرفة » .

وأما الدبران والسمك والعيوق وهذا النحو ، فإنما يُلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه .

فإن قال قائل : أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران ، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق ، ولكل شيء سمك وارتفع سماك ، فإنك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدل والعدل . والعدل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون إلا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناء بين ليفلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان ، فرقوا بين البناء والمرأة ، فإنما أرادوا أن يخبروا أن البناء مُحْرَزٌ لمن لجأ إليه ، وأن المرأة مُحْرَزَةٌ لفرجها .

ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد ، والمرأة رزان ، فرقوا بين ما يُحمَلُ وبين ما تُقَلُّ في مجلسه فلم يخف .

وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب ؛ فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبنائهما مختلف ، فيكون أحدهما البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما<sup>(١)</sup> . فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية .

وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة . فإن كان عربياً تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه فإنما ذلك<sup>(٢)</sup> لأننا جهلنا ما علم غيرنا ،

(١) ط : « ليفرقوا بينهما » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه

فإن ذلك » .

أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى .  
وبمنزلة هذه النجوم الأربعة والثلاثاء<sup>(١)</sup> ، إنما يريد الرابع والثالث .  
وكلها أخبارها كأخبار زيد وعمرو .

فإن قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان ، لم يكن  
هذا الكلام إلا نكرة ، من قبل أنك جعلته من آمة كل رجل منها زيد  
وعمر ، وليس واحد منها أولى به من الآخر . وعلى هذا الحد تقول :  
هذان زيد منطلق . ألا ترى أنك تقول : هذان زيد من الزيدين ، أي هذا  
واحد من الزيدين ، [ فصار ] كقولك : هذا رجل من الرجال .

وتقول : هؤلاء عرفات حسنة ، وهذان أبانان بيّين<sup>(٢)</sup> . وإنما فرقوا  
بين أبانين وعرفات ، وبين زيدين وزيدين ، من قبل أنهم لم يجعلوا  
الثنائية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً  
لشيء بعينه ، كأنهم قالوا ، إذا قلت آئت بزيد إنما تريد<sup>(٣)</sup> : هات هذا  
الشخص الذي تشير [ لك ] إليه . ولم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فإنما  
نعني<sup>(٤)</sup> شخصين بأعيانها قد عرفنا قبل ذلك وأثبتنا ، ولكنهم قالوا  
إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيد بن فلان<sup>(٥)</sup> فإنما نعني شيئين بأعيانها  
[ فهكذا تقول إذا أردت أن تُخبر عن معروفين .

(١) الأربعة مثلثة الباء مع فتح الهمزة ، أما الثلاثاء فتقال بفتح الشاء  
وضمها ، لفتان .

(٢) في الأصل فقط : « منين » .

(٣) ط . « كأنهم قالوا إذا قلنا آئت بزيد فقد قلنا » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « يعني » ، وفي ب : « تعني » .

(٥) ط : « إذا قلنا جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان » .

وإذا قالوا هذان أبانان وهؤلاء عرفات فإنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما [ . وكانهم قالوا إذا قلنا أنت أبانين ، فإنما نعى هذين الجبلين بأعيانهما اللذين نشير [ لك ] إليهما . ألا ترى أنهم لم يقولوا : امرز بأبان كذا وأبان كذا ، لم يفرقوا بينهما لأنهم جعلوا أبانين اسماً لها يُعرفان به بأعيانها .

وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب ، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك ، من قبل أن الأماكن والجبال أشباه لا تزول ، فيصير كل واحد من الجبلين داخلياً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء حيث كان في الأناسي وفي الدواب<sup>(١)</sup> . والإنسانان والدابتان لا يثبتان أبداً [ بأنهما ] يزولان ويتصرفان ، ويشار إلى أحدهما والآخر عنه غائب .

وأما قولهم : أعطيتكم سنة العمرين<sup>(٢)</sup> فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصعق معرفة بهما ، واختصا به كما اختص النجم بهذا الاسم ، فكأنهما جملا من أمة

(١) ط : « من الأناسي والدواب » وفي الأصل : « في الأناسي والدواب » وأثبت ما في ب .

(٢) السيرافي : أكثر الناس على أن سنة العمرين سنة أبي بكر وعمر ، واختاروا التثنية على لفظ عمر لأنه مطرد ، وهو أخف في اللفظ من المضاف . ومنهم من يقول : اختير لفظ عمر لطول أيامه وكثرة فتوحه وشهرة آثاره . ويروى أنه قيل لعثمان : نسألك سنة العمرين . ثم ذكر السيرافي أنه قد يقال لعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز .



كل واحد منهم عُمرٌ ، ثم عُرفا بالألف واللام فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة<sup>(١)</sup> ، وبمنزلة النسرين ، إذا كنت تعني النجمين . ٢٦٩

### هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة

إذا بُني على ما قبله ، وبمنزلة في الاحتياج إلى الحشو ، ويكون نكرة بمنزلة رجل . وذلك قولك : هذا من أعرف منطلقاً ، وهذا من لا أعرف منطلقاً ، أي هذا الذي قد علمت أنني لا أعرفه منطلقاً . وهذا ما عندي مهيناً . وأعرف ولا أعرف وعندي حشو لها يتان به ، فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه .

وقال الخليل رحمه الله : إن شئت جعلت من بمنزلة إنسان وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين ، ويصير منطلق صفة لمن ومهين صفة لما . وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك ، وهو قول الأنصاري<sup>(٢)</sup> :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النبي محمد إياناً<sup>(٣)</sup>

(١) الغريان : بناء ان طويلان ، يقال لها قبر مالك وعقيل نديمي جذيمة الأبرش ، قالوا : حميا الغريين لأن النعمان كان يفرهما بدم من يقتله في يوم بؤسه .  
(٢) هو حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، أو كعب بن مالك ، أو عبد الله ابن رواحة . وانظر ابن الشجري ٢ : ١٦٩ ، ٣١١ ، وابن يعيش ٤ : ١٢ ، والمعنى ١ : ٤٨٦ ، والهمع ١ : ٩٢ ، ١٦٧ ، وشرح شواهد المعنى ١١٦ ، ٢٥٢ .

(٣) يقول : كفانا فضلاً على الذين ليسوا منا ان النبي قد احبنا وهاجر إلينا . والشاهد فيه جعل « غيرنا » تعالمن باعتبارها نكرة مهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة للموصول . ويجوز رفع « غير » باعتبار « من » موصولة وحذف عائد الصلة ، وتقديره من هو غيرنا .

ومثل ذلك قول الفرزدق (١) :

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بُوَادِيهِ بَعْدَ السَّحْلِ مَمْطُورٍ (٢)

وأما « هذا ما لَدَيْ عَتِيدٍ » (٣) فرفعه على وجهين : على شيء لدى عَتِيدٍ ، وعلى هذا بَعْلِي شَيْخٍ (٤) .

وقد أدخلوا في قول من قال إنَّهَا نَكْرَةٌ فقالوا : هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسَكَّتُ عليه ؟ فقول لهم : نعم ، يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ . [ الرَّجُلُ ] وصفٌ لقوله يَا أَيُّهَا ، ولا يجوز أن يُسَكَّتَ على يَا أَيُّهَا . فَرُبَّ اسْمٍ لَا يَحْسُنُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمُ السُّكُوتُ حَتَّى يَصْفُوهُ وَحَتَّى يَصِيرَ وَصْفُهُ عِنْدَهُمْ كَأَنَّهُ بِهِ يَتَمَّ اسْمُهُ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا جَاءُوا بِأَيُّهَا لِيَصِلُوا إِلَى نِدَاءِ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَلِذَلِكَ جِيءَ بِهِ . وَكَذَلِكَ مَنْ وَمَا إِذَا يُذَكَّرَانِ لِحُشْوَاهُمَا وَلَوْ صَفِيهَا ، وَلَمْ يَرُدَّ بِهِمَا خُلُوقَيْنِ شَيْءٌ ، فَلِزَمَهُ الْوَصْفُ كَالزَّمَهُ الْحُشْوُ ، وَلَيْسَ لَهَا بغير حشوٍ ولا وصفٍ مَعْنَى ، فَمَنْ تَمَّ كَانَ الْوَصْفُ وَالْحُشْوُ وَاحِدًا .

(١) ديوان الفرزدق ٢٦٣ وشرح شواهد المعنى ٢٥٢ .

(٢) مدح يزيد بن عبد الملك . حلت ، أي الإبل . يقول : إذا حططت رحالي إليك كنت كرجل كان في بواديه المححلة المقفرة ، ثم صابه الغيث فأخصب وأيسر . وقول الشنتمري : « وصف خيالاً طرقة وحل برحله ورحال أصحابه » غير سليم ، فهو يخاطب يزيد ، والضمير في « حلت » للإبل ، ورواية الديوان : « إن بلفن أرحلنا » .

والشاهد فيه جرى « ممطور » على « من » النكرة المهمة نعتاً لها لازماً لزوم الصلة .

(٣) الآية ٣٣ من سورة ق .

(٤) انظر ما سبق في ص ٨٣ .

٢٧٠ فالوصفُ كقولك : مرتُّ بمنِّ صالحٍ ، فصالحٌ وصفٌ . وإن أردتَ الحشو قلتَ مرتُّ بمنِّ صالحٍ ، فيصيرُ صالحٌ خبراً لشيءٍ مضمراً ، كأنك قلتَ : مرتُّ بمنِّ هو صالحٌ . والحشو لا يكونُ أبداً لمنِّ وماً إلاَّ وهما معرفةٌ . وذلك من قَبْلِ أن الحشو إذا صارَ فيهما أشبهتا الذي ، فكما أنَّ الذي لا يكونُ إلاَّ معرفةً لا يكونُ ما ومنُّ إذا كان الذي بعدهما حشواً ، وهو الصَّلَةُ ، إلاَّ معرفةً .

وتقول : هذا منَّ أعْرِفُ منطلقٌ ، فتجعلُ أعْرِفُ صفةً . وتقول : هذا منَّ أعْرِفُ منطلقاً ، تجعلُ أعْرِفُ صلةً<sup>(١)</sup> . وقد يجوزُ منطلقٌ على قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ .

ومثل ذلك الجَماءُ الغفِيرُ ، [ فالغفِيرُ ] وصفٌ لازمٌ ، وهو توكيدٌ لأنَّ الجَماءُ الغفِيرُ مَثَلٌ ، فلزمَ الغفِيرُ كما لزمَ ما في قولك إنَّك ما وخَيْراً<sup>(٢)</sup> .

واعلم أنَّ كُنِيَ بناً فضلاً على منَّ غيرنا أجودُ وفيه ضعفٌ إلاَّ أن يكونَ فيه هُوَ<sup>(٣)</sup> ، [ لأنَّ هُوَ من بعض الصلَّة ] ، وهو نحو مرتُّ بأبيهم أفضلٌ ،

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « صفة » .

(٢) السبزي : الخبر في هذا ونحوه عند أصحابنا محذوفٌ ، تقديره إنَّك وخَيْراً مقرونان ، وما زائدة ، وهي لازمةٌ عوضاً من المحذوف . ومثل هذا : كلُّ رجلٍ وقريته ، وكلُّ إنسانٍ وضيعته ، عند إخواننا البصريين الخبر محذوفٌ ، وتقديره : كلُّ رجلٍ وقريته مقرونان ، وكذلك كلُّ إنسانٍ وضيعته . وعند الكوفيين الواو بمعنى مع ، وهي الخبر . ونسخة السبزي تجعلُ المثال : « إنَّك ما وخَيْراً » بالباء الموحدة تتلوها الزاي .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « إلاَّ أن يكون مرفوعاً بهو » .

وكما قرأ بعضُ الناس هذه الآية : « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ »<sup>(١)</sup> .

واعلم أنه يقبح<sup>(٢)</sup> أن تقول هذا من منطلق إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام ققلت من خير منك ، حسن في الوصف والحشو .

زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً ، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً . فالوصف بمنزلة الحشو [ المَحْشُوءَ ] لأنه يحسن بما بعده كما أن الحشو [ المحشوء ] إنما يتم بما بعده .

ويقوى أيضاً أن من نكرة ، قول عمرو بن قميصة :

يَارُبُّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بُغْضَائِهِ وَأَغْتَدِينَ<sup>(٣)</sup>

وَرُبُّ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةً . وقال أمية بن أبي الصلت<sup>(٤)</sup> :

(١) هي قراءة يحيى بن يمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش في الآية ١٥٤ من سورة الأنعام . تفسير أبي حيان ٤ : ٢٥٥ وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٢) ط : « انه قبيح » .

(٣) ملحقات ديوانه ٦٥ وابن الشجري ٢ : ٣١١ وابن يعيش ٤ : ١١ . وفي ط : « رحنا على بغضائه » والأذواد : جمع ذود ، بالفتح ، وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين . يعني أنهم أعزاه لا يستطيع أحد صد إبلهم عن مرعى ، مما لهم من قوة ومنعة .

والشاهد فيه ان دخول « رب » على « من » دليل على قابليتها للتكبير ، لأن رب لا تدخل إلا هي نكرة ، فالجمله بمد « من » صفة لها .

(٤) ديوان أمية ٥٠ وابن الشجري ٢ : ٢٣٨ وابن يعيش ٤ : ٢ / ٣٠٨ والخزانة ٢ : ٥٤١ / ٤ : ١٩٤ والمبني ١ : ٤٨٤ والمصم ١ : ٩٢ والأشعوني ١ : ١٥٤ واللسان ( فرج ) والحيوان ٣ : ٤٩ والبيان ٣ : ٢٦ .

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ الْفُفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرُجَةٌ كَعَلِّ الْعِقَالِ<sup>(١)</sup>

٢٧١

وقال آخر :

أَلَا رَبُّ مَنْ تَفَنَّنَتْ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٍ بِالْقَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ<sup>(٢)</sup>

وقال آخر<sup>(٣)</sup> :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الطُّبَاءِ السُّرَانِحِ<sup>(٤)</sup>

(١) الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : الشق فيما يرى ويمس .  
والعقال ، بالكسر : جبل تشد به قوائم الإبل . يقول : إن بعد المسر يسرا ،  
وبعد الضيق فرجا .

والشاهد فيه دخول « رب » على « ما » كما سبق الكلام في البيت الماضي .  
(٢) بعده في السيراني : « هذا آخر سيويه ، وهو مفهوم » . والبيت  
من الحسين . وانظر المص ١ : ٩٢ / ٢ : ٢٨ والأشعري ١ : ١٥٤ . ويروى :  
« ومنصح بالقيب » .

تفَنَّنَتْ : تظن أنه يشك . يعني أن المرء قد ينصح من يخال به النفس ، وينسه  
من يخال به الأمانة .

والشاهد تنكير « من » لوقوعها بعد رب ، ودليله وصفها بناصح للكثرة .  
(٣) هو ذو الرمة . ملحقات ديوانه ٦٦٤ وابن عبيد ٩ : ١٠٣ والمخصص ١٣ :  
١١١ . ولم يذكر الشنمري هذا البيت ، فلعله من الشواهد الدخيلة على الكتاب . وانظر  
الكلام على البيت السابق . وقد تنبه لذلك ناشر طبعة بولاق فكتب : « سقط  
هذا البيت من كثير من النسخ ، ولهذا لم يشرحه صاحب الشواهد ، ولم يذكره  
السيراني في شرحه . والظاهر سقوطه لضعف الاستشهاد به ، أو عدم وجود  
الشاهد . فتدبر » . والمعنى ألا رب من قلبي .

(٤) ابن عبيد : « السائح من الطباء : ما أخذ عن يمين الراعي فلم يمكنه رميه  
حتى ينحرف له ؛ فيتشاهم به . ومن العرب من يتيمن به لأخذه في الميامن . وقد  
جمعه ذو الرمة مشثوما مخالفة قلبها وهو اها لقلبه وهو اه . والمعنى ألا رب من قلبي =

## هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة

وذلك قولك هذا أولُ فارسٍ مُقْبِلٌ ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ ، وهذا خيرٌ منك مُقْبِلٌ .

ومما يدلُّك على أنَّهن نكرةٌ أنَّهن مضافات إلى نكرة ، وتوصفُ بهن النكرةُ . وذلك أنَّك تقول فيما كان وصفاً : هذا رجلٌ خيرٌ منك ، وهذا فارسٌ أولُ فارسٍ ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك .

وَيُستدلُّ على أنَّهن مضافات إلى نكرة أنَّك تصف ما بعدهن بما توصفُ به النكرةُ ولا تصفه بما توصفُ به المعرفةُ ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مُقْبِلٌ .

وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعريته يُنشد هذا البيت ، وهو قول الشماخ (١) :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمٍ فيه لوصلِ خليلٍ صارمٍ أو معارِزٍ (٢)

== له بالله ناصح ، أي أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذي هو الباء . والشاهد فيه هنا تكبير « من » ووصفها بقوله له ناصح كما أن لفظ الجلالة في البيت منصوب على نزع الخافض ، وهو باء القسم .

(١) ديوان الشماخ ٤٣ واللسان (عرز) .

(٢) المضم : الظلم . والصارم : القاطع . وهو في البيت خبر « كل » . والمعارِز : المنقبض . يقول : كل خليل لا يهضم نفسه طليته فهو قاطع لوصله ، أو منقبض عنه .

والشاهد فيه جرى « غير » على « كل » نعتاً لها ، لأنها مضافة إلى نكرة ، ولو أجرى « غير » على المضاف إليه المجرور لكان حسناً .

فجعله صفةً لكلّ .

وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعريته من العرب يُنشد هذا البيت :

كأنا يومَ قرىٍ ! نأ نقتلُ إيانا (١)

قلنا منهم كلّ قى أبيضَ حسانا

فجعله وصفاً لكلّ .

ومثل ذلك : هذا أيثار رجلٍ منطلقٌ ، وهذا حسبُك من رجلٍ منطلقٌ . ٢٧٢

ويدلّك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول : هذا رجلٌ

حسبُك من رجلٍ ، فهو بمنزلة مثلك وضاربك إذا أردت النكرة .

ومما يوصف به كلّ قولُ ابنِ أحرَمَ :

وَلَهتْ عليه كلُّ مُعَصِفَةٍ هَوَّجَاهِ لَيْسَ لِبَّهَا زَبْرٌ (٢)

(١) البيتان لدى الإصح المدونى أو أبى بجيلة . انظر الخصائص ٢ : ١٩٤

والإنصاف ٦٩٩ وابن السجري ١ : ٣٩ وابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٢ والخزاعة

٢ : ٤٠٦ . ونسبهما سيويه فى الموضع الذى سيأتى ، إلى بعض اللصوص .

وقرى ، بالضم وتشديد الراء : موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب .

والحسان ، كرمان : الحسن ، وهو مثال للمبالغة نظير كبار فى كبير ، وكرام بمعنى

كريم . وصف أن قومه أوقموا بنى عمهم ، فكأنهم قتلوا أنفسهم ، كما ذكر

الشنمري . أو يكون شبه أعداءهم الذين قتلهم بأنفسهم ، فى السيادة والحسن .

وشاهده إجراء « حسان » على « كل » نعتاً له لأنه نكرة مثله . كما أن

الوجه فى نقتل إيانا « نقتلنا » ، ولكنه وضع الضمير المنفصل فى موضع المتصل ،

وكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا . فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس

لأنهما مترادفان .

(٢) أنشده بَسّ فى حاشيته ٢ : ٣٢ ، كما ورد فى اللسان ( زبر ) ٤٠٣ .

ولهت : حنت ، فشبه صوت الريح المصففة ، وهى الشديدة المهبوب ، بصوت الناقة =

سمناه ممن يرويه من العرب .

ومن قال هذا أول فارسٍ مقبلاً ، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أول الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة ، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة ، وينبغي له أن يزعم أن درهما في قولك عشرون درهما معرفة ، فليس هذا بشيء ، وإنما أرادوا من الفُرسان ، فذفوا الكلام استخفافاً ، وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك . وقد يجوز نصبه على نصب : هذا رجلٌ منطلقاً ، وهو قول عيسى .

وزعم الخليل أن هذا جائزٌ ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً .

ومثل ذلك : مرتُّ برجلٍ قائماً ، إذا جعلت المرور به في حال قيامٍ .  
وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قول الخليل رحمه الله .  
ومثل ذلك : عليه مائةٌ بيضاءٌ ، والرفع الوجهُ . وعليه مائةٌ عينا<sup>(١)</sup> ،  
والرفع الوجهُ .

وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مرتُّ بماءٍ قعدةً رجلي ، والجرُّ الوجهُ . وإنما كان النصبُ هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول ، فكروهوا أن يجعلوه حالاً كما كروهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا : هذا زيدُ الطويلُ ، وهذا عمروُ أخوك ، وألزموا

---

== إذا حنت إلى ولدها الذي فقدته . والموجاه : الحماة ؛ يضي المضطربة في هبوجها ليست من وجه واحد . واللب : العقل . والزير : الإحكام . يصف منزلاً ترددت عليه الرياح ففت آثاره وطمست معالمه .

والشاهد فيه «هوجاه» النكرة وقعت متأللفاً «كل» كما في الشواهد السابقة .  
(١) العين : الدينار ، والذهب .



صفة النكرة النكرة ، كما ألزمو صفة المعرفة المعرفة ؛ وأرادوا أن يجعلوا  
حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها<sup>(١)</sup> .

وزعم من نثق به<sup>(٢)</sup> أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلامٌ لك مُقْبِلاً ،  
جملة حالاً ولم يجعله من اسم الأول .

واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب  
النكرة ، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول : هذا زيدٌ الطويل ، ولا هذا  
زيدٌ أخاك ، من قبل أنه من قال هذاً فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة ،  
فيقول : هذا رجلٌ أخوك .

ومثل ذلك في القبح : هذا زيدٌ أسود الناس ، وهذا زيدٌ سيّد الناس ،  
حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو .

ولو حسن أن يكون هذا خبراً للمعرفة لجاز أن يكون خبراً للنكرة ،  
فتقول هذا رجلٌ سيّد الناس ، من قبل أن نصب هذا رجلٌ منطلقاً  
كنصب هذا زيدٌ منطلقاً ، فينبغي لما كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً  
للنكرة . فليس هكذا ، ولكن ما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً

(١) السيرافي : الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجه العامل ،  
غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة ، والصفة مشاكلة للفظ الأول ،  
فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول . وذلك قولك : جاءني رجل ركب  
في حال مجيئه . . . . وأما المعرفة فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة ، فإذا قلت  
جاءني زيد أمس ركباً ، فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك . وجعل  
سيبويه أول فارس مقبلاً في باب الحال كقولك : هذا رجل منطلقاً ، ليحقق تكبير  
لؤل فارس ، إذ محله في الإعراب والحال الذي بعده ؛ كمثل رجل من هذا رجل .  
(٢) في الأصل وب : « من يثق به » .

للكرة [ كما جاز حالاً للمعرفة ] . ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة ، فتلبس بالنكرة<sup>(١)</sup> . ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به . وهذا كلامٌ خبيثٌ يوضع<sup>(٢)</sup> في غير موضعه . إنَّما تكون المعرفة مبنيًا عليها أو مبنيةً على اسمٍ أو غير اسمٍ ، وتكونُ صفةً لمعروفٍ لتبينه وتؤكدُه أو تقطعه من غيره . فإذا أردتَ الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسمَ الذي جعل ليوضح المعرفة أو تبين به<sup>(٣)</sup> . فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطبُ قبل ذلك .  
فهذا أمرُ النكرة ، وهذا أمرُ المعرفة ، فأجره كما أجره ، وضع كلُّ شيء موضعه .

هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة

وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا

وذلك قولك : مرتُّ بكلِّ قائماً ، ومرتُّ ببعضٍ قائماً وبعضٍ جالسا . وإنَّما خرجهما من أن يكونا وصفين<sup>(٤)</sup> أو موصوفين ، لأنَّه لا يحسن [ لك ] أن تقول : مرتُّ بكلِّ الصالحين ولا ببعضِ الصالحين . قُبِحَ الوصفُ حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنَّه مخالفٌ لما يضافُ ، شاذٌّ منه ،

(١) ط : « فلتبس بالنكرة » .

(٢) ط : « موضوع » .

(٣) ط : « لتوضح به المعرفة أو تبين به » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وصفاً » .

فلم يجر في الوصف مجراه . كما أنهم حين قالوا يا الله ، تخالفوا ما فيه الألف واللام ، لم يصلوا ألفه وأثبتوها .

وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مرت بكلمهم وبعضهم ، ولكنك حذف ذلك للمضاف إليه ، فجاز ذلك كما جاز : لا أبوك ، تريد : لله أبوك ، حذفوا الألف واللامين<sup>(١)</sup> . وليس هذا طريقة الكلام ، ولا سبيله<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار .

ومثله في الحذف : لا عليك ، فحذفوا الاسم . وقال : ما فيهم يفضلك في شيء ، يريد ما فيهم أحد<sup>(٣)</sup> [ يفضلك ] كما أراد لأبأس عليك أو نحوها . والشواذ في كلامهم كثيرة .

ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين ، وإنما يوضعان في الابتداء أو يُبْنِيان على اسم أو غير اسم .

فلا ابتداء نحو قوله عز وجل : « وکلُّ آتوه دَٰخِرِينَ (٤) » . فأما جميع فيجرى مجرى رجلٍ ونحوه في هذا الموضع . قال الله عز وجل : « وإن کُلُّ

(١) السيراني : اللامان المحذوفان عند سيويوه لام الجر واللام التي بعدها وقال محمد بن يزيد : لام الجر هي هذه المبقاة ، وكانت أولى بالتبقيع عنده لأنها دخلت لمعنى . وفتحت لام الجر ؛ لأن لام الجر في الأصل مفتوحة . والصواب عدنا ما قال سيويوه .

(٢) ولا سبيله ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « ما أحد » .

(٤) الآية ٨٧ من سورة النمل . وهذه قراءة جمهور القراء . وقراءة حفص وحزة وخلف ، ووافقهم الأعمش « آتوه » بقصر الهمزة وفتح التاء فملا ماضياً . إتحاف فضلاء البشر ٣٤٠ .

لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا بِمُحْضَرُونَ<sup>(١)</sup> ، ، وقال : أئبته والقومُ جميعٌ ؛ وسميته  
من العرب ، أى مجتبعون . ٢٧٤

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون كلهم مبنياً على اسم  
أو على غير اسم ، [ و ] لکنه يكون مبتدأً أو يكون كلهم صفةً . فقلتُ :  
ولم استضعفت أن يكون مبنياً ؟ فقال : لأن موضعهُ في الكلام أن يُعمَّ به  
غيرهُ من الأسماء بعد ما يُذكر فيكونُ كلهم صفةً أو مبتدأً . فالمبتدأُ قولك  
إن قومك كلهم ذاهبٌ ، أو ذُكر قومٌ فقلتُ : كلهم ذاهبٌ . فالمبتدأُ  
بمنزلة الوصف ؛ لأنك إنما ابتدأتَ بعد ما ذكرتَ ولم تبته على شيء  
فعمتَ به .

وقال : أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حسنٌ ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفٌ ؛  
لأنهم لا يَعْتَبَرُونَ هكدا فيما زعم الخليل رحمه الله . وذلك أن كلهم إذا وقع  
موقفاً يكون الاسمُ فيه مبنياً على غيره ، شَبَّهَ بِأَجْمَعِينَ وَأَنْفُسِهِمْ وَنَفْسِهِ ،  
فألحق بهذه الحروف ، لأنها إنما توصفُ بها الأسماء ولا تُبْنَى على شيء .  
وذلك أن موضعها من الكلام أن يُعمَّ بعضها ، ويؤكدُ بعضها بعد  
ما يُذكر الاسمُ ؛ إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تُبْنَى على ما قبلها ، وإن  
كان فيها بعض الضعف ؛ لأنه قد يُبتدأُ به ، فهو يشبه الأسماء التي تُبْنَى  
على غيرها . وكلاهما وكنتاها وكلهن يجرين مجرى كلهم ، وأما جميعهم فقد  
يكون على وجهين : يوصفُ به المضمَرُ والمظهرُ كما يوصفُ بكلهم ، ويجرى  
في الوصف مجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم ، يُبتدأُ  
ويُبنى على غيره ؛ لأنه يكون نكرةً تدخله الألف واللام ، وأما كلُّ شيء

(١) الآية ٣٢ من سورة يس .

وكلُّ رجلٍ فإنما بينانٍ على غيرها؛ لأنَّه لا يوصف بهما .  
والذي ذكرتُ لك قولُ الخليل ، ورأينا العربَ توافقه بعد  
ما سمعناه منه .

هذا باب ما ينتصب لأنه فييح أن يكون صفة

وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نحى سَمناً . وإن شئت قلت  
راقودٌ خَلٌّ وراقودٌ من خَلٍ<sup>(١)</sup> .

وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك :  
بصحيفة طينٍ خاتمها ، لأنَّ الطين اسم وليس ممَّا يوصف به ، ولكنه جوهرٌ  
يضاف إليه ما كان منه . فهكذا مجرى هذا وما أشبهه .

ومن قال : مرتُّ بصحيفة طينٍ خاتمها قال : هذا راقودٌ خَلٌّ ،  
وهذه صفةٌ خَزٌّ<sup>(٢)</sup> .

(١) السيرافي : راقود ونحى ، مقدار ينتصب ما بعدها إذا نوتها كما ينتصب  
ما بعد أحد عشر وعشرين . وإن أضفتها فبمنزلة مائة درهم وألف ثوب .  
ولم يذكر سيويوه نصبه من أى وجه ، إلا أن القياس يوجب ما ذكرته . ومثله .  
لى ملؤه — يعنى الإناء — عسلا ، وعندى رطل زيتا ، وتقديره لى ما يملأ  
الإناء من الصل ، ولى ما يملأ الرطل من الزيت . وكذلك القول فى عشرين  
درهما كأنك قلت : ما يقادر العشرين من الدراهم ؛ إلا أنهم اقتصروا وردوه  
من تعريف الجنس إلى واحد منه منسكور ، للدلالة على الجنس فسموه تمييزاً .  
وجعل سيويوه : هذه جيتك خزا ، حالا ، لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخز  
فيجبرى مجرى راقود ونحى والإناء وعشرين . وقال أبو العباس محمد بن يزيد:  
خطاً أن يكون حالا ؛ إنما هو تمييز .

(٢) الصفة للسرج ، بمنزلة الميثة من الرجل ؛ وهو وطاء محشو بقطن  
أو صوف يجعله الراكب تحته .

وهذا قبيحٌ أُجْرَى عَلَى غير وجهه ، ولكنه حسنٌ أن يُبْنَى عَلَى المبتدأ ويكون حالاً . فالحالُ قولك : هذه جُبْتُكَ خَزاً . والمبنيُّ عَلَى المبتدأ قولك : جُبْتُكَ خَزٌ . ولا يكون صفةً فَيْشِبُهُ الأسماءُ التي أُخِذت مِنَ الفعل ، ولكنهم جعلوه يلى ما يَنْصَبُ وَيَرْفَعُ وما يَجْرُ . فَأَجْرُهُ كما أُجْرُوهُ ، فَأَيْمًا فعلوا به ما يُفَعَلُ بالأسماء ، والحالُ مفعولٌ فيها . والمبنيُّ عَلَى المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل ، والجارُّ بتلك المنزلة ، يَجْرَى فِي الاسمِ مجرى الرفع والناصب .

هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

وذلك قولك هو ابنُ عَمِي دُنْيَا ، وهو جارِي بَيْتِ بَيْتٍ . فهذه أحوالٌ قد وَقَعَتْ فِي كلِّ واحدٍ منها<sup>(١)</sup> شيء . وانتصب لأنَّ هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجلُ فِي العِلْمِ حين قلت : أنت الرجلُ عِلْمًا . فالعلمُ منتصبٌ عَلَى ما قُصِرَتْ لكَ ، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون فِي الدرهم ، حين قلت عشرون درهما ؛ لأنَّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي . ومثل ذلك : هذا درهمٌ وَزَنًا . ومثل ذلك : هذا حَسِيبٌ جِدًّا . ومثل ذلك هذا عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ . حدثنا بذلك أبو الخطاب عن ثقفٍ به من العرب . جَعَلَهُ بمنزلة الدُّنْيَا<sup>(٢)</sup> والوزن ، كأنه قال هو عَرَبِيٌّ اِكْتِفَاءً . فهذا تمثيلٌ ولا يتكلم به ، ولزمته الإضافة كما لزمته جَهْدَهُ وطاقته .

ومالم يُضَفْ من هذا ولم تَدْخُلْه الألفُ واللامُ ، فهو بمنزلة مالم يُضَفْ

(١) فِي الأصل : « منهما » .

(٢) هذا ما فِي ط . وفِي الأصل وب : « الربمي » .

فما ذكرنا من المصادر<sup>(١)</sup>، نحو لقيته كفاحاً، وأنته جباراً .  
ومثل ذلك هذه عشرون مراراً، وهذه عشرون أضعافاً<sup>(٢)</sup> .

وزعم يونس أن قوماً يقولون : هذه عشرون أضعافها [ وهذه عشرون  
أضعاف، أي مضاعفة ] . والنصب أكثر .

ومثل ذلك : هذا درهم سواء . كأنه قال هذا درهم استواء . فهذا تمثيل  
وإن لم يتكلم به . قال عز وجل : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ<sup>(٣)</sup> » .  
وقد قرأ ناس : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ<sup>(٤)</sup> » : قال الخليل : جعله بمنزلة  
مستويات .

وتقول : هذا درهم سواء، كأنك قلت : هذا درهم تام .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « فبمنزلة ما ذكرنا من المصادر » .

(٢) ط : « أضعافهما » .

(٣) الآية ١٠ من سورة فصلت .

(٤) هذه قراءة الجمهور بالنصب على الحالية ؛ وقرأ أبو جعفر « سواء »  
بالرفع ، أي هو سواء . وقرأ زيد والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد  
وعيسى ويعقوب « سواء » بالخفض ، نعتاً لأربعة أيام . تفسير ابن حبان ٧ : ٤٨٦ .

[ و ] هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو (١)  
وذلك قولك : هذا عربيٌّ محضاً ، وهذا عربيٌّ قلباً ، فصار بمنزلة  
دنياً وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفعُ فيه وجهُ الكلام ، وزعم يونس ذلك . وذلك قولك : هذا  
عربيٌّ محضٌ ، وهذا عربيٌّ قلبٌ ، كما قلت هذا عربيٌّ قُحٌّ ، ولا يكون  
القُحُّ إلا صفةً .

ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، قولك : هذه  
مائةٌ وزنٌ سبعةٌ ونقَدُ الناس ، وهذه مائةٌ ضربُ الأميرِ ، وهذا ثوبٌ  
نسيجُ اليمنِ ، كأنه قال : نسجاً وضرباً ووزناً . وإن شئت قلت وزنٌ سبعة .  
قال الخليل رحمه الله : إذا جعلتَ وزنَ مصدرًا نصبتَ ، وإن جعلته  
اسماً وصفتَ [ به ] ، وشبّه ذلك بالخلق ، قال : قد يكون الخلق المصدرَ  
ويكون الخلقُ المخلوق ، وقد يكون الحلبُ الفعلُ والحلبُ المخلوبُ ، فكانَ  
الوزنُ هنا اسمٌ ، وكانَ الضربُ اسمٌ ، كما تقول رجلٌ رِضاً وامرأةٌ  
عَدْلٌ ويومٌ عَمٌّ ، فيصيرُ هذا الكلامَ صفةً . وقال : أستبجحُ أن أقول  
هذه مائةٌ ضربُ الأميرِ ، فأجعلُ الضربَ صفةً فيكونُ نكرةً وُصفتُ

---

(١) السيرافي : الاسم الذي هو هو اسمان أحدهما هو الآخر . ولو عبرنا  
عن كل واحد بالآخر كان له اسماً . والذي هو من اسمه أن يكون محمولا على  
إعرابه ، وذلك النعت . وما كان من الحال من أسماء الفاعلين ، كقولنا : هذا زيد  
ذاهباً ، فهو هو ، لأن زيدا هو ذاهبٌ وذاهب هو زيد . وما كان مصدرا لم يقل  
هو هو ، كقولك : هو ابن عمي دنيا . . . ودنيا في معنى دنيا منصوبا على الحال ،  
والعامل فيه معنى ابن عمي ، كأنه قال : يناسبني دنيا .



بمعرفة ، ولكن أرفعه على الابتداء ، كأنه قيل له ما هي ؟ فقال : ضربُ  
الأمير . فإن قال : ضربُ أميرٍ حَسُنَتِ الصِّفَةُ ؛ لأنَّ النكرة توَصَّفُ بالنكرة .

واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من  
اسم الأول ولا هو هو . والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع  
٢٢٦ أن تبني عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب ؛ لأنه جرى في كلام العرب  
أنه ليس منه ولا هو هو . لو قلت ابنُ عَمِّي دُنِّي وعربيُّ جِدِّي ، لم يجوز ذلك ،  
فإذا لم يجوز أن يُبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد ؛ لأنَّ هذه الأجناس  
التي يضاف إليها ما هو منها ومن جواهرها ولا تكون صفةً ، قد تُبنى على المبتدأ  
كقولك : خاتمك فضة ، ولا تكون صفةً .

فما انتصب في هذا الباب فهو مصدر أو غيرُ مصدر قد جعل بمنزلة  
المصدر ، وانتصب<sup>(١)</sup> من وجه واحد .

واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه ، وذلك  
قولك : هذا زيدٌ الطويلُ . ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك :  
هذا زيدٌ ذاهباً . ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك :  
هذا درهمٌ وزناً ، لا يكون إلا نصباً .

(١) ط : « وانتصبا » .

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله<sup>(١)</sup>

وذلك [ قولك ] هذا قائماً رجلاً ، وفيها قائماً رجلاً<sup>(٢)</sup> . لما لم يميز أن  
توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائمٌ ، فتضع الصفة موضع  
الاسم ، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ ، جعلت القائم حلالاً وكان المبنى  
على الكلام الأول ما بعده .

ولو حُسن أن تقول : فيها قائمٌ لجاز فيها قائمٌ رجلاً ، لا على الصفة ،  
ولكنه كأنه لما قال فيها قائمٌ ، قيل له من هو ؟ وما هو ؟ فقال : رجلاً  
أو عبدُ الله . وقد يجوز على ضعفه .

وُحُل هذا النصبُ على جوازِ فيها رجلاً قائماً ، وصار حين آخر وجه  
الكلام ، فراراً من القبح . قال ذو الرمة<sup>(٣)</sup> :

---

(١) السيرافي : جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجرى عليه  
ويجوز نصب صفته على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور  
ثم تقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة ،  
فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن لا تحمل على الحال . مثال ذلك :  
هذا رجل قائمٌ ، وفي الدار رجل قائمٌ . رجل مبتدا وفي الدار خبر مقدم وقائمٌ  
نعت رجل . ويجوز نصب قائمٌ في المسألين جميعاً ؛ أما في هذا رجل قائماً فالعامل  
فيه التنبيه أو الإشارة ، وأما في الدار رجل قائماً فالعامل فيه الظرف . والاختيار  
الصفة .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وهو قائماً رجلاً » .

(٣) ديوانه ٢٥٤ وابن يبيش ٢ : ٦٤ .

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ      ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ<sup>(١)</sup>  
وقال الآخر<sup>(٢)</sup> :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ      شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ<sup>(٣)</sup>  
وقال كثير<sup>(٤)</sup> :

لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ<sup>(٥)</sup>

(١) يصف نسوة سبين ، فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها . وعوالي القنا : صدورها . والقنا : الرماح ، جمع قناة . والعرب تشبه النساء بالظبباء في طول الأعناق ، وانطواء الكشح . والجاذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية . وقوله « في القنا » توكيد ، لأن العوالي قد عرف أنها في القنا . وقوله « مستظلة » يعني الظباء في كئسها .

والشاهد فيه نصب « مستظلة » على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة ، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعنا ، لأن النعت لا يتقدم على مننوته .

(٢) البيت التالي من الخمسين التي لم يعرف لها قائل . وانظر العيني ٣ : ١٤٧ والأشموني ٢ : ٧٥ .

(٣) يذكر شحوبه وتغير جسمه تغيراً ظاهراً لما يقاسى من الوجد بصاحبه ، وانها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

والشاهد فيه تقديم « بينا » على شحوب ونسبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة ، أي شحوب بين .

(٤) ديوانه ٢ : ٢١٠ وابن الشجري ١ : ٢٦ والخصائص ٢ : ٤٩٢ ومجالس العلماء ١٧٤ والحزاة ١ : ٥٣٣ والعيني ٣ : ١٦٣ والأشموني ٢ : ١٧٤ .

(٥) ط فقط : « لمة » ، وعند الشنتمري « لمة » كما أثبت من الأصل وبمعظم المراجع ، وقال الشنتمري : وروى : « لمة » . والطلل : ماشخص من آثار الدار . وتام البيت ، وهو من مجزو الوافر :

• بلوح كأنه خلل •

والشاهد فيه نصب « موحشاً » على الحال ، وكان أصله صفة لطلل فقدمت على الموصوف فصارت حالا .

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر<sup>(١)</sup> وأقل ما يكون في الكلام .  
واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ . فإن قال قائلٌ : أنجعله بمنزلة راكباً  
مرّ زيدٌ ، وراكباً مرّ الرجلُ ، قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأنّ فيها  
بمنزلة مرّ ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأنّ فيها  
وأخواتها لا يتصرفن تصرفَ الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلةً  
ما يستغنى به الاسمُ من الفعل . فأجره كما أجرته العربُ واستحسنن .

ومن ثمّ صار مررتُ قائماً برجلٍ لا يجوز ، لأنّه صار قبل العامل في الاسم ،  
وليس بفعل ، والعاملُ الباء . ولو حُسن هذا الحُسن قائماً هذا رجلٌ .

فإن قال : أقول مررتُ بقائماً رجلٍ ، فهذا أخبثُ ، من قبيل أنه  
لا يُفصل بين الجارّ والمجرور ، ومن ثمّ أسقطَ رُبَّ قائماً رجلٍ . فهذا كلامٌ  
قبيح ضعيفٌ ، فاعرف قبّحه ، فإنّ إعرابه يسيرٌ . ولو استحسنناه لقلنا  
هو بمنزلة فيها قائماً رجلٌ ، ولكن معرفة قبّحه أمثلٌ من إعرابه .

وأما بكٌ مأخوذٌ زيدٌ فإنه لا يكون إلاّ رفعا ، من قبل أن بكٌ  
لا تكون مستقرّاً الرجل<sup>(٢)</sup> . وبدلك على ذلك أنه لا يستغنى عليه السكوتُ .  
ولو نصبتَ هذا لنصبتَ اليومَ منطلقُ زيدٌ ، واليومَ قائمٌ زيدٌ .

ولنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ . وتأخيرُ الخبرِ على الابتداء  
أقوى ، لأنه عاملٌ فيه .

ومثل ذلك : عليك نازلٌ زيدٌ ؛ لأنّك لو قلت : عليك زيدٌ ، وأنت

تريد النزولَ ، لم يكن كلاماً .

(١) ط فقط : « أكثره يكون في الشعر » .

(٢) ط فقط : « للرجل » .

وتقول : عليك أميراً زيد ، لأنه لو قال عليك زيد وهو يريد الإمرة كان حسناً . وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر ، لأنه ليس بفعل . وكلما تقدم كان أضعف له وأبعد ، فنتم لم يقولوا قائماً فيها رجل ، ولم يحسن حُسن : فيها قائماً رجل .

### هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً

وليست ثنيتُهُ بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية ، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى (١) .

وذلك قولك : فيها زيد قائماً فيها . فإنما انتصب [ قائم ] باستثناء زيد فيها . وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت : زيد قائماً فيها (٢) . فإنما هذا كقولك قد ثبت زيد أميراً قد ثبت ، فأعدت قد ثبت توكيداً ، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية : لقيتُ عمراً عمراً .

فإن أردت أن تلغى فيها قلت فيها زيد قائم فيها ، كأنه قال زيد قائم فيها فيها ، فيصير بمنزلة قولك فيك زيد راغب فيك .

(١) السيراني : جعل سيبويه تثنية الظروف ، وهي تكريرها ، بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير توكيداً للأول ، لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً وما لا يكون خبراً . . . وقال الكوفيون : ما كان من الظروف يكون خبراً — ويسمونه الظرف التام — فإنك إذا كررته وجب النصب في الصفة ، وإن لم تكررهُ فأنت مخير ، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت . واحتجوا في المكرر بقوله تعالى : « وأما الذين سمدوا في الجنة خالدين فيها » .  
(٢) في الأصل و ب : « فكأنك قلت فيها زيد قائماً فيها » .

وتقول في النكرة : في دارك رجلٌ قائمٌ فيها ، فتجري<sup>(١)</sup> قائمٌ على الصفة .  
 وإن شئت قلت : فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز ، كما يجوز فيها رجلٌ  
 قائماً . وإن شئت قلت أخوك في الدار ما كنُ فيها ، فتجمل فيها صفةً للساكن .  
 ولو كانت التثنية تنصب لنصبتُ في قولك : عليك زيدٌ بحريصٌ  
 عليك ، ونحو هذا مما لا يُستغنى به .

فإن قلت : قد جاء : « وأما الذين سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا<sup>(٢)</sup> »  
 فهو مثلُ « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ<sup>(٣)</sup> » وفي آيةٍ أخرى :  
 « فَأَكْبِهِينَ<sup>(٤)</sup> » .

### هذا باب الابتداء

فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئَ لِيُبنى عليه كلامٌ . والمبتدأ والمبني<sup>(٥)</sup> عليه  
 رفعٌ . فلا ابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه . فالمبتدأ الأولُ والمبنيُّ ما بعده  
 عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه .

(١) ط وب : « فيجري » .

(٢) الآية ١٠٨ من سورة هود . وهذه قراءة الجمهور ، أي بفتح السين .  
 وقرأها بالضم ابن مسعود وطلحة بن مصرف وابن وثاب والأعمش وحمزة  
 والكسائي وحفص . تفسير أبي حيان ٥ : ٢٦٤ .

(٣) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة الذاريات .

(٤) الآية ١٧ ، ١٨ من سورة الطور . ويفهم من صنيع سيبويه أن الآية  
 الأولى في كل من النصين هي : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » وليس كذلك ؛  
 فإن الأولى في سورة الطور « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ » فهذا سهو منه رحمه الله  
 كما سبق سهوه في ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٥) هذا الصواب من ط . وفي الأصل وب : « والمبتدأ المبني عليه »

واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ،  
أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُدكرُ كلُّ واحدٍ منها  
بعد ما يُبتدأ .

فأمَّا الذي يُبني عليه شيء هو هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع  
هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ ، ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر  
ليُبنى عليه المنطلقُ ، وارتفع المنطلقُ لأنَّ المبنى على المبتدأ بمنزلة .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستجيب أن يقول قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا  
لم تجمل قائماً مقدماً مبنيّاً على المبتدأ ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول : ضربَ زيداً  
عمرو ، وعمرو على ضربَ مرتفعٌ . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون  
زيدٌ مؤخراً . وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء [ فيه ] مقدماً .  
وهذا عربيٌّ جيدٌ . وذلك قولك تسمى أنا ، ومثنوا من يشنؤك ،  
ورجلُ عبدُ الله ، وخزُّ صُفْكَ (١) .

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ  
وقام زيدٌ قبَّح ، لأنه اسمٌ . وإنما حُسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان  
صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ؛ كما أنه لا يكون  
مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فنقول : هذا ضاربٌ زيداً  
وأنا ضاربٌ زيداً ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً (٢) .

(١) انظر ما سبق في ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) السيراني : يريد أن قولك قائمٌ زيد قبَّح إن أردت أن تجمل قائم المبتدأ  
وزيد خبره أو فاعله . وليس بقبيح أن تجمل قائم خبراً مقدماً والنية فيه التأخير ،  
كما تقول ضرب زيداً عمرو والنية تأخير زيد الذي هو مفعول وتقدّم عمرو  
الذي هو فاعل .

فكالم يجز هذا<sup>(١)</sup> كذلك استقبلوا أن يجرى مجرى الفعل المبتدأ ،  
وليكون بين الفعل والاسم فصيل<sup>(٢)</sup> وإن كان موافقاً له في مواضع  
كثيرة ؛ فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه ، لأنه ليس مثله .  
وقد كتبنا ذلك فيما مضى ، وستراه فيما يستقبل<sup>(٣)</sup> إن شاء الله .

### هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده

لأنه مستقر لما بعده وموضع ، والذي عمل فيها بعده حتى رقعته هو  
الذي عمل فيه حين كان قبله ؛ ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن  
صاحبه ، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا في الاستغناء كقولك :  
هذا عبدُ الله .

وذلك قولك : فيها عبدُ الله . ومثله : ثم زيدٌ ، وهنا عمروٌ ، وأين  
زيدٌ ، وكيف عبدُ الله ، وما أشبه ذلك .

فغنى أين في : أى مكانٍ ، وكيف : على آية حالة . وهذا لا يكون  
إلا مبدوءاً به قبل الاسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام<sup>(٤)</sup> ، فُسِّبَتْ بهل وألف  
الاستفهام ؛ لأنهن يستفتين عن الألف ، ولا يكنن كذا إلا استفهاماً . ٢٧٩

(١) في الأصل فقط : « فكالم تجز هذا » .

(٢) ط : « فصل » .

(٣) ط : « فيما يستقبل » .

(٤) يعنى من كلمات الاستفهام ، وهى أسماء لا حروف . غنى بالحرف  
الكلمة كما هو دأبه .



هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء<sup>(١)</sup>

وذلك قولك : لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا .

أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديثٍ لولا . وأما عبد الله فإنه من حديثٍ لولا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيدُ أخوك ، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدُ أخوك . غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ . وكان المبنى عليه الذى فى الإضمار كان فى مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبدُ الله كان بذلك للكان ، ولولا القتالُ كان فى زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذفٌ حين كثر استعمالُ إياه فى الكلام كما حذف الكلامُ من « إملاً » ، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا إن كنتَ لا تفعلُ غيره فافعلْ كذا وكذا إملاً ، ولكنهم حذفوه لكثرة فى الكلام .

ومثل ذلك « حينئذٍ ، الآن » ، إنما تريدُ : واسمع الآن . « وما أغفله عنك ، شيئاً » ، أى دَعِ الشكَّ عنك ، فحذف هذا لكثرة استعمالهم<sup>(٢)</sup> .

(١) ط : « ما بنى على الابتداء » .

(٢) السيرافى : هذا الحرف ما فسرته من مضى ، إلى أن مات المبرد . وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام قد تقدم ، كأن قائلًا قال : زيد ليس بغافل عني . فقال الجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أى تفقد أمرك . فاحتج به على الحذف . يريد حذف « انظر » للتناسب « شيئاً » . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٦٥ . وفى الصحاح واللسان ( عقل ) « ما أغفله عنك شيئاً » . وفسره الجوهري بقوله : « كأنه قال : ما أعلم شيئاً مما تقول ، فدع عنك الشك . ويستدل به على صحة الإضمار فى كلامهم للاختصار » . وفى اللسان =

وما حُذِفَ في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ . ومن ذلك : هل من طعامٍ ؟ أى هل من طعامٍ في زمانٍ أو مكانٍ ، وإنما يُريدُ (١) : هل طعامٌ ، فـيَنُ طعامٍ في موضعٍ طعامٌ ، كما كان ما أتاني من رجلٍ في موضعٍ ما أتاني رجلٌ . ومثله جوابه : ما من طعامٍ .

هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمراً ويكون المبنى عليه مظهراً

وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةٌ لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وربِّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبدُ الله . أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوتِ فصار آيةٌ لك على معرفته فقلت : زيدٌ وربِّي . أو مسستَ جسداً أو شممتَ ريحاً فقلت : زيدٌ ، أو المسكُ . أو ذقتَ طعاماً فقلت : العسلُ .

ولو حدثتَ عن شمائلِ رجلٍ فصار آيةٌ لك على معرفته لقلت : عبدُ الله . كأنَّ رجلاً قال : مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكينِ (٢) بارٌّ بالديَّةِ ، فقلت : فلانٌ واللهِ .

= (عقل) : « وقال بكر المازني : سألت أبا زيداً والأصمعي وأبا مالك والأخفش عن هذا الحرف فقالوا جميعاً : ما ندرى ما هو . وقال الأخفش : أنا منذ خلقت أسأل عن هذا . وقال ابن بري : الذي رواه سيويه ما أغفلكه عنك بالعين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف » .

(١) ط : « تريد » .

(٢) ط : « المساكين » دون لام التقوية .

هذا باب الحروف الخمسة التي تعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده

وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لا تصرفُ  
تصرفَ الأفعال كما أن عشرين لا تصرفُ تصرفَ الأسماء التي أخذت  
من الفعل وكانت بمنزلة ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال  
وشُبَّهت بها في هذا الموضع ، فنصبتَ دِرْهَمًا لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافةٌ  
إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما تحمل العشرون عليه ، ولكنه واحدٌ  
يُبين به العددُ فعملتُ فيه كعمل الضارب في زيد ، إذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ،  
لأن زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضاربُ .

٢٨٥

وكذلك هذه الحروفُ ، منزلتها من الأفعال . وهي **أَنَّ ، وَلَكِنَّ ،  
وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ** .

وذلك قولك : **إنَّ زيداً منطلقٌ ، وإنَّ عمراً مسافراً ، وإنَّ زيداً أخوك .  
وكذلك أخواتها .**

وزعم الخليل أنها عملتُ عملين : الرفع والنصب ، كما عملتُ كان الرفع  
والنصب حين قلتَ : **كان أخاك زيدٌ .** إلا أنه ليس لك أن تقول **كأنَّ**  
**أخوك عبد الله ،** تريد **كأنَّ عبد الله أخوك ،** لأنها لا تصرفُ تصرفَ الأفعال ،  
ولا يضمَرُ فيها الرفعُ كما يضمَرُ في **كان .** فنمَّ فرَّقوا بينهما كما فرَّقوا  
بين **ليستَ** وما ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها  
وليست بأفعال .

وتقول : **إنَّ زيداً الظريفَ منطلقٌ ، فإنَّ لم يُذكر<sup>(١)</sup> المنطلق صار الظريف**

(١) ط : « تذكر » .

في موضع الخبر كما قلت : كان زيد الظريف ذاهباً ، فلما لم تجيء بالذاهب  
قلت : كان زيد الظريف ، فنصب هذا في كان بمنزلة رفع الأول في إن  
وأخواتها .

وتقول : إن فيها زيدا قائماً ، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها ، وإن شئت  
قلت : إن زيدا فيها قائماً وقام . وتفسير نصب القائم هنا ورفع كتفسيره  
في الابتداء ، وعبد الله<sup>(١)</sup> ينتصب بان كما ارتفع ثم بالابتداء ، إلا أن فيها  
هنا بمنزلة هذا في أنه يستغنى على ما بعدها السكوت ، وتقع موقعه . وليست  
[ فيها ] بنفس عبد الله كما كان هذا نفس عبد الله ، وإنما هي ظرف لا تعمل  
فيها إن ، بمنزلة خلقتك ، وإنما انتصب خلقتك بالذي فيه .

وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك :  
مرت برجلٍ يقولُ ذاك ، فيقولُ في موضع قائلٍ ، وليس إعرابه كإعرابه .

وتقول : إن بك زيدا مأخوذاً ، وإن لك زيدا واقفاً ، من قبل أنك  
إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لعبد الله ،  
ولا موضعين . ألا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله إذا قلت لك  
زيد وأنت تريد الوقوف .

ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب . قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

- 
- (١) كذا في جميع النسخ . والمجهر « زيد » .  
(٢) لم يعرف . فالبيت من الحسين . وانظر الحزاة ٣ : ٥٧٢ والمعنى  
٢ : ٣٠٩ والمجموع ١ : ١٣٥ وشرح شواهد المعنى ٣٢٧ والأشعري ١ : ٢٧٢ .

فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ (١)  
 كأنك أردت : إن زيدا راغبٌ ، وإن زيدا مأخوذٌ ، ولم تذكر فيك  
 ولا بك ، فألغيتا ههنا كما ألغيتا في الابتداء . ولو نصبت هذا لقلت إن  
 اليومَ زيدا منطلقاً ، ولكن تقول إن اليومَ زيدا منطلقٌ ، وتُلغِي اليومَ كما  
 ألغيتَه في الابتداء .

٢٨١

وتقول : إن اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، من قبل أن إن عملت في اليوم ،  
 فصار كقولك : إن عمرا فيه زيدٌ متكلمٌ . ويدلُّك على أن اليومَ قد عملت  
 فيه إن ، أنك تقول اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، فترفع بالابتداء ، فكذلك  
 تنصب بأن .

وتقول : إن زيدا كفيها قائما ، وإن شئت ألغيت كفيها ، كأنك قلت :  
 إن زيدا لقائمٌ فيها (٢) . ويدلُّك على أن كفيها يُلغى (٣) أنك تقول إن زيدا

(١) لحاه يلحاه ويلحوه لحيا ولحوا : لاهه وعذله . والجم : الكثير .  
 والبلابل : شدة الهم والوساوس ، جمع بلبلة بالفتح . ينهى صاحبه أن يلومه  
 في حبا ، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه ، فلا جدوى من اللوم .  
 والشاهد فيه رفع « مصاب » على خبر إن ، مع إلغاء الجار والمجرور لأنه  
 من صلة الخبر وتامه . وبعض النحاة يمنع تقدم معمول خبر إن على اسمها . والوجه  
 خلافه ، لأنه يجوز تقديمه في ما الحجازية ، وهذه — أي إن — أقوى ، بدليل  
 جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها وامتناعه في « ما » .

(٢) السيراني : هذه اللام تدخل بعد تمام الاسم والخبر . فإذا دخلت على  
 الخبر جاز أن يكون الذي يلاصقها الخبر وأن يكون شيئاً في صلة الخبر مقدما عليه  
 والخبر بعده . فأما ملاصقتها الخبر ، فقولك إن زيدا لقائمٌ في الدار ، وإن زيدا  
 لضارب عمرا ، وإن زيدا لفي الدار قائما والخبر لفي في الدار . وأما ملاصقتها  
 ما في صلة الخبر والخبر بعده فقولك : إن زيدا لفيها قائمٌ ، وإنه لبيك مأخوذ .

(٣) ط فقط : « تلغى » .

لَبِّكَ مَأخُودٌ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو زُبَيْدٍ الطَّائِيُّ<sup>(١)</sup> :  
 إِنَّ أَمْرًا حَصْنِي عِنْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ<sup>(٢)</sup>  
 فَلَمَّا دَخَلْتَ اللَّامُ فِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لَعْنَوًا عَرَفْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي فِيهَا ، وَيَكُونُ  
 لَعْنَوًا لِأَنَّ فِيهَا قَدْ تَكُونُ لَعْنَوًا .

وَإِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا فِيهَا لَقَائِمٌ ، فَلَيْسَ إِلَّا الرَّفْعُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولًا  
 عَلَى إِنَّ ، وَاللَّامُ تَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ جَازَ النَّصْبُ هَهُنَا لَجَازَ فِيهَا زَيْدٌ لِقَائِمًا  
 فِي الْإِبْتِدَاءِ . وَمِثْلُهُ : إِنَّ فِيهَا زَيْدًا لَقَائِمٌ .

وَرَوَى الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأخُودٌ ، فَقَالَ :  
 هَذَا عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَأخُودٌ ، وَشَبَّهَهُ بِمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ ،  
 وَهُوَ ابْنُ صَرِيمٍ الْيَشْكُرِيُّ<sup>(٣)</sup> :

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر الإصناف ٤٠٤ وابن عيش ٨ : ٦٥ وشرح شواهد المغني ٣٢٢  
 والمصع ١ : ١٣٩ والأشئوني ٢ : ٢٨٠ .

(٢) يمدح الوليد بن عقبة ، ويذكر نعمة أسبغها عليه على البعد . والتنائي :  
 البعد . ومكفور : مجحود . وأراد : خصني بمودته ؛ فنزع الحافض وأوصل  
 الفعل فنصب .

والشاهد فيه إلغاء الظرف « عندي » مع دخول لام التأكيد عليه .

(٣) اسمه باغت بن صريم ، أو باعث . وقيل صاحبه أرقم اليشكري ، أو كعب  
 ابن أرقم اليشكري ، أو راشد بن سهاب اليشكري ، أو علباء بن أرقم اليشكري ،  
 أو زيد بن أرقم . وانظر المنصف ٣ : ١٢٨ والإصناف ٢٠٢ وابن الشجري  
 ٣ : ٣ وابن عيش ٨ : ٧٢ ، ٨٣ والحزانة ٤ : ٣٦٤ ، ٤٨٩ والعيني ٢ : ٣٠١  
 ٤ : ٣٨٤ والمصع ١ : ١٤٣ / ١٨ : ٢ والأشئوني ١ : ٢٩٣ / ٢٨٦ .

(٤) يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه . توافينا : تأتي وتزورنا =

وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

وَوَجْهُ مُشْرِقُ النَّحْرِ  
كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ<sup>(٢)</sup>

٢٨٢

لأنه لا يحسن هنا إلا الإضرار .

وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق<sup>(٣)</sup> :

= و يروى : « تلاقينا » . والمقسم : الجميل كله ، كأن كل موضع منه حاز قسماً من الجمال . تطوا إليه : تتناول إليه لتتناول منه . والوارق : المورق ، وفعله أورق على غير قياس . والسلم : شجر من العضاء ، له زهرة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح ، وتجد بها الطباء جداً شديداً . وفي « ظبية » روايات : الرفع والنصب والجر ، وقد تكفلت كتب الشواهد بتخريجها . والشاهد فيه رفع « ظبية » على الخبر لكأن المحققة ، واسمها منوى ، تقديره : كأنها .

(١) الشاهد من الحسين . انظر له أيضاً ابن الشجري ١ : ٢٢٧ / ٢ : ٣ ، ٢٤٣ والمنصف ٣ : ١٢٨ وابن يعيش ٨ : ٧٢ والخزائن ٤ : ٣٥٨ والعينى ٢ : ٧٠٥ والممع ١ : ١٤٣ والأشعوى ١ : ٢٩٣ .

(٢) أى ولها وجه . والنحر : الصدر ، أو أعلاه ، أو موضع القلادة منه . و يروى : « ونحر مشرق اللون » و « وصدر مشرق النحر » . والمشرق : المضيء المنير . والحلق ، بالضم : وعاء ذو غطاء ينحت من الحشب والعاج مما يصلح أن ينحت . شبهما بالحلقين فى نهودهما واكتنازهما . تدييه ، أى تدى صاحبة الوجه والنحر .

وشاهده تخفيف « كأن » مع حذف اسمها ، والتقدير : كأنه تدياه حقان .

(٣) البيت بهذه القافية فى ديوان الفرزدق ٤٨١ وصواب روايته « غليظاً مشافره » أو « غلائظاً مشافره » . وانظر شرح شواهد المغنى ٢٢٩ ومجالس نعلب ١٢٧ والإيناف ١٨٢ والمنصف ٣ : ١٢٩ والخزائن ٤ : ٣٧٨ وابن يعيش ٨ : ٨١ ، ٨٢ والممع ١ : ١٣٦ ، ٢٢٣ والأغانى ١٩ : ٢٤ . من قصيدة يهجو بها أيوب بن عيسى الضبي ليست فى ديوانه .

فلو كنتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابِيَّيَ وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ (١)  
والنصبُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ  
لِلْمَشَافِرِ لَا يَعْرِفُ قَرَابِيَّيَ . وَلَكِنَّهُ أَضْمَرَ هَذَا كَمَا يُضْمَرُ مَا بَنَى عَلَى الْإِبْتِدَاءِ (٢)  
نَحْوَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » (٣) ، أَيْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ  
مَعْرُوفٌ أَمْتَلُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

فَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا وَلَكِنَّ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ (٥)  
أَيْ وَلَكِنَّ طَالِبًا مُنْبِخًا أَنَا .

فَالنَّصْبُ أَجْوَدُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِضْمَارًا تَخَفَّفَ ، وَجَعَلَ الْمَضْمَرَ مُبْتَدَأً كَقَوْلِكَ :  
مَا أَنْتَ صَالِحًا وَلَكِنَّ طَالِحًا .  
وَرَفَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ « وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا » .

(١) نَفِي نَسَبُهُ إِلَى ضَبَّةَ ، وَهِيَ بَنُو أَدِ بْنِ طَابِجَةَ ، وَالْفَرَزْدَقُ تَمَيَّمِيٌّ مِنْ تَمِيمِ  
ابْنِ مَرْبِنِ بْنِ أَدِ بْنِ طَابِجَةَ . وَأَصْلُ الْمَشْفَرِ لِلْبَعِيرِ ، فَجَعَلَهُ لَشَفَةِ الْإِنْسَانِ لِمَا قَصَدَ  
مِنْ تَشْنِيعِ خَلْقِهِ .

وَالشَّاهِدُ رَفَعُ « زَنْجِيًّا » عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ « لَكِنَّ » مَعَ حَذْفِ اسْمِهَا وَتَقْدِيرِهِ :  
وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ . وَيَجُوزُ نَصْبُ « زَنْجِيًّا » عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ،  
أَيْ لَا يَعْرِفُ قَرَابِيَّيَ .

(٢) ط : « بَنَى عَلَى الْإِبْتِدَاءِ » .

(٣) الآية ٢١ من سورة محمد .

(٤) هُوَ الْأَخْضَرُ بْنُ هَبِيرَةَ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (ضَفَطُ ٢١٨) .

(٥) فِي الْأَصْلِ فَقَطُ : « ظَهَرَ مَسِيلٌ » . وَالضَّفَاطُ : الَّذِي يَخْتَلِفُ عَلَى الْإِبِلِ  
أَوْ الْحَمْرِ مِنْ قَرِيَّةٍ إِلَى قَرِيَّةٍ يَجْلِبُ الْمِيرَةَ وَالْمَتَاعَ . وَالطَّالِبُ هُنَا : طَالِبُ  
الْإِبِلِ الضَّالَّةِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ خَبَرِ « لَكِنَّ » ، وَتَقْدِيرُهُ : وَلَكِنَّ طَالِبًا مُنْبِخًا أَنَا .



وأما قول الأعشى (١) :

فِي فِثْيَةِ كُسيوفِ الهِنْدِ قَدِ عَلِمُوا    أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْنِي وَيَنْتَعِلُ (٢)  
فإنَّ هذا على إضمارِ الهاءِ ، لم يحدفوا لأنَّ يكونَ الحذفُ يُدخله في حروفِ  
الابتداءِ بمنزلةِ إنَّ ولكنَّ ، ولكنَّهم حدفوا كما حدفوا الإضمارَ ، وجعلوا  
الحذفَ علماً للحذفِ الإضمارِ في إنَّ ، كما فعلوا ذلك في كأنَّ .

وأما كَيْتَمًا زيداً منطلقاً فإنَّ الالفاء فيه حسنٌ ، وقد كان رؤبَةً  
ابنُ المَجَاجِرِ ينشد هذا البيتَ رفعا ، وهو قول النابغة الذبياني (٣) :

قالت أَلَا كَيْتَمًا هذا الحَمامُ لَنَا    إلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِرُ (٤)

(١) سبيده أيضاً في ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ٢ / ١٢٣ . والبيت في ديوان  
الأعشى ٤٥ ورواية عجزه فيه « أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل » . وانظر  
الخصائص ٢ : ٤٤١ والنصف ٣ : ١٢٩ وابن الشجري ٢ : ٢ والإنصاف ١٩٩  
والهمع ١ : ١٤٢ والحزانة ٣ : ٥٤٧ / ٤ : ٢٥٦ والمعنى ٢ : ٢٨٧ وابن يعيش  
٨ : ٤٧٤ ، ٨١٦ .

(٢) يذكر نداماه ، ويشبههم بسيوف الهند في مضامها وشهرتها ، وأنهم  
يبادرون اللذات قبل أن يحين الأجل الذي يدرك كل الناس .  
والشاهد فيه إضمار اسم « أن الخفقة » والتقدير : أنه هالك .

(٣) ديوان النابغة ٢٤ والحزانة ٤ : ٦٧ والمعنى ٢ : ٢٥٤ . وابن يعيش  
٨ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ١٤٣ وابن الشجري ٢ : ١٤٢ ، ٢٤١  
والخصائص ٢ : ٤٦٠ والإنصاف ٤٧٩ .

(٤) يذكر النابغة هنا زرقاء اليمامة وما كان من أمرها حين نظرت  
إلى سرب من القطا طائراً ، وكان عدده ستا وستين ، فإذا ضم إليه نصفه في العدد  
وأضيف إلى الحمامة تم الحمام مائة ، كما يروون من قولها :

ليت الحمامُ لي    إلى حَمَامَتِي

ونصفه قديهِ    تم الحمامُ مِيهِ

رفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : « مَثَلًا  
مَا بَعُوضَةٌ (١) » ، أو يكون بمنزلة قوله : إنا مزيدٌ منطلق (٢) .

وَأَمَّا لَعَلَّمَا فهو بمنزلة كَأَنَّما . وقال الشاعر ، وهو ابن كُرَاع (٣) :  
تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (٤)  
وقال الخليل : إِنَّمَا لَا تَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا ، كَمَا أَنَّ أَرَى إِذَا كَانَتْ لَعْوًا  
لَمْ تَعْمَلْ ، فَجَعَلُوا هَذَا نَظِيرَهَا مِنَ الْفِعْلِ . كَمَا كَانَ (٥) نَظِيرَ إِنْ مِنَ الْفِعْلِ  
مَا يَعْمَلُ .

ونظيرُ إِنَّمَا قول الشاعر ، وهو المرارُ الفَقْعَسِيُّ :

- = و يروى : « فَعْدَى » ، وقد فهما بمعنى حَسَب . كما يروى : « أو نصفه »  
ويجملون من تلك الرواية شاهداً على استعمال « أو » بمعنى الواو .
- (١) هي قراءة الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ورؤبة بن المعجاج ،  
وقطرب ، في الآية ٣٦ من البقرة . وقراءة الجمهور « بعوضة » بالنصب . ولهذا  
وجوه إعرابية سبعة ، انظر تفسير أبي حيان ١ : ١٢٢ - ١٢٣ .
- (٢) السيرافي : أحد وجهي الرفع أن تجعل ما بمنزلة الذي ، كأنه قال :  
ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا . وكذلك : مثلاً الذي هو بعوضة . والوجه  
الأخر أن تجعل ما كافة للعامل ، مثل إنا مزيد منطلق ، وليست باسم .
- (٣) انظر ابن السجري ٢ : ٢٤١ وابن يعيش ٨ : ٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ .
- (٤) يهزأ برجل توعدده . تحلل من يمينك ، أى اخرج منها ، وذلك أن يباشر  
من الفعل الذي يقسم عليه مقداراً يبر به قسمه ويحلله ، مثل أن يحلف على النزول  
بمكان ، فلو وقع به وقعة خفيفة أجزأته . والتحلل أيضاً : أن يخرج من يمينه  
بكفارة أو حنث يوجب الكفارة . ذات نفسك ، أى نفسك ، طلب منه أن يعالج  
مآذبه من عقله وتماطيه ما ليس فى وسعه . ثم يقول : إنك كالحالم فى وعيدك إياى ،  
والشاهد فيه إلغاء « لعل » لأنها جعلت مع « ما » من حروف الابتداء .
- (٥) ط : « كما أن » .

أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَهَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ (١)  
جَعَلَ بَعْدَ مَعَ مَا (٢) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَابْتَدَأَ مَا بَعْدَهُ (٣) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ زِيدَ لَذَاهِبٌ ، وَإِنْ عَمِرُوا لَخَيْرٌ مِنْكَ ، لَمَا خَفَّفَهَا  
جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ لَكِنْ حِينَ خَفَّفَهَا ، وَأَلْزَمَهَا اللَّامَ لِثَلَاثَتَلْبَسِ بِإِنْ الَّتِي [ هِيَ ]  
بِمَنْزِلَةِ مَا الَّتِي تَنْفِي بِهَا (٤) .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ (٥) » ، إِنَّمَا هِيَ لَعَلَّهَا  
[ حَافِظٌ ] .

وَقَالَ تَعَالَى : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (٦) إِنَّمَا هِيَ :  
لَجَمِيعٌ ، وَمَا لَفَوْ .

(١) سبق الكلام على هذا البيت في الجزء الأول ص ١١٦ . والشاهد فيه هنا  
جعل « بعدما » كلمة واحدة ، فكفتها « ما » عن الإضافة إلى المفرد وهياتها  
للإضافة إلى الجملة ، كما منمت « لعل » من العمل في المفرد فاستوفت بعدها الجملة .

(٢) ط : « جعل بعدما » بإسقاط « مع » .

(٣) ط : « ما بعدها »

(٤) ط : « ينفي بها » .

(٥) الآية ٤ من سورة الطارق . وهذه قراءة جمهور القراء . وقرأ  
ابن عامر وعاصم وحزرة من السبعة وأبو جعفر يزيد بن القعقاع : « لما » بتشديد  
الميم ، وهي بمعنى « إلا » في لغة هذيل ، يقولون : أقسمت عليك لما فعلت كذا ،  
أى إلا فعلته . انظر إتحاف فضلاء البشر ٤٣٦ — ٤٣٧ والمغنى ١ : ٢٢٠ .

(٦) الآية ٣٢ من سورة يس . وهي قراءة جمهور السبعة . وقرأ ابن عامر  
وعاصم وحزرة : « لما » بالتشديد . والقول فيها كالقول في الآية السابقة .

وقال تعالى : « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ (١) » ، « وَإِنْ تَنْظُرْكَ  
لَيِّنَ الْكَافِرِينَ (٢) » .

وحدَّثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لم يَنْطَلِقْ .  
وأهل المدينة يَقْرَءُونَ : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيَوْفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالِهِمْ (٣) »  
يُخَفِّفُونَ وَيَنْصَبُونَ ، كما قالوا :

\* كَانُ ثَدْيِيَّةٌ حُقَّانِ (٤) \*

وذلك لأنَّ الحرفَ بمنزلة الفعل ، فلما حُذِفَ من نفسه شيء لم يغيَّر عمله  
كما لم يغيَّر عملُ « لَمْ يَكْ وَلَمْ أُبَلِّ » حين حُذِفَ . وأمّا أَكْثَرَهُمْ فأدخلوها  
في حروف الابتداء حين حذفوا (٥) كما أدخلوها في حروف الابتداء حين  
ضَمُّوا إليها ما .

(١) الآية ١٠٢ من الأعراف .

(٢) الآية ١٨٦ من الشعراء .

(٣) الآية ١١١ من سورة هود . وهذه قراءة نافع المدني وابن كثير المكي .  
وقرأ أبو عمرو والكَسَائِيُّ بتشديد « يَنْ » وتخفيف « لَمَّا » وابن طامر وحفص وحزرة  
بتشديدهما . إنحاف فضلاء البشر ٢٦٠ والأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ٤٦ .

(٤) عجز بيت سبق الاستشهاد به في ص ١٣٥ .

(٥) ط : « في حروف الابتداء بالحذف » .

هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة

لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعا لو أظهرته ، وليس هذا للضمير  
بنفس المظهر . وذلك : إن مالا وإن ولداً وإن عدداً ، أى إن لهم مالا . ٢٨٤  
فالذى أضمرت « لهم » .

ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحدٌ إنَّ الناسَ [ ألب ] عليكم ،  
فيقول : إنَّ زيدا ، وإنَّ عمرا ، أى إنَّ لنا (١) . وقال الأعشى (٢) :

إنَّ محلاً وإنَّ مرَّ محلاً وإنَّ في السفر ما مضى مهلاً (٣)

وتقول : إنَّ غيرها إبلاً وشاء كأنه قال : إنَّ لنا غيرها إبلاً وشاء ،  
أو عندنا غيرها إبلاً وشاء . فالذى تُضمَّر (٤) هذا النحو وما أشبهه . وانتصب  
الإبِلُ والشاء كاتصاف فارسٍ إذا قلت : ما في الناس مثله فارساً .

(١) السيرافي : قال الفراء : إنما تحذف مثل هذا إذا كررت إنَّ ليعرف  
أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف . ويحكي أن أعرايا قيل له :  
الزبابة الفأرة ؟ فقال : إن الزبابة وإن الفأرة . أى أن هذه مخالفة لهذه .

(٢) ديوانه ١٥٥ وابن الشجري ١ : ٣٧٢ والخصائص ٢ : ٢٧٣ وابن يعيش  
١ : ١٠٣ / ٨ : ٧٤ والحزانية ٤ : ٣٨١ والممع ١ : ١٣٦ ويس ١ : ١٦٩ .

(٣) أى إن لنا محلاً في الدنيا ، أى حلولا . وإن لنا مرَّ محلاً ، أى ارتحالا  
عنها إلى غيرها وهو الموت أو الآخرة . والسفر : المسافرون ، أى من رحلوا  
عن الدنيا . والمهل : الإبطاء . والمراد عدم الرجوع . يقول : في رحيل هؤلاء  
إبطاء وعدم عودة . ويروى : « إذ مضوا مهلاً » ، ويروى : « مثلاً » ، أى فيمن  
مضى مثل لمن بقى بدمهم : أى سيفنون كما في هؤلاء .

والشاهد فيه حذف خبر « إن » لقرينة علم السامع .

(٤) ط : « يُضمَّر » .

ومثل ذلك قول الشاعر (١):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (٢)

فهذا كقولہ: ألاماء بارداً ، كأنه قال : ألامام لنا بارداً ، وكأنه قال :  
يا ليت لنا أيام الصبا ، وكأنه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رَوَّاجِعًا .

وتقول : إن قريباً منك زيداً ، إذا جعلت قريباً منك موضعه . وإذا  
جعلت الأول هو الآخر قلت : إن قريباً منك زيدٌ .

وتقول : إن قريباً منك زيدٌ (٣) ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول :  
إن زيداً قريبٌ منك أو بعيد منك (٤) ، لأنه اجتمع معرفةً ونكرةً . وقال  
امرؤ القيس (٥):

وإن شفاء عبرةً مَهْرَاقَةً فهل عند رَمَمِ دَارِسٍ من مُعَوَّلٍ (٦)

(١) هو الراجز المعجاج . ملحقات ديوانه ٨٢ . وانظر ابن سلام ٦٥  
وابن يميث ١ : ١٠٣ : ١٠٤ / ٨ : ٨٤ والخزانه ٤ : ٢٩٠ والهمع ١ : ١٢٤  
وشرح شواهد المفنى للسيوطى ٢٣٦ والأشعوى ٢ : ٢٧٠ .

(٢) قال ابن سلام : وهى لفة لهم . سمى أبا عون الحرمازى يقول : ليت  
اباك منطلقاً وليت زيداً قاعداً فأخبرنى أبو يعلى أن منشأه بلاد المعجاج ؛ فأخذها  
عهم . والشاهد فى البيت وتخرجه صرح به سيويه فيما يلى .

(٣) ط : « إن بعيداً منك زيد »

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٥) من معلقته المشهورة . وانظر المنصف ٣ : ٤٠ والخزانه ٤ : ٦١ ، ٣٨٩  
والهمع ٢ : ٧٧ ، ١٤٠ وشرح شواهد المفنى ٢٦٢ ، ٢٩٥ .

(٦) العبرة : الدمعة . والمهراقة : المصبوبة . والهاء مفتوحة فى الوصف  
كما هى مفتوحة فى المضارع : يهريق ، لأنها ليست بأصلية ، إنما هى بدل من همزة  
أراق . وانظر بقية بحثه فى اللسان ( هرق ) . يقول : بكاؤه يشفى من لوعة =

فهذا أحسنُ لأنها نكرة .

وإن شئت قلت : إن بعيداً منك زيدا . وقلما يكون بعيداً منك ظرفاً  
وإنما قلّ هذا لأنك لا تقول إن بُعدك زيدا وتقول إن قربك زيد .  
فالدُّنُوُّ أشدُّ تمكيناً <sup>(١)</sup> في الظرف من البُعد .

وزعم يونس أن العرب تقول : إن بدلك زيدا ، أى إن مكانك زيدا .  
والدليل على هذا قولُ العرب : هذا لك بدلك هذا ، أى هذا لك مكان هذا . ٢٨٥  
وإن جعلت البدل بمنزلة البديل قلت إن بدلك زيدا ، أى إن بديلك زيدا .  
وتقول : إن ألقاً في دراهمك بيض ، وإن في دراهمك ألقاً بيض . فهذا  
يجرى مجرى النكرة في كان وليس ؛ لأنَّ المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه هنا  
كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحدٌ فيها خيراً منك . وإن شئت  
جعلت فيها مستقراً وجعلت البيض صفةً .

واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا <sup>(٢)</sup> ، مثله في باب كان ،  
ومثل ذلك قولك : إن أسداً في الطريق رابضاً ، وإنَّ بالطريق أسداً رابضاً .  
وإن شئت جعلت بالطريق مستقراً ثم وصفتَه بالرابض ، فهذا يجرى هنا  
مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب كان .

== الأسي : ولكنه قليل النفع والجدوى ، ولن يرد ما فاتته من فقد الأجابة : والرسم :  
ما بقي من آثار الدار لاصقاً بالأرض . والدارس : البالي . والمعول : التعويل  
والانكال ؛ أو هو من العويل بمعنى البكاء ، فيكون مكاناً أو مصدرًا ميميًا .  
والشاهد فيه نصب « شفاء » إنما لأن مع تنكيرها ؛ لأن الخبر نكرة مثلها .  
وهو أحسن من أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة في نحو : إن قريباً منك  
زيد . ويروى : « شفائي » فلا شاهد فيه هنا .

(١) ط : « تمكنا »

(٢) ط : « ههنا » ، في هذا الموضع وتاليه .

## هذا باب ما يكون محمولا على إن

فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء

فأما ما محمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريفٌ وعمرو ، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ ، فعمرو وسعيدٌ يرتفعان على وجهين ، فأحدُ الوجهين حسنٌ ، والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى إن زيدا منطلقٌ ، زيدٌ منطلقٌ ، وإن دخلت توكيدا ، كأنه قال : زيدٌ منطلقٌ وعمرو . وفي القرآن مثله : « إن الله برئٌ من المشركين ورسوله <sup>(١)</sup> » .

وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولا على الاسم المضمرفي المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلقٌ هو وعمرو ، وإن زيدا ظريفٌ هو وعمرو .

وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيدا منطلقٌ وعمراً ظريفٌ ، فحملته على قوله عز وجل : « ولو أن مافي الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحر يمده من بعده سبعةً أبحر <sup>(٢)</sup> » . وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيدا قائمٌ ما ضرك ، أي لو ضربت عبد الله وزيدا في هذه الحال ، كأنه قال : ولو أن مافي الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ هذا أمره ، ما نفذت كلمات الله <sup>(٣)</sup> .

(١) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) السيرافي : إنما أحوج سيبويه إلى أن يفسر رفع البحر بالحال لأن حل رفع البحر على موضع « أن » لا يحسن ؛ لأن لو لا يلها الابتداء .



وقال الراجز ، وهو رؤبة بن العجاج<sup>(١)</sup> :  
 ٢٨٦      إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالظَّرِيفَا      يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا<sup>(٢)</sup>  
 ولكنَّ الْمُثَقَّلَةَ فِي جَمِيعِ الْكَلَامِ بِمَنْزِلَةِ إِنَّ .

وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرو ، جرى عمرو وبعد « فيها » مجراه بعد الظريف ؛ لأن فيها في موضع الظريف ، وفي فيها إضمارٌ . ألا ترى أنك تقول : إن قومك فيها أجمعون ، وإن قومك فيها كلهم ، كما تقول : إن قومك عربٌ أجمعون و [ في ] فيها اسمٌ مضمَّرٌ مرفوعٌ كالذي يكون في الفعل إذا قلت : إن قومك ينطلقون أجمعون . وقال جرير<sup>(٣)</sup> :

إِنْ اخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ      وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ<sup>(٤)</sup>

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وقال رؤبة » . وانظر ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩ والمعنى ٢ : ٢٦١ والممع ٢ : ١٤٤ والتصريح ١ : ٢٢٦ .  
 (٢) الربيع ، هنا : المطر الذي يكون في الربيع . والجود ، بالفتح : هو الواسع الغزير الذي لا مطر فوقه . والحريف : المطر يكون في الحريف ؛ وكذا الصيوف : أمطار الصيف . وأبو العباس هو السفاح عبد الله بن محمد بن علي . مدحه فحمل يديه لكثرة معرفته كهذه الأمطار :  
 والشاهد إتياع « الصيوف » للربيع ؛ ولو رفع حملا على الموضع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز .

(٣) لم يرد البيت لثالثي في ديوانه . وانظر ابن يعيش ٨ : ٦٦ والمعنى ٢ : ٣٦٣ .  
 (٤) الأطهار : جمع طاهر ، كصاحب وأصحاب وشاهد وأشهاد ؛ وهو من نادر الجمع . والشاهد فيه رفع « المكرمات » حملا على محل إن وإسمها ، وهو الرفع على الابتداء ، أو عطفاً على التضمير المستكن في الجار والمجرور ، والتقدير : استقرا فيهم ها والمكرمات . ويجوز أن تكون مبتدأ خبره فيهم مقدره ، ويجوز نصب المكرمات إتياعاً للخلافة . أما « سادة » خبر مبتدأ محذوف ، أي وهم سادة ، أو مبتدأ حذف خبره على تقدير : وفيهم سادة أطهار .

وإذا قلت : إن زيدا فيها ، وإن زيدا يقول ذلك ، ثم قلت نفسه ، فالنصب أحسن . وإن أردت أن تحمله <sup>(١)</sup> على المضمر فعلى : هو نفسه .

وإذا قلت إن زيدا منطلق لا عمرو ، فتفسيره كتفسيره مع الواو . وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق لا عمراً .

واعلم أن لعلَّ وكانَّ وليتَ ثلاثهنَّ <sup>(٢)</sup> يجوز فيهن جميع ما جاز في إنَّ ، إلا أنه لا يرفع بعدهن <sup>(٣)</sup> شيء على الابتداء ، ومن ثم اختار الناس ليتَ زيدا منطلقاً وعمراً <sup>(٤)</sup> وقبحَ عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا هو ، ولم تكن ليتَ واجبةً ولا لعلَّ ولا كانَّ ، فقبحَ عندهم أن يدخلوا الواجبَ في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن .

ولكن بمنزلة إن .

وتقول : إن زيدا فيها لابل عمرو . وإن شئت نصبت . و« لا بل » تجرى بجرى الواو ولا .

(١) ط : « وإن أردت حمله » .

(٢) ط : « ثلاثهن » . والوجهان جائزان .

(٣) في الأصل وب : « بعده » .

(٤) السيراني : حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذي

أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي ، فلذلك لم يحملوه على الابتداء .

ألا ترى أنا لو قلنا : ليت زيدا منطلق وعمرو مقيم ، على عطف جملة على جملة ،

كان عمرو مقيم خارجاً عن التمني ؟ !

### هذا باب ما تستوى فيه الحروف الخمسة

وذلك قولك ، إن زيدا منطلق العاقل اللبيب . فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على الاسم المضمّر في منطلق ، كأنه بدل منه ، فيصيرُ كقولك : مررتُ به زيدٌ إذا أردت جوابَ بَيْنٍ مررت . فكأنه قيل له : من ينطلق ؟ فقال : زيدُ العاقلُ اللبيبُ . وإن شاء رَفَعَهُ على : مررتُ به زيدٌ ، إذا كان جوابَ مَنْ هو ؟ فتقولُ : زيدٌ ، كأنه قيل له : مَنْ هو ؟ فقال : العاقلُ اللبيبُ .

وإن شاء نَصَبَهُ على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : « قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمَ الْغُيُوبِ <sup>(١)</sup> » ، و « عَلَٰمَ الْغُيُوبِ » .

### هذا بابٌ ينتصب فيه الخبرُ بعد الأحرف الخمسة

انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء

لأنَّ المعنى واحدٌ في أنه حالٌ ، وأنَّ ما قبله قد عَمِلَ فيه ، ومَتَعَهُ الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولا على إن . وذلك قولك : إنَّ هذا عبدُ الله منطلقاً ، وقال تعالى : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً <sup>(٢)</sup> » . وقد قرأ بعضهم : « أُمَّتُكُمْ

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . وقراءة النصب لعيسى ، وابن أبي إسحاق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عمير ، وأبي حيوة ، وحرب عن طلحة . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٩٢ .

(٢) من الآية ٩٢ من الأنبياء ، وختمها : « وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ » ؛ والآية ٥٢ من المؤمنون ، وهي : « وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ » بالواو في أولها . ورفع « أُمَّتُكُمْ » مع نصب « أُمَّة » هي قراءة الجمهور ، ونصبها مع رفع « أُمَّة » هي قراءة الحسن . تفسير أبي حيان ٦ : ٣٣٧ .

أُمَّةً وَاحِدَةً» حَمَلَ أُمَّتَكُمْ عَلَى هَذِهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ ، إِنَّ أُمَّتَكُمْ كُلَّهَا أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ .  
وتقول : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُنْطَلِقٌ ، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين  
قلت : هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ ، إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ [ هُنَا ] يَكُونُ خَبْرًا لِلْمَنْصُوبِ  
وَصِفَةً لَهُ ، وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ يَكُونُ صِفَةً لِمَبْتَدَأٍ أَوْ خَبْرًا لَهُ .

وكذلك إذا قلت : لَيْتَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَمَلْتُ هَذَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ،  
وَكَأَنَّ هَذَا بَشْرٌ مُنْطَلِقًا . إِلَّا أَنَّ مَعْنَى إِنَّ وَلَكِنْ لَأَنَّهُمَا وَاجِبَتَانِ كَمَعْنَى هَذَا  
عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ، وَأَنْتَ فِي لَيْتَ تَمَنِّيَاهُ فِي الْحَالِ ، وَفِي كَأَنَّ تَشْبِيهِهِ لِلسَّانَا  
فِي حَالِ ذَهَابِهِ كَمَا تَمَنِّيَتَهُ لِلسَّانَا فِي حَالِ قِيَامِهِ . وَإِذَا قُلْتَ لَمَلَّ فَأَنْتَ تَرْجُوهُ  
أَوْ تَخَافُهُ فِي حَالِ ذَهَابِهِ . فَلَمَلَّ وَأَخَوَاتُهَا قَدْ عَمِلْنَ فِيهَا بَعْدَهُنَّ عَمَلِينَ : الرِّفْعُ  
وَالنَّصْبُ ، كَمَا أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ (١) : لَيْسَ هَذَا عَمْرًا وَكَانَ هَذَا بَشْرًا ، عَمَلْنَا  
عَمَلِينَ ، رَفَعْنَا وَنَصَبْنَا ، كَمَا قُلْتَ (٢) ضَرَبَ هَذَا زَيْدًا ، فزَيْدًا يَنْتَسِبُ  
بِضَرْبِ (٣) ، وَهَذَا ارْتَفَعَ بِضَرْبِ نَمَّ قُلْتَ : أَلَيْسَ هَذَا زَيْدًا مُنْطَلِقًا ،  
فَانْتَسَبَ لِلْمُنْطَلِقِ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ ، فَاَنْتَسَبَ كَمَا انْتَسَبَ فِي إِنَّ ،  
وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُفْعُولِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ فَمَلُّ الْفَاعِلِ بَعْدَمَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ  
قَبْلَهُ ، وَصَارَ كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا قَائِمًا ، فَهُوَ مِثْلُهُ فِي التَّقْدِيرِ ،  
وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى .

وتقول : إِنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ أَخُوكَ قَائِمًا (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ الَّذِي فِي الدَّارِ ؟

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « كَأَنَّكَ قُلْتَ » .

(٢) ط : « كَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ »

(٣) ط : « فزَيْدٌ انْتَسَبَ بِضَرْبِ » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : فَعَلِيَ هَذَا الظَّاهِرُ لَا يَجُوزُ إِذَا أُرِدَتْ بِهِ أَخُوَةُ النِّسْبِ ؛ لِأَنَّكَ

إِنْ نَصَبْتَ قَائِمًا بِأَخُوكَ لَمْ يَجْزِ كَمَا لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ أَخُوكَ قَائِمًا ، فِي النِّسْبِ =

فقال: إن الذي في الدار أخوك قائماً، فهو يجرى في أن ولكن في الحسن والقيح، مجراه في الابتداء: إن قُبِحَ في الابتداء أن تذكر المنطلق قُبِحَ هنا، وإن حُسِنَ أن تذكر المنطلق حُسِنَ هنا، وإن قُبِحَ أن تذكر الأخ في الابتداء قُبِحَ هنا، لأنَّ للمعنى واحد، وهو من كلام واجب.

وأما في لَيْتَ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ، فيجري مجرى الأول.

ومن قال: إِنَّ هَذَا أَخَاكَ مَنْطِقٌ قَالَ: إِنَّ الَّذِي رَأَيْتُ أَخَاكَ ذَاهِبٌ<sup>(١)</sup>. ولا يكون الأخُ صفةً للذي، لأنَّ أَخَاكَ أَخْصُثُ مِنَ الَّذِي، ولا يكونُ له صفةٌ من قبيلِ أَنْ زَيْدًا لَا يَكُونُ صِفَةً لشيء.

وسألتُ الخليل عن قوله، وهو لرجل من بني أسد:

إِنْ بَهَا أُكْتَلَّ أَوْرِزَامًا خَوَيْرِ بَيْنِ يَنْقَفَانِ الْهَامَا<sup>(٢)</sup>

وإن نصبت قائماً بالظرف على تقدير: إن الذي في الدار قائماً أخوك، صار قائماً في صلة الذي، ولم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول بأخوك وهو خبر. وإن جعلت أخوك في معنى المؤاخاة والمصادقة، وجعلته هو العامل في «قائماً» جاز. (١) ط: «منطلق».

(٢) الرجز من الشواهد الحسين. وأنشده في الكامل ٥٤٤ وأمالى

ابن الشجري ٢: ٣١٨ وشرح شواهد المعنى ٧٢ والأشعوني ٣: ١٠٧.

(٣) أكتل ورزام: لسان كانا يقطمان الطريق بأرمام. والخويرب: مصفر خارب، وهو اللص، أو سارق الإبل خاصة. والهام: جمع هامة، وهي الرأس. ينقفان الهام: يستخرجان الدماغ والمخ. وهذا مثل ضربه لخدقهما بالسرقة واستخرجهما لأخفى الأشياء وأبدها مراما.

والشاهد فيه: نصب «خويربين» على الشتم. ولا يجوز نصبه على الحالية من أكتل ورزام، لأن الخبر ينفي أن يكون عن أحدهما لوجود «أو»، فلو كان حالاً لجاء مفرداً كالحبر فقال «خويربا»، كما تقول إن في الدار زيداً أو عمراً جالسا، ولا تقول جالسين.

٢٨٨ فزعم أن خويزم بن انتصبا على الشتم ، ولو كان على إن لقال خُويزمياً ،  
ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب « حَالَةَ الحَطَبِ <sup>(١)</sup> » ، « والنازلين  
بكل معترك <sup>(٢)</sup> » على المدح والتعظيم . وقال <sup>(٣)</sup> :

أَمِنْ عَمَلِ الجِرَافِ أَسْرٍ وَظَلْمٍ وَعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَأْسِهِ <sup>(٤)</sup>

أَمِيرِي عَدَاءٍ إِنْ حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا بَهَائِمَ مَالٍ أَوْ دِيَّاً بِالْبَهَائِمِ <sup>(٥)</sup>

نصبهما على الشتم ؛ لأنك إن حملت الأميرين على الإعتاب كان محالاً ،  
وذلك لأنه لا تحمل <sup>(٦)</sup> صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ الاعتابُ  
على الذي جرّ الظلمُ ، فلما اختلف الجرّانِ واختلطت الصفتانِ صار <sup>(٧)</sup> بمنزلة

(١) الآية ٣ من سورة المسد .

(٢) جزء من بيت سبق الكلام عليه في ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٣) انظر اللسان (جرف ٣٧٠) . وأنشده في الحزاة ١ : ٣١٤ عرضاً .

(٤) الجراف ، ضبط في ط بفتح الجيم ، وفي اللسان بضمها ضبط قلم .

والجراف ورأسه : عاملان للسلطان ، ذكر جورها وعدوانها فيما يأخذان  
من صدقات المال . أعتبه : أراضه وأزال ما يوجب عتبه ، وهو هنا على النهك ؛  
فإن كل منهما غير مرضى .

(٥) العداء ، بالفتح : الظلم وتجاوز الحد ، وأراد بهائم المال هنا الإبل ،

أى إن حبسنا عليهما الإبل ليأخذنا صدقاتها جارا فذهبنا بها . يقال أودى بالشئ :  
ذهب به .

والشاهد نصب « أميرى » على الشتم ، ولا يجوز نصبه على الحال ، ولا جره

على البدل من الاسمين ، لاختلاف العامل فيهما ، لأن الجراف مجرور بالإضافة  
ورأسه مجرور بالباء ، وهما متعلقان بأعتبتمونا ، فلهذا نصب على التقطع .

(٦) ط : « لا يحمل » ، في هذا الموضع وتاليه .

(٧) أى صار الكلام ، وفي ط : « صارتنا » .

قولك : فيها رجلٌ وقد أتاني آخرٌ كريمين ، ولو ابتداء فرجع كان جيداً ،  
ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق (١) :

ولكنني استنبتت أعراس مازنٍ وأيامها من مستنيرٍ ومُظلمٍ (٢)  
أناساً بشغري لا تزال رماحهم شوارع من غير المشيرة في الدم (٣)  
ومما ينتصب على أنه عظيم الأمر قول عمرو بن شأس الأسدي (٤) :

ولم أرَ كئلي بعد يومٍ تعرّضت لنا بين أنواب الطراف من الأدم (٥)  
كلايةً وبريةً حستريةً نأتك وخانت بالمواعيد والدم (٦)

٢٨٩

(١) ديوان الفرزدق ٨٢١ .

(٢) يذكر أنه استثنى بنى مازن ، وهم من فزارة ، مما حجا به قيساً وإن كانوا  
منهم ، لفضلهم وشهرة أيامهم في حروبهم على اختلاف ما كان فيها .

(٣) الثغر : موضع الخفافة ، ومنه ثغور سواحل البحار ، يقول : هم مقيمون  
في الثغر يذبون عنه ويحمونه . والشوارع : من شرع في الماء ، أى ورد ،  
أى يوقعون بأعدائهم دون أهلهم وعشيرتهم فيوردون رماحهم في دماء أعدائهم .  
والشاهد فيه نصب « أناساً » على التعظيم والمدح . ولا يحسن نصبه حالاً ،  
لأنه لا يتعلق بمعنى قبله يقع فيه .

(٤) ط : « قوله ، وهو لعمرو بن شأس الأسدي » . والشاهد لم أجده في غير  
الكتاب ، وليس في الآيات التي أنشدها له أبو تمام في الحماسة ٢٨٠ — ٢٨٢  
بشرح المرزوقي .

(٥) تعرّضت : بدت وظهرت وتصدت . وعن الأناوب الستور . والطراف  
كتاب : قبة من آدم ، تكون لأهل النقي واليسار . والأدم ، بالتحريك : جمع  
أديم ، وهو الجلد ما كان ، وقيل الأحمر ، وقيل المدبوغ .

(٦) نسبها إلى قبيلها ثم حيا ثم فصّلتها ورهطها . نأتك : بدت عنك ، يقال :  
نأه ونأى عنه . والباء في « بالمواعيد » زائدة .

والشاهد فيه نصب « كلاية » وما بعدها على التعظيم ، لا على الحال .

أُنَاسًا عِدَىٰ عُلِّقْتُ فِيهِمْ وَلِيَتَنِي  
 طلبتُ الهَوَىٰ فِدَأْسَ ذِي زَلْقٍ أَشْمٍ (١)  
 وقال الآخر :

ضَنَنْتُ بِنَفْسِي حِقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحْتُ لِبَنْتِ عَطَاءٍ بَيْنَهَا وَجَمِيمِهَا (٢)  
 ضِبَابِيَّةٌ مُرِّيَّةٌ حَائِسِيَّةٌ مُنِيفًا بِنَعْفِ الصَّيْدِ لَيْبِنٍ وَضِعْمِهَا (٣)  
 فكلُّ هذا سمعناه مِن رَوِيهِ مِنَ الْعَرَبِ نَعْبِيَا .

ومما يدلُّك على أنَّ هذا يَنْتَصِبُ على التَعْظِيمِ والمدح ، أنَّكَ لو حملت  
 الكلامَ على أنَّ نَجْمَهُ حَالًا لما بَنَيْتَهُ على الاسمِ الأوَّلِ كانَ ضَعِيفًا . وليس  
 هنا (٤) تعريفٌ ولا تنبيهٌ ، ولا أَرَادَ أن يوقِعَ شَيْئًا في حالٍ ، لقبحه  
 ولضعف المعنى .

(١) أناساً ، يعنى القبائل التى نسبها إليها ، وهم من بنى تامر ، وكان بينهم وبين  
 أسد قومه حروب ومناورة ؛ فحملهم عدى لذلك . أى علقها وهى بينهم فلا سبيل  
 إليها ، ولذا تمنى أن يكون قد طلب هواه فى رأس جبل أشم ، أى مرتفع .  
 ذو زلقى : أملس لا تثبت عليه القدم . يقول : هى أبعد منالاً من الأروى التى  
 تألف شواهد الجبال .

وفى هذا البيت نصب « أناسا » على الاختصاص والتشنيح لا على الحال ،  
 لفساد المعنى .

(٢) لم أجد هذا البيت وتاليه فى غير سيبويه . الحقبة : السنة ، وأراد الحين  
 من الدهر ، والجميع هنا بمعنى الاجتماع . يقول : حاولت أن أضن بنفسى عن حبا  
 حيناً ثم غلبنى هواها فأطمت الهوى وصار لها بين نفسى واجتماعها ، أى كل نفسى .  
 (٣) الضباب ومرة وحابس ، أحياء من بنى عامر . والمنيف : المشرف البالى .  
 والنمف : أصل الجبل . والصيدلان : جبل . يقول : هى من قوم أشراف ،  
 وضعيهم مشرف المحل ، فكيف رفيعهم .

والشاهد فيه نصب « ضباية » وما بعده ، على التفضيم .

(٤) ط : « ههنا » .



وزم يونس أنه سمع روبة يقول (١) :  
 • أنا ابنُ سعدٍ أكرمَ السَّعديِّنا (٢) •

نصَّبَه على الفخر .

وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلقاء كان ، وشبهه بقول  
 الشاعر ، وهو الفرزدق (٣) :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيران لنا كانوا - كرام (٤)  
 ٢٩٠ وقال : إن من أفضلهم كان رجلاً يقبحُ ؛ لأنك لو قلت إن من خيارم  
 رجلاً ، ثم سكتَ كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء ، أو تقول : رجلاً من أمره  
 كذا وكذا .

وقال : إن فيها كان زيدٌ ، على قولك : إنه فيها كان زيدٌ ، وإلا فإنه  
 لا يجوز أن تحمل الكلام على إن .

وقال : إن أفضلهم كان زيدٌ وإن زيدا ضربتُ ، على قوله : إنه زيداً

(١) ملحقات ديوان روبة ١٩١ وابن يبيش ١ : ٤٦ .

(٢) روبة من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، وفيهم الشرف والعدد .  
 وفي العرب سعود كثيرة ، مثل سعد بن مالك في ربيعة ، وسعد بن ذبيان في غطفان  
 وسعد بن بكر في هوازن ، وسعد بن هذيم في قضاة ، بل هم أكثر من أربعين .  
 انظر فهارس جبهة الأنساب لابن حزم ٥٧٩ - ٥٨٠ .

والشاهد فيه نصب « أكرم » على النفيخيم والفخر .

(٣) ديوانه ٨٣٥ والحزاة ٤ : ٣٧ والميني ٢ : ٤ وشرح شواهد المغني ٢٣٦  
 والأشعوى ١ : ٢٤٠ والتصريح ١ : ١٩٢ .

(٤) وكذا في الديوان . والرواية المشهورة : « إذا مررت بدار قوم . » وقبله :

ألستم عاتجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الحيام  
 فقالوا : إن فعلت فأغن عنا دموا غير راقية السجام

ضربتُ ، وإِنَّه كانَ أفضلهم زيدٌ . وهذا فيه قُبْحٌ ، وهو ضعيفٌ ، وهو في الشعر جائزٌ . ويجوز أيضاً على : إنَّ زيدا ضربتهُ ، وإنَّ أفضلهم كأنه زيدٌ فتنصبه على إنَّ ، وفيه قُبْحٌ كما كان في إنَّ .

وسألتُ الحليل رحمة الله تعالى عن قوله : « وَيَكَاةٌ لَا يَفْلِحُ (١) » و [ عن ] قوله تعالى جده : « وَيَكَاةٌ اللَّهُ (٢) » فزعم أنها وى (٣) مفضولةٌ من كآنٌ ، والمعنى وقع (٤) على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقبل لهم : أما يشبه أن يكون هذا (٥) عندكم هكذا . والله تعالى أعلم .

وأما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله (٦) .

(١) الآية ٨٢ من سورة القصص . ونصها : « وأصبح الذين آمنوا مكانه بالأمس يقولون : ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر ، لولا أن من الله علينا لحسف بنا ، ويكأنه لا يفلح الكافرون »

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) هذه الكلمة ، وكلمة « تعالى جده » قبلها ، ليست في ط .

(٤) ليست في ط .

(٥) ط : « ذا » .

(٦) السيرافي : في ويكأن ثلاثة أقوال : أحدها قول الحليل الذي ذكرناه ، تكون وى كلمة تدمم يقولها المتندم ويقولها المتندم لغيره ، ومعنى كآن التحقيق . الثاني : قول الفراء ، تكون ويك موصولة بالكاف ، وأن منفصلة ، ومعناها عنده تقرير ، كقولك : أما ترى ؟ ! والقول الثالث : يذهب إلى أن ويك بمعنى ويك ، وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر ، كأنه قال : ويك اعلم أن الله .

وقال [القرشي، وهو] زيد بن عمرو بن نفيل (١) :

سَأَلْتَنِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَنِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَنِي بِنِكَاحِ (٢)  
وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنُّ لَهُ لَشَبُّ يُحِبُّ بَبَّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ (٣)

واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ،  
وإنك وزيد ذاهبان ؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ،  
كما قال :

\* ولا سابق شيئاً إذا كان جأياً (٤) \*

على ما ذكرت لك .

وأما قوله عز وجل : « وَالصَّابِغُونَ (٥) » ، فلي التقديم والتأخير ، كأنه  
ابتدأ على قوله « وَالصَّابِغُونَ » بعدما مضى الخبر .

(١) مجالس نعلب ٣٨٩ والخصائص ٣ : ٤١ ، ١٦٩ وابن يمش ٤ : ٧٩  
والمعجم ٢ : ١٠٦ وشرح شواهد الشافية ٣٣٩ والحزاة ٣ : ٩٥ ، ٩٦  
والأشعوني ٣ : ١٩٩ .

(٢) سألني ، يعني زوجته اللتين ذكرهما في بيت قبله ، وهو :

تلك عرساي تطلقان على العمى سد إلى اليوم قول زور وهتر  
وسال : مخفف سأل بإبدال الهمزة ألفاً . والنكر ، بالضم : المنكر .

(٣) التنبؤ : المال . والشاهد فيه « ويكأن » فهي عند الخليل وسيبويه  
مركبة من « وي » للتنبؤ و « كأن » للتشبيه ، ومناها ألم تر ، كما ذكر المفسرون .

(٤) سبق الكلام عليه في ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ . وصدوره :

\* بدالي أني لست منك ما مضى \*

(٥) من الآية ٦٩ في سورة المائدة .

وقال الشاعر [ بشر بن أبي خازم (١) ] :

وإلا فاعلوا أنا وأنتم بُغاة ما يقينا في شقاقٍ (٢)

٢٩١ كأنه قال : بُغاة ما يقينا وأنتم .

### هذا باب كَمْ

اعلم أن كَمْ موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرفُ المستفهمُ به ، بمنزلة كيفَ وأينَ . وللوضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى رُبَّ .

وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً ، ويُبنى عليها ، إلا أنها لا تصرفُ تصرفَ يومٍ وليلة ، كما أن حيثُ وأينَ لا يتصرفان تصرفَ تحتك وخلفك ، وهما موضعان بمنزلةهما ، غير أنهما (١) حروفٌ لم تنكُن في الكلام ، إنما لها مواضعٌ تزماها في الكلام . ومثل ذلك

(١) ديوانه ١٦٥ والإيضاح ١٩٠ وابن يمين ٨ : ٦٩ ، ٧٠ والمخزاة

٤ : ٣١٥ والمبني ١ : ٢٧١ والتصريح ١ : ٢٢٨ .

(٢) بغاة : جمع باغ ، من البغي ، وهو الظلم والمدوان . والشقاق : الخلاف والتنازع . وما مصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاقٍ عددنا جميعاً بغاة .

والشاهد فيه وقوع الضمير المنفصل الذي محله الرفع ، وهو «أتم» بين اسم إن وخبرها مسبوقاً بواو المطفئ ، فهو في تقدير جملة ، أي وأتم بغاة ، عطفت على جملة «أنا بغاة» . وأجاز الأعم أن يكون خبر أن محذوفاً دل عليه خبر المبتدأ الذي بعدها . وأجاز الفراء وشيخه الكسائي أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر ، فيقول : إنني وزيد على وفاق ، قياساً على ظاهر هذا الشاهد . (٣) ط : «أنا» .

في الكلام كثير وقد ذكر فيما مضى ، وستراء فيما يُستقبل (١) إن شاء الله .  
 أمّا كَمْ في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرفُ  
 في الكلام منونٍ ، قد عَمِلَ فيما بعده لأنّه ليس من صفته ، ولا محمولاً على  
 ما نُعمل عليه . وذلك الاسم « عشرون » وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين .

وإذا قال لك رجلٌ : كم لك ، فقد سألك عن عددٍ ؛ لأنّ كَمْ إنّما هي  
 مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب أن يقول : عشرون أو ما شاء ، ممّا هو  
 أسماؤه لمدّة . فإذا قال لك : كم لك درهماً ؟ أو كم درهماً لك ؟ ففسّر ما يسأل عنه  
 قلتَ عشرون درهماً ، فصّلت كَمْ في الدرهم عملَ العشرين في الدرهم ، ولكّ  
 مبنيةٌ على كَمْ .

واعلم أنّ كَمْ تعمل في كل شيء حسنّ للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا  
 قَبِحَ للعشرين أن تعمل في شيء قَبِحَ ذلك في كَمْ ؛ لأنّ العشرين عدد منونٌ  
 وكذلك كَمْ هو منونٌ عندهم ، كما أنّ خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا  
 بتوحيده ، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهماً ، ولكنّ التثنية ذهب منه  
 كما ذهب ممّا لا يتصرف ، وموضعه موضع اسم منونٍ . وكذلك كَمْ موضعها  
 موضع اسم منونٍ ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ؛ لأنّها غيرُ  
 متمكنين في الكلام .

وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهم ، لم يجز كما لم يجز في قولك عشرون  
 الدرهم ، لأنّهم إنّما أرادوا عشرين من الدراهم . وهذا معنى الكلام ، ولكنهم  
 حذفوا الألف واللام ، وصيّروه إلى الواحد ، وحذفوا من استخفافاً كما قالوا :

(١) ط : « تستقبل » .

هذا أولُ فارسٍ في الناس ، وإنما يريدون هذا أولُ من الفُرسان (١) فُخِذَف  
الكلامُ .

وكذلك كَمْ ، إنما أرادوا كم لك من الدرهم ، [ أو كم من الدرهم لك ] .  
وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت عربية جيدة .  
وذلك أن قولك المشرون لك درهماً فيها قبح ، ولكنها جازت في كم جوازاً  
حسناً ، لأنه كأنه صار عوضاً من التمكن (٢) في الكلام ، لأنها لا تكون  
إلا مبتدأةً ولا تؤخر فاعلةً ولا مفعولةً . لا تقول : رأيت كم رجلاً ، وإنما  
تقول : كم رأيت رجلاً . وتقول : كم رجلٍ أتانى ، ولا تقول أتانى كم رجلٍ .  
ولو قال : أتانك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام ، لأنه لا يقوى قوة  
الفاعل وليس مثل كم لما ذكرت لك . وقد قال الشاعر (٣) :

٢٩٢

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حو لا كميلاً (٤)  
يدكرُ نيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً (٥)

(١) ب : « أول فارس من الفرسان » .

(٢) ط : « المتمكن » .

(٣) هو الجباس بن مرداس . انظر مجالس ثعلب ٩٤٢ والإنصاف ٣٠٨  
وابن عيش ٤ : ١٣٠ والخزانة ١ : ٥٧٣ / ٣ : ١١٩ والمعنى ٤ : ٤٨٩ والممع  
١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المغنى ٣٠٧ والأشعري ٤ : ٧١ .

(٤) الكميل : الكامل ، جاءوا به على كمل بضم الميم ، كما في اللسان . يقول :

لم أنس عهدك على تطاول الزمان .

(٥) العجول ، كعبور : الواله التي فقدت ولدها ، لمجلتها في ذهابها وحيثها جزماً ؛  
تقال للنساء وللإبل ، كما هنا . والمديدل : صوت الحمامة ؛ أو هو الفرخ الذي تزعم  
الأعراب أن جارحاً قد صاده في سفينة نوح ؛ فليست من حمامة إلا وهي تبكي =

وكم رجلاً أذاك ، أقوى من كم أذاك رجلاً ، وكم ههنا فاعلة . وكم رجلاً ضربت ، أقوى من كم ضربت رجلاً ، وكم ههنا مفعولة .

وتقول : كم مثله لك ، وكم خيراً منه لك ، وكم غيره لك ، كل هذا جائزٌ حسنٌ ؛ لأنه يجوز بعد عشرينَ فيما زعم يونس . تقول : كم غيره مثله لك ، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنه صفةٌ له .

ولم يُجِزْ يونسُ وانخليلُ رحمهما الله كم غلماناً لك ، لأنك لا تقول عشرونَ نيباً لك ، إلا على وجهٍ لك مائةٌ بيضاً ، وعليك راقودٌ خلاً . فإن أردتَ هذا المعنى قلت : كم لك غلماناً ، ويقبح أن تقول كم غلماناً لك ؛ لأنه قبيح أن تقول : عبدُ الله قائماً فيها ، كما قُبِحَ أن تقول قائماً فيها زيدٌ . وقد قسرنا ذلك في بابه (١) .

وإذا قلت : كم عبدُ الله ما ك ، فكم أيامٌ وعبدُ الله فاعلٌ . وإذا قلت (٢) : كم عبدُ الله عنده ، فكم ظرفٌ من الأيام ، وليس يكون عبدُ الله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها . والتفسيرُ : كم يوماً عبدُ الله ما ك ، أو كم

---

عليه . يقول : إذا حنتِ والهِ من الإبل ، أو ناحتِ حمامة رقتِ نفسى فكننتِ منك على تذكُّار .

والشاهد في البيت السابق ؛ وهو الفصل بين « ثلاثين » و « حولاً » بالجرور ضرورة . وهذا تهوية لجواز الفصل بين كم وتمييزها عوضاً لما منعت من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، فهي واجبة التقديم ، وأما الثلاثون ونحوها ، فلما لها من التصرف بالتقديم والتأخير وبقصدان الصدارة وجب اتصال التمييز بها إلا في الضرورة .

(١) انظر ما سبق في ص ٨٨ .

(٢) ط : « قال » .

شهرأ عبدُ الله هندك ، فمبدؤ الله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت :  
كم رجلاً ضربَ عبدُ الله .

فإذا قلت : كم جريباً أرضك ، فأرضك مرتفعةٌ بكم لأنها مبتدأة ،  
والأرضُ مبنيةٌ عليها ، وانتصب الجريب لأنه ليس بمنى على مبتدأ ، ولا مبتدأ ، ٢٩٣  
ولا وصفٍ ، فكأنك قلت : عشرون درهماً خيرٌ من عشرة .

وإن شئت قلت : كم غلمانٌ لك ؟ فتجملُ غلمان في موضع خبر كمْ ، وتجملُ  
لكَ صفةً لهم (١) .

وسألته عن قوله (٢) : على كمْ جذعٍ بيتك مبني ؟ فقال : القياسُ النصبُ  
وهو قولُ عامةِ الناس (٣) . فأما الذين جرُّوا فإيَّهم أرادوا معنى من ، ولكنهم  
حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت على عوضاً منها .

ومثل ذلك : الله لا أفعلُ ، وإذا قلتَ لاها الله لا أفعلُ لم يكن إلا  
الجرُّ ، وذلك أنه يريد لا والله ، ولكنه صار «ها» عوضاً من اللفظ  
بالحرف الذي يجزُّ وعاقبه (٤) .

(١) السرافي ما ملخصه : التقدير كم غلاماً غلمان ، فتكون كم مبتدأ وغلمان  
خبره ولك صفة . وكم في الاستفهام تنصب لا غير ، أما إذا قلت : كم غلماناً لك  
لم يجز ، لأنك إن نصبت غلماناً على التمييز لم يجز ، لأن كم في الاستفهام لا يجز  
إلا بواحد كعشرين ، وإن نصبتها على الحال لم يجز ، لأن العامل لك ،  
وهي مؤخرة ، فإن قدمت لك جاز كما يجوز عبد الله فيها قائماً ، وتقديره :  
كم مماليكك في حال ما هم غلمان ؟ كما تقول : لك مائة أيضاً ، أي في حال  
ما هي يرض .

(٢) ليست في ط .

(٣) أي جمهورهم ومعظمهم .

(٤) هذا ما في ط وب ، وفي الأصل : « وعاقة » .



ومثل ذلك ذلك : آله لتفعلن ؟ إذا استفهت ، أضمرنا الحرف الذى يجرح وحذفوا ، تخفيفاً على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه فى اللفظ معاقبا .

واعلم أن كم فى الخبر بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون ، يجرح ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فأجرح الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فى ما قبله . والمعنى معنى رُب ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .

فإن قال قائل : ما شأنها فى الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون ؟ فالجواب فيه أن تقول : جعلوها فى المسألة (١) مثل عشرين وما أشبهها ، وجعلت فى الخبر بمنزلة ثلاثة إلى الصشرة ، تجرح ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ما بعدها . فجازا فى كم حين اختلف الموضعان ، كما جاز فى الأسماء للتصرف التى هى للمدد .

واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُب ، لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ورُب غير اسم ، بمنزلة من . والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجلى أفضل منك ، تجعله خبر كم . أخبرناه يونس عن أبى عمرو .

واعلم أن ناساً من العرب يفعلونها فيما بعدها فى الخبر كما يفعلونها فى الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون . ويجوز لها أن تعمل فى هذا الموضع فى جميع ما عملت فيه رُب إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء ؛ لأنه لو جاز فى الكلام أو اضطر شاعر فقال ثلاثة أثواباً

(١) أى السؤال والاستفهام .

كانَ معناه معنى ثلاثة أثواب . وقال يزيد بن صَبَّه (١):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا      فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاهُ (٢)  
وقال الآخر (٣):

أَنْعَتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرِ خَنْزَرَةٍ      فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَةٍ  
وبعضُ العرب يُنشد قولَ الفرزدق (٤):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ      فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَى عِشَارِي  
وهم كثيرٌ ، فمنهم (٥) الفرزدقُ [ والبيتُ له ] .

٢٩٤

وقد قال بعضهم : كَمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَنُونَةٌ ، ولكنَّ الذين جروا  
في الخبر أضرُّوا مِنْ كَمَا جازَ لهم أَنْ يُضِرُّوا رَبًّا .

وزعم الخليل (٦) أَنَّ قولهم : لَاهِ أَبوكَ وَلَقِيْتُهُ أُمْسِ ، إنما هو على : لله

(١) في الشنمري أنه الربيع بن ضبيع ، وكذا في معظم المراجع . وانظر مجالس  
نعلب ٣٣٢ والمعمرين ٧ وابن يمش ٦ : ٢١ والخزاعة ٣ : ٣٠٦ والمعنى ٤ :  
٢٨١ والممع ١ : ٢٥٣ والأشعوري ٤ : ٦٧ والتصريح ٢ : ٢٧٣ واللسان (فتا) .  
(٢) ويروى : « اللذاذة والفتاه » ، و « أودى المسرة والفتاه » . وسبق  
الكلام عليه في ١ : ٢٠٨ .

والشاهد فيه نصب « تاما » بعد « مائتين » للضرورة ، والوجه جر  
التمييز فيه .

(٣) هو الأعور بن براء الكلبي ، كما في حواشي ١ : ٢٠٨ حيث سبق  
الكلام على الرجز .

(٤) سبق الكلام عليه في ٧٢ . والشاهد فيه هنا نصب التمييز بعد كم الخبرية .

(٥) ط فقط : « منهم » .

(٦) لم يذكر هنا في الأصل و ب « رحمه الله » كما هو المتبع فهما .

أبوك ، ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان . وليس كلُّ جارٍ يُضمر ؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجارِّ ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد ، فمن ثمَّ قُبِحَ ، ولكنهم قد يُضِمُّونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم <sup>(١)</sup> ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج . وقال الشاعر العنبري <sup>(٢)</sup> :

وَجَدَاءٌ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةِ لِعَطْفٍ وَمَا يَحْشَى السَّمَاءَ رَبِّبُهَا <sup>(٣)</sup>  
وقال امرؤ القيس <sup>(٤)</sup> :

وَمِثْلِكَ بِسَكْرًا قَدْ طَرَقْتُ وَثِيْبًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُثْقِلٍ <sup>(٥)</sup>

(١) ط فقط : « في كلامهم » .

(٢) أنشده في اللسان (جدء ، سما) بدون نسبة أيضاً .

(٣) الجدء : الفلاة لا ماء بها ، من الجد وهو القطع . ويقولون : ناقة جداء : قليلة اللبن يايسة الضرع . والسماة : جمع سام ، وهو الصائد يسمو للوحش يتعين شخوصها ويطلبها ، أو يلبس السماة للصيد ، وهو جورب يلبسه الصياد ليقبه حر الرمضاء . والثيب : ما تربب من الوحش فيها . يقول : هي فلاة لا ماء بها ولا عمران فيكون بها ربيب من الوحش يصاد فيحشى الصائد . وشاهده خفض « جداء » على إضمار « رب » .

(٤) من معلقته . وانظر المعنى ٣ : ٣٣٦ واللسان (غيل ٢٤) .

(٥) ويروى : « ومثلك جلي قد طرقت ومرضما » . والثيب : التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن مسها . والتام : جمع تيمة ، وهي العوزة تعلق على الصبي لدفع العين . والمغيل ، بفتح الباء ، ومثله المغال : الذي أغالته أمه أو أغيلته : سقته الغيل ، وهو بالفتح : لبن المائتة أو لبن الجلي . يذكر حبة النساء له .

والشاهد فيه خفض « مثلك » على إضمار رب . وقد ينصب على المفعولية للفعل الذي بعده .

أى رُبٌ مثلك . ومن العرب من ينصبه على الفعل .

وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَمِثْلِكَ رَهْبِي قَدْ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقْلَبُ عَيْنَيْهَا إِذَا مَرَّ طَائِرٌ<sup>(٢)</sup>

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب .

والتفسير الأول في كم أقوى ؛ لأنه لا يُحْمَلُ على الاضطراب والشاذ إذا كان له وجهٌ جيدٌ .

ولا يقوى قولُ الخليل في أمس ، لأنك تقول ذهب أمس بما فيه .

وقال : إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوتُ

أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيحٌ

أن تفصل<sup>(٣)</sup> بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما

كلمة واحدة . والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا

ضاربٌ بك زيدا ، ولا تقول : هذا ضاربٌ بك زيدا . وقال زهير<sup>(٤)</sup> :

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٣٧٨ واللسان ( رهب ٤٢٢ )

والحيوان ٣ : ٤١٥ والبيان ٣ : ٣٠٧ . وفي حواشي البيان ٣ : ٣٠٥

نسبته إلى أبي الريس الثعلبي ، أو الجون المحرزي .

(٢) يخاطب ناقته . والرهبي : الناقة المهزولة جدا . ويروى : « فثلثك

أو خيراً » . والرذية : المهزولة من السير ، أو المعيبة الساقطة . وإنما تقلب

عينها خشية الطائر أن ينزل على ما بها من دبر فيأكلها .

والشاهد فيه نصب « مثلك » بالفعل بـ « ده » .

(٣) ط : « يفصل » .

(٤) البيت لم يرد في ديوان زهير . ونسب أيضاً إلى كعب ولده ، وليس

في ديوانه أيضاً . انظر العيني ٤ : ٤٩١ وابن عيش ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ والإنصاف

٣٠٦ والأشعوني ٤ : ٨٣ واللسان ( غور ) .

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ ثَوْنَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارَهَا (١)

وقال القطامي (٢) :

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَاذُ مِنَ الْإِقْتَارِ أُحْتَمِلُ (٣)

وإن شاء رَفَعَ فَجَعَلَ كَمْ المِرَارَ التي ناله فيها الفضلُ، فارتفع الفضلُ بِنَأْتِي،  
فصار (٤) كقولك: كم قد أتاني زيدٌ، فزيد فاعلٌ وكَمْ مفعولٌ فيها، وهي  
المِرَارُ التي أتاه فيها، وليس زيدٌ من المِرَارِ. وقد قال بعض العرب (٥) :

(١) يذكر ناقته، أنه يقصد بها هذا المدوح على بمد الطريق، والطريق  
محدود بما به من آكام ومنتون. والفار: الغائر، على معنى فَعِيلٍ، كما قيل في  
الشائك شاكٌ، وفي سائر النسخ: سارُه، وفي هائر: هارٌ.

والشاهد فيه الفصل بين « كم » وتميزها، وهو « محدودبا » لقبح الفصل  
بين الجار والمجرور. وسيبويه يوجب النصب في هذا للفصل إلا للضرورة،  
والفراء يميزه في السمة.

(٢) ديوانه ٦ وابن يمش ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ ، والإنصاف ٣٠٥ والخزائن

٣ : ١٢٢ والصيني ٣ : ٤ / ٢٩٨ : ٤٩٤ والهمع ١ : ٢٥٥ والأشمونى ٤ : ٨٢ .

(٣) العدم : فقد المال وقتله . والإقتار : الافتقار . يمدح هؤلاء القوم ،  
بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال ،  
أى الارتحال لطلب الرزق ، ضعفاً منه وعجزاً . ويروى « أجتمل » بالجيم ، أى  
أجمع العظام لأستخرج جميلها ، والجمل : الودك .

والشاهد فيه نصب « فضلا » على التمييز ، حين فصل بينها وبين كم

الجزية بفاضل .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٥) هو الفرزدق . وقد سبق التخريج والكلام على البيت في ٧٢ .

والشاهد هنا رفع « عمة » على الابتداء . والمسوخ للبدء بها وصفها

بالجار والمجرور .

كَمْ هَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ      فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي  
 فجعل كم مراراً ، كأنه قال : كم مرةً قد حلبت عشاري على همتك<sup>(١)</sup>  
 وقال ذو الرمة ، ففصل بين الجار والمجرور :  
 كأن أصوات ، مِنْ إِبْغَالِ بْنِ بِنَا ،      أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ<sup>(٢)</sup>  
 وقال الآخر :

فكم قد فاتني بطلٌ كميُّ      وَيَاسِرٌ فِتْيَةٌ سَنَحُ هَضُومٌ<sup>(٣)</sup>  
 وقد يجوز في الشعر أن تَجْرَّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ ، فنقول : كم فيها  
 رجلي ، كما قال الأعشى :

إِلَّا عُحْلَالَةٌ أَوْ بُدَا      هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ<sup>(٤)</sup>

فإن قال قائلٌ : أُضْمِرُ « مِنْ » بِمَدِّ فِيهَا . قيل له : ليس في كل موضعٍ  
 يَضْمَرُ الْجَارُ ، ومع ذلك إن وقوعها بعد كم أكثر . وقد يجوز في الشعر

٢٩٦

- (١) ب : « عمتك » ، وفي ط : « قد حلبت على عمتك » بإسقاط « عشاري » .  
 (٢) سبق الكلام عليه في الجزء الأول ص ١٧٩ . والشاهد فيه الفصل بين  
 المضاف والمضاف إليه ، أي أصوات أواخر الميس .  
 (٣) البيت من الحمسين التي لم يعرف لها قائل ، ولم أجده في مرجع آخر .  
 وفي ط ، ب « كم قد فاتني » بالخرم . فاتني ، أي فقدته بالموت ورزئت فيه .  
 والكمي : الشجاع . والياسر : الداخل مع القوم في الميسر لكرمه . والفتية :  
 جمع فتى ، وهو الكامل الجزل من الرجال . والسبح : الكريمة الجواد .  
 والمضوم : الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل ، والمضم : الظلم والنقصان  
 والشاهد فيه وقوع « كم » ظرفاً لتكثير المرات .  
 (٤) سبق الكلام عليه في ١ : ١٧٩ .

أَنْ تَجْرَ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ حَاجِزٌ ، عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ <sup>(١)</sup> .

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعَلَى وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ <sup>(٢)</sup>

الجرُّ والرفع والنصب على ما فسّرناه ، كما قال :

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٍ أَعْرَ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْذِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبَى <sup>(٣)</sup>

(١) ب : « قال وقد يجوز على قول الشاعر » ، وفي ط : وقال : « يجوز على قول الشاعر » . وما هنا هو نص الأصل .  
والشاعر هو أنس بن زميم ، أو عبد الله بن كريب ، أو أبو الأسود . انظر ابن يعيش ٤ : ١٣٢ والإنصاف ٣ : ٣٠٣ والحزانة ٣ : ١١٩ . والمعنى ٤ : ٤٩٣ والجمع ١ : ٢٥٥ / ٢ : ١٥٦ والأشعري ٤ : ٨٢ .

(٢) المقرف : النذل اللئيم أبوه . يقول : قد يرفع اللئيم جوده وينزل بالكريم بخله . والشاهد جواز الأوجه الثلاثة في « مقرف » ، فالرفع على أن يكون مبتدأ مع ظرفية كم لتكثير المزار ، وخبر مقرف هو نال العلى . والنصب على التمييز لقبح جره مع الفصل ، والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه الجر في الضرورة . وعلى النصب والجر تكون « كم » في موضع الابتداء .

(٣) البيت من الحمسين ، ولم أجده مرجعاً . والأعر : المشهور ، وأصل الغرة : البياض في الوجه . والسوقة ، بالضم : الرعية تسوسها الملوك فكأنهم يسوقونهم فينساقون لهم ، يقال للواحد والجمع ، وللذكر والأنثى ، ويقال في جمعها « سوق » . والحكم : الحاكم والقاضي . والاحتباء : أن ينتطق بردائه أو حائل سيفه ، ويدخل في انتطاقه ساقيه ملتويتين في قعوده ويعتمد عليه بظهره . وربما كان الاحتباء باليدين ، وكانت السادة من العرب تعتاد هذا في مجالسها ولا تحل حبوتها إلا في ضرورة .

والشاهد فيه خفض « ملك » بإضافة « كم » مع الفصل بالجار والمجرور ، للضرورة . ولورفع أو نصب لجاز كما جاز في السابق .

وقال<sup>(١)</sup> :

كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع<sup>(٢)</sup>

وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلاً ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان . فهذا محمول على ما همل عليه كم لا على ما عمل فيه<sup>(٣)</sup> كم ، كأنك قلت : لا رجل أتاني ولا رجلاً ، ولا عبد لك ولا عبدان . وذلك لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت عشرون درهماً ، أو بجمع<sup>(٤)</sup> منكور ، نحو ثلاثة أثواب . وهذا جائز في التي تقع في الخبر . فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين .

ولو قلت : كم لا رجلاً ولا رجلين ، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز ، لأنه ليس هكذا تفسير العدد ، ولو جاز ذا لقلت : له عشرون لا عبداً ولا عبدتين ، فلا رجل ولا رجلاً تؤكد لكم لا الذي عمل فيه ، لأنه لو كان عليه كان محالاً ، وكان نقضاً .

ومثل ذلك قولك للرجل : كم لك عبداً ؟ فيقول : عبدان أو ثلاثة أعبيد ،

٢٩٧

(١) هو الفرزدق ، وليس في ديوانه . وانظر الإنصاف ٣٠٤ والحزاة ٣ :

١٢٢ والمينى ٤ : ٣٩٢ وابن يعيش ٤ : ١٣٠ ، ١٣٢ ، والأشعري ٤ : ٨٢ .

(٢) الدسيعة : العطية ، من دسع البعير بجرته : قذف بها . ويقال الدسيعة :

الجفنة ، وهو كناية عن كرمه . والماجد : الشريف .

والشاهد فيه خفض « سيد » بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور ، وجواز

ذلك خاص عند سيويو بالضرورة ، والقول فيه كالتقول في سابقه

(٣) ط : « ما همل فيه كم » .

(٤) ط : « بجمع » .



حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى مَا حَمَلَ عَلَيْهِ كَمْ ، وَلَمْ يُرِدِ السَّائِلُ (١) مِنَ الْمَسْئُولِ أَنْ يَفْسِّرَ لَهُ الْعَدَدَ الَّذِي يُسْأَلُ عَنْهُ ، إِنَّمَا عَلَى السَّائِلِ أَنْ يَفْسِّرَ الْعَدَدَ حَتَّى يَجِيبَهُ الْمَسْئُولُ عَنِ الْعَدَدِ ، ثُمَّ يَفْسِّرُهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ ، فَيُعْمَلُ فِي الَّذِي يَفْسِّرُ بِهِ الْعَدَدَ كَمَا أَعْمَلَ السَّائِلُ كَمْ فِي الْعِبْدِ (٢) ، وَلَوْ أَرَادَ الْمَسْئُولُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَنْصِبَ عَبْدًا أَوْ عِبْدَيْنِ عَلَى كَمْ ، كَانَ قَدْ أَحَالَ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَجِيبَ السَّائِلَ بِقَوْلِهِ : كَمْ عَبْدًا فَيَصِيرُ سَائِلًا (٣) .

ومع ذلك (٤) أنه لا يجوز لك أن تعمل كَمْ وهي مضمرة في واحدٍ من الموضوعين ، لأنه ليس بفعلٍ ولا اسمٍ أخذ من الفعل ، ألا ترى أنه إذا قال المسئولُ عبدينِ أو ثلاثة أعبدٍ فنصبَ على كَمْ ، أنه قد أضمر كَمْ .  
وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز [ أن تقول ] : كَمْ غلامًا لك ذاهبٌ ؟ تجعل لك صفةً للغلام ، وذاها خبراً لكَمْ .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) هذا ما في ط ، وفي الأصل وب : « العدد » .

(٣) السيرافي : أي على السائل أن يفسر فيقول : كَمْ درهما أو ديناراً لك ؟ فيقول المسئول : عشرون أو ثلاثون ، وإن شاء ذكر المعدود فقال : ثلاثون درهماً أو ديناراً ، وإن شاء لم يفسر النوع لأن السائل قد ذكره فلا اضطرار بالمجيب إلى ذكره ، ومعنى قوله « ولو أراد المسئول عن ذلك أن ينصب عبداً . . » إلخ يعني أن المسئول لو نصب خرج عن حد الجواب فصار سائلاً ، لأنه إذا نصب قائماً ينصبه بكم ، والذي تلفظ بكم هو سائل . وإن أظهرها فقال في جوابه : كَمْ لا عبداً ولا عبدين ، فقد أحال ، لأنه سأل وحقه أن يجيب . وإن لم يظهر كَمْ فلا بد من أن يقدرها مضمرة فيشارك من أظهرها ، ويزيد عليه في إحمال كَمْ مضمرة ، وهي وأمثالها لا تضمر لضحفيها .

(٤) ط : « هذا » .

ومن ذلك أن تقول : كم منكم شاهدٌ على فلان ، إذا جعلت شاهداً خبيراً لكم ، وكذلك هو في الخبر أيضاً ، تقول : كم مأخوذاً بك ، إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لك إذا قلت : كم لك ؛ لأنَّ لك لا تعمل فيه كم ، ولكنّه مبنيٌّ عليها ، كأنك قلت كم رجلٍ لك وإن كان المعنيان مختلفين ، لأنَّ معنى كم مأخوذاً بك ؛ غيرُ معنى كم رجلٍ لك ، ولا يجوز في رُبَّ ذلك ، لأنَّ كم اسمٌ ورُبَّ غيرُ اسم ، فلا يجوز أن تقول رُبَّ رجلٍ لك .

### هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام

وذلك قولك : له كذا وكذا درهماً ، وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة كم ، وهو كنايةٌ للعدد ، بمنزلة فلان إذا كُنيتَ به في الأسماء ، وكقولك : كان من الأمر ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، وذِيَّتٌ وذِيَّتٌ، وكَيْتٌ وكَيْتٌ. صار ذا بمنزلة التنوين ؛ لأنَّ المجرور بمنزلة التنوين .

وكذلك كَأَيُّ رجلًا قد رأيتُ ، زعم ذلك يولسُ ، وكَأَيُّنُ قد أتاني رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (١) من ١؟ قال عز وجل : « وكَأَيُّنُ مِنْ قَرْيَةٍ (٢) » . وقال عمرو بن شأس (٣) :  
وكَأَيُّنِ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مَدَجِّجٍ يَجِي ، أَمَامَ الْأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعًا (٤)

(١) ط : « إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من » .

(٢) الآية ٤٨ من سورة الحج و ٨ من سورة الطلاق .

(٣) همع المواع ١ : ٢٥٦ .

(٤) المدجج : اللابس السلاح تاماً . يردى : يمشى الرديان ، وهو ضرب من المشى فيه تبخر . والمقنع : المنطى بالسلاح كالبيضة والمقفر ونحوهما ، مما يوضع على الرأس .

والشاهد فيه استعمال « كائن » بمعنى كم ، مع الإتيان بمن الجارة بيدها .

فإنما أزمونها « من » لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام ، ٢٩٨  
 وصار كالمثل . ومثل ذلك : ولاسيما زيد<sup>(١)</sup> ، فرب توكيد لازم حتى يصير  
 كأنه من الكلمة .

وكأين معناها معنى رب<sup>(٢)</sup> . وإن حذف من وما فعرى<sup>(٣)</sup> .

وقال : إن جرّها أحد من العرب فمسي أن يجرّها بإضمار من كما جاز  
 ذلك فيها ذكرنا في كم .

وقال : كذا وكأين عملنا فيما بعدها كعمل أفضلهم في رجل حين قلت :  
 أفضلهم رجلاً ، فصار أي وذا بمنزلة التنوين ، كما كان هم بمنزلة التنوين .  
 وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا : له كالمعدد درهما ، وكالمعدد من قرية .  
 فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به .

ولأنما تجي الكاف للتشبيه ، فنصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . من  
 ذلك قولك : كأن ، أدخلت الكاف على أن للتشبيه .

(١) أي في لزوم ما الزائدة للتوكيد .

(٢) السيرافي : وقال الفراء : معناها كم ، وكتر استعمال النحويين من البصريين  
 والكوفيين تفسيرها بكم . والذي قال سيبويه أصح ، لأن الكاف حرف دخوله  
 على ما بعده كدخول رب ، وكم في نفسها اسم . وأنت تقول : كم لك ولا تقول  
 كأي لك كما تقول رب لك .

(٣) أي إن حذف « من » مع « كأين » ، و « ما » مع « لاسيما » .

هذا باب ما يَنْصِبُ نَصْبُكُمْ

إذا كانت مؤنثة في الخبر والاستفهام

وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك (١) : ما في السماء موضع كُفِّ سَحَابًا ، ولى مِثْلُهُ عَبْدًا ، وما في الناس مِثْلُهُ فَارِسًا ، وعليها مِثْلُهَا زُبْدًا .  
وذلك أنك أردت أن تقول : لى مِثْلُهُ من العبيد ، ولى مِثْلُوهُ من العسل ، وما في السماء موضع كُفِّ من السحاب ، فحذَفَ ذلك تخفيفًا كما حذفه من عشرين (٢) حين قال : عشرون درهمًا ، وصارت الأسماء المضافُ إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولًا على ما حُجِلت عليه ، فانتصب بـ بَيْلٍ كُفِّ ومِثْلِهِ ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن مثل بمنزلة عشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد منع الإضافة كما منع التنوين .

وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدلٌ من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت لى مِثْلُهُ فقد أُهْمِتَ ، كما أنك إذا قلت لى عشرون فقد أُهْمِتَ الأنواع ، فإذا قلت درهمًا فقد اختلفت نوعًا، وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد . فكذلك « مِثْلُهُ » هو مبهم يقع على أنواع : على الشجاعة ، والفروسة ، والعبيد . فإذا قال عَبْدًا فقد بين من أي أنواع المِثْلُ . والمبْدُ ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المِثْلُ ، فاستخرج على المقدار نوعًا ، والنوع هو المِثْلُ ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين

(١) ب ، ط : « نحو قولك » .

(٢) ط : « في عشرين » .

ولا من اسمه ، ولكنه ينصب كما تنصب العشرون<sup>(١)</sup> ، ويحذف من النوع كما يحذف من نوع العشرين ، والمعنى مختلف .

ومثل ذلك : عليه شعرٌ كلبينِ ديناً ، الشعرُ مقدارٌ . وكذلك : لي مِلهُ الدارِ خيراً منك ، ولي خيرٌ منك عبداً ، ولي مِلهُ الدارِ أمثالك ، لأنَّ خيراً منك نكرةٌ ، وأمثالك نكرةٌ .

وإن شئت قلت : لي مِلهُ الدارِ رجلاً ، وأنت تريد جميعاً ، فيجوز ذلك ، ويكون كمنزله في كم وعشرين .

وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز عنده كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى رُبٍّ ؛ لأن المقدار معناه مخالفٌ لمعنى كم في الاستفهام ، فجاز في تفسيره الواحدُ والجميعُ كما جاز في كم إذ دخلها معنى رُبٍّ ، كما تقول ثلاثة أثواباً ، أي من ذا الجنس ، تجمله بمنزلة التنوين .

٢٩٩

ومثل ذلك : لا كزيدٍ فارساً ، إذا كان الفارسُ هو الذي سمَّيته ، كأنك قلت : لا فارسٌ كزيدٍ فارساً . وقال كعب بن جُمَيْلٍ :

لنا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مَدْحِجٍ      فهل في معدٍّ فوق ذلك مِرْفَدًا<sup>(٢)</sup>

[ كأنه قال : فهل في معدٍّ مرفدٌ فوق ذلك مرفداً ] .

(١) ب ه ط : « كما ينصب العشرون » .

(٢) انظر ابن يبيش ٢ : ١١٤ . والمرفد : الجيش ، من قولهم رَفَدته ، إذا قوته وأعنته . والمدحج : اللابس السلاح . وصف جموع ربيعة وحلفاءهم من الأسد في الحروب التي كانت بينهم وبين تميم بالبصرة . أراد فهل في معدٍّ مرفدٌ فوق ذلك ، تحذف « مرفد » لدلالة وصفه عليه وهو « فوق » .  
والشاهد فيه نصب « مرفد » على التمييز لتووع الاسم المهم المشار إليه ، وهو « ذلك » .

ومثل ذلك : تَأَلَّهَ رَجُلًا ، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ تَأَلَّهَ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ،  
وما رأيتُ مثله رجلاً .

هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير

وذلك قولك : وَيَجْهُ رَجُلًا ، وَلله دَرُه رَجُلًا ، وَحَسْبُكَ به رَجُلًا ،  
وما أشبه ذلك <sup>(١)</sup> . وَإِنْ شئتَ قلتَ : وَيَجْهُ من رَجُلٍ ، وَحَسْبُكَ به من رَجُلٍ ،  
ولله دَرُه من رَجُلٍ ، فتدخل من ههنا كدخولها في كَمْ توكيداً . وانتصب  
الرجلُ لأنه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلام الأول ، فصارت  
الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضاً أنك إذا قلتَ وَيَجْهُ فقد تَعَجَّبتَ وأبهمتَ ، من أيِّ  
أُمور الرَجُلِ تَعَجَّبتَ ، وأيِّ الأنواعِ تَعَجَّبتَ منه . فإذا قلتَ فارساً وحافظاً  
قد اِختَصَصْتَ ولم تُبَيِّنْ ، وبَيَّنْتَ في أيِّ نوعٍ هو .

ومثل ذلك قول عباس بن مرداس :

وَمِرَّةٌ يَجْمِهُمُ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا <sup>(٢)</sup>

(١) السيراني : جميع ما ذكر في هذا الباب من الماهات إنما هو ضمير ما قد  
ذكره . وإنما يجري ذكر رجل زيد أو عمرو ، فيثنى عليه ويذكر اللفظ الذي  
يستحق به المدح فيقال ويجه رجلاً . فإذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال  
منعجب من فضله . وإذا قلت ويجه فارساً دللت على أنه متعجب منه في فروسيته .  
(٢) الأصمعيات ٢٠٦ وهمع الموامع ٢ : ٩٠ . ورواية الأصمعيات «وقرة»  
يمدحه بأنه إذا تبددت الحيل ، أي تفرقت في الغارة ، ردها وحماها . والظعن الشزر  
هو ما كان في جانب ، وهو أشد من اليسر وهو الظعن المستقيم ، وإنما كان الشزر أشد  
لأن مقاتل الإنسان في جانبه . أبرحت : تبين فضلك كما يتبين البراح من الأرض .  
والشاهد فيه نصب « فارساً » على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح .

فكأنه قال : فكفى بك فارسا ، وإنما يريد كفت فارسا . ودخلته  
هذه الباء توكيدا .

ومن ذلك قول الأعشى (١) :

[ تقول ابنتي حين جدَّ الرَّحِيلُ ] فَأَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا (٢)

٣٠٠

ومثله : أكرم به رجلا .

### هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا

وذلك لأنهم بدوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نورا ، فجرى  
ذلك في كلامهم هكذا كما جرت إن بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل  
الفاعل ، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم ، كما لزم إن هذه الطريقة  
في كلامهم .

وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب  
حَسْبُكَ به ووجهه (٣) ، وذلك قولهم : نِعَمَ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ ، كأنك قلت :  
حَسْبُكَ به رجلا عبد الله ؛ لأنَّ المعنى واحد (٤) .

(١) ديوان الأعشى ٣٧ ونوادير أبي زيد ٥٥ والحزانة ١ : ٥٧٥ والتصريح

١ : ٣٩٩ .

(٢) الشاهد فيه نصب « ربا » ، و « جارا » على التمييز للنوع الذي أوجب

له فيه المدح .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط

(٤) السيرافي : نعم وبئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم ، فعم

للمدح العام وبئس للذم العام ، ومبناها على كَيْلٍ في الأصل ، وفي كل واحد

منهما أربع لغات : كَيْلٍ ، وَفَيْلٍ ، وَفَيْسِلٍ ، وَفَيْسَلٍ ، ويلزم باب نعم وبئس =

ومثل ذلك : رَبُّهُ رَجُلًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَيَحْتَجُّ رَجُلًا ، فِي أَنَّهُ عَمِلَ فِيهَا بَعْدَهُ ، كَمَا عَمِلَ وَيَحْتَجُّ فِيهَا بَعْدَهُ لَا فِي الْمَعْنَى . وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا مِثْلُ نَعِمَ رَجُلًا فِي الْعَمَلِ وَفِي الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا ثَنَاءٌ فِي اسْتِجَابِهَا الْمُنَزَّلَةَ الرَّفِيعَةَ .

وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ نَعِمَ وَلَا رَبُّهُ وَتَسْكُتَ ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَدَأُوا بِالْإِضْهَارِ عَلَى شَرِيحَةِ التَّفْسِيرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِضْهَارٌ مُقَدَّمٌ قَبْلَ الْأَسْمِ ، وَالْإِضْهَارُ الَّذِي يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ نَحْوُ زَيْدٌ ضَرِيْبُهُ إِنَّمَا أَضْمَرَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَسْمَ مَظْهَرًا ، فَالَّذِي تَقَدَّمَ مِنَ الْإِضْهَارِ لِأَنَّهُ لَهُ التَّفْسِيرُ حَتَّى يَبَيِّنَهُ ، وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْإِضْهَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مَظْهَرًا .

وَمَا يَضْمَرُ لِأَنَّهُ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ مَظْهَرًا قَوْلُ الْعَرَبِ : إِنَّهُ كِرَامٌ قَوْمُكَ ، وَإِنَّهُ ذَاهِبَةٌ أُمَّتُكَ . فَالْهَاءُ إِضْهَارُ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْهَاءِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ — وَإِنْ كَانَ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ — قَالَ : إِنَّ الْأَمْرَ ذَاهِبَةٌ أُمَّتُكَ وَفَاعِلَةٌ فَلَأَنَّهُ ، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ خَبْرًا لِلْأَمْرِ ، فَكَذَلِكَ مَا بَعْدَ هَذَا (١) فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : ذَهَبَ أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ ، عَمِلَ نَعِمَ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ .  
وَإِذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعِمَ الرَّجُلُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ ، كَأَنَّهُ (٢)

= ذَكَرَ شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْأَسْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ أَوْ الذَّمَّ ، وَالْآخَرَ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبُشَى الْخَادِمَ غَلَامُكَ ، فَالْأَسْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ هُوَ الْأَسْمَ الَّذِي تَحْمِلُ فِيهِ نَعِمَ أَوْ بُشَى .

(١) ط : « مَا بَعْدَ الْهَاءِ » .

(٢) ط : « أَوْ كَأَنَّهُ » .



قال نِعَمَ الرجلُ فقيل له مَنْ هو؟ فقال: عبدُ الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه  
فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعَمَ الرجلُ.

فَنِعَمَ تكونُ مرَّةً عاملةً في مضميرٍ يفسرُه ما بعده ، فتكونُ هي وهو  
بمنزلةٍ وَيَجْهَ وَمِثْلَه ، ثُمَّ يَعْلانُ في الذي فسّرَ المضميرَ عَمَلٌ مِثْلَه وَيَجْهَ  
إذا قلتَ لى مِثْلَه عبداً . وتكونُ مرَّةً أخرى تعملُ في مظهرٍ لا يجاوزُه .  
فهي مرَّةً بمنزلةِ رَبَّةٍ رَجُلًا ، ومرَّةً بمنزلةِ ذَهَبَ أخوه ، فتجري مجرى  
المضميرِ الذي قدّمَ لما بعده من التفسيرِ وسدَّ مكانَه ، لأنّه قد بينّه ، وهو نحو  
قولك : أزيداً ضربته .

واعلم أنّه محالٌ أن تقول: [عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ، والرجلُ غيرُ عبدِ الله، ٣٠١  
كما أنه محالٌ أن تقول عبدُ الله هو فيها، وهو غيره .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: [ قومك نِعَمَ صغارهم وكبارهم ، إلا أن  
تقول: قومك نِعَمَ الصغارِ ونِعَمَ الكبارِ ، وقومك نِعَمَ القومِ ، وذلك لأنك  
أردت أن تجعلهم من جماعاتٍ ومن أممٍ كلهم صالحٌ ، كما أنك إذا قلت عبدُ الله  
نِعَمَ الرجلُ ، فإنما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالحٌ ، ولم ترد أن تعرف شيئاً  
بعينه بالصلاح بعد نِعَمَ .

ومثل ذلك قولك: عبدُ الله فارهُ العبدِ فارهُ الدابةِ ؛ فالدابةُ لعبد الله ومن  
سببه ، كما أن الرجلُ هو عبدُ الله حين قلت عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ ، ولست  
تريد أن تُخبر عن عبدٍ بعينه ولا عن دابةٍ بعينها ، وإنما تريد أن تقول  
إنّ في ملكِ زيدٍ العبدِ الفارِهِ والدابةَ الفارِهةَ ؛ إذ<sup>(١)</sup> لم ترد عبداً بعينه ولا دابةً  
بعينها . فالاسمُ الذي يظهر بعد نِعَمَ إذا كانت نِعَمَ عاملةً فيه الاسمُ الذي فيه

(١) ب ، ط : « إذا » .

الألف واللام، نحو الرجل، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل، إذا لم ترد شيئاً بعينه. كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يُبدَأُ بإضمارِ الرَّجُلِ<sup>(١)</sup> قبله حين قلت: رُبُّه رجلاً لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وتَبْدَأُ بإضمارِ الرَّجُلِ<sup>(٢)</sup> في نِعَمَ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ. فَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ نِعَمَ الرَّجُلِ إِذَا أَضْمَرْتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ حَسْبُكَ بِهِ الرَّجُلُ، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا.

ومن زعم أن الإضمار الذي في نِعَمَ هو عبدُ الله، فقد ينبغي له أن يقول نِعَمَ عبدُ الله رجلاً، وقد ينبغي له أن يقول: نِعَمَ أنت رجلاً، فَتَجْمَلُ أَنْتَ صِفَةً لِلْمُضْمَرِ.

وإِنَّمَا قُبِحَ هَذَا الْمُضْمَرُ أَنْ يَوْصَفَ لِأَنَّهُ مَبْدُوءٌ بِهِ قَبْلَ الَّذِي يَفْسِّرُهُ، وَالْمُضْمَرُ الْمُقَدَّمُ قَبْلَ مَا يَفْسِّرُهُ لَا يَوْصَفُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَبِينُوا مَا هُوَ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هُوَ مُضْمَرٌ مُقَدَّمٌ، وَتَفْسِيرُهُ عَبْدُ اللَّهِ بَدَلًا مِنْهُ مَجْهُولًا عَلَى نِعَمَ، فَأَنْتَ قَدْ تَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ رَجُلًا، فَتَبْدَأُ بِهِ، وَلَوْ كَانَ نِعَمَ يَصِيرُ لِعَبْدِ اللَّهِ لِمَا قُلْتَ عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ الرَّجُلِ فَتَرْفَعُهُ، فَعَبْدُ اللَّهِ لَيْسَ مِنْ نِعَمَ فِي شَيْءٍ، وَالرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَكِنَّهُ مَنْفِصِلٌ مِنْهُ كَانْفِصَالِ الْأَخِ مِنْهُ إِذَا قُلْتَ: عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ. فَهَذَا تَقْدِيرُهُ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ.

وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيْسَ تَفْسِيرًا لِلْمُضْمَرِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ نِعَمَ بِنَصْبٍ وَلَا رَفْعٍ<sup>(٣)</sup> وَلَا يَكُونُ عَلَيْهَا أَبَدًا فِي شَيْءٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ نِعَمَ تَوَثُّتُ وَتَذَكَّرُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: نِعِمْتَ الْمَرْأَةُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: نِعَمَ الْمَرْأَةُ، كَمَا قَالُوا ذَهَبَ الْمَرْأَةُ. وَالْحَذْفُ فِي نِعِمْتَ أَكْثَرُ<sup>(٣)</sup>.

(١) ط: « رجل » .

(٢) ط: « برفع » .

(٣) علل السيراني ذلك بقوله: « لنقصان تمكنها في الأفعال و بطلان استعمال =

واعلم أنك لا تُظهِرُ علامةَ المضمَرينَ في نِعَمَ ، لا تقول : نِعْمُوا رجلاً ، يكتبون بالذي يفسره كما قالوا مرت بكلي . وقال الله عز وجل : « وَكُلُّ أْتُوهُ دَاخِرِينَ »<sup>(١)</sup> ، فحذفوا علامة الإضمار وأزموا الحذف ، كما أزموا نِعَمَ وبئس الإسكان ، وكما أزموا حَذِ الحذف ، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم .

وأصلُ نِعَمَ وبئسَ : نِعِمَ وبئسَ ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى .

٣٠٢

وأما قولهم : هذه الدارُ نِعِمَّتِ البِلْدُ [ فإنه ] لما كان البلدُ الدارُ أقحموا التاء ، فصار كقولك : مَنْ كانت أُمَّكَ ، وما جاءت حاجتُكَ . ومن قال نِعِمَ المرأةُ قال نِعِمَ البلدُ ، وكذلك هذا البلدُ نِعِمَ الدارُ ، لما كانت البلدُ ذُكْرًا . فلزم هذا في كلامهم لكثرتهم ، ولأنه صار كالمثل ، كما لزم التاء في ما جاءت حاجتُكَ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، [ وهو لبعض السَّعْدِيِّينَ<sup>(٢)</sup> ] :

==المستقبل منهما== ، ثم قال : « فإن قال قائل : لم لم يكن لهما مستقبل ، والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بها الاستقبال ؟ قيل له : المانع من الاستقبال أنهما وضعا للمدح والذم ، ولا يصح المدح والذم إلا بما قد وجد وثبت في المدح والمذموم » .

(١) الآية ٨٧ من سورة النحل . وهذه قراءة جمهور القراء . وقراءة حفص وحزرة وخلف وواقهم الأعمش « أتوه » بقصر الحمزة وفتح التاء فعلا ماضياً . إنحاف فضلاء البشر ٣٤٥ . وقد سبقت الآية في ص ١١٥ .

(٢) نسب الرجز إلى متطور بن مرثد . انظر نوادر أبي زيد ٢٣٦ والنصف لابن جنى ١ : ٢٨٩ والمخصص ١٧ : ٤ .

هل تعرفُ الدارَ يُعَقِّبُها المورُ والدجنُ يوماً والعجاجُ المهورُ<sup>(١)</sup>

\* لكلِّ ريجٍ فيه ذَيْلٌ مَسْفُورٌ<sup>(٢)</sup> \*

فقال « فيه » لأن الدارَ مكانٌ ، فحمله على ذلك .

وزعم الخليل رحمه الله أن حَبِيدًا بمنزلة حَبِّ الشئ ، ولكن ذا وَحَبٍّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لَوْلَا ، وهو اسم مرفوع كما تقول : يَا ابْنَ عَمٍّ ، فالعَمُّ مجرورٌ ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبِيدًا ولا تقول حَبِيدِهِ ، لأنه صار مع حَبٍّ على ما ذكرتُ لك ، وصار المذكرُ هو اللازمُ ، لأنه كالنثَلِ .

وسألته عن قوله ، وهو الراعي<sup>(٣)</sup> :

فأوماتُ إيماءَ خَفِيًّا لِحَبْتِريَ وللهِ عَيْنًا حَبْتِريَ أَيْمًا فَي<sup>(٤)</sup>

فقال : أَيْمًا تكون صفةً للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استفهاماً

(١) يعفها : يطمس آثارها . (المور ، بالضم : الغبار بالريج . والدجن ، بالفتح : لباس الغيم السماء ، والعجاج : الغبار . والمهور : المنسكب ، تهمره الريج .  
(٢) ذيل الريج : آخرها على الاستعارة . مسفور : مكنوس ، والمسفرة ، المكنتة ، وكان الوجه أن يقول ذيل سافر ، لأنه يسفر التراب ، ولكن بناه على مفعول لأنه بمعنى مسفور به .

والشاهد فيه تذكير الضمير في « فيه » لأن الدار والمنزل بمعنى .

(٣) الحماسة ١٥٠٢ بشرح المرزوقي والعيني ٣ : ٤٢٣ والمجمع ١ : ٩٣

والأشئوني ١ : ١٦٨ / ٢ : ٢٦٢ .

(٤) كان الراعي أمر ابن أخت له يقال حبت بنحرة ناقة من إبل أصحابه لأنه كان في غير محله على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله ، فأوماً إليه بذلك ، أي أشار حتى لا يشعر به ، ففهم حبت إشارته لذكائه وحدة بصره .

والشاهد فيه « أيما فتي » لما تضمنته من معنى المدح والتمجيب الذي ضمنته

حبيداً . وأيما رفع بالابتداء بتقدير أي فتي هو ، وما زائدة للتوكيد .

مبنيًا عليها ومبنيةً على غيرها ، ولا تكون لتبيين العدد (١) ولا في الاستثناء نحو قولك أتوني إلا زيدا. ألا ترى أنك لا تقول : له عشرون أيما رجل ، ولا أتوني إلا أيما رجل ، فالنصبُ في : لي مثله رجلاً ، كالنصب في عشرين رجلاً .  
فأيما لا تكون في الاستثناء ، ولا يختص بها نوع من الأنواع ، ولا يفسر بها عدد (٢) .

وأما قتي استفهام . ألا ترى أنك تقول سبحان الله من هو وما هو ! فهذا استفهام فيه معنى التعجب . ولو كان خبراً لم يجز ذلك ، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول من هو وتسكت .

٣٠٣

وأما أحدٌ وكرابٌ وأرمٌ وكسيعٌ وعريبٌ ، وما أشبه ذلك ، فلا يقمن واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناءً ، ولا يُستخرج به نوعٌ من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عملٌ عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً ، ولكنهن يقمن في النفي مبنيًا عليهن ومبنيةً على غيرهن . فمن تمّ تقول : ما في الناس مثله أحدٌ ، حملتَ أحداً على مثل ما حملتَ عليه مثلاً . وكذلك ما مررتُ بمثلِكَ أحدٍ ، وقد فسرنا لِمَ ذلك : فهذه حالها كما كانت تلك حال أيما .

فإذا قلت : له عسلٌ مِلءُ جرةٍ ، وعليه دَيْنٌ شمرٌ كلبينٍ ، فالوجهُ الرفعُ ، لأنه وصفٌ . والنصبُ يجوزُ كنصب عليه مائةٌ بيضاً بعد التمام . وإن شئت قلت : لي مثله عبدٌ ، فرفعت . وهي كثيرةٌ في كلام العرب . وإن شئت رفعتَه على أنه صفةٌ وإن شئت كان على البدل .

فإذا قلت : عليها مثلها زُبْدٌ ، فإن شئت رفعتَ على البدل ، وإن

(١) ط : « لتبيين العدد » .

(٢) ط : « ولا يختص بها نوعاً من الأنواع ولا تفسر بها عدداً » .

شئت رفعت على قوله ما هو؟ فتقول: زيدٌ، أى هو زيدٌ . ولا يكون الزيد  
صفةً لأنه اسمٌ . والعبد يكون صفةً ، وتقول : هذا رجلٌ عبدٌ . وهو قبيحٌ  
لأنه اسمٌ .

### هذا باب النداء<sup>(١)</sup>

اعلم أن النداء ، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك  
إظهاره . والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب .

وزعم الخليلُ رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا اخانا ،  
والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك

(١) السيراني : باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ ، وذلك لأن الألفاظ  
في الأغلب إنما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال ، أو أشياء غيرها من  
الألفاظ ، كقولك : أكرمت زيداً ، وقال زيد قولاً جميلاً . ولفظ النداء لا يعبر  
به عن شيء آخر ، وإنما هو لفظ مجراه مجرى عملٍ يعمله عامل . ولما كان لفظاً  
احتاج إلى إجرائه على ما لا بد للفظ عنه من إعراب أو بناء ، وليس معه شيء  
من العوامل فيوجب ضرباً من الإعراب . وقد تكلمت العرب في المنادى بما انتهى  
النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب . واختلفوا في علته ، فسيبويه  
وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به ، وجعلوا الأصل في كل منادى  
النصب ، واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونحوها .  
وقد ذكروا أن ما يقدر ناصباً هو « أدعو » أو « أنادى » ، ولكن ذلك على  
جهة التمثيل والتقريب ؛ لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر .

ومذهب السيراني في هذا أنه لما احتاج المنادى إلى عطف المنادى على نفسه  
واستدائه احتاج إلى حرف يوصله باسمه ليكون تصويته به وتنبهاً له ، وهو « يا »  
وأخواتها ، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادى له وتصويته ، والمنادى  
كالفاعل ولا لفظ له ، وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره إذا كرر فيصه بمفعول =

وهو بَعْدُكَ . ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبْلُ وبعْدُ وموضِعُها واحدٌ ، وذلك قولك : يازيدُ وياعمرُ . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبْلُ .

قلتُ : أرايتَ قولهم يازيدُ الطويلَ علامَ نصبوا الطويلَ ؟

قال : نُصِبَ لأنَّه صفةٌ لمنصوب . وقال : وإن شئتَ كان نصباً على أعني .

فقلتُ : أرايتَ الرفعَ على أي شيء هو إذا قال يازيدُ الطويلُ ؟

قال : هو صفةٌ لمرفوع .

قلتُ : ألسْتَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوعَ في موضعِ نصبٍ ، فلم لا يكون

كقوله لقيته أمسِ الأحدثُ ؟

قال : من قبْلِ أن كل اسمٍ مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبداً ، وليس كلُّ

اسمٍ في موضعِ أمسٍ يكون مجروراً ، فلما اطرَدَ الرفعُ في كلِّ مفردٍ في النداء

صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً

بمنزلة .

قلتُ : أفرأيتَ قول العرب كلُّهم :

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ نائراً فقد عرَّضتَ أحناءَ حقِّ فخاصمِ (١)

== ظاهر وفاعل مضمَر . وعبر سيويوه عن هذا بأنه فعل لا يستعمل إظهاره .

ثم عرض في المفرد ما أوجب ضمه وإن كان أصله النصب ، لأنه مخاطب ، وسبيله أن يعبر عنه بالمكنى من الأسماء كانت وإياك .

وذهب الكسائي والفراء مذاهب أخرى في المنادى ، وردّها السيرافي .

فارجع إليه فإنه مطول .

(١) ابن يعيش ٢ : ٤ واللسان (حنا ٢٢٣) . ورقاء : حى من قيس .

ويقول العرب : فلان أخو تميم ، أى من قومهم . والنائر : طالب النار . وأحناء =

لأى شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل؟

قال: لأنَّ المُنَادَى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلتَ يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ؛ وهذا لحنٌ . فالمضافُ إذا وُصِفَ به المُنَادَى فهو بمنزلة إذا ناديتَه ، لأنَّه هنا وُصِفَ لمنادَى في موضع نصبٍ ، كما انتصب حيث كان منادَى لأنَّه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله .

وقال الخليل رحمه الله : كأنهم لما أضافوا رثوه إلى الأصل . كقولك : إنَّ أَمْسَكَ قد مضى .

وقال الخليل رحمه الله وسألته عن يازيد نفسه ، ويا تميم كلِّم ، ويا قيس كلِّم<sup>(١)</sup> ، فقال : هذا كله نصبٌ ، كقولك : يازيدُ ذا الجَمَّةِ . وأمَّا يا تميمُ أجمعون فانتَ فيه بالخيار ، إن شئت قلت أجمعون ، وإن شئت [ قلت ] أجمعين ، ولا ينتصب على أعني ، من قبل أنه محالٌ أن تقول أعني أجمعين . ويدلُّك على أن أجمعين ينتصب لأنه وُصِفَ لمنسوب قول يونس : للمعنى في الرفع والنصب واحدٌ . وأمَّا المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباً إذا كان المفرد ينتصب في الصفة<sup>(٢)</sup> .

قلتُ : رأيتَ قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل ؟ قال : عطفوه على هذا

= الأمور: أطرافها ونواحيها ، جمع حنو . أى إن كنت طالباً لتأرك فقد أمكنتك ذلك فاطلبه وخاصم فيه .

والشاهد فيه نصب « أخا ورقاه » جريا على محل المنادى المفرد ، وهو المنتصب .

(١) ط : « كلِّمكم » .

(٢) ط : « صفته » .



المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل ، لأنه منصوبٌ في موضع نصبٍ  
وقال قوم : يا أخانا زيدٌ .

وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال :  
هذا بمنزلة قولنا يا زيد ، كما كان قوله يا زيدٌ أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيحتملُ  
وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلة إذا كان منادىً . ويا أخانا زيداً أكثر  
في كلام العرب ؛ لأنهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي  
يكون فيه منادىً ، كما ردّوا ما زيدٌ إلّا منطلقاً إلى أصله ، وكما ردّوا  
أتقول<sup>(١)</sup> حين جمّله خبراً إلى أصله . فأما المفرد إذا كان منادىً فكلُّ  
العرب ترّفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه أكثر في كلامهم ، فخذفوه وجمّله بمنزلة  
الأصوات نحو حوبٍ وما أشبهه .

وتقول : يا زيدٌ زيدٌ الطويلُ ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن  
رؤية كان يقول يا زيدٌ زيداً الطويلَ . فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدٌ  
الطويلُ ، وتفسيره كتفسيره . وقال رؤبة<sup>(٢)</sup> :

إني وأسطارٍ سطرٍ سطرًا لقائلٍ يا نصرٌ نصرًا نصرًا<sup>(٣)</sup>

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل ، وب : « تقول » . يعني أن « أتقول »  
إذا جعل خبراً ونزع منه الاستفهام الذي يجعله بمعنى ظن فينصب المفعولين ،  
رجع إلى أصله وهو رفع الجزأين بعده على الحكاية .

(٢) ملحقات ديوانه ١٧٤ والخصائص ١ : ٣٤٥ وابن يبيش ٢ : ٣/٣٧٢  
والخزائن ١ : ٣٢٥ والمعنى ٤ : ١١٦ والهمع ١ : ٢/٤٤٧ : ١٢١ وشرح  
شواهد المعنى ٢٧٤ .

(٣) سطرٍ : كتبت . ويعنى بالأسطار آيات الكتاب الكريم . ونصرٌ هذا  
هو نصر بن سيار . وقد فهم سيويوه أن نصرًا الثانية والثالثة ، عطف بيان على  
الأولى . لكن قال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان =

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرًا عطفًا للبيان ونصبه ، كأنه على قوله يا زيد زيدا . وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسير يا زيد زيد الطويل كتفسير يا زيد الطويل ، فصار وصف المفرد إذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادى . وخالف وصف أمس لأن الرفع قد اطرَد في كل مفرد في النداء . وبعضهم ينشد :

\* يا نصر نصر نصرًا \*

وتقول : يا زيد وعمرو ، ليس إلا لأنهما<sup>(١)</sup> قد اشتركا في النداء في قوله يا . وكذلك يا زيد وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد أو عمرو ؛ لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل<sup>(٢)</sup> في الأول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على يا .

وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيد والنصر فنصب ، فأتما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله . فأتما العرب فأكثر

= ونصر الثاني حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يا نصر عليك نصرًا . وقال الزجاج : نصر الذي هو الحاجب ، بالضاد المعجمة . وقال الجرمي : النصر : العطية فيريد : يا نصر عطية عطية . وكان المازني يقول : يا نصر نصرًا نصرًا ، ينصبها على الإغراء ، لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار ، وكان حجب رؤبة ومنه من الدخول ، فقال اضرب نصرًا وآله .

والشاهد فيه على فهم سيويوه نصب « نصرًا نصرًا » حلا على محل « نصر » الأولى لأنها في محل نصب .

(١) ط : « أنهما » .

(٢) ط : « كما دخل » .

مارأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ<sup>(١)</sup> . وقرأ الأعرَجُ : يا جِبَالَ أُوبِيٍّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ<sup>(٢)</sup> . فرَفَعَ .

ويقولون : يا عمروُ والحارثُ ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، كأنه قال : ويا حارثُ . ولو سَمَلَ الحارثُ على يا كان غيرَ جائزِ البتةَ نَصَبَ أو رَفَعَ ، من قَبْلِ أَنَّكَ لا تَنادِي اسماً فِيهِ الألفُ واللامُ بياءً ، ولكِنَّكَ أَشْرَكَتَ بَيْنَ النضرِ والأوَّلِ فِي ياءٍ ، ولم تَجْمَلْهَا خَاصَّةً للنضرِ ، كقولك ما مررتُ بزيدٍ وحمرو ، ولو أَرَدْتَ عَمَلِينَ لَقَلْتِ ما مررتُ بزيدٍ ولا مررتُ بعمرو .

وقال الخليل رحمه الله : يَنْبِئُ لِمَنْ قال النُّضْرُ فَنَصَبَ ، لِأَنَّهُ لا يَجوزُ يا النضرُ ، أَنْ يَقولَ : كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلْتِهَا بِدَرهمٍ فَيَنْصَبُ ، إِذا أَرادَ لَعْنَةً مِنْ يَجْرٍ ، لِأَنَّهُ محالٌ أَنْ يَقولَ كُلُّ سَخَلْتِهَا ، وَإِنَّمَا جَرَّ لِأَنَّهُ أَرادَ وَكُلُّ سَخَلَةٍ لَهَا . وَرَفَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ قولَهُ والنضرُ بِمَنْزِلَةِ قولِهِ ونضرُ ، وَيَنْبِئُ أَنْ يَقولَ :

\* أَيُّ قَتَى هَيْجَاهُ أَنْتَ وَجارِها<sup>(٣)</sup> \*

لأنه محالٌ أَنْ يَقولَ وَأَيُّ جارِها .

ويَنْبِئُ أَنْ يَقولَ : رَبُّ رَجُلٍ وَأِخاهُ . فليسَ ذا مِنْ قَبْلِ ذَا ، وَلَكِنَّها

(١) السيرافي ما ملخصه : فالرفع اختيار الخليل . وذكر أبو العباس أنك إذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو الاختيار . وفرق بينه وبين النضر — حيث جعل الاختيار فيه الرفع ، بأن النضر ونضر علمان ، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان في نضر . والألف واللام في الرجل قد أفادت معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار فيها هو بمنزلة الإضافة النصب .

(٢) الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) لم أجد في غير سيوييه . والمهجاء : الحرب .

حروفٌ تُشركَ الآخرَ فيما دخل فيه الأولُ . ولو جاءت تلى ما وليه الاسمُ  
الأولُ كان غيرَ جائزٍ ؛ لو قلت : هذا فصيلُها لم يكن نكرةً كما كان هنه ناقةً  
وفصيلُها . وإذا كان مؤخرًا دخل فيما دخل فيه الأولُ .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ وزيدُ ، ويا أيُّها الرجلُ وعبدُ الله ؛ لأن هذا  
محمولٌ على يا ، كما قال رؤبة (١) :

\* يادارَ عَفراءَ ودارَ البُخْدَنِ (٢) \*

وتقول يا هذا ذا الجمَّة ، كقولك : يا زيدُ ذا الجمَّة ، ليس بين أحدٍ  
فيه اختلافٌ . ٣٠٦

هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا

ولا يقع في موقمه غيرُ المفردِ

وذلك قولك ، يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها المرأتان (٣) .  
فأىُّ هنهنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا ، والرجل وصفٌ  
له كما يكون وصفًا لهذا . وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنك  
لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيُّها ونسكت ، لأنه مبهمٌ يلزمه التفسيرُ ،  
فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد ، كأنك قلت يا رجلُ .

(١) ديوانه ١٦٦ واللسان (بخدن) . ولم ينسب في اللسان .

(٢) البخدن : اسم امرأة ، وفيه لغتان : كجعفر ، وكزبرج ، وبالضبط

الآخر وردت في اللسان .

والشاهد فيه نصب المطفوف المضاف ، وحمله على مثل ما حمل عليه الأول ،

بنية إعادة حرف النداء ، وكأنه قال : « ويا دار البخدن » .

(٣) السيرافي : الأصل في دخول يا أيُّها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل =

واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل بمنزلة أي ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها (١) ، وتوصف بالأسماء . وذلك قولك ، يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد .

وليس ذا بمنزلة قولك يا زيد الطويل ، من قبل أنك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت أن لا يُعرف فنعته بالطويل . وإذا قلت يا هذا الرجل ، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فمن ثم وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : يا رجل .

فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أي ، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزلك أن تقف عليها . وإنما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأن

---

== فلم يمكن نداء ، من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعها وتغيير اللفظ فأدخلوا « أي » وصلة إلى نداء الرجل على لفظه ، وجملوه الاسم المنادى ، وجملوا الرجل نعتاً له ، وألزموها « ها » لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه في الكلام ، وعوضاً من المحذوف منها . والذي حذف منها الإضافة ، كقولك : أي الرجلين وأى القوم ، والصلة التي توجد في نظيرتها من . . . وقال سيويه : جملوا « ها » فيها بمنزلة « يا » وأكدوا التشبيه .

وأبها المرأتان ، باتفاق النسخ . وهو جائز كما في الهمع ١: ١٧٥ ، والأولى : أيتها . (١) السيرافي : عدّ سيويه أولئك فيما تنزل منزلة أي ، وأظنه أراد عدّها في المبهمات ، وأما فيما ينادى فأولئك لا تنادى ؛ لأن الكاف للمخاطب ، وأولاء غير الذي له الكاف — يعني المخاطب — فكيف ينادى من ليس بمخاطب . ويعني السيرافي أن « أولئك » من شقين : أولاء ، وكاف الخطاب . وقد تعين أن أولاء معها لا تصلح للخطاب . وأما إذا جردت من الكاف صح أن تنادى وتخطب .

ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة ، إنّما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد ، كقولك : يا هؤلاء أجمعون ، وإنّما أكّدت حين وقفت على الاسم . والألف واللام والمبهمة يصيران بمنزلة اسم واحد ، بذلك على ذلك أن أي لا يجوز لك فيها أن تقول يا أيها ذا الجمّة . فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا ، ويفسر بها ، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة ، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفًا . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو ابن لؤذان السدوسي<sup>(١)</sup> :

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل ذى الأنساع والجلس<sup>(٢)</sup>  
ومثله قول ابن الأبرص<sup>(٣)</sup> :

(١) مجالس نعلب ٣٢٣ ، ٥١٣ والخصائص ٣ : ٣٠٢ وابن الشجري ٣٢ : ٣٢٢ ، ومجالس العلماء ١١١ وابن يبيش ٢ : ٨ والحزاة ١ : ٣٢٩ .  
وينسب الشاهد أيضاً إلى خالد بن المهاجر .  
(٢) العنس : الناقة الشديدة الصلبة . والأنساع : جمع نسع ، بالكسر ، وهو سير يضفر وتشد به الرحال . والجلس ، بالكسر والتحريك : كل شيء ولي ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة .

والشاهد فيه رفع وصف المنادى وهو مضاف إضافة غير محضة ، فإن « الضامر » مضاف إلى العنس ، ولكن إضافته ليست بمحضة . والتقدير : يا هذا الذي ضمرت عنسه . وقد خولف سيبويه في رفع « الضامر » بجرها على إضافة « ذا » إليها وهي بمعنى صاحب ، على أن تكون العنس بدلا من الضامر . ويؤيد قول المخالف أن الشاعر قد جر « الرحل » بالمطف على العنس ولا يقال الضامر الرحل . وقد انتصر لسيبويه من زعم أن الضامر دال على التغير فكأنه قال : يا ذا المتغير العنس والرحل .

(٣) ديوان عبيد ٢٠ وابن الشجري ٢ : ٣٢٠ والحزاة ١ : ٣٢١ .

ياذا المَخوفُنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنَّى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (١) ٣٠٧

ومثله ياذا الحَسَنُ الوجهِ . وليس ذا بمنزلة ياذا الجَمَّةِ ، من قبل أن الضامِرَ العَنَسِ والحَسَنَ الوجهِ كقولك : ياذا الضامِرُ وياذا الحَسَنُ ، وهذا المجرورُ هاهنا بمنزلة المنصوب إذا قلت ياذا الحَسَنُ الوجهِ ، وياذا الحَسَنُ وجهاً . وبدلَكَ على أَنَّهُ ليس بمنزلة ذى الجَمَّةِ ، أنْ ذا معرفةً بالجَمَّةِ ، والضميرُ والحَسَنُ ليس واحدٌ منهما معرفةً بما بعده ، ولكنَّ ما بعده تفسيرٌ لموضع الضميرِ والحَسَنُ ، إذا أردت أن لا تُبَيِّها . فكلُّ واحدٍ من المواضع من سبب الأولِ ، لا يكونان إلا كذلك . فاذا قلت الحَسَنُ فقد عَمَتَ . فاذا قلت الوجهِ فقد اخصصت شيئاً منه . وإذا قلت الضامِرُ فقد عَمَتَ ، وإذا قلت العَنَسِ فقد اخصصت شيئاً من سببه كما اخصصت ما كان منه ، وكان العَنَسُ شئاً منه ، فصار هذا تبيناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهمُ يبيِّنُ به مِءُ العشرون ، حين قلت : عشرون درهماً .

ولو قلت : يا هذا الحَسَنَ الوجهِ ، لقلت يا هؤلاء العشرين رجلاً ، وهذا بعيدٌ ، فإنَّما هو بمنزلة الفعل إذا قلت يا هذا الضاربُ [ زيداً ، ويا هذا الضاربُ ] الرجلِ ، كأنك قلت يا هذا الضاربُ ، وذكرت ما بعده لتبيِّنَ موضع الضرب ولا تبَيِّها ، ولم يجعل معرفةً بما بعده . ومن ثمَّ كان التحليل يقول : يا زيدُ الحَسَنَ الوجهِ ، قال : هو بمنزلة قولك يا زيدُ الحَسَنُ . ولو لم يَجْزِ فيما بعد زيد الرُفْعُ لما جاز في هذا ، كما أنه إذا لم يَجْزِ يا زيدُ ذوالجَمَّةِ لم يَجْزِ يا هذا ذوالجَمَّةِ

(١) يخاطب امرأ القيس بن حجر ، وكان امرؤ القيس قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه . يقول : ما تمنيتك لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام . والشاهد فيه وصف أُننادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف . والقول فيه كالقول في الذي قبله .

وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت وإن شئت نصبت <sup>(١)</sup> ، وذلك قولك يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيدا ، يصير كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين . وكذلك يا هذان زيد وعمرو ، وإن شئت قلت زيدا وعمراً ، فتجري ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ويا زيد الطويل .

وزعم لي بعض العرب أن يا هذا زيد كثير في كلام طيبي .

٣٠٨

ويقوى يا زيد الحسن الوجه — ولا تلتفت فيه إلى الطول — أنك لا تستطيع أن تُناديه فتجعله وصفاً مثله منادى .

واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وُصفت بمضاف أو عطف على شيء منها ، كان رفعاً ، من قبل أنه مرفوع غير منادى . وأطرد الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ، أو تُبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال . كما أن الذين قالوا يا زيد الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

\* يا أيها الجاهل ذو التنزي <sup>(٣)</sup> \*

(١) ط : « إن شئت نصبت وإن شئت رفعت » .

(٢) هو رؤبة . ديوانه ٩٣ وابن الشجري ٢ : ١٢١ ، ٣٠٠ وابن يمش

٦ : ١٣٨ والصيني ٤ : ٢١٩ .

(٣) التنزي : خفة الجهل ؛ وأصل التنزي التومب .

والشاهد فيه نعت الجاهل بذو التنزي مرفوعة مع أنها مضافة ، لأن «الجاهل»

غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل .



وتقول: يا أيها الرجلُ زيدٌ أقبلُ ، وإنما تنونُ لأنه موضعٌ يرتفع فيه المضافُ، وإنما يُحذفُ منه التنوينُ إذا كان في موضعٍ ينتصب فيه المضافُ<sup>(١)</sup>.  
وتقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّةِ ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيدٍ نصبتَ . فإذا قلتَ يا هذا الرجلُ فأردتَ أن تعطفَ ذا الجُمَّةِ على هذا جاز فيه النصبُ ، ولا يجوز ذلك في أيٍّ لأنه لا تعطف عليه الأسماءُ .  
ألا ترى أنك لا تقول : يا أيها ذا الجُمَّةِ ، فمن ثم لم يكن مثله .

وأما قولك يا أيها ذا الرجلُ ، فإنَّ ذا وصفٌ لأيٍّ كما كان الألفُ واللامُ وصفًا لأنه مبهمٌ مثله ، فصار صفةً له كما صار الألفُ واللامُ وما أضيف إليهما صفةً للألفِ واللامِ ؛ وذلك نحو قولك : مررتُ بالحسنَ الجميلِ ، وبالحسنِ ذى المالِ . وقال ذو الرِّمةِ<sup>(٢)</sup> :

ألا أيها ذا المنزلِ الدارسُ الذى كأنك لم يعمد بك الحى عاهد<sup>(٣)</sup>

ومن قال يا زيدُ الطويلَ قال ذا الجُمَّةِ ، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويلِ . وإن رَفَعَ الطويلَ وبعده ذو الجُمَّةِ كان فيه الوجهانُ .

وتقول : يا زيدُ الناكى العُدوُّ وذا الفضلُ ، إن حملتَ ذا الفضلِ ٣٠٩ على زيدٍ نصبتَ ، لأنه وصفٌ لمنادى وهو مضافٌ . وإن حملته على غير زيدٍ انتصب على ياءٍ [ كأنك قلت : وياذا الفضل ] .

(١) السيرافى : يريد تنون ما ينصرف لأنه قد خرج من ان يكون مبنياً ، وتدع التنوين فيما ينتصب فيه المضاف .

(٢) ديوانه ١٢٢ وابن الشجرى ٢ : ١٥٢ وابن يعيش ٢ : ٧ .

(٣) يقول : كأن هذا المنزلُ لدروسه وانطماس معاملة لم يقم فيه أحد ولا عهد به فيما مضى .

والشاهد فيه نعتُ أيٍّ باسم الإشارة ، وهو مثل أى في إيهامها ، فأجرى المنزل على هذا ، لأنه مفرد مثله .

## هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم

لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه

وذلك قولك : يا أيها الرجلُ وعبدَ اللهِ المسلمَينِ الصالحينِ . وهذا بمنزلة قولك : اصنعْ ما سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الرجلينِ الصالحينِ . فإذا<sup>(١)</sup> قلت يا زيدُ وعمرُو ثم قلت الطويلينِ ، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت ؛ لأنَّه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ .

وتقول : يا هؤلاءِ وزيدُ الطَّوالِ والطَّوالِ ؛ لأنه كَلَّه رفعٌ ، والطَّوالُ ها هنا رفعٌ عطفٌ عليهم .

وتقول يا هذا ويا هذان الطَّوالِ ، وإن شئت قلت الطَّوالُ ، لأن هذا كَلَّه مرفوعٌ والطَّوالُ ههنا عطفٌ ، وليس الطَّوالُ بمنزلة يا هؤلاءِ الطَّوالِ ، لأنَّ هذا إنما هو من وصف غير المبهمة .

وإنما فرقوا بين العطف والصفة لأنَّ الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت مررتُ بزیدِ أخيك فقد قلت مررتُ بزیدِ الذي تعلم . وإذا قلت مررتُ بزیدِ هذا فقد قلت بزیدِ الذي ترى أو الذي عندك<sup>(٢)</sup> .

وإذا قلت مررتُ بقومك كلهم ، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا [ وكذا ] ، ولا مررتُ بقومك الهنئيين .

وعلى هذا المثال جاء مررتُ بأخيك زيدِ ، فليس زيدُ بمنزلة الألف واللام . ومما يدلُّك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفةٌ بنفسه

(١) ط : « فان » .

(٢) في الأصل و ب : « والذي عندك » .

لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده . فكلُّ شيء جاز أن يكون هو والمبهمُ  
بمنزلة اسم واحد هو عطفُ عليه . وإنما جرت المهمةُ هذا المجرى لأنَّ حالها  
ليس كحال غيرها من الأسماء .

وتقول يا أيُّها الرجلُ وزيدُ الرجلينِ الصالحينِ ، من قبَل أنْ رَفَعَهُمَا  
مُخْتَلَفٌ ؛ وذلك أنْ زِيداً على النداءِ والرجلِ نعتٌ ، ولو كان بمنزلة لقلت  
يا زيدُ ذو الجُمَّةِ ، كما تقول يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ . وهو قول الخليل  
رحمه الله (١) .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تُنادِيَ اسماً فيه الألفُ واللامُ البتَّةُ ؛ إلا أنهم  
قد قالوا : يا اللهُ اغْفِرْ لَنَا ، وذلك من قبَل أنه اسمٌ يلزمه الألفُ واللامُ  
لا يفارقانه ، وكثُر في كلامهم فصار كأنَّ الألفُ واللامُ فيه بمنزلة الألفُ واللامُ  
التي من نفس الحروف (٢) ، وليس بمنزلة الذي قال ذلك ، من قبَل أنْ الذي قال  
ذلك وإن كان لا يفارقه الألفُ واللامُ ليس اسماً بمنزلة زيدٍ وعمرو غالباً .  
الآن ترى أنك تقول يا أيُّها الذي قال ذلك ، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيدٍ وعمرو  
لم يجز ذا فيه ، وكان الاسمُ واللهُ أعلمُ إلهُ ، فلما أُدخِلَ فيه الألفُ واللامُ  
حذفوا الألفَ وصارت الألفُ واللامُ خَلْفاً منها . فهذا أيضاً مما يقوِّيه أن  
يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف .

(١) السيراني : لا يجوز نعت الرجل زيد نعت واحد ، لأن الرجل معرب  
مرفوع وزيد مبنى على الضم ؛ فالطريق فيها أوجب ضمهما مختلف ، فوجب حمل  
الصفتين على فعل مضمَر ينصبهما ، أو على هما الرجلان الصالحان . واستدل على  
اختلاف الضم في الرجل وفي يزيد ، أنك لا تقول يا زيد ذو الجملة كما يقال  
يا أيُّها الرجل ذو الجملة .

(٢) ط : « الكلمة » .

ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس ؛ إلا أن  
 ٣١٠ الناس قد تفارقهم<sup>(١)</sup> الألف واللام ويكون نكرةً ، واسمُ الله تبارك  
 وتعالى لا يكون فيه ذلك<sup>(٢)</sup>.

وليس النحْمُ والدَّبْرَانُ بهذه المنزلة ؛ لأنَّ هذه الأشياء الألف واللام فيها  
 بمنزلتها في الصَّعِقِ، وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة،  
 كما كانت الهاء في الجحَّاجِجَةِ بدلاً من الياء ، وكما كانت الألف في يَمَانٍ  
 بدلاً من الياء .

وغيروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره  
 مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أك ولا تقول لم أق ، إذا أردت أقل .  
 وتقول : لا أذر كما تقول : هذا قاضي ، وتقول لم أبل ولا تقول لم أرم تريد  
 لم أرام . فالعربُ ممَّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره<sup>(٣)</sup>.

وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداء والميم هاهنا بدل من ياء ، فهي هاهنا  
 فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة ياء في أوها ، إلا أن الميم هاهنا  
 في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها . فالميم في هذا الاسم  
 حرفان أو لهما مجزومٌ ، والهاء مرتفعةٌ لأنه وقع عليها الإعرابُ .

وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة  
 صوتٍ كقولك : يا هناه .

وأما قوله عز وجل : « اللهم فأطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ (٤) » فعلى ياء ،

(١) ط : « يفارقهم » .

(٢) ط : « والله لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره » .

(٣) انظر لتظير هذا التعبير ما سبق في الجزء الأول ص ٢٤ .

(٤) الآية ٤٦ من سورة الزمر .

فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم ، ولأن له حالاً ليست لغيره .

وأما الألف والهاء اللتان لحقنا أي توكيداً ، فكانت ككررت يا مرتين إذا قلت: يا أيها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا إذا قلت ها هو ذا . وقال [ الشاعر (١) ]:

مِنَ آجَلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالوُدِّ عَنِّي (٢)  
شَبَّهَ بِيَا اللَّهِ .

وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنه إذا قال يارجل ويافاسق ، فعناه كعني يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه . وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما كما استغنت بقولك اضرب عن لترضب ،

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٢٠٩ وابن يعيش ٢ : ٨ والسمع ١ : ١٧٤ والخزانة ١ : ٣٥٨ .

(٢) تيمت قلبه : ذلته واستعبده . وعنى أي على ، من نيابة الحرف عن الحرف .

والشاهد فيه نداء مافيه آل ، وهو « التي » تشبيهاً بقولهم : يا الله . وقال السيرافي : كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول إن قوله : يا التي تيمت قلبي ، على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي . فحذف أقام النعت مقام المنصوت .

٣١١ وكما صار المجرورُ بدلاً من التنوين ، وكما صارت الكافُ في رأيتك بدلاً من رأيتُ إيتاك .

وإنما يُدخِلون الألفَ واللامَ ليعرّفوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعتَ به ، فإذا قصدوا قصدَ الشيء بعينه دون غيره وعَنَوُه ، ولم يجعلوه واحداً من أُمَّةٍ ، فقد استغنوا عن الألفِ واللامِ . فمن ثم لم يُدخِلوها في هذا ولا في النداء .

وممّا يدلُّك على أن يافسقُ معرفةً قولك : يا خبّاثِ ويا لكاعِ ويا فساقِ ، تريد يافسقةً ويا خبيثةً ويا لكعاه ، فصار هذا اسماً لهذا كما صارت جعّارِ اسماً للضبُعِ ، وكما صارت خدامِ ورقاشِ اسماً للمرأة ، وأبو الحارثِ اسماً للأسد<sup>(١)</sup> .

ويدلُّك على أنه اسمٌ للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء جاءني خبّاثِ [ و لكاعِ ] ، ولا لكعُ ولا فسقُ<sup>(٢)</sup> . فإنما اختصَّ النداءُ بهذا الاسم أن الاسمَ معرفةً ، كما اختصَّ الأسدُ بأبي الحارثِ إذ كان معرفةً<sup>(٣)</sup> . ولو كان شيئاً من هذا نكرةً لم يكن مجروراً ؛ لأنها لا تُجرّ في النكرة .

ومن هذا النحو أسماءُ اختصَّ بها الاسمُ المنادى لا يجوز منها شيءٌ في غير النداء ، نحو : يا نوّمانُ ، ويا هنّاه ، ويا فُلُ .

(١) السيرافي : استدلّ سيبويه على تعريف ما تقصده من الأسماء المناداة ، وأن حرف النداء بصيره إلى حالٍ هذا ويعنيه عن الألفِ واللامِ ، وأن قولهم يا خبّاثِ ويا لكاعِ من أدلّ الدليل على التعريف ، لأن فَعَالَ المبنية على الكسر إنما تكون في حال التعريف .

(٢) ب : « جاءني خبّاثِ ولا لكاعِ ولا فسقُ » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « لأن الاسم معرفة كما كان

الأسد معرفة » .

ويَقْوَى ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول :  
يا فاسقُ الخبيثُ .

ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسمٌ يُشبه الأصواتَ  
فيكون معرفة إلا لم ينون ، وينون إذا كان نكرة . ألا ترى أنهم قالوا  
هذا عَمْرَوِيَّةً وَعَمْرَوِيَّةً آخَرَ .

وقال الخليل رحمه الله : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه  
منصوبة ؛ لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصباً  
وردت إلى الأصل ، كما فعل ذلك بقبيل وبعده .

وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً فيقول : ابدأ بهذا قبلاً ،  
فكأنه جعلها نكرة .

فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعده ، وشبهه بهما مفردين  
[ إذا كان مفرداً ] ، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ،  
لأن المفرد في [ النداء في ] موضع نصب ، [ كما أن قبل وبعده قد يكونان  
في موضع نصب ] وجرو لفظهما مرفوع ، فإذا أضفتها ردتها إلى الأصل .  
وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف .  
وقال ذو الرمة (١) :

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلعَيْنِ عِبْرَةً      فمَاءَ الهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّقُ (٢)

(١) ط : ٥ ومن ذلك قول الشاعر ذي الرمة . وانظر ديوان ذي الرمة  
٣٨٩ وابن يبيش ٧ : ٦٣ والمصع ٢ : ١١ ، ١٣١ ، وشرح شواهد المفني ١٦٢  
والأغانى ٨ : ١٤٥ والتصريح ٢ : ٢٤٠ .

(٢) حزوى : جيل من جبال الدهناء ، قال الأزهرى : وقد نزلت به . =

وقال [ الآخر ] ، تَوْبَةٌ بنِ الحُمَيْرِ (١) :

لعلك يا تَيْسًا نَزَا في مَرِيرَةٍ مُعَذَّبٌ لَيْلِي أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا (٢)  
وقال عبدُ يَنْغُوثِ (٣) :

فِيَارَا كِبَاً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا (٤)  
وَأَمَّا قَوْلُ الطَّرِمَاحِ (٥) :

== والعبرة : الدعة . وماء الهوى ، هو الدمع لأن الهوى يبعثه . يرفض : ينصب متفرقاً . والترقرق : أن يجيئ ويذهب فتري له حركة وثلاً لؤاً .

والشاهد نصب « دارا » ولفظها نكرة ، ولكنها طالت بما بعدها من الصفة ، وهي الجار والمجرور ، فصارت بمنزلة المضاف .

(١) نوادر أبي زيد ٧٢ . وتوبة يتوعد زوج ليلي الأخيلية لئنه من زيارتها .

(٢) النزول للنيس : حركته عند السفاد . والمريرة : الجبل المحكم القتل .

والشاهد فيه نصب « تيسا » ولفظه نكرة لأنه طال بما بعده من الصفة ، وهي « نزا » ،

(٣) المفضليات ١٥٦ والحصائص ٢ : ٤٤٨ والقالي ٣ : ١٣٢ وابن يعيش ١ : ١٢٧ — ١٢٩ والخزاة ١ : ٣١٣ والمعنى ٣ : ٤٢ / ٤ : ٢٠٦ والتصريح ٢ : ١٦٧ والأشعوني ٣ : ١٤ .

(٤) البيت من قصيدة له هي آخر شعره ، قالها حين جهز للقتل بمد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني . ويشبهه قول مالك بن الربيع من قصيدة تشبهه على الناس بقصيدة عبد ينفوث ، وهو :

فِيَا رَاكِبَاً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ بَنِي مَالِكٍ وَالرَّيْبُ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا  
عَرَضْتَ : أُنَيْتَ العَرُوضَ ، بِالْفَتْحِ ، وَهِيَ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَمَا حَوْلَهَا ، وَقِيلَ وَالرَّيْبُ أَيْضًا .

والشاهد فيه نصب « راكبا » لأنه نكرة غير مقصودة ، إنما التمس راكبا من الركبان يبلغ قومه خبره ووداعه .

(٥) ديوان الطرماح ١٦٢ واللسان ( صرم ٢٣١ ) .



يا دارُ أقتوت بعدَ أصرامِها عاماً وما يعنك من عامِها<sup>(١)</sup>  
 فإنما تركَ التنوينَ فيه لأنه لم يجعل أقتوت من صفة الدار ، ولكنه  
 قال : يا دارُ ، ثم أقبلَ بعدُ يحدثُ عن شأنِها ، فكأنه لما قال : يا دارُ ، أقبلَ  
 على إنسان فقال : أقتوت وتغيرتُ ، وكأنه لما ناداها قال : إنها أقتوت يا فلانُ .  
 وإنما أردتُ بهذا أن تعلم أن أقتوت ليس بصفة .

ومثل ذلك قول الأحوص :

يا دارُ حصرها البلى تحسيراً وسفت عليها الريحُ بعدك موراً<sup>(٢)</sup>  
 وأما قول الشاعر ، لمرو بن قنساس<sup>(٣)</sup> :

ألا يا بيتُ بالعلياء بيتُ ولولا حُبُّ أهلك ما أتيتُ<sup>(٤)</sup>

(١) أقتوت : أقررت . والأصرام : جمع صرم ، بالكسر ، وهو الفرقة من  
 الناس ليسوا بالكثير . ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها ، إذ لا يجدي  
 ذلك عليه شيئاً . وروى : « وما ينكك من طامها » .

والشاهد فيه رفع « دار » لأنها لم توصف بما بعدها ، وإنما ما بعدها  
 استئناف وإخبار بعد النداء .

(٢) لم أجد له مرجعاً . حصرها : غيرها وأخفى آثارها . والبلى : القدم .  
 وسفت : طيرت . والمور ، بالضم : القبار المتردد .

والشاهد فيه رفع « دار » لأنها لم توصف بما بعدها ، بل ما بعدها  
 استئناف وإخبار .

(٣) لمرو بن قنساس ، ساقط من ط ، وإنباته من الشنتمرى . وفي الأصل :  
 « لمرو بن قيعاس » ، وفي ب : « لمرو بن قنساس » وفي المؤلف ٢٣٦  
 واللسان ( قعس ) : « همرو بن قعاس » . وأنشده في اللسان ( بيت ٣١٩ )  
 بدون نسبة .

(٤) أراد : لى بيت غيرك بالعلياء ، ولكنى أوترك عليه لما أنى أحب أهلك  
 وأودهم . وبعده :

٣١٣ فإنه لم يجعل بالعكياء وصفاً ، ولكنه قال : بالعلياء لى بيت ، وإنما تركته لك [ أيها البيتُ لِحُبِّ أَهْلِهِ ] .

وأما قول الأحوص <sup>(١)</sup> :

سلامُ الله يا مَطَرُ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلام <sup>(٢)</sup>  
 فإنما يلحقه التنوينُ كما يلحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ،  
 وليس مثل النكرة ؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصب . وهذا  
 بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوينُ اضطراراً ؛ لأنك أردت في حال  
 التنوين في مطرٍ ما أردت حين كان غير منون ، ولو نصبته في حال التنوين  
 لنصبته في غير حال التنوين ، ولكنه اسمٌ أطرده الرفعُ فيه وفي أمثاله  
 في النداء <sup>(٣)</sup> ، فصار كأنه يُرْفَعُ بما يرفعُ من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه  
 التنوينُ اضطراراً لم يغيّر رفعه كما لا يغيّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كان [ في ]  
 موضع رفع ، لأن مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكا

= الأيا بيت قومك أمدوني كأنى كل ذنب قد جنبت

أى كأنى جنبت كل ذنب أتاه إليهم آت .

والشاهد فيه رفع « بيت » لأنه نكرة مقصودة لم توصف بما بعدها .

(١) مجالس نعلب ٩٢ ، ٢٣٩ ، ٥٤٢ وابن الشجرى ١ : ٤٣١ وأمالى

الزجاجى ٨١ والأغانى ١٤ : ٦١ ، ٦٢ والإنصاف ٣١١ وشرح شواهد المغنى

٢٦٠ والخزانه ١ : ٢٩٤ والمعنى ١ : ١٠٨ / ٤ : ٢١١ والجمع ٢ : ٨٠ والنصریح

٢ : ١٧١ والأشئوى ٣ : ١٤٤ .

(٢) كان الأحوص يهوى امرأة ، فتزوجها رجل يقال له مطر ، فلحقته

الحسرة لذلك وهجا زوجها .

والشاهد فيه تنوين « مطر » فى الأول للضرورة . وللنحاة فى ذلك كلام

طويل ذكره البغدادى .

(٣) ط : « أطرده الرفع فى أمثاله فى النداء » .

لا يَنْتَصِبُ ما هو في موضع رفع كذلك لا يَنْتَصِبُ هذا (١) .

وكان عيسى بن عمر يقول « يا مَطْرًا » ، يشبهه بقوله يارجلا ، [ يجعله إذا نُونٌ وطال كالنكرة ] . ولم نَسْمَعْ (٢) عربياً يقوله ، وله وجهٌ من القياس إذا نُونٌ وطال كالنكرة .

ويا عشرين رجلاً كقولك : يا ضارباً رجلاً (٣) .

هذا باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد

يَنْضَمُّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ ، وَيَنْكَسِرُ فيه قبل الحرف المجرور الذي يَنْضَمُّ قبل المرفوع ، وَيَنْفَتِحُ فيه قبل المنصوب ذلك الحرف . وهو « ابْنٌ » ، و « امْرُؤٌ » . فإن جررت قلت : في ابْنِهِ [ وامرئيه ] ، وإن نصبت قلت : ابناً وامراً ، وإن رفعت قلت : هذا ابْنٌ وامْرُؤٌ .

ومثل ذلك قولك : يازيد بن عمرو . وقال الراجز ، وهو من بني الحرماز (٤) :

\* يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودِ (٥) \*

(١) سقطت كلمة « كذلك » من ط .

(٢) في الأصل فقط : « ولم يسمع » .

(٣) ط : « كقوله ضارباً رجلاً » .

(٤) ونسب أيضاً إلى رؤبة . ملحقات ديوانه ١٧٢ . وانظر ابن يعيش

٢ : ٥ والعيني ٤ : ٢١٠ والأشعوني ١ : ١٤٢ والتصريح ٢ : ١٦٩ واللسان

(سردق ٢٣) .

(٥) الحكم هذا هو أحد بنى المنذر بن الجارود العبدي ، من عبد القيس بن

أفصى بن دهمي . وكان الحكم هذا أحد ولاية البصرة لهشام بن عبد الملك . وبعده :

\* سرداق المجد عليك ممدود \*

والشاهد فيه إتياع الموصوف وهو الحكم للصفة ، وهي ابن ، لأن النعت =

وقال المعجاج (١) :

\* يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ (٢) \*

وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفع التي في قولك زيد بمنزلة الرفع في راء امرئ ، والجر بمنزلة الكسرة (٣) في الراء والنصب كفتحة الراء وجعلوه تابعا لابن . ألا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد الله ، ويقولون : هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف ، فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن .

وأما من قال : يا زيد بن عبد الله ، فإنه إنما قال هذا زيد بن عبد الله وهو لا يجعله اسما واحدا ، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان (٤) .

فإن قلت : هلا قالوا : هذا زيد الطويل ؟ فإن القول فيه أن تقول جعل هذا لكثرتة في كلامهم بمنزلة قولهم : لئ الصلاة ، حذفها لأنه لا ينجزم حرفان ولم يجر كها . واختص هذا الكلام بحذف التنوين لكثرتة كما اختص لا أدر ولم أبل لكثرتها . ومن جعله بمنزلة لدن فحذفه لالتقاء

= والنموت كاسم ضم إلى اسم ، وهو شبيه في ذلك بقولهم : ياتيم تيم عدى ، وبقولهم : ابنم وامرؤ على ما بينه سيويه ، حيث تبع الأول الثاني .

(١) ديوان المعجاج ١٨ .

(٢) عمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي ، كان سيد أهل البصرة ووالها . وانظر جهرة ابن حزم ١٤٥ . لا منتظر : لا انتظار ، يحه على إعطائه وتسريحه . ويروى : « يا عمر بن معمر فقي مضر » .

والقول فيه كالقول في الشاهد السابق .

(٣) ط : « والجر بمنزلة الكسر » .

(٤) يعني لا يلتق ساكنان .

الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: هذه هِنْدُ بنتُ فلانٍ .  
وزعم يونس أنها لفةٌ كثيرةٌ في العرب جيّدةٌ .

وأما يازيدُ ابنُ أخينا فلا يكونُ إلّا هكنا ، من قبل أنك تقول : هذا  
زيدُ ابنُ أخينا ، فلا تجعله اسماً واحداً كما تقول هذا زيدُ أخونا . وزيدُ  
في قولك يازيدُ بنُ عمرو في موضع نصب ، كما أن الأم في موضع جر في قولك :  
يا ابنَ أمِّ ، ولكنه لفظه كما ذكرت لك ، وهو على الأصل <sup>(١)</sup> .

### هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة

ويكون الأولُ بمنزلة الآخر

وذلك قولك : يازيدُ زيدَ عمرو ، ويازيدُ زيدَ أخينا ويازيدُ زيدنا .  
زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء ، وهي لفة [ للعرب ]  
جيّدةٌ . وقال جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُبْلِقِيكُمْ فِي سَوْءٍ عُمَرُ <sup>(٢)</sup>

وقال بعض ولدِ جرير <sup>(٣)</sup> :

٣١٥

(١) بده في الأصل وب : « يعني أنه على الأصل في موضعه لافي لفظه » .  
والظن أنها عبارة أبي الحسن الأخفش . وقال السيرافي تعليقا على ذلك : أم في  
يا ابن أم مبنى على الفتح وهو في موضع جر ، ولكنه كثر في الكلام فأتبعوا  
فتحة الميم فتحة النون ، وحركة النون إعراب وحركة الميم بناء . ومثله يا ابن عم .  
وهو عكس يازيد بن عمرو ؛ لأن الأول في يازيد بن عمرو إتباع للثاني ،  
وفي يا ابن أم ويا ابن عم إتباع للأول .

(٢) سبق الكلام عليه في الجزء الأول ص ٥٣ .

(٣) ونسب أيضاً إلى عبد الله بن رواحة . السيرة ٧٩٤ والروض الأنف ٢ : =

\* يا زيدا زيدَ اليعمَلاتِ الذَّبيلِ (١) \*

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأولُ نصبا ،  
فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا (٢) .  
وقال الخليل رحمه الله : هو مثلُ لا أبالك ، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف  
الإضافة قال أبالك ، فتركه على حاله الأولى ؛ واللأم هاهنا بمنزلة الاسم الثاني  
في قوله : يا تيم تيم عدى (٣) ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطرب :

= ٢٥٨ وسيرة ابن سيد الناس ٢ : ١٥٤ . وانظر المنصف ٣ : ١٦ وابن يمش  
٢ : ١٠ والحزانة ١ : ٣٦٢ والمعنى ٤ : ٢٢١ والجمع ٢ : ١٢٢ وشرح شواهد  
المنفى ٢٨٩ والأشعري ٣ : ١٥٣ واللسان ( عمل ٥٠٤ ) .

(١) اليعمَلات : الإبل القوية على العمل ، جمع يعملة بفتح الباء والميم .  
والذبل : الضامرة لطول السفر . وأضاف زيدا إلى اليعمَلات لحسن قيامه عليها  
ومعرفته بمجداها . وبعده :

\* تطاول الليل عليك فانزل \*

أى عن راحتك .

والشاهد فيه إقحام «زيد» الثاني بين الأول وما أضيف إليه ، والتقدير : يا زيد  
اليعمَلات زيدها ، وحذف الضمير اختصاراً ، وقدم زيدا فاتصل باليعمَلات فوجب  
له النصب .

(٢) السيرافي : مذهب سيويه أن قولك يا زيد زيد عمرو ، زيد الأول هو  
المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكريره ، ولا تأثير له في المضاف  
إليه . ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني مضاف  
إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يا زيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو  
الأول لاكتفاء بالثاني . قال السيرافي : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ،  
وهو قوى في نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يا زيد زيد عمرو ، فيكون زيد  
عمرو الثاني نعتاً للأول ، مثل قولنا يا زيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول  
المبنى حركة الثاني المعرب .

(٣) قطعة من بيت جرير السابق .

## \* يا بؤس للحرب (١) \*

إنما يريد : يا بؤس الحرب . وكان الذي يقول : يا تيم تيم عدى لوقاله مضطراً على هذا الحد في الخبر لقال : هذا تيم تيم عدى .

قال : وإن شئت قلت يا تيم تيم عدى ، كقولك : يا تيم أخانا ، لأنك تقول هذا تيم تيم عدى ، كما تقول : هذا تيم أخونا .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : يا طلحة أقبل ، يشبهه : يا تيم تيم عدى ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء . وقال النابغة الذبياني (٢) :

كَلَيْبِي لَهْمِ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ      وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ النُّكُوكِ (٣)

فصار يا تيم تيم عدى اسماً واحداً ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة ،

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك في الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوقي والخصائص ١٠٢ : ٣ وابن يمش ٢ : ١٠٥ ، ٤ / ٣٦ : ٥ / ٧٢ : ٥ وابن الشجري ١ : ٢٧٥ / ٢ : ٨٣ وشرح شواهد المغني ١٩٨ ويس على التصريح ١ : ١٩٩ . وهو بتمامه :

يا بؤس للحرب السى      وضعت أراهم فاستراحوا

ولم يتعرض الشنمري لهذا الشاهد . وشاهده إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوانه ٢ وابن يمش ٢ : ١٢ ، ١٠٧ ، ١٢ : ٢ وابن الشجري ٢ : ٨٣ والخزانة ١ : ٣٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ / ٢ : ٣١٦ والمعنى ٤ : ٣٠٣ والمهم ١ : ١٨٥ والأشعري ٣ : ١٧٣ / ٤ : ٢٠٠ .

(٣) كلبني : اتركيني ؛ من وكله إلى كذا ، تركه وإياه . وناصر : متعب ، وفعله أنصب ، فهو من الوصف الذي لم يجر على فعله وجاء على معنى ذى نصب . بطيء الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها .

تُحذَفُ مرَّةً وَيُجَاءُ بِهَا أُخْرَى<sup>(١)</sup> . وَالرَّفْعُ فِي طَلْحَةَ ، وَيَاتِيْمُ تَيْمَ عَدَى الْقِيَاسُ .  
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ أَنْ تُذْهِبَ التَّنْوِينَ مِنَ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ ،  
 لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، نَحْوَ طَلْحَةَ فِي النَّدَاءِ ، وَاسْتَخَفُّوا  
 بِذَلِكَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي النَّدَاءِ<sup>(٢)</sup> وَلَا يُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ مَا جُعِلَ مِنَ الْغَايَاتِ  
 كَالصَّوْتِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، لِكثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ . وَلَا يُحذَفُ هَاهُ طَلْحَةَ  
 فِي الْخَبْرِ فَيَجُوزُ هَذَا فِي الْأَسْمِ مَكْرَرًا ، يَعْنِي طَرِحَ التَّنْوِينَ<sup>(٣)</sup> مِنْ تَيْمَ تَيْمَ .  
 عَدَى فِي الْخَبْرِ . يَقُولُ : لَوْ فَعَلَ هَذَا بِطَلْحَةَ جَازَ هَذَا<sup>(٤)</sup> .

وَإِنَّمَا فَعَلُوا هَذَا بِالنَّدَاءِ لِكثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ، وَلِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ أَوَّلًا  
 النَّدَاءِ ، إِلَّا أَنْ تَدَّعَى اسْتِغْنَاءَهُ بِإِقْبَالِ الْمُخَاطَبِ عَلَيْكَ ، فَهُوَ أَوَّلُ كُلِّ كَلَامٍ  
 لَكَ بِهِ تَعَطُّفَ الْمَكَلِّمِ عَلَيْكَ ، فَلَمَّا كَثُرَ وَكَانَ الْأَوَّلَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، حذَفُوا  
 مِنْهُ تَخْفِيفًا ، لِأَنَّهُمْ مِمَّا يَغَيِّرُونَ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ<sup>(٥)</sup> ، حَتَّى جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ  
 الْأَصْوَاتِ وَمَا أَشْبَهَ الْأَصْوَاتِ مِنْ غَيْرِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَكِنَّةِ ، وَيَحذَفُونَ مِنْهُ ،  
 كَمَا فَعَلُوا فِي لَمْ أَبْلَى . وَرَبَّمَا أَحَقُّوا فِيهِ كَقَوْلِهِمْ : أُمَهَاتُ<sup>(٦)</sup> .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِقْحَامُ الْهَاءِ بَعْدَ حذْفِهَا ضَرْبُ فَتْرِكَ الْمَنَادَى عَلَى حَالِهِ قَبْلَ  
 الْهَاءِ . وَالْقِيَاسُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ بَعْدَ لِحَاقِ الْهَاءِ .

(١) ط : « يُحذَفُ مرَّةً وَيُجَاءُ بِهِ أُخْرَى »

(٢) فِي النَّدَاءِ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٣) يَعْنِي طَرِحَ التَّنْوِينَ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط .

(٤) الْكَلَامُ ، مِنْ « يَعْنِي طَرِحَ التَّنْوِينَ » إِلَى هُنَا يَدُو أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْأَخْفَشِ .

(٥) انظُرْ لِتَفْسِيرِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا سَبَقَ فِي حَوَاشِي ١ : ٢٤ .

(٦) السِّرَافِيُّ : يَعْنِي زَادُوا فِي النَّدَاءِ كَمَا زَادُوا الْهَاءَ فِي أُمَهَاتٍ . وَالَّذِي زَادُوا

فِيهِ نَحْوُ يَا أَبَتِ ، وَيَا أُمَّةَ . وَالتَّرْخِيمُ لَا يَغَيِّرُ نَعْتَ الْمَرْخَمِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْخِيمِ  
 لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَغْيِيرِ لِمَوْضِعِ الَّذِي قَدَّرَ لَهُ الْإِعْرَابَ فِيهِ ، فَلِذَلِكَ قَالُوا : يَا سَلْمَ الْكُرَيْمِ .



ومن قال يا زيدُ الحَسَنُ قال يا طلحةَ الحَسَنُ<sup>(١)</sup> ، لأنها كفتحة الهاء إذا حذفَت الهاء . ألا ترى أن من قال يا زيدُ الكَريمُ قال يا سَلَمَ الكَريمِ<sup>(٢)</sup> .

### هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك

اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء<sup>(٣)</sup> كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحذف وترك آخر الاسم جزءاً يُفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . ولم يكونوا يُثَبِّتُوا حذفها إلا في النداء ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها وكانت<sup>(٤)</sup> الياء حقيقةً بذلك لما ذكرت لك ، إذ حذفوا ما هو أقلُّ اعتباراً في النداء<sup>(٥)</sup> ، وذلك قولك : يا قومِ لا بأسَ عليكم ، وقال الله جل ثناؤه : « يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ<sup>(٦)</sup> » .

وبعض العرب يقول : يا رَبِّ اغفِرْ لِي ، ويا قومُ لا تفعلوا . وثبت الياء فيما زعم يونس في الأسماء<sup>(٧)</sup> .

(١) قال يا طلحة الحسن ، ساقطة من الأصل فقط .

(٢) سلم ، ففتح اللام : ترخيم سلمة بفتحها أيضاً ، اسم رجل .

(٣) ط : « في النداء » . (٤) ط : « فكات » .

(٥) يعني ياء التكلم .

(٦) الآية ١٦ من سورة الزمر .

(٧) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وثبت الياء فيما زعم يونس

في المضاف لغة » .

[ واعلم أن بَقِيانَ الياء لفة في النداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامِي  
أقبلُ . وكذلك إذا وقفوا .

[ كان أبو عمرو يقول: « يا عِبَادِي فَاتَّقُون (١) » . وقال الراجز ،  
وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي (٢) :

وكنْتَ إذْ كنتَ إلهِي وَحدَكَ كَأَ لم يَكْ شَيْءٌ يا إلهِي قَبْلَكَ (٣)  
وقد يُبدِلون مكانَ الياء الألفَ لأنَّها أخفُّ ، وسنبيِّن ذلك إن شاء الله ،  
وذلك قولك : يا رَبًّا تجاوزَ عَنَّا ، ويا غلامًا لا تفعل . فإذا وقفتَ قلت :  
يا غلامًا . وإِنما ألحقتَ الهاء ليكونَ للألفِ ؛ لأنَّها خفيفةٌ . وعلى  
هذا النحو يجوز : يا أَباهُ ، ويا أُمَّاهُ .

٣١٧

وسألتُ الخليل رحمة الله عن قولهم : يا أَبه ، ويا أبتَ لا تفعل ، ويا أبتاهُ (٤)

(١) في إتحاف فضلاء البشر ٣٧٥ : « واختلف عن رويس في يا عباد .  
فجمهور العرافيين على إثباتها عنه كذلك ، والآخرون على الحذف ، وهو القياس  
فإنه قاعدة الاسم المنادى » .

(٢) المنصف ٢ : ٢٣٢ وابن يعيش ٢ : ١١ والمعنى ٣ : ٣٩٧ وشرح  
شواهد المعنى ٢٣٣ والتصريح ٢ : ٣٦ .

(٣) ط : « فكنت » . إلهي ، أي يا إلهي . وتقديره : وكننت يا إلهي إذ  
كنت وحدك لم يك شيء قبلك .

والشاهد فيه إثبات الياء في « يا إلهي » على الأصل ، وحذفها أكثر  
في الكلام ؛ لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشبه التنوين في الضعف  
والانصاف ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد . واستشهد به ابن هشام  
في المعنى حكاية عن ابن مالك على أن « لم » ترد للنفي المنقطع ، وقال إنه خطأ .  
واستشهد به في التوضيح على إضافة « وحد » إلى كاف الخطاب .

(٤) في الأصل فقط : « ويا فتاة » .

ويا أُمَّتَا ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثلُ الهاءِ في عمّة وخالة<sup>(١)</sup> .  
 وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول : يا أُمَّة لا تفعل .  
 ويدلّك على أن الهاء بمنزلة الهاءِ في عمّة وخالة<sup>(٢)</sup> أنك تقول في الوقف : يا أُمَّة  
 ويا أبه ، كما تقول ياخاله . وتقول : يا أُمَّتاه كما تقول ياخالته<sup>(٣)</sup> . وإنما  
 يُلزِمون هذه الهاءِ في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصّةً ، كأنهم جعلوها  
 عوضاً من حذفِ الياء ، وأرادوا أن لا يُخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذفُ  
 الياء ، وأنهم لا يسكادون يقولون يا أباه ويا أُمَّاه ، وهي قليلة في كلامهم<sup>(٤)</sup>  
 وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغير والحذف ، فأرادوا أن  
 يعوضوا هذين الحرفين كما قالوا أينقُ لما حذفوا العين رأساً<sup>(٥)</sup> جعلوا الياء  
 عوضاً ، فلما ألحقوا الهاء في أبه وأُمَّه ، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم  
 في كلِّ موضع<sup>(٦)</sup> ، نحو خالة وعمّة<sup>(٧)</sup> . واختصّ النداء بذلك لكثرة  
 في كلامهم<sup>(٨)</sup> كما اختصّ النداء بيا أيها الرجلُ .

(١) السيرافي : الأصل في نداء الأب والام قبل دخول علامة التأنيث فهما  
 أن يقال يا أب ويا أم ، بالكسر من غير ياء ، وبالياء : يا أبى ويا أمى ، وبالألّف  
 مكان الياء : يا أباً ويا أماً .

(٢) وخالة ، ساقطة من ط

(٣) في الأصل فقط : « كقولك يا خالته » .

(٤) ما بعد : « يا أُمَّاه » ساقط من ب ، ط .

(٥) رأساً ، من الأصل فقط .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « عوضاً في أبه وأمه فلما ألحقوا الهاء منها

صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع » وفي ب : « عوضاً فلما ألحقوا

الهاء صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الإسم في كل موضع »

(٧) نحو خالة وعمّة ، ساقط من ب . وفي ط : « نحو عمّة وخالة » .

(٨) ط : « الكلام » .

ولا يكون هذا في غير النداء ، لأنهم جملوها [ تنبيهاً ] فيها بمنزلة يا<sup>(١)</sup> .  
وأكدوا التنبيه ، « بها » [ حين جملوا يأمعها ] ، فمن ثم لم يجز لهم أن  
يسكتوا على أي ، ولزمه التفسير .

قلتُ : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكّرٌ .

قال : قد يكون الشيء المذكّر<sup>(٢)</sup> يوصف بالمؤنث [ ويكون الشيء  
المذكّر له الاسم المؤنث نحو نفس ، وأت تعنى الرجل به ] . ويكون الشيء  
المؤنث يوصف بالمذكّر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكّر . فمن ذلك :  
هذا رجل رُبعةٌ وغلَامٌ يَفعةٌ . فهذه الصفاتُ .

والأسماء قولهم : نفسٌ ، وثلاثةٌ أنفسٍ ، وقولهم ما رأيتُ عِينًا ، يعنى  
عين القويم . فكأنَّ أبةً اسمٌ مؤنثٌ يقع للمذكّر ، لأنهما والدان كما تقع<sup>(٣)</sup>  
العين للمذكّر والمؤنث لأنهما شخصان . فكأنهم إنما قالوا أبوان لأنهم جمعوا  
بين أبٍ وأبةٍ ، إلا أنه لا يكون مستعملًا إلا في النداء إذا عنيت المذكّر .  
واستغنوا بالأم [ في المؤنث عن أبةٍ ] ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ،  
فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين ؛ وجملوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد ، وكان  
مؤنثه أبةً كما أن مؤنث الوالد والدة<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنث : هذه امرأةٌ عدلٌ . ومن الأسماء قرَسٌ<sup>(٥)</sup> ،  
هو للمذكّر ، فجملوه لها ، وكذلك عدلٌ [ وما أشبه ذلك ]<sup>(٦)</sup> .

(١) في الأصل فقط : « الباء » .

(٢) ب : « مذكرا » .

(٣) ب ، ط : « يقع » .

(٤) ط : « الوالدة »

(٥) ب : « قوس » . وما بعد هذه الكلمة إلى « لها » سقط من ب .

(٦) وما أشبه ذلك ، ساقط من الأصل ، ثابت في ب ، ط .

وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمّ لا تفعلی ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ<sup>(١)</sup> قالوا : يا طَلَحَ أَقْبَلُ ؛ لأنهم رأوها منحرّكةً بمنزلة ٣١٨ هاء طلحة فخذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير الأمّ من المضاف .

وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأمّ لكثرتها في النداء ، كما قالوا : يا صاح في هذا الاسم . وليس كلُّ شئ يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندم ، فكَرِهوا ترك الأصل .

هذا باب ما تُضَيّف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه<sup>(٢)</sup>

وتثبت فيه الياء ، لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء .

فذلك قولك : يا ابن أخي ، يا ابن أبي ، يصبر بمنزلة في الخبر . وكذلك يا غلام غلامي . وقال [ الشاعر ] أبو زيد الطائي<sup>(٣)</sup> :

يا ابن أُمِّي وَيَأْشَقِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل فقط : « إذا » .

(٢) قبل المضاف إليه ، ليس في ط .

(٣) ابن يمش ٢ : ١٢ وابن الشجري ٢ : ١٣١ ، ٧٤ والعيني ٤ : ٢٢٢ والممع ٢ : ٥٤ والأشموني ٣ : ١٥٧ والتصريح ٢ : ١٧٩ . والبيت من قصيد له يرثي بها أخاه .

(٤) شقيق : مصغر شقيق وهو الأخ ، صغره دلالة على قربه من نفسه ولطف محله من قلبه . وأصله من هذا شقيق هذا ، إذا انشق بنصفين . والشاهد فيه إثبات الياء في « أمي » لأنها غير مناداة ، فجرت في إثبات الياء مجرى المضاف إليه في قولك يا ابن زيد في إثبات التنوين .

وقالوا : يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامِي . وقد قالوا أيضا : يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ ، كأنَّهم جعلوا الأوَّلَ والآخِرَ اسمًا ، ثمَّ أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أَحَدَ عَشَرَ أَقبِلوا . وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم <sup>(١)</sup> .

وعلى هذا قال أبو النجم <sup>(٢)</sup> :

\* يا ابنةَ عَمَّا لا تُلومي واهجبي <sup>(٣)</sup> \*

واعلم أنَّ كلَّ شيء ابتدأته <sup>(٤)</sup> في هذين البابين [أولا] فهو في القياس <sup>(٥)</sup> .  
وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس  
عن العرب .

(١) السيرافي ما ملخصه : فيهما أربعة أوجه : فتح أم وعم إتباعاً لنون ابن وموضعها خفض بالاضافة ، ويجوز فيهما الكسر لأنهما لما جملا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة ، كما يفعل في الاسم الواحد . والوجه الثالث : أن تثبت الياء ، وإبانتها على وجهين : أحدها أن تثبتا كما تثبتا في غلامِي ، والآخِر ، وهو الأجرد : أن تثبتا في يا ابنَ أخي ويا غلامَ غلامِي . والراجح : أن تجعل مكان الياء ألفاً .

(٢) نوادر أبي زيد ١٩ وابن يبيش ٢ : ١٢ ، ١٣ ، والمعنى ٤ : ٢٢٤ والممع ٢ : ٥٤ والأشعوني ٣ : ١٥٧ والتصريح ٢ : ١٧٩ .

(٣) يخاطب امرأته ، وهي ابنة عمه ، وتدعى أم الحيار ، ولها يقول :  
قد أصبحت أم الحيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع  
والمهجوع : النوم بالليل خاصة .

استشهد به على إبدال الياء ألفاً كراهة لاجتماع الكسرة والياء ، كما ذكر  
الشمسري .

(٤) ط : « ابتدأناه » .

(٥) ط : « هو القياس » .

هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى النادى بحرف الإضافة<sup>(١)</sup>

وذلك فى الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهليل<sup>(٢)</sup> :

يا بَكْرُ أَنْشِرُوا لى كَلِيبًا يا بَكْرُ أَيْنَ الْفِرَارُ<sup>(٣)</sup>

فاستغاث بهم لينشروا له كليباً<sup>(٤)</sup> . وهذا منه وعيد وتهديد . وأما قوله ٣١٩  
« يا بَكْرُ أَيْنَ الْفِرَارُ » فإِنما استغاث بهم لهم ، أى لِمَ تَفْرُونَ ؟  
استطالة عليهم ووعيداً .

وقال أمية بن أبى عائذ الهذلى<sup>(٥)</sup> :

(١) فى الأصل فقط : « بحرف الجر » .

(٢) الخصائص ٢ : ٢٢٩ وحديث البسوس ٥٢ والمقد ٥ : ٤٧٨ والخزانة

٣٠٠ : ١ .

(٣) يستغيت بنى بكر بن وائل ، والمستغاث به فى الحقيقة هنا مستغاث من أجله . يقول : أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى إنشاركليب وإحيائه ؛ يتوعدهم بذلك ، وكانوا قتلوا أخاه كليباً فى أمر البسوس ، وهى خالة جساس بن مرة الشيبانى ، وكان لها ناقة يقال لها « سراب » فرآها كليب بن وائل فى حماره وقد كسرت بيض طير كان قد أجاره ، فرمى ضرع الناقة بسهم ، فوثب جساس على كليب فقتله ، فهاجت حرب البسوس فى ذلك أربعين سنة .

والشاهد فيه إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على « بكر » للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وكانت أولى بالفتح لوقوع اسنادى موقع الضمير ، ولام الجر تفتح مع الضائر .

(٤) ط : « لأن ينشروا له كليباً » .

(٥) ديوان الهذليين ٢ : ١٧٢ .

أَلَا يَا لِقَوْمٍ لَطِيفِ الْخِيَالِ أَرَقَّ، مِنْ نَازِحِ ذِي دَلَالٍ (١)  
وقال قيس بن ذريح (٢) :

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ (٣)  
وقالوا : يَا لِلَّهِ ، يَا لِلنَّاسِ ، إِذَا كَانَتْ الْإِسْتِغَاةُ (٤) . فَالْوَأَحْدُ وَالْجَمِيعُ فِيهِ  
سِوَاهُ (٥) . وَقَالَ الْآخَرُ (٦) :

يَا لِقَوْمٍ مَنْ لِلْعُلَى وَالْمَسَاعِي يَا لِقَوْمٍ مَنْ لِلْيَدَى وَالسَّمَاحِ (٧)

(١) الطيف : ما يطفئ بالإنسان في نومه من خيال من يهوى . أرق تأريقا :  
منع النوم . نازح : بعيد . وذكر النازح لأنه أراد الشخص ، وإلا لقال « نازحة »  
يعنى الحبيبة . والدلال : الجرأة في غنج وشكل بالجمال والحسن .  
والشاهد فيه فتح اللام الأولى وكسر الثانية ، فرقا بين المستغاث به والمستغاث  
من أجله .

(٢) ونسب أيضاً إلى حسان بن ثابت . ابن يعيش ١ : ١٣١ والمعنى ٤ : ٢٥٩ .  
(٣) تكنفوه : أحاطوا به . والكنف : الجانب والواشي : التمام ، لأنه  
يزين الباطل ويشبهه . أزعجوني : أقلقوني ، وأصل الإزجاج التحريك . يعنى  
أن صاحبه تطيع الوشاة وترضى قولهم .  
والشاهد فيه كما في الذي قبله .

(٤) ط فقط : « إذا كانت الاستغاة به » .

(٥) ط : « فيها سواء »

(٦) الشاهد من الحسين التي لم يعرف لها قائل . وانظر ابن يعيش ١ : ١٢٨ ،  
١٣١ الحزاة ١٨ : ٢٩٦ والمعنى ٤ : ٢٦٨ والسمع ١ : ١٨٠ .

(٧) يرثى رجالاً من قومه العلى ، بالضم . جمع عليا بالضم ، وهى الصفة  
الرفيعة . والمساعي : مآثر أهل الشرف والفضل ومكر ماتهم ، واحداها مسعاة .  
والسماح : الجود . يقول : ذهب من يقوم بذلك بعدهم .



يَا لِعَطَافِيَا وَيَا لِرِيَّاحِ وَيَا لِحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ<sup>(١)</sup>

الأنترام [ كيف ] سووا بين الواحد والجميع .

وأما في التمتع بقوله ، [ وهو فرار الأسدى<sup>(٢)</sup> ] :

لَخُطَّابُ لَيْلَى يَا لِبُرْتُنِّ مِنْكُمْ أَدْلُ وَأَمْضَى مِنْ سَلِيكِ الْمَقَانِبِ<sup>(٣)</sup>

وقالوا : يَا لِلْعَجَبِ ، وَيَا لِلْفَلَيْقَةِ ؛ كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَمْرًا عَجَبًا فَقَالُوا : يَا لِبُرْتُنِّ ،  
أَي مِثْلِكُمْ دُعَى لِلْعَظَامِ .

٣٢٠ وقالوا : يَا لِلْعَجَبِ وَيَا لِلْمَاءِ ، لَمَّا رَأَوْا عَجَبًا أَوْ رَأَوْا مَاءً كَثِيرًا ، كَأَنَّهُ  
يقول : تَعَالَى يَا عَجَبُ [ أَوْ تَعَالَى يَا مَاءَ<sup>(٤)</sup> ] فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ .

ومثل ذلك قولهم : يَا لِلدَّوَاهِي ، أَي تَعَالَيْنَ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ لَكُنَّ ،

(١) هؤلاء أسماء رجال من قومه . النفاح : الكثير العطاء ، وأصل النفح

الدفع . ويروى : « الوضاح » ، وهو المشهور بالكرم .

والشاهد فيه إدخال لام الاستغانة على المستغاث به مفتوحة .

(٢) ابن يبيش : ١ : ١٣١ .

(٣) ليلي : امرأته . وكانت برثن قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه ، فقال

هذا متعجبا من فعلهم ، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها لانتزاعها منه أهدي

من سليك بن السلكة . وهو أحد عدائي العرب وصعاليكهم ، وكان يسمى

أيضا « سليك المقانب » . والمقنب : الجماعة من الخيل . وبعد هذا البيت :

تزورونها ولا أزور نساءكم ألهني لأولاد الإمامه الحوالب

والشاهد في « يا لبرثن » حيث فتح لام المستغاث به ، وإن كان بمعنى

المتعجب منه .

(٤) في الأصل : « كأنه يقول يا ماء أو تعال يا عجب » ، وفي ب : « كأنه

يقول : تعال يا ماء أو تعال يا عجب » ، وأثبت ما في ط .

لأنه من إبانكن وأحيانكن<sup>(١)</sup> .

وكلُّ هذا في معنى التعجب والاستغاة ، وإلا لم يجز . ألا ترى أنك لو قلت يا لزيد وأنت تحدّثه لم يجز .

ولم يلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه ؛ لثلاً تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك : لعمرو خيرٌ منك . ولا يكون مكانَ يَاسِواها من حروف التنبيه نحو أئى وهياً وأياً ؛ لأنهم أرادوا أن يميّزوا هذا من ذلك الباب الذى ليس فيه معنى استغاة ولا تعجب .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدلٌ من الزيادة التى تكون فى آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : يا عَجَبَاهُ ويا بَكْرَاهُ ، إذا استغثت أو تعجبت . فصار كلُّ واحد منهما يعاقبُ صاحبه ، كما كانت هاه الجحاجة معاقبةً ياه الجحاجيح ، وكما عاقبت الألفُ فى يمانِ الياء فى يَمَسِّي . ونحو هذا فى كلامهم كثير ، وسترأه إن شاء الله عزّ وجلّ .

هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة

لأنه مدعوٌّ له ها هنا وهو غيرُ مدعوٍّ

وذلك قول بعض العرب : يا للعجبِ ويا للماءِ<sup>(٢)</sup> ، [ و ] كأنه نبه بقوله

(١) ط : « لأنه من أحيانكن » فقط . وفى الأصل : « لأنه من آبانك وأحيانك » وفى ب : « لأنه من آبانك وأحيانك » . وقد سوّبت النص بما ترى .  
(٢) السيرافى : فإن قال قائل : لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعو له ؟ قيل : لأن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ؛ لأنك إذا قلت يا للمظلوم فعناه أذعوك للمظلوم . فهو على منهاجه فى غير النداء ، والمدعو فى دخول اللام عليه خارج عن القياس ؛ لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تمييز لامة أولى .

يَا غَيْرَ الْمَاءِ لِلْمَاءِ . وعلى ذلك قال أبو عمرو : يَا وَيْلٌ لَكَ وَيَا وَيْحٌ لَكَ كَأَنَّهُ  
نَبَهُ إِنْسَانًا ثُمَّ جَمَلَ الْوَيْلَ لَهُ . وعلى ذلك قول قيس بن ذريح<sup>(١)</sup> :

\* يَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْسِيِّ الْمُطَاعِ \*

\* يَا الْقَوْمِ لِفِرْقَةِ الْأَحْبَابِ<sup>(٢)</sup> \*

و :

كَسَّرُوهَا لِأَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي بَعْدَهَا غَيْرُ مُنَادَى ، فَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا قُلْتَ  
هَذَا لِزَيْدٍ . فَاللَّامُ الْمُفْتُوحَةُ أَضَافَتِ النَّدَاءَ إِلَى الْمُنَادَى الْمُخَاطَبِ ، وَاللَّامُ  
الْمَكْسُورَةُ أَضَافَتِ الْمَدْعُوَّ إِلَى مَا بَعْدَهُ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْمَدْعُوِّ . [ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَدْعُوَّ  
إِنَّمَا دُعِيَ مِنْ أَجْلِ مَا بَعْدَهُ ] ، لِأَنَّهُ مَدْعُوٌّ لَهُ .

وَمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ الْمَكْسُورَةَ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ مَدْعُوٍّ قَوْلُهُ :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ<sup>(٣)</sup>

(١) ط : « قال قيس بن ذريح » . وينسب أيضا إلى حسان بن ثابت .

وقد سبق الكلام عليه قريبا ص ٢١٦ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تنتمته . وانظر مع الهوامع ١ : ١٨٠ . وفي ط :

« يا لقوم » : والشاهد فيه كسر اللام الثانية لأنها لام المدعو له أي المستغاث له .

(٣) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ١١٨ وابن السجري ١ : ٣٣٥ /

٢ : ١٥٤ وابن يعيش ٢ : ٢٤ ، ٤٠ / ٨ : ١٢٠ والمبني ٤ : ٢٦١ والجمع

١ : ٧٤ / ٢٠٢ وشرح شواهد المعنى ٢٦٩ والكامل ٤٧ ، ٤٨ وسمط اللآلئ

٥٤٦ والحامسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣ .

يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين ، لأنه لم يرفع

حق الجوار .

والشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قوم

أو يا هؤلاء ، لعنة الله على سمعان . ولذا رفع « لعنة » بالابتداء ، ولو أوقع

النداء عليها لنسبها .

فياً لغير اللعنة .

[ وتقول : يا زَيْدٍ ولعمري وإذا لم تجيء بيأ إلى جنب اللام كسرت  
ورددت إلى الأصل ] .

### هذا باب الندبة

اعلم أن المندوبَ مَدْعُوٌّ ولكنه متفجعٌ عليه ، فإن شئت ألحقتَ  
في آخر الاسم الألفَ ، لأنَّ الندبة كأنهم يترتمون فيها ؛ وإن شئت لم تُلحِقْ  
كالم تُلحِقْ في النداء<sup>(١)</sup> .

واعلم أن المندوب لا بُدَّ له من أن يكون قبل اسمه ياً أو وا ، كما لزم  
ياً المستغاث به والمتعجب منه .

واعلم أن الألف التي تُلحِقْ المندوبَ تَفْتَحُ كلُّ حركة قبلها<sup>(٢)</sup> مكسورة  
كانت أو مضمومة<sup>(٣)</sup> لأنها تابعةٌ للألف ، ولا يكون ما قبل الألف  
إلا مفتوحاً .

فأما ما تلحقه الألفُ فقولك : وازيداه ، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك ،  
وإن أضفتَ إلى نفسك ، فهو سواء ، لأنَّك إذا أضفتَ زيداً إلى نفسك  
فالدالُّ مكسورةٌ وإذا لم تُضِفْ فالدالُّ مضمومةٌ ، ففتحتَ المكسورَ كما فتحت

(١) السرافي : الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق التادب على المندوب  
عند فقده ، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده ،  
كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قدرهقته . ولما كان المندوب ليس بحيث  
يسمع احتياج إلى غاية بعد الصوت ، فالزموا أوله ياً أو وا ، وآخره الألف ،  
في الأكثر من الكلام ؛ لأن الألف أبعد للصوت ، وأمكن للعد .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « تفتح كل ما قبلها » .

(٣) ط : « مضمومة كانت أو مكسورة » .

المضوم . ومن قال يا غلامى وقرأ يا عبّادى قال : وازيدياً [ إذا أضاف ] ؛  
من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحرّكها فى لغة من جزم الياء ؛ لأنه  
لا ينجزم حرفان ، وحرّكها بالفتح لأنّه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا .  
وزعم الخليل أنّه يجوز فى النّديّة وأغلاميّة ؛ من قبل أنّه قد يجوز  
أن أقول وأغلامى فأبينّ الياء كما أبيتها فى غير النداء ، وهى فى غير النداء  
مبيّنة فيها اللغتان (١) : الفتح والوقف . ومن لغة من يفتح أن يلحق الهاء  
فى الوقف حين يبيّن الحركة ، كما ألحقت الهاء بعد الألف فى الوقف لأنّ  
يكون أوضح لها [ فى قولك يا ربّاهُ ] . فإذا بينت الياء فى النداء كما بينتها  
فى غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداء . قال الشاعر ، وهو ابن  
قيس الرّقيّات (٢) :

تبكيهم دهماء معولةً وتقول سلمى وازيتية (٣)

وإذا لم تلحق الألف قلت : وازيدُ إذا لم تُضِف ، ووازيدِ إذا أضفت ،  
وإن شئت قلت : وازيدى . والإلحاق (٤) وغيرُ الإلحاق عربىُّ فيما زعم  
الخليل رحمه الله ويونس .

(١) ط : « لغتان » .

(٢) ديوانه ٩٩ والشعراء ٥٢٥ والموشح ١٧٨ والمعنى ٤ : ٢٧٤ والتصريح

١٨١ : ٢ .

(٣) يرثى سمداً وأسامة ، ابنى أخيه ، وكانا قتلا فى المدينة يوم الحرّة . والدهاء :  
السوداء ، وهى أيضاً العدد الكثير من الناس . والمعولة : الباكية ، وهى حال  
مؤكدّة ؛ لأنّ « تبكيهم » دال على أنها معولة فذكر عوبلها توكيداً . والرزية :  
المصيبة ، وأصله من المهموز : رزية .

والشاهد فيه إلحاق هاء السكت بالمدوب ، لبيان الحركة فى الوقف .

(٤) ط : « فالإلحاق » .

وإذا أضفتَ المندوبَ وأضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ فالياء فيه أبدأً بيئتهُ ، وإن شئتَ ألحقتَ الألفَ ، وإن شئتَ لم تُلحقْ . وذلك قولك : وانقطعَ ظهريَّاهُ ، وَا انقطعَ ظهري . وإنما لزمته الياءُ لأنه غيرُ منادى<sup>(١)</sup> .

واعلم أنَّك إذا وصلتَ كلامك ذهبتَ هذه الهاءُ في جميع الندبة ، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيِّنُ به الحركة<sup>(٢)</sup> .

وتقول : وا غلامَ زيداهُ ، إذا لم تُضفْ زيداً إلى نفسك . وإنما حذفتَ التنوينَ لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يجرَّ كوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادةً غيرَ منفصلة [ من الاسم ] ، فصارت تعاقب ، وكانت أخفَّ عليهم<sup>(٣)</sup> ، فهذا في النداء أحرى ، لأنه موضعُ حذفٍ . وإن شئتَ قلت : واغلامَ زيدٍ ، كما قلت وازيدُ .

وزعموا أنَّ هذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو قول رؤبة<sup>(٤)</sup> :

(١) السيرافي : القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين . ولم يذكر سيويوه سقوطها لاجتماع الساكنين في المندوب ولا في الاسم المضاف إليه المندوب . وأما أبو العباس محمد بن يزيد فقد ذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة ، نحو يا غلامي ويا صاحبي ، ولم يذكر سقوطها في : وانقطعَ ظهري ، ويا صاحب غلامي . والقياس فيهما واحد ، وهو جواز سقوطها لاجتماع الساكنين .

(٢) ط : « بها الحركة » .

(٣) ط : « وكان أخف عليهم » .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ وابن يمش ٢ : ١٢ واللسان ( بنى ٩٧ ) .

## \* فهى تُنادى بأبي وأبنيماً (١) \*

ويروى : « بأباً وابنأماً » ، [ فافضل ] ، وإتماحكى نُدبَها .  
واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تُحذف  
أبدأ ياء الإضافة ولم يُكسر ما قبلها ، كراهيةً للكسرة في الياء ، ولكنهم  
يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لثلاثينجزم حرفان . وإذا ندبت فأنت بالخيار : إن  
شئت ألحقت الألف وإن لم تلحق جاز كما جاز ذلك في غيره . وذلك [ قولك ] :  
واغلامياً [ ووا قاضياً ] ، وواغلامياً ووا قاضياً ، يصير مجراه هاهنا كمجراه  
في غير الندبة ، إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف . وكذلك الألف  
إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت [ إليك ] .

وإذا وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف ، لأنها إن حرّكت  
صارت ياء ، والياء لا تدخلها كسرة (٢) في هذا الموضع . فلما كان تغييرهم  
إياها يدعوم إلى ياء أخرى وكسرة تركوها على حالها كما تركت ياء قاضى ،  
إذ لم يخافوا التباساً وكانت أخف ، وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم  
حرفان . فإذا ندبت فأنت بالخيار إن شئت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول ٣٢٣  
وإن شئت لم تلحقها ، وذلك قولك : وامثنأياً وامثنأياً . فإن لم تُضِفْ إلى

(١) ط واللسان : « فهى ترى » يقال رنت رنأه ، ورنت ترنية ، وترنت  
ترنيا . حكى ما ندبته به . وقوله :

\* بكاء مكلى فقدت حميا \*

والشاهد فيه أن المندوب المضاف لياء التكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى  
غير المندوب من قلب الياء ألفاً أو تركها على أصلها كما في رواية « بأباً » .  
(٢) كسرة ، ساقطة من الأصل فقط .

نفسك قلت : وامْتَنَاءُ ، وتَحْدَفُ الأوَّلُ<sup>(١)</sup> لأنه لا يَنْجِزُ حَرْفَانِ ولم يَخَافُوا  
التَّبَاسُّطَ : فَذَهَبَتْ كَمَا تَذْهَبُ فِي الأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلَمْ يَكُنْ كَالْيَاءِ لِأَنَّهُ  
لَا يَدْخُلُهَا نَصْبٌ .

هَذَا يَابُ تَكُونُ أَلْفُ النَّدْبَةِ فِيهِ تَابِعَةً لِمَا قَبْلَهَا

إِنْ كَانَ مَكْسُورًا فِيهِ يَاءٌ ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا فِيهِ وَاوٌ .

وَأَمَّا جَمْعُهَا [ تَابِعَةً ] لِيُفْرَقُوا بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ<sup>(٢)</sup> ، وَبَيْنَ الْإِثْنَيْنِ  
وَالْجَمِيعِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَظَهَرَ هُوَ ، إِذَا أَضْفَتَ الظَّهْرَ إِلَى مَذْكَرٍ ، وَإِنَّمَا  
جَمَعْتَهَا وَاوًّا لِتَفْرُقَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ إِذَا قُلْتَ : وَظَهَرَ هَاهُ .

وَتَقُولُ : وَظَهَرَ هُمُوهُ ، وَإِنَّمَا جَمَعْتَ الأَلْفَ وَاوًّا لِتَفْرُقَ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ  
وَالْجَمِيعِ إِذَا قُلْتَ : وَظَهَرَ هَاهُ .

وَأَمَّا حَذْفُ الحَرْفِ الأوَّلِ لِأَنَّهُ لَا يَنْجِزُ حَرْفَانِ ، كَمَا حَذَفْتَ الأَلْفَ  
الأوَّلَى مِنْ قَوْلِكَ وَامْتَنَاءُ .

وَتَقُولُ : وَاغْلَامِكِيهَ ، إِذَا أَضْفَتَ [ الغلام ] إِلَى مُؤَنَّثٍ . وَإِنَّمَا فَعَلُوا  
ذَلِكَ لِيُفْرَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَذْكَرِ إِذَا قُلْتَ : وَاغْلَامِكَاهُ .

وَتَقُولُ : وَانْقَطَعَ ظَهْرُ هُوَ ، فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ : مَرَرْتُ بِظَهْرِهِ هُوَ قَبْلُ .  
وَتَقُولُ : وَانْقَطَعَ ظَهْرُ هِيهِ . فِي قَوْلٍ مِنْ قَالٍ : مَرَرْتُ بِظَهْرِ هِي قَبْلُ .

وَتَقُولُ : وَأَبَا عَمْرِيَاهُ وَإِنْ كُنْتَ - إِنَّمَا تَنْدُبُ الأَبَ ، وَإِيَّاهُ تَضِيفُ  
إِلَى نَفْسِكَ لِأَعْمَرًا ، مِنْ قَبْلِ أَنْ عَمَرَ بِجِرَاهُ هُنَا كَجِرَاهُ لَوْ كَانَ لَكَ ، لِأَنَّهُ

(١) ط : « الأولى » ، والمراد الألف في كل منهما .

(٢) ط : « المؤنث والمذكر » .



لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنه لك ، لأن ياء الإضافة عليه تقع ، ولا تحذفها لأن عمراً غير منادى . ألا ترى أنك تقول يا أبا عمري . ومما يدلُّك على أنَّ عمراً هاهنا بمنزلة لو كان لك ، أنه لا يجوز أن تقول هذا أبو النَّضْرِك ، ولا هذه ثلاثة الأثوابك ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة ، من قبل أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأول حتى تجعل الآخر مضافاً إليك كأنه لك (١) .

### هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب

وذلك قولك : وازيدُ الظريف والظريف . وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا قلت : وازيدُ (٢) أنت الفارسُ البطَّلاه ؛ لأن هذا غير منادى (٣) كما أن ذلك غير نداء .

(١) السيرافي : إذا أضاف المتكلم إلى نفسه اسماً مضافاً إلى شيء فإن حق اللفظ في ذلك أن تصير الآخر مضافاً إلى اسمك الذي هو الياء وإن كان القصد إلى إضافة الاسم الذي قبله ، ويصير الاسم الأخير كأنه مضاف إليك منفرداً . وكذلك لو كان اسم مضاف إلى منكور وأردت تعريفه عرفت الثاني كأنك أردت تعريفه منفرداً ، ويكون تعريفه تعريفاً للأول ، وذلك نحو قولك هذه مائة درهم ؛ فإن أضفت مائة إلى نفسك قلت : هذه مائة درهمي . وقد علمنا أنك لم ترد أن تضيف درهماً إلى نفسك ، ولا قصدت إلى درهم واحد بينه جملته لنفسك ، وإنما قصدك إلى إضافة مائة إليك دون غيرها ... وعلى هذا إذا أضفت إلى نفسك أبا عمرو كنية رجل ، وليس اسم شخص تقصد إليه ، فإذا أضفت عمراً كأنه لك ، كما كان درهم في مائة درهم كأنه درهم لك .

(٢) ط : « وازيداً » ، تحريف .

(٣) ط : « نداء » .

وليس هذا كقولك : وا أمير المؤمنين ، ولا مثل : واعبد قيساً ، من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد مفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم . ألا ترى أنك لو قلت عبداً أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك . ولو قلت هذا زيد كنت في الصفة بالخيار ، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف . ولست في المضاف إليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التنوين . ويدل على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .

وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الظريفاء ، [ وأجمعتي الشاميتناه<sup>(١)</sup> ] . ٣٢٤

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

وتقول : واقسروناه ، لأن هذا اسم مفرد . وكذلك رجل سمي باثني عشر تقول : واثنا عشره ، لأنه اسم مفرد بمنزلة قسرين .

وإذا نذبت رجلاً يسمى ضربوا قلت : واضربوه . وإن سمي ضرباً

(١) السيرافي : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين ، والذي حكاه سيويه عن يونس لست أدري : أحاق علامة الندبة له من قياس يونس ، أو بما حكاه عن العرب فنحتج له به ؟ ويقال إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنسانا ضاعت له قدحان فندبهما . . . وقد يجوز أن تكون جمعتي الشاميتناه ، من جماجم العرب (يعني ساداتهم ورؤسائهم) . وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة بطلان ندبة الخبر . وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه .

قلت : واضرباًه . فهذا بمنزلة واغلامهوه واغلامهاه ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفرق بين الاثنين والجمع .

ولو سميت رجلاً بغلامهم أو غلامهما لم تحرف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولتركته على حاله الأول<sup>(١)</sup> في كل شيء . فكذلك ضرباً وضربوا ، وإنما تحكى الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين<sup>(٢)</sup> ، وصارت الألف تابعة لهما كما تبعت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين ، نحو غلامها وغلامهم ، لأنها كما لم يتغيرا في سائر المواضع لم يتغيرا في الندبة .

### هذا باب ما لا يجوز أن يُندب

وذلك [قولك] : وارجلاه ويارجلاه . وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قبيح لأنك أبهت . ألا ترى أنك لو قلت واهذاه ، كان قبيحاً ، لأنك إذا نذبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلًا طريقاً ، فيكنت نادياً نكرةً . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا<sup>(٤)</sup> وأن يتفجعوا على غير معروف . فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا نذبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم .

(١) ط : « الأولى » .

(٢) الأصل ، وب : « قبل أن يكون اسماً » .

(٣) ط : « وأن تخص فلا تبهم » .

(٤) الاحتلاط ، بالحاء المهملة : الضجر والغضب . في الأصل ، ب : « أن

يختلطوا » ، صوابه في ط . وانظر ما سيأتي في ص ٢٣١ .

وكذلك : وا من في الداراه<sup>(١)</sup> ، في القبح .

وزعم أنه لا يستقبح وا من حفر بئر زمزماه<sup>(٢)</sup> ، لأن هذا معروف بعينه ، وكان التبيين في الندبة عذراً للتفجع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب . ولو قلت هذا لقلت وا من لا يعنني أمرهوه . فإذا كان ذا ترك لأنه لا يعذر على أن يتفجع عليه ، فهو لا يعذر بأن يتفجع وبهم ، كما لا يعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره .

هذا باب يكون الاسمان<sup>(٣)</sup> فيه بمنزلة اسم واحد ممتول

وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو

وذلك [ قولك ] : وا ثلاثة و ثلاثيناه . وإن لم تندب قلت : يا ثلاثة وثلاثين ، كأنك قلت يا ضارباً رجلاً .

وليس هذا بمنزلة قولك يا زيد وعمرو ، لأنك حين قلت يا زيد وعمرو جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفرداً يتوهم على حياله ، وإذا قلت يا ثلاثة وثلاثين فلم تفرد الثلاثة من الثلاثين لتوهم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة . ألا ترى أنك تقول يا زيد ويا عمرو ، ولا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون ، لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله ، فصار بمنزلة قولك ثلاثة عشر ، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها . ولزمها النصب كما لزم يا ضارباً رجلاً ، حين طال الكلام .

(١) في الأصل : « وكذلك من في الداراه » ، صوابه في ب ، ط .

(٢) ط : « وا من حفر زمزماه » حفرها عبد المطلب بعد اسماعيل .

(٣) الأصل ، ب : « هذا باب تكون الأسماء » ، وأثبت ما في ط .

وقال: يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك يا ضاربُ ، ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وَسَطُ الاسم ، ورجلاً من تمام الاسم ، فصار التنوينُ بمنزلة حرف قبل آخر الاسم . ألا ترى أنك لو سَمَّيت رجلاً خيراً منك ، لقلت يا خيراً منك فألزمته التنوينَ وهو معرفةٌ ، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه ، فصار بمنزلة الذي ، إذا قلت هذا الذي فَعَلَ . فكما أن خيراً منك لزمه التنوينُ وهو معرفةٌ ، كذلك لزم ضارباً رجلاً ، لأن الباء ليست منتهى الاسم ، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم . فلما لَزِمَتِ التنوينَةُ<sup>(١)</sup> وطال الكلام رجع إلى أصله . وكذلك ضاربُ رجلٍ إذا أُلقيت التنوين تخفيفاً ، لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرةً إذا أردت معنى التنوين ، كما لا يجعله معرفةً في غير النداء إذا أردت معنى التنوين وحذفه ، نحو قولك : هذا ضاربك قاعداً . ألا ترى أن حذف التنوين كسبأته لا يغيّر الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد معناه .

وأما قولك يا أبا رجل ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرةً ، لأنه مضاف إلى نكرة ، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرةً ، ولا يكون الرجل ههنا بمنزلة إذا كان منادىً ، لأنه ثمَّ يدخله التنوينُ ، وجزاك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غيرُ منادى وهو نكرةٌ ، فُجعل ما أضيف إليه بمنزلة .

### هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو

فإنما الاسم غيرُ المندوب فينبه بخمسة أشياء : بيا ، وأياً ، وهياً ، وأى ، وبالآلف . نحو قولك : أحرابن عمرو . إلا أن الأربعة غير الألف قد

(١) ب فقط : « التنوين » .

يَسْتَعْمَلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدُوا أَصْوَاتَهُمْ لِلشَّيْءِ الْمَتْرَاحِيِّ عَنْهُمْ ، وَالْإِنْسَانَ الْمَعْرُوضِ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup> ، الَّذِي يُرَوَّنَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالْجَهَادِ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ النَّائِمِ الْمُسْتَقْفَلِ . وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ الَّتِي لِمَدِّ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ الْأَلْفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمْدُونَ فِيهَا . وَقَدْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْحَمْسَةَ غَيْرَ مَا<sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيبًا مِنْكَ ، مُقْبِلًا عَلَيْكَ ، تَوْكِيدًا .

وَإِنْ شِئْتَ حَذَقْتَهُمْ كُلَّهُمْ اسْتِغْنَاءً كَقَوْلِكَ : حَارِبُ بْنُ كَعْبٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَمَلُهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْهِ بِمَحْضَرَتِهِ بِمَخَاطَبِهِ .

وَلَا يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا ، وَلَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : يَا هَذَا ، وَيَا رَجُلٌ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُبْهَمِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَنْبَغِي بِهِ لَزِمَ الْمُبْهَمَ كَأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ أَيْ حِينَ حَذَفْتَهُ ، فَلَمْ تَقُلْ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَلَا يَا أَيُّهَا ، وَلَكِنَّكَ تَقُولُ إِنْ شِئْتَ : مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَفْعَلُ كَذَا [ وَكَذَا ] ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَصْفًا لِأَيِّ .

وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ يَأْ مِنْ النِّكَرَةِ فِي الشَّعْرِ<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ الْمَجَاجِ<sup>(٥)</sup> :

(١) ط : « أَوْ لِلْإِنْسَانِ الْمَعْرُوضِ عَنْهُمْ » .

(٢) ط : « إِلَّا بِالْجَهَادِ » .

(٣) ط : « وَلَا تَقُولَ » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : قَالَ أَبُو الْمُبَاسِ : قَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا كُلَّهُ خَطَأً فَاحْشَا . يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَعَارَفٌ بِالنِّدَاءِ ، وَقَدْ جَعَلَهَا سَبِيوِيَةً نَكْرَاتٍ ثُمَّ قَالَ السِّيرَافِيُّ : إِدْعَاءُ أَبِي الْمُبَاسِ هَذَا عَلَى سَبِيوِيَةٍ هُوَ الْخَطَأُ . وَالْمَعْجَبُ مِنْهُ كَيْفَ ذَهَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَتَى سَبِيوِيَةً يَمْتَقِدُ أَنْ مَخْنُوقٌ ، وَبَلِّ نَكْرَاتَانِ ، وَهُوَ يَضْمُهُمَا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ؟ ! وَإِنَّمَا يَعْنِي مَا كَانَ نِكْرَةً قَبْلَ النِّدَاءِ فَوَرَدَ النِّدَاءُ فَصَارَ مَعْرِفَةً مِنْ أَجْلِهِ وَبِهِ . وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ .

(٥) دِيوَانُهُ ٢٦ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٨٨ وَابْنُ يَمِيثٍ ٢ : ١٦ ، ٢٠ ، وَالْحِزْرَانِيُّ

١ : ٢٨٣ وَالْمَبْنِيُّ ٤ : ٢٧٧ وَالْأَشْمُونِيُّ ٣ : ١٧٢ وَالتَّصْرِيحُ ٢ : ١٨٥ وَاللِّسَانُ

( شَقْرُ ٩١ عَذْرُ ٢٢٢ ) .

\* جَارِي لَا تَسْتَكْرِى عَدِيرِي <sup>(١)</sup> \*

يريد يا جارية : وقال في مثل : « افتدِ مخنوق » ، و « أصبح ليل » ، ٣٢٦  
و « أطرق كراً » . وليس هذا بكثير ولا بقوى <sup>(٢)</sup> .

وأما المستغاث به فيأ لازمة له ؛ لأنه يجتهد : فكذلك المتعجب منه ،  
وذلك : يا للناس ويا للعاء <sup>(٣)</sup> . وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل  
والتعجب كذلك . والندبة يلزمها يا ووا ؛ لأنهم يختلطون <sup>(٤)</sup> ويدعون ما قد  
فات <sup>(٥)</sup> ويعد عنهم . ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترتمون فيها ، فمن ثم  
ألزموها المد ، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترم .

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له

وليس بمنادى يتببه غيره ، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من

(١) يخاطب امرأته يزيد : يا جارية . وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول  
مما يعذر عليه إذا فعله . وذلك أنه كان عزم السفر فكان يرم رحل ناقته لسفره  
فقلت له : ما هذا الذي ترم ؟ !

والشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة من « جاري » وهو اسم نكرة  
قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه في المعارف . وسيبويه  
يقصد بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده ، لا كما اعترض  
عليه المبرد . انظر الحواشي السابقة .

(٢) ط : « ولا قوى » .

(٣) ط : « وكذلك المتعجب منه ، وهو قولك يا للناس ويا للعاء » .

(٤) في الأصل وب : « يختلطون » بالخاء المعجمة ، تصحيف . انظر

ما سبق في ٢٢٧ .

(٥) ط : « من قد فات » .

بين أمته ، لأمرِك ونهيك أو خبرِك<sup>(١)</sup> . فالاختصاصُ أُجرى هذا على حرف النداء ، كما أنَّ التَّسويةَ أُجرت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام ؛ لأنَّك تسوَّى فيه كما تسوَّى في الاستفهام . فالتَّسويةُ أُجرتُه على حرف الاستفهام ، والاختصاصُ أُجرى هذا على حرف النداء .

وذلك قولك : ما أذرى أقفلَ أم لم يفعل . فجرى هذا كقولك أزيدُ عندك أم عمرو ، وأزيدُ أفضلُ أم خالدٌ ، إذا استفهمتَ ؛ لأنَّ علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأوَّل . فهذا نظيرُ الذي جرى على حرف النداء .

وذلك قولك : أمّا أنا فأفعلُ كذا [ وكذا ] أيُّها الرجل ، وتفعلُ نحن كذا [ وكذا ] أيُّها القومُ ، وعلى المضاربِ الوضعةُ أيُّها البائعُ ، واللهم اغفرْ لنا أيُّتها العصابة<sup>(٢)</sup> ، وأردت<sup>(٣)</sup> أن تختصَّ ولا تبهمَ حين قلت : أيُّتها العصابةُ وأيُّها الرجلُ ، أراد أن يؤكدَ لأنه قد اختصَّ حين قال أنا ، ولكنه أكد كما تقولُ للذي هو مقبلٌ عليه بوجه مستمعٍ منصتٌ لك : كذا كان الأمرُ يا أبا فلان ، توكيدا . ولا تدخل [ يا ] ها هنا لأنك لست تنبئ غيرك .  
يعنى : اللهم اغفرْ لنا أيُّتها العصابة<sup>(٤)</sup> .

(١) ط : « أو نهيك أو خبرك » .

(٢) السيرافي : والذي عندي أن أيُّها الرجل وأيُّها العصابة في موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ ، فكأنه قال : للعصابة المذكورة ، أو الرجل المذكور ، من أريد ، أو من أريد للعصابة أو الرجل المذكور ، لأنه لا يقدر فيه حرف النداء .

(٣) ط : « وإنما أردت » .

(٤) ما بعد « غيرك » ساقط من ط . والظاهر أنه من كلام الأخصف .



هذا بابٌ من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء

فيجىء لفظه على موضع النداء نصباً لأن موضع النداء نصبٌ ، ولا تجزى الأسماء فيه مجراها في النداء ، لأنهم لم يجروها على حروف النداء<sup>(١)</sup> ، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء .

وذلك قولك : إِنَّا مَشَرَّ الْعَرَبَ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا ، كَأَنَّهُ قَالَ ، أَعْنِي ، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب ، [ و ] أنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده محمولٌ على أوله . وذلك نحو قوله ، وهو عمرو بن الأهتم<sup>(٢)</sup> :

إِنَّا بَنِي مَنَقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ      فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعْدِ وَنَادِيهَا<sup>(٣)</sup>

وقال الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

(١) ط : « حروف النداء » .

(٢) ابن عيش ٢ : ١٨٠ والممع ١ : ١٧١ .

(٣) بنو منقر : حى من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم . والسراة ، بالفتح : السادة ، واحدهم سرى ، وهو جمع غريب لا يجرى على واحده . والنادى والندى : مجلس القوم ، لأن بعضهم ينادى بعضاً بالحديث ، أو من الندو ، وهو التجمع ، لأن القوم يتدون حوالبه . يقول : فإنا مجتمعت القوم وخوضهم فى الرأى والتدبير وإصلاح أمر المشيرة .

والشاهد نصب « بنى منقر » على الاختصاص والفخر . وذكر الاختصاص فى باب النداء لأن العامل فيه وفى المنادى فعل لا يجوز إظهاره ، مع اشتراكهما فى معنى الاختصاص والفخر .

(٤) ديوانه ٢٠٢ .

ألم ترَ أَنَا بنى دارِمٍ زُرارةٌ مِنَّا أبو مَعْبَدٍ<sup>(١)</sup>

فإنَّما اختصَّ الاسمُ هنا ليُعرفَ<sup>(٢)</sup> بما حُملَ على الكلامِ الأوَّلِ ، وفيه معنى الافتخار . وقال رؤبة<sup>(٣)</sup> :

\* بنا تَمِيماً يُكشِفُ الضَّبَابَ<sup>(٤)</sup> \*

وقال : نحن العُربُ أقرى الناسِ لضيْفِ ، فإنَّما أدخلتَ الألفَ واللامَ لأنك أجريتَ الكلامَ على ما النداءُ عليه ، ولم تُجره مجرى الأسماءِ في النداءِ . ألا ترى أَنه لا يجوزُ لك [ أن تقول ] : يا العُربُ ، وإنَّما دخلَ في هذا البابِ من حروفِ النداءِ أىَّ وحدَها ، فجرى مجراه في النداءِ .

وأما قول ليبيد<sup>(٥)</sup> :

(١) زرارة هذا ، والد معبد بن زرارة ، وكنيته أبو معبد ، وهو ابن عدس

ابن زيد بن عبد الله بن دارم . جهرة أنساب العرب ٢٣٢ .

والشاهد فيه نصب « بنى دارم » على الاختصاص والفخر .

(٢) ب : « ثم ليصرف » .

(٣) ديوانه ١٦٩ وابن يمش ٢ : ١٨ والحزاة ١٠ : ٤١٢ والعيني ٤ : ٣٠٢

والأشعري ٣ : ١٨٣ .

(٤) بيت مقيد الروى بالسكون ، وأطلق في ط بالضم خطأ . ورؤبة تميمي

فهو رؤبة بن المعجاج بن رؤبة بن ليبيد بن صخر بن كنيف بن عميرة بن حنى

ابن ربيعة بن سعد بن مالك بن زيد بناة بن تميم . جهرة ابن حزم ٢١٥ .

والشاهد فيه نصب « تميماً » على الاختصاص .

(٥) ديوانه ٣٤٠ ومجالس طلب ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، والأغاني ١٤ : ٩١ والمعدة

١ : ٢٧ والحزاة ٤ : ١٧١ .

نَحْنُ بنو أمِّ البَنِينِ الأربعة [ونحن خيرُ عامر بنِ صَعْمَةَ<sup>(١)</sup>] ٣٢٨  
 فلا يُنْشِدونه إلا رَفْعاً ، لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرَفوا  
 بأن عدَّتْهم أربعةٌ ، ولكنَّه جعل الأربعة وصفاً ثم قال : المُطْعِمُونَ  
 الفاعِلُونَ ، بعدما حَلَّاهم ليعرَفوا<sup>(٢)</sup> .

وإذا صغرت الأمر فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب ، وذلك قولك :  
 إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على الروة .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : بك الله نرجو الفضل ، وسُبْحَانَكَ  
 الله العظيم ، نَصْبُهُ كَنَصْبِ ما قبله ، وفيه معنى التعظيم . وزعم أن دخول أي

(١) أم البنين : زوج مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة  
 وأبناؤها خمسة ، وهم عامر ، وطفيل ، وعبيدة ، ومماوية ، ولكنه جعلهم أربعة  
 للقافية . انظر المعارف لابن قتيبة ٤٠ .

والشاهد فيه رفع « بنو » لأن « الأربعة » ليس فيها معنى فخر ولا تعظيم  
 فيكون ما قبلها منصوباً على الاختصاص والفخر ، وإنما هو مخبر بنسبهم وعددهم  
 لا مفتخر .

(٢) حلاهم ، من التحلية ، وهي الوصف . قال السيرافي تعليقا : يجيز  
 أبو العباس محمد بن يزيد في :

\* نحن بنو أم البنين الأربعة \*

النصب على وجهين : أحدهما أن أم البنين امرأة شريفة ، وبنوها الأربعة  
 كلهم سيد ، والخبر :

\* المطعمون الحفظة المددعه \*

فنصبه على الفخر بما ذكرت لك . والوجه الآخر : أنه لم يرد معنى الفخر ،  
 ونصبه على « أعنى » بلا مدح ولا ذم .

ثم رد السيرافي هذا التجويز وقال : إن قول سيويوه أقرب .

في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء، يعني (١) أيتها العصابة  
فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا [ فيه ] يا ، ولكنهم خزلوها  
وأسقطوها حين أجروه على الأصل .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول : إني هذا أفعل (٢)  
[ كذا وكذا ، ولكن تقول : إني زيدا أفعل ] . ولا يجوز أن تذكر إلا أسماء  
معروفاً ، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا (٣) للمضمر [ وتذكيراً ]  
وإذا أبهت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر . ولو جاز هذا لجازت النكرة  
فقلت إنا قوماً ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ، ولكن هذا موضع  
بيان كما كانت الندبة موضع بيان ، فقبح (٤) إذ ذكروا الأمر توكيداً لما  
يعظمون أمره أن يذكروا مبهماً (٥) .

وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل  
البيت ، وآل فلان . ولا يجوز أن تقول إنهم فعلوا أيتها العصابة ، إنما يجوز  
هذا للمتكلم والمكلم المنادى ، كما أن هذا لا يجوز إلا للحاضر (٦) .

وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى (٧) :

(١) يعني أيتها العصابة ، ساقط من ط

(٢) ب : « أي هذا أفعل ذلك » .

(٣) ط : « إنما تذكرها هنا توكيداً وتوضيحاً » .

(٤) ط ، ب : « إذا » .

(٥) ط : « أن يذكروه مبهماً » .

(٦) يعني أنه لا ينادى إلا الحاضر .

(٧) الكامل ٦٥٩ والشراء ٤٧٧ والقالي ٢ : ١٤٢ والمؤلف ١٤٥

يا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلهُ جَريرٌ ولكنْ في كُليبِ تَواضعٌ<sup>(١)</sup>  
 فرعما أنه غيرُ منادى وإنما انتصب على إضمارٍ كأنه قال يا قاتلَ الشِّعْرِ  
 شاعراً ، وفيه معنى حَسْبُكَ به شاعراً<sup>(٢)</sup> .

كأنه حيث نادى قال حَسْبُكَ به ، ولكنه أضمر<sup>(٣)</sup> كما أضروا في ٣٢٩  
 قوله : تالله رجلاً وما أشبهه ، مما ستجده في الكتاب إن شاء الله عز وجل .  
 ومما جاء وفيه [معنى] التعجب كقولك : يالك فارساً ، قولُ الأَخوص  
 ابن شُريح الكِلَابِي<sup>(٤)</sup> :

(١) ط والشتنمري : « أيا شاعراً » بدون الحزم . كان للصلتان قد دعي  
 ليحكم بين الفرزدق وجرير ، ففضل جريراً في الشعر ، والفرزدق في الشرف  
 والفضل ، ولذا قال : « ولكن في كليب تواضع » ، وكليب رهط جرير ، من  
 بني نعيم .

والشاهدُ فيه نصب « شاعراً » على الاختصاص والتعجب ، والمنادى محذوف  
 تقديره يا هؤلاء أو يا قوم ، حسبكم به شاعراً . وإنما امتنع أن يكون منادى  
 لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة ، وهو إنما قصد شاعراً بعينه  
 وهو جرير فلو كان منادى لبني حينئذ على الضم ، وقوله « جرير » خبر لمبتدأ ،  
 أي هو جرير الذي أتعجب منه . قال الشنمري : ويجوز عندي أن يكون قوله  
 شاعراً منادى جرى على لفظ المنكور وإن كان مخصوصاً معروفاً ، لوصفه بالجملة  
 التي بعده ، والجملة لا يوصف بها إلا النكرة .

(٢) شاعراً ، ساقط من ط .

(٣) ط : « أضمره » .

(٤) كذا في الأصل . وفي السيرافي : « شريح بن الأَخوص » وفي ب :  
 « الأَحوص بن شريح » وفي الشنمري : « الأَحوص أبي شريح » . وانظر  
 المعنى ٤ : ٣٠٠ والمهم ١ : ١٨ والأشعري ٣ : ١٧٦ والتصريح ٢ : ١٧٤ .

تَمَنَّا لِيَلْقَانِي لَقِيطُ أَعَامُ لَكَ بِنَ صَعْصَعَةَ بِنِ سَعْدِ (١)  
 وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ لَمْ تَعْجِبَا ، لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْمَنَادَى يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى  
 أَفْعَلُ بِهِ ، يَعْنِي يَا لَكَ فَارِسًا .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا البيت مثل ذلك ؛ للأخطل (٢) :  
 أَيَّامٌ جُمِلَ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا صُرْمًا لَخَوْلَطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ (٣)

(١) كان لقيط بن زرارة التيمي قد توعد الأخوص الكلابي وتمنى أن يلقاه  
 فيقتله ، فقال الأخوص هذا متعجبا لقومه بنى عامر من تمنيه لقتله وتوعده له .  
 وبنو كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، كانوا  
 قد نزلوا في معاوية بن بكر فذهبوا إليهم ، وإنما هم من بنى صعصعة بن سعد  
 ابن زيد بن مناة بن تميم . وأراد يا عامر ، فرخم .  
 والشاهد في قوله « لك » ، أي دعائي لك ، والمعنى معنى التعجب كما يقال  
 يا لك فارسا ، أي يا هذا دعائي لك من فارس ، أي أعجب لك في هذه الحال ،  
 فبين سيويوه بهذا أن المنادى قد يخص بالنداء على معنى التعجب ، لا على معنى  
 الدعاء إلى أمر .

(٢) ليس في ديوان الأخطل ، لكن ورد أيضا بهذه النسبة عند الشنتمري .  
 (٣) الصرم ، بالضم والفتح : القطيعة والمجران ، أو هو بالضم الاسم ،  
 وبالفتح الفعل والمصدر . وخولط : اختل وتغير . وأضاف الأيام إلى « جمل »  
 على تقدير أيام حال جمل وكون جمل أو نحو ذلك من التقدير . ويروى :  
 « جملٌ خليلٌ » على الابتداء والخبر ، فلا شاهد فيه .

والشاهد فيه نصبه « خليلا » على الاختصاص والتعجب ، أي أعجب بها خليلا  
 وما أعجبها خليلا . وقال بعض النحويين : إنما احتج به نصب « الأيام » على الاختصاص  
 وليس بشيء ، لأن الأيام إنما نصب هنا على الظرفية للمعنى المتقدم قبلها في قوله :  
 وقد أراها وشعب الحى مجتمع وأنت صب بمن عقلت معتمد  
 أي قد أرى هذه الدار في هذا الوقت كذا .

وقال في قول الشاعر (١) :

\* يَاهِنْدُ هِنْدٌ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ (٢) \*

أنه أراد : أنتِ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ (٣) ، فجعلها نكرةً (٤) .

وقد يجوز أن تقول بعد النداء مَقْبَلًا عَلَيَّ مِنْ تَحَدُّثِهِ : هِنْدٌ هِنْدٌ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ، فيكونُ معرفةً .

### هذا باب الترخيم

والترخيمُ حذفُ أوِاخِرِ الأَسْمَاءِ المَفْرَدَةِ تَخْفِيفًا ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا ، وقد كتبناه فيما مضى ، وستراه فيما بقي إن شاء الله [تعالى] .

واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ ، وإِنَّمَا ٢٣٥ كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من قَوْمِي [ونحوه] في النداء .

(١) الشاهد من الحسين . وانظر اللسان ( خلب ٣٥٢ )

(٢) الخلب ، بالكسر : لحية رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب ما بين القلب والكبد .

والشاهد فيه رفع « هند » الثانية على إضمار مبتدأ ، وتقديرها نكرة موصوفة بما بعدها ، والتقدير أنت هند مستقرة بين خلب وكبد ، كما يقال أنت زيد من الزيدتين ، فتجمل زيداً نكرة . قال الشتمرى : ويجوز أن تجعلها معرفة على أصلها مقطوعة أيضاً مما قبلها ، كأنه قال : هند هذه المذكورة بين خلبي وكبدي مستقرة .

(٣) ما بعد الشطر إلى هنا ساقط من ط .

(٤) ط : « يجعلها نكرة » .

واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف ؛ لأنها غير مناديين ، ولا يرخم مضاف ولا اسم منون في النداء<sup>(١)</sup> ؛ من قبل أنه جرى على الأصل وسلم من الحذف ، حيث أجرى مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب<sup>(٢)</sup> . يقول : إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب ، وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب ، ومع ذلك إنه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم ، ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخره<sup>(٣)</sup> ، لأن المضاف إليه من الاسم الأوّل بمنزلة الوصل من الذي [ إذا قلت الذي قال ، بمنزلة التنوين في الاسم ] .

ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا ، لأنه بمنزلة المضاف إليه .  
ولا ترخم للندوب<sup>(٤)</sup> لأن علامته مستعملة ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم .

(١) ط : « ولا ترخم مضافا ولا اسما منونا في النداء » .

(٢) بده في الأصل وب : « يقول إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب . وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت بناء الإعراب » .

وقال السيرافي تعليقا : الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أن يكون منادى مفردا معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف ، أو تكون في آخره هاء التانيث وإن كان على ثلاثة أحرف . فإن نقص من هذه الشرائط شيء لم يجوز ترخيمه . ثم قال : وزعم الكسائي والفراء أن المضاف يجوز ترخيمه ، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان : يا أبا عرو ، ويا آل عكرام ... وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء .

(٣) ط : « تحذف » بالياء في الموضعين ، وفي ب : « يحذف » بالياء في الموضعين ، وأثبت ما في الأصل .

(٤) هذا ما في ط وفي الأصل وب : « ولا يرخم الندوب بالياء » .



وإذا ثبت لم ترخّم؛ لأنّها كالتنوين .

واعلم أنّ الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً؛ لأنّك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسمًا ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذفت على حاله، لأنّه ليس عندهم حرف الإعراب. وذلك قولك في حارث: يا حارث، وفي سلمة: يا سلم، وفي برثن: يا برثن، وفي هرقل: يا هرق.

### هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء

اعلم أنّ كلّ اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسمًا خاصًا غالبًا، أو اسمًا عامًا لكل واحد من أمة، فإن حذفت الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب. فأما ما كان اسمًا غالبًا فنحو قولك: يا سلم أقبل. وأما الاسم العام فنحو قول العجاج:

\* جاري لا تستكري عندي (١) \*

إذا أردت يا سلمة، ويا جارية (٢).

وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك: يا شأ أرجني (٣) ويأئب أقبلي، إذا أردت: شاة وثبة.

(١) سبق الكلام عليه في ٢٣١.

(٢) في الأصل فقط: «أي إذا أردت يا سلمة ويا جارية».

(٣) يقال شاة راجن: مقيمة في البيوت، ويقال أيضا رجن في الملف رجونا، إذا لم ينف منه شيئاً. وهذا ما في الأصل، وفي ط، ب: «ادجني» بالبدال، من الدجون، وهو إلف البيت والإقامة به.

واعلم أن ناساً من العرب يُشبتون الهاء فيقولون : يأسلةً أقبل ، وبعضُ من يشبت يقول : يأسلةً أقبل .

واعلم أن العرب الذين يحدفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يأسلةً ويا طلحة . وإنما الحذف هذه الهاء ليبتنوا حركة الميم والهاء ، وصارت هذه الهاء لازمةً لها في الوقف كما لزمت الهاء وقف ارمه<sup>(١)</sup> ، ولم يجملوا<sup>(٢)</sup> المتكلم بالخيار وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها ، من قبل أنهم جعلوا الحذف لازماً لهاء التأنيث في الوصل ، كما لزمت حذف الهاء من ارمه في الوصل وكانهم أزموا هذه [ الهاء في ارمه ] في الوقف ولم يجملوها بمنزلتها إذا بينت حركة ما لم يحدف بعده شيء ، فهو عليه وإليه ، ولكنها لازمة كراهية أن يجتمع في ارمه حذف الهاء وترك الحركة ، فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ، ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ليكون ثباتها في الاسم على كل حال ، لئلا يتخلوا به .

واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجملون المدة التي تلتحق القوافي بدلاً منها .  
وقال [ الشاعر ] ، ابن الخرع<sup>(٣)</sup> :

(١) ط : « لازمة كما لزمت الهاء في قه وارمه » .

(٢) ط : « ولم يجمل » بالبناء للمجهول .

(٣) ب : « ابن الجذع » ، تحريف . وهو عوف بن عطية بن الخرع ، بوزن كفف ، التيمى ، نسبة إلى تيم بن عبد مناة . شاعر جاهلي . الخزانة ٣ : ٨٢ والقاموس ( خرع ) والمفضليات ٣٢٧ . والبيت الشاهد في المفضليات ٤١٦ .

كادت فزارة تشقى بنا فأولى فزارة أولى فزاراً<sup>(١)</sup>

وقال القطامي :

\* قفني قبل التفرق يا ضبأعا<sup>(٢)</sup> \*

وقال هديبة<sup>(٣)</sup> :

\* هوجي علينا وأربعي يا فاطماً<sup>(٤)</sup> \*

(١) تشقى بنا ، أى نوقع بها قسقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد ، ومعناه : الشر أقرب إليك .

والشاهد فيه ترخيم « فزارة » فى آخر البيت ، والوقف عليها بالألف عوضاً من الألف ، لأنهم إذا رخوا ما فيه الماء ثم وقفوا عليه ردوها لتوقف ، فلما لم يمكن الشاعر رد الماء هنا جعل بالألف عوضاً من الماء .

(٢) ديوانه ٣٧ وابن بيش ٧ : ٩١ والخزائن ١ : ٣٩١ / ٤ : ٦٤ والمبني ٤ : ٢٩٥ والممع ١ : ١١٩ ، ١٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٢ والأشموني ٣ : ١٧٣ . وهو صدر ، وعجزه :

\* ولا يك موقف منك الوداها \*

وضباعة ، هى بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامي بالقصيدة . ويروى : « ولا يك موقفي » .

والشاهد فيه ترخيم « ضباعة » والوقف على الألف بدلا من الماء ، كما مضى للقول فى الشاهد السابق .

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢ : ٦٤ والشعراء ٦٧٢ . والحق أن الرجز لزيادة ابن زيد المنزى ، كما فى الشعراء فى قصة ذكرها ابن قتبية .

(٤) فاطمة هذه ، هى أخت هديبة ، شيب بها زيادة فمدا عليه هديبة فقتله . عوجى : اعطى وعرجى . واربعى : أقيمى .

والشاهد فيه « يا فاطما » حيث وقف بالألف على هذا المرخم المحتوم بالماء . وانظر ما سبق .

وإنما كان الحذفُ أُلزِمَ للهاءات في الوصل<sup>(١)</sup> ، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء ، من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تُبدل مكانها التاء ، فلما صارت الهاء في موضع يُحذف منه لا يُبدل منه<sup>(٢)</sup> شيء تخفيفاً ، كان ما يُبدل ويُغيّر<sup>(٣)</sup> أولى بالحذف ، وهو الهاء أُلزِمَ ، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيراً لا محالة<sup>(٤)</sup> .

وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حَرْمَلٌ ، يريد يا حَرَمَلَةً ، كما قال بعضهم : إرْمٌ ، يقفون بغير هاء .

٣٣٢

واعلم أن هاء التانيث إذا كانت بعد حرف زائد لو لم تكن بعده حُذف ، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدها حُذفاً زائدين ، لم يُحذف<sup>(٥)</sup> ، من قبل أن الحروف الزوائد<sup>(٦)</sup> قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد [من الحروف<sup>(٧)</sup>] وذلك قولك في طائفيّة : يا طائفيّ أقبلي ، وفي مرجانة : يا مرجان أقبلي .

(١) ط : « وإنما كان الحذف للهاءات أُلزِمَ » .

(٢) ط : « منها » .

(٣) ط : « يتغير » .

(٤) في الأصل فقط : « إذا » بدل : « إذ » . وقال السيرافي ما ملخصه :

إنما كان الترخيم أكثر فيما آخره هاء التانيث لعلتين : إحداهما أن هاء التانيث شيء مضاف إلى الاسم ليس من بنيتها ؛ لأنها لا تعود في جمع مكسر ولا جمع سالم كما تعود ألف التانيث . والعملة الأخرى أنها هاء في الوقف وتاء في الوصل ، وهذا التغيير لازم لها ، ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألفي التانيث ، فكان حذفها أولى ، لأنها إذا حذفتم لم يختل الاسم لحذفها .

(٥) ب فقط : « لم تحذف غيرها » .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « الحرف الزائد » .

(٧) من الحروف ، ساقط من الأصل فقط .

وفي رَعَشَنَةٍ : يارَعَشَنَ أَقْبِلُ ، وفي سِعْلَاةٍ : يا سِعْلَاةَ أَقْبِلِ . ولو حذفنا ما قبل الهاء كحذفك إياه وليس بعده (١) هاء لقلت في رَجُلٍ يَسْمَى عُثْمَانَةَ يا عُثْمَ أَقْبِلُ ، لأنَّ الهاء لو لم تكن ههنا لقلت يا عُثْمَ أَقْبِلُ ؛ فَإِنَّمَا الكلامُ أن تقول يا عُثْمَانَ أَقْبِلُ . فَأَجْرٌ ترخيمٌ هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو من نفس الحرف .

ومن حذف الزوائد مع الهاء فإنه ينبغي له أن يقول في فاطمة : يا فاطِ لا تفعلِي ، من قبل أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت يا فاطِ كما تقول يا حارِ ، فأنت قد تحذف ما هو من نفس الحرف كما تحذف الزوائد ، فإذا ألحقته الزوائد لم تحذفه مع الزوائد (٢) . فكذلك الزوائد إذا ألحقها مع الزوائد لم تحذفها معها .

هذا بابٌ يكون فيه الاسمُ بعدما يُحذف منه الهاءُ  
بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه (٣) هاءٌ قطُّ

وذلك قول بعض العرب ، وهو عنترَةُ [ العَبْسِيُّ (٤) ] :

(١) في الأصل و ب : « وليس بعده هاء » .

(٢) فإذا ألحقته الزوائد ، ساقط من الأصل فقط ، وفي ط : « فإذا ألحقها

الزوائد » . وفي ط بعد ذلك : « لم تحذفها مع الزوائد » .

(٣) ط ، ب : « لم يكن » .

(٤) في معلقته . وانظر أمالي ابن السجري ٢ : ٩٠ ، ١٧٠ ، والمص ١ : ١٨٤

شرح شواهد المفني ٢٨٢ .

يَدْعُونَ عَنَتْرًا، وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانٌ يَبْرِي فِي لَبَانِ الْأَدَمِ<sup>(١)</sup>  
 جملوا الاسم عنترا<sup>(٢)</sup> وجملوا الراء حرف الإعراب .

وقال الأسود بن يعفر تصديقاً لهذه اللغة :

أهل هذا الدهر من متعلل عن الناس، مهملاً شاء بالناس يفعل<sup>(٣)</sup>  
 [ ثم قال ] :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبي حتى أمال بن حنظلة<sup>(٤)</sup>

(١) يقول : يستنصرون بي في الحرب وينادونني ، وقد تعاورت الرماح فرسى الأدم ، وشرعت فيه شروع الدلاء في الماء . والأشطان : الحبال ، جمع شطن بالتحريك . وفي ط : « أشطان بر » بالهمز ، وفي ب : « تبر » وهذه معرفة . واللبان ، كسحاب : الصدر . والأدم : الأسود ، وهو فرسه .

والشاهد فيه ترخيم « عنطرة » ، وبنائوه على الضم ، تشبيهاً له باسم مفرد نادى لم يحذف منه شيء ، وقد حذف حرف النداء قبل عنطرة ، لأن النادى العلم يحسن معه الحذف لأنه معرفة بنفسه ليس يحتاج إلى تعريف حرف النداء له .  
 (٢) في الأصل و ب : « جعل الاسم عنترا » .

(٣) نوادر أبي زيد ١٥٩ وسمط اللآلي ٩٣٥ والتصريح ٢ : ١٩٠ .  
 والمتعلل : مصدر ميمي ، من التعلل ، وهو اللهو والشغل .

يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائماً لا يشغله شيء عما يريد أن يفعله . وقد فسره الشنتمري بقوله : « يقول إن هذا الدهر يذهب بهجة الإنسان وشبابه ، ويتعلل في فعله ذلك تعلل المتجنى على غيره » .

(٤) ط فقط : « ليسلبي نفسي » . وكنى عن الشباب بالرداء لأنه أجل الثياب ، وجعل ما ذهب من شبابيه حقاً غصبه إياه وغلبه عليه . ثم نادى مالك بن حنظلة مستفتياً بهم مستنصراً لأنه منهم ، فالأسود بن يعفر نهشلي ، من نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة .

والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » وإجراؤه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم فلذا جره بالإضافة . وهو مما يرخم في غير النداء ضرورة .

وذلك لأن الترخيم يجوز [في الشعر] في غير النداء ، فلما رُخِمَ جعل الاسم بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاء . وقال رؤبة<sup>(١)</sup> :

إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ تَحْزِرُ قَارِبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَنْزِي<sup>(٢)</sup>  
وإِنَّمَا أَرَادَ : أُمَّ حَمْزَةً<sup>(٣)</sup> . وأما قول ذى الرمة :

دِيلَر مِيَّةَ إِذْ مَيُّ تَبَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ<sup>(٤)</sup>  
فزعم يونس أنه كان يسميها مرة مية ومرة ميا<sup>(٥)</sup> ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره .

== وقال السيرافي تعليقاً على البيت : قال أبو بكر محمد بن علي مبرمان : قرأت على أبي العباس — يعنى المبرد — أمالاً بن حنظل . فالشاهد في هذه الرواية في ترخيم مالك وحنظلة وذلك أنه جعل مال بعد حذف الكاف منه للترخيم بمنزلة من اسمه « مال » ، فإذا ناداه على هذا جاز أن يقول : أمالاً بن حنظل ، كما تقول : أزيداً بن عمرو .

- (١) ديوانه ٦٤ وابن يميث ٩ : ٦ والإنصاف ٣٤٩ والمخصص ١٤ : ١٩٥ .
- (٢) يصف كبره وعلوسه ، وأنه يقارب الخطو في عنقه وجزه ، وهما ضربان من السير ، والجز أشدها وهو كالوثب والقفز .  
والشاهد فيه ترخيم « حمزة » في غير النداء ، للضرورة .
- (٣) كذا في ط . وفي الأصل : « وإِنَّمَا أَرَادُوا حَمْزَةً » ، وفي ب : « وإِنَّمَا أَرَادَ حَمْزَةً » .

- (٤) قد سبق الكلام على البيت في ٠٢٨٠ وقد علق السيرافي على البيت بقوله : قال أبو العباس : يجوز أن يكون أجراه في غير النداء على يا حاراً ثم صرفه لما احتاج إليه . وهذا هو الوجه عندي ، لأن الرواة كلها تنشد :  
فيأى ما يدريك أين مناخنا معرفة الألقى يمانية سجراً  
على الترخيم ، فهذا يدل على أنه يقصد قصد مية .
- (٥) ط فقط : « مئ » بمنع الصرف ، وهما وجهان جائزان في كل علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط .

وعلى هذا المثال قال بعضُ العرب إذا رَحِمُوا : يَاطَلِحُ وَيَا عَنَتْرُ . وقد يكون قولهم « يدعون عنترُ » بمنزلة تى ؛ لأن ناساً من العرب يسمونه عنترًا في كل موضع . ويكون أن يجعله بمنزلة تى بعد ما حذف منه ، وقد يكون تى أيضاً كذلك ، يجعلها<sup>(١)</sup> بمنزلة ما ليس فيه هاء بعد ما تحذف الهاء .

وأما قول العرب : يا فُلُّ أَقْبِلْ ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة ديم . والدليل على ذلك أنه ليس أحدهُ يقول يا فُلُّ<sup>(٢)</sup> فإن عنوا امرأة قالوا : يا فُلةُ ؛ وهذا الاسم<sup>(٣)</sup> اختصَّ به النداء ، وإِذَا مَئِيَّيْنِي على حرفين لأنَّ النداء موضعُ تخفيف<sup>(٤)</sup> ، ولم يجز في غير النداء لأنه جمل اسماً لا يكون إلا كنايةً لمنادى ، نحو يا هَتَاهُ ، ومعناه يارَجُلُ . وأما فُلَانٌ فإِذَا مَا هو كنايةٌ عن اسم سُمِّي به المحدث عنه ، خاصَّ غالب . وقد اضطرَّ الشاعرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى . قال أبو النجم :

\* فِي بَجَّةِ أَمْسِكِ فُلَانًا عَنِ فُلِّ<sup>(٥)</sup> \*

(١) ط : « وقد تكون » ، و « تجعلها » بالناء فهما .

(٢) ط : « يا فلا » .

(٣) ط : « وهذا اسم » .

(٤) كذا في ط ، وفي الأصل و ب : « يحذف » .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢ : ١٠١ والخزانة ١ : ٤٠١ والمعنى ٤ : ٢٢٨

والهمع ١ : ١٧٧ وشرح شواهد المفنى ١٥٤ والأشئوني ٣ : ١٦١ والتصريح

٢ : ١٨٠ . واللجة ، بالفتح : اختلاط الأصوات في الحرب . أمسك فلانا عن

فل ، أى خذ هذا بدم هذا ، وأسر هذا بهذا .

والشاهد فيه استعمال « فل » موضع « فلان » في غير النداء ضرورة . =



هذا باب إذا حذفت منه الهاء

وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء

أبدلت حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء

وإن لم يجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها ٣٣٤  
قبل أن تحذف .

وذلك قولك في عَرَقُوةٍ وَقَمَحْدُوةٍ إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء<sup>(١)</sup> على حالٍ : يَاعَرَقِي<sup>(٢)</sup> وَيَأَقْمَحْدِي ؛ من قبل أنه ليس في الكلام اسم آخره كذا<sup>(٣)</sup> . وكذلك إن رَحِمْتَ رَعُومٌ وجعلته بهذه المنزلة ، قلت : يَارَعِي .

وإن رَحِمْتَ رجلاً يسمى قَطْوَانٌ فجعلته بهذه المنزلة قلت : يَأَقْطَا أُقْبِلُ .

= وفي ذلك تقديران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، فحذف النون للترخيم في غير نداء ثم حذف الألف لأنها زائدة . والآخر أن يكون نقله محذوفاً من قولهم : يا فل ، للضرورة .

(١) ط : « هاء » .

(٢) في الأصل فقط : « قلت يا عرقى » .

(٣) بعده في الأصل و ب : « يعني آخره واو قبلها حرف متحرك » ، لكن

في الأصل : « قبله حرف » . ويبدو أنه من تعليلات الأخصف .

وقال السيرافي مملقاً : إذا وقع الترخيم على أن يكون المبق بمنزلة اسم كامل غير مرخم فينبغي أن تراعى الحرف الذي يقع طرفاً . إن كان مما يغير إذا وقع طرفاً غير ، وإن بقي ما يبنى أن يزداد فيه ليتم اسماً زيداً فيه حتى يكون على منهاج الأسماء المفردة . ولذلك قالوا في عرقوة وقمحدوة : ياعرقى وياقحدى ، لأن الواو وقعت طرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياء وكسر ما قبلها . وكذلك فعلت العرب في جمع دلو وحقو ، حيث قالوا : أدلٍ وأحقٍ ، وأصله أدلؤ وأحقؤ .

فإن رنخت رجلاً اسماً طفاوة قلت : يا طفاؤه أقبل ، من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخره يكون حرف الإعراب ، يعني الواو والياء إذا كانت قبلها ألفٌ زائدةٌ ساكنةٌ لم يثبتا على حالهما ، ولكن تبدل الهززة مكاتهما . فإن لم يجعلها حروف الإعراب فهي على حالها قبل أن تحذف الهاء ، وذلك قولك : يا طفاؤه أقبل ، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليست فيه الهاء .

واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر ، من قبل أن حرف الإعراب<sup>(١)</sup> في سائر الكلام غيره . وهو على ذلك عربي .  
وقد حملهم ذلك على أن رنخوه حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه .  
قال العجاج<sup>(٢)</sup> :

تقد رأى الراءون غير البطل أنك يا معاوية ابن الأفضل<sup>(٣)</sup>

(١) كذا في ط . وفي الأصل ، ب : « حروف الإعراب » .

(٢) ديوانه ٤٨٠ والخصائص ٣ : ٣١٦ والحزاة ١ : ٣٩٦ والممع ١ : ١٨٤ .

وهو من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية ، على حد قوله :

• يحملن عباس بن عبد المطلب •

المراد ابن عباس ، فحذف « ابن » .

(٣) أي لقد رأى الراءون رأيا صحيحا لا باطلا ، فنصب « غير » على

المفعولية المطلقة . والبطل : جمع باطل ، قياسا على أصله في الصفة .

والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في « يا معاوية » ، رخم أولا فصار

« يامعاوي » ، وثانياً فصار « يامعاو » وهي ضرورة قبيحة . قال الشنتمري : « ويحتمل

أن تكون الياء من قوله يا ابن الأفضل ياه معاوية على قوله يامعاوي ابن الأفضل =

يريد : يا معاوية .

وتقول في حيوة : يا حيواً أقبل ، فإن رفعت الواو تركتها على حالها لأنه حرف أجرى على الأصل وجعل بمنزلة غزير ، ولم يكن التغير لازماً وفيه الهاء .

واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاء إذ لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالذكور . وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : يا خبيثُ أقبلي . وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ولا تؤنث مذكراً .

واعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لا يُحذف منها أكثر ، لأنهم كرهوا أن يُحذفوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول .

٣٣٥

وإن حذف فحسن . وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء أزن منه لحارث ومالك وعامر ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر ، وأكثروا التسمية بها للرجال . قال مهلهل بن ربيعة<sup>(١)</sup> :

يا حارٍ لا تجهل على أشياخنا إنا ذوو السورات والأحلام<sup>(٢)</sup>

فتوهمت ياء يا ابن ، التي في النداء ، وإنما هي ياء معاوية . ويرده ما حكى ابن كيسان أن بعض المنشدين له من العرب يقول : يا معاو ، فيقطع الكلمة في النداء عند الواو ، ثم يقول يا ابن الأفضل .

( ١ ) ابن يعيش ٢ : ٢٢ . يقوله للحارث بن عباد ، الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير بن الحارث ، قتله مهلهل وقال له قوله المشهورة : « يؤ بشع نعل كليب » ، أي كن كفتنا لشع نعله .

( ٢ ) الجهل : الحق . والسورة ، بالفتح : الحدة والخفة عند الغضب ، =

وقال امرؤ القيس :  
 أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ (١)  
 [ وقال الأنصاري :

\* يا مالٍ والحقُّ عنده فقِفُوا (٢) ] \*

وقال النابغة [ الذبياني ] :

فصالحونا جميعاً إن بدأ لكلم ولا تقولوا لنا أمثالها عام (٣)  
 وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه .

== أى فينا إياه وحدة عند الغضب ، وفينا الحلم والرزاة عند الرضا .  
 والشاهد فيه ترخيم « حارث » لكثرة استعماله .

( ١ ) البيت من معلقته المشهورة . وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٨٨  
 والخصائص ١ : ٦٩ والإنصاف ٦٨٤ وابن يعين ٩ : ٨٩ . ويروى : « أصاح  
 ترى برقا » و « أعنى على برق » . والوميض : اللمعان الخفي ، يقال ومض  
 البرق وأومض . والحبي : السحاب المعترض بالأفق ، يقال حبا لك الشيء ،  
 إذا عرض وارتفع . والمكَلَل : المتركب .  
 والشاهد فيه ترخيم « حارث » كما في الشاهد السابق .

( ٢ ) لم تثبت هذه الزيادة في الأصل ولا في ب كما يفهم من وضعها بين معقفي  
 التكملة ، كما أن الشنتمرى لم يتعرض للإنشاد ولا للشاهد . والبيت لعمر بن امرئ  
 القيس الأنصاري كما في جمهرة القرشي ١٢٧ وديوان حسان ٢٨١ . وصدرة :  
 \* لِنَ بُجَيْرًا عَبْدَ لَفَيْرِكُمْ \*

والشاهد في هذا النطر ترخيم « مالك » وهو اسم قبيلة ، وهذا الترخم  
 كثير في الشعر .

( ٣ ) ديوان النابغة ٧١ يقوله لبيق طامر بن صصمة ، وكانوا عرضوا عليه  
 وطى قومه مقاطعة بنى أسد ومخالفتهم دونهم ، فيقول لهم : صالحونا وإياهم جميعا  
 إن شئتم ، فلن ننفرد بصلح محكم دونهم .  
 والشاهد في « عام » ، وهي ترخيم طامر ، وهو علم كثير الاستعمال .

وكلُّ اسمٍ خاصٍّ رتخته في النداء فالترخيمُ فيه جائزٌ وإن كان في هذه  
الأسماء الثلاثة أكثرَ . فمن ذلك قولُ الشاعر (١) :

فقلتمُ تَمَالَّ يا بَيزِي بنَ مَحْرَمٍ      ققلتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ (٢)

٣٣٦

وهو يزيدُ بنُ مَحْرَمٍ (٣) .

وقال مجنون بنى عامر :

ألا يالَيْلَ إِن حُخِرْتِ فِينَا      بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي أَيْنَ الْخِيَارِ (٤)

يريد في الأول : يزيد ، وفي الثاني لَيْلَى .

وقال أوسُ بنُ حَجَرٍ (٥) :

( ١ ) هو يزيد بن مُحْرَمٍ ، بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء المهملة المشددة .  
وقيل : مُحْرَمٌ ، بالحاء المهملة والزاي المشددة المفتوحة ، من بنى الحارث بن كعب ،  
يعرف بابن فسكة ، وهى جدته أم أبيه . وانظر الخزانة ١ : ٣٩٦ وأمالى ابن  
الشجرى ٢ : ٨١ . وقال المرزبانى فى معجمه ٤٩٤ : « ويزيد جاهلى كثير الشعر » .

( ٢ ) ط : « محزم » ، وأثبت ما فى الأصل وب . يذكر أنه دعى إلى الحلف  
فأبى أن ينقض حلفه لصداء ويحالف غيرهم . وصداء : حى من بنى أسد ، وقيل  
اسم فرس له . أى لا أحتاج مع فرسى والاعتزاز بها إلى حليف ،  
والشاهد فيه ترخيم « يزيد » .

( ٣ ) ط : « محزم » ، وأثبت ما فى الأصل وب .

( ٤ ) ديوانه ١٢٢ . بنفسى ، أى أفديك بنفسى ، يقول : إن خيرت بينى  
وبين غيرى ، فانظرى طويلا ، فلى أمل أن أحظى باختيارك .

والشاهد فى ترخيم « ليلي » وحذف ألفها كما تحذف الهاء .

( ٥ ) ديوانه ١١٧ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٨١ .

\* تَكَرَّرَتْ مُنَابَعِدَ مَعْرِفَةٍ لِي (١) \*

يريدُ : لَيْسَ .

واعلم أن كل شيء جاز في الاسم الذي [ في ] آخره هاء بعد أن حذف الماء منه في شعر أو كلام ، يجوز فيها لا هاء فيه بعد أن تحذف منه (٢) . فمن ذلك قول امرئ القيس (٣) :

لِنِعْمِ الْفَتَى تَشْتَوِي إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ (٤)  
جعل ما بقي بعد ما حذف ، بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، كما جعل

(١) مطلع قصيدة له . وعجزه :

\* وبعد التصابي والشباب المكرم \*

يقول : أنكرتنا لمكان الكبر بعد معرفة بنا زمان الشباب .

والشاهد في ترخيم « ليس » بحذف السين كما تحذف الهاء . وليس : اسم امرأة ، وأصل معناه المرأة اللينة الملس .  
(٢) ط : « أن يحذف منه » .

(٣) ديوانه ١٤٢ والعينى ٤ : ٢٨٠ والمجم ١ : ١٨١ والأشعري ٣ : ١٨٤ .

(٤) كان طريف بن مالك قد أجاز امرأ القيس حين استجار به ، وكانت القبائل تتحاماه خوفاً مما كان يطالب به من الملك . ويقال عشا إلى النار وعشاها ، واعتشى بها : رآها ليلاً على بعد فقصدتها مستضيئاً بها ليصل إلى الضيافة . وفي الأصل : « يشو » صوابه في ب ، ط . والحصر ، بالتحريك : شدة البرد .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » في غير النداء ضرورة ، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جره بالإضافة . وهذا حكم ما رخم في غير النداء للضرورة عند أكثر النحويين . ومذهب سيبويه إجرأوه على الوجهين ؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى ترخيمه وحذفه فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه ، وهو في ترخيم النداء متصرف على الوجهين فيجرى به في غير النداء على ذلك .

ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء .

وقال رجلٌ من بني مازن :

حلى دِماءِ البُدْنِ إن لم تُفارِقِي أبا حَرْدَبٍ ليلًا وأصحابَ حَرْدَبٍ<sup>(١)</sup>

وقال ، وهو مصنوعٌ على طَرَفَةٍ ، وهو لبعض العباديين :

أَسَعَدَ بِنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرأى مَهْمَا يَقْلُ يَصْدُقِ<sup>(٢)</sup>

واعلم أن كل اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم تكن<sup>(٣)</sup> آخره الهاء . فزعم الخليل رحمه الله أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليَجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة . فإِذَا ما أرادوا أن يقرَّبوا الاسمَ من الثلاثة أو يصيِّروه إليها ، وكان غايةَ التخفيف عندهم ، لأنَّه أخفُّ شيءٍ عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص ،

(١) أنشده ابن الشجري أيضا في أماليه ٢ : ٨٩ ، ٩١ . يخاطب ناقته ويحشاها على مفارقة أبي حردبة ، وكان هذا لصا قاطما ، وكان الشاعر من أصحابه فتاب . البدن : جمع بدنة ، بالتحريك ، وهي الناقة تنخذ للنحر ، أراد نحر البدن بمكة نذرا منه إن لم تطعه ناقته . وخاطب ناقته وهو يريد نفسه ، على المجاز والاتساع . وأراد : وأصحاب أبي حردبة ، حذف « أبي » لعلم السامع . والشاهد فيه ترخيم « حردبة » في غير النداء في ضرورة ، وأجراؤه بعد الترخيم مجرى غير المرخم في الإعراب .

(٢) لم أجده له مرجعا ، وقال الشنمري : « لبعض العباديين ، وهو مصنوع على طرفة » . ولم أجده في ديوانه .

وسعد بن مالك : حى من بكر بن وائل ، وهم رهط طرفة .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » .

(٣) ط : « يسكن » .

فكروها أن يحذفوه إذ صار قصارهم أن ينتهوا إليه<sup>(١)</sup>.

واعلم أنه ليس من اسمٍ لا تكون في آخره هاء<sup>(٢)</sup> يُحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعميرو ، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً . وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء ، نحو قولك : هذا زيد بن عمرو ، ولم يقولوا هذا زيد ابن أخيك<sup>(٣)</sup>.

ولو حذفت من الأسماء غير الغلبة لقلت في مسلمين : يا مسلم أقبلوا وفي رابك : يارك أقبل . إلا أنهم قد قالوا : يا صاح ، وهم يريدون يا صاحب ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف ، فحذفوا كما قالوا : لم أبل ، ولم يك ، ولا أدر .

هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان

لأنها زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد

وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل ، وفي مروان : يا مرو أقبل ، وفي

(١) ط : « إذا كان . » إلخ .

(٢) ط : « الهاء . »

(٣) السيرافي : « أهل البصرة كلهم ، ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة ، محمومون على أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يرخم ، سواء تحرك الوسط أو سكن ، كرجل اسمه بكر أو عمرو أو قدم أو حجر . » ثم قال : « وقال الفراء : يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أو سطرها متحرك . تقول في نحو حجر و قدم : يا حج و يا قدم . وكذلك في عنق : يا عنق . وفي كتف : يا كتف . قال : لأن في الأسماء نحو يد و دم . »



أَسْمَاءُ : يَا أَسْمُ أَقْبَلِي .

وقال الفرزدق (١) :

يَا مَرَّةَ إِنَّ مَطْيَبِي حَبِيسَةٌ تَرْجُو الْجِبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَبْسُ (٢)

وقال الراجز (٣) :

❖ يَا نَعْمَ هَلْ تَحْكُفُ لَا تَدِينُهَا (٤) ❖

(١) ديوانه ٤٨٢ وابن الشجري ٢ : ١٨٢ وابن يعيش ٢ : ٢٢ والميني ٤ : ٢٩٢ والأشعري ٣ : ١٧٨ والتصريح ٢ : ٢٢٦ . وانظر اللسان (حبس ٣٤٠) .

(٢) مروان هذا هو مروان بن الحكم ، وكان قد ولي المدينة من قبل معاوية ، فدفع إلى الفرزدق صحيفة يوصلها إلى بعض عماله ، وأوهم الفرزدق أن فيها عطية ، وكان فيها مثل ما في صحيفة المتلس ، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خشي مروان أن يفتح الصحيفة فيدرى ما فيها من الأمر بقتله ، فيتسلط عليه بالهجاء ، فكتب إليه :

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس  
ودع المدينة إنها مرهوبة واعد لك أو لبيت المقدس  
ألقى الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلس  
فأجابه الفرزدق بأيات أولها هذا البيت الشاهد . وبعده :

وأنتي بصحيفة مخنومة يخفي علي بها جباء النقرس  
ألقى الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلس

والهجاء : المطاء ، وقد أسند الرجاء إلى ناقته ، وهو يعنى نفسه ، مجازاً .  
والشاهد فيه ترخيم « مروان » وحذف الألف والتون لزيادتهما وكون  
الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

(٣) ط : « وقال آخر » . والشاهد من الحسين .

(٤) تدينها : تجازيها ، دنته بما صنع ، أى جازيته ، وفى المثل : « كاتدين  
تدان » ، أى كما تفعل تجازى ، فسمى الفعل دينا ولين لم يكن جزءاً لأنه سبب  
الجزاء ، فأطلق المسبب على السبب .

والشاهد فيه ترخيم « نعمان » . والقول فيه كالذى قبله .

وقال ليبيد<sup>(١)</sup> :

يا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ    إِنْ الْحَوَادِثَ مَلَقْتُ وَمُنْتَظَرٌ<sup>(٢)</sup>

وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرفٍ رابعين الألف، من قبل أن تزيد النون التي في مروان، والألف التي في فعلاء، ولكن الحرف الآخر الذي قبله زيदा معاً، كما أن ياء الإضافة وقعت معاً. ولم تلحق الآخرة بعد ما كانت الأولى لازمة، كما كانت ألف سلمى إنما لحقت ثلاثة أحرف ثالثها الميم لازمة، ولكنهما زيادتان لحقتا معاً فحذفنا جميعاً كما لحقتا جميعاً.

٣٣٨

(١) أو أبو زيد الطائي. والبيت لم يرد في ديوان ليبيد، لكن نسب إليه في ملحقاته ٣٦٤. وانظر ابن السجري ٢: ٨٧ والعيني ٤: ٢٨٨ وقد نسبه إلى أبي زيد والأشعري ٣: ١٧٨ والتصريح ٢: ١٨٦. وانظر ملحقات ديوان أبي زيد ١٥١.

(٢) الحدث: واحد أحداث الدهر ونوائبه. يقول لها: اصبري على الحوادث فإنها مترادفة على الناس، منها ما نزل وحل، ومنها ما هو منتظر لم يقع بعد.

قال الشنتمري: « وأسماء عند سيوييه فعلاء، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاً، فحذفنا في الترقيم معاً كما حذفنا في مروان معاً. ولانعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف فتكون أسماء فعلاء منه. والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم فسمي به، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كألف عمار، فحذفت مع الأصلية كما تحذف ألفه. وإن كانت أسماء فعلاء كما ذكر سيوييه فاشتقاقها من الوسامة، أبدلت واوها همزة استنفالاً للواو أولاً، كما قالوا امرأة وناة من الونى، وقالوا أحد والأصل واحد، لأنه من الواحد. فعلى هذا يخرج قوله ».

وكذلك ترخيم رجلٍ يقال له مُسَلِّمُونَ ، بحذف (١) الواو والنون جميعاً من قبل أنَّ النون لم تلحق واواً ولا ياءً قد كانت لزمت قبل ذلك . ولو كانت قد لزمت حتى تكون بمنزلة شيء من نفس الحرف ثم لحقتها زائدة لم تكن حرف الإعراب .

وكذلك رجلٌ اسمه مُسَلِّمَانِ : تحذف الألف والنون .

وأما رجل اسمه بَنُونَ فلا يُطْرَحُ (٢) منه إلا النونُ ، لأنك لا تصيرُ اسماً على أقلِّ من ثلاثة أحرف . ومن جعل ما بقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه زيادةٌ قطُّ قال يا بَنِي ، لأنه ليس في الكلام اسمٌ يتصرف آخرُه كما آخر بنو .

هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله

بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً

وذلك قولك في مَنْصُورٍ : يا مَنْصُ أقبِلْ ، وفي عَمَّارٍ : يا عَمَّ أقبِلْ ، وفي رجل اسمه عَمْتَرِيسٌ : يا عَمْتَرِ أقبِلْ . وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد ، وما قبله ساكنٌ بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً ، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده ، لأن ما بعده ليس من الحروف التي تزداد . فلما كانت حالُ [ هذه ] الزيادة حال تلك الزيادة وحذفت الزيادة (٣) وما قبلها ، حذفت هذا الذي من

(١) ط : « تحذف » .

(٢) ط : « تطرح » .

(٣) ط : « الزائدة » .

نفس الحرف<sup>(١)</sup>.

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرفُ

وذلك قولك في قَنَوْرٍ : يَا قَنَوًّا أَقْبَلْ ، وفي رجل اسمه هَبِيخٌ : يَا هَبِيَّ

أَقْبَلْ<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ هذه الواو التي في قَنَوْرٍ والياء التي في هَبِيخٍ ، بمنزلة الواو التي في جَدَوَلٍ ، والياء التي في عَثِيرٍ .

وإنما لُحِقْنَا لُتْلِحًا<sup>(٣)</sup> ما كان على ثلاثة أحرف ببنات الأربعة، وليصير<sup>(٤)</sup>

بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف ؛ كفاء جَمْفَرٍ في هذا الاسم .

ويدلُّك على أنَّها بمنزلة ما أن الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة

منوَّنة كما ينون ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو مِعْرَى . ومع ذلك أن

الزوائد<sup>(٥)</sup> تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادةٌ ، نحو جِلْوَانِخٍ وِجْرِيَالٍ

وِقِرْوِاحٍ ، كما تقول سِرْدَاخٌ . وتقدِّمُ قبل هذه الزيادة الياء والواو زائدتين

كما تقدِّمُ الحرف الذي من نفس الحرف في فدَوِ كَسِيٍّ وخَفَيْدِدٍ ، وهي الواوُ

( ١ ) بعده في الأصل وب : « يعني وما قبله » . قال السيرافي : يريد لما كانت حال الحرف الأصلي في منصور وعمار ، والسين في عنتريس قد وجب حذفه لأنها طرف الأسماء ، صارت هذه الحروف الأصلية في الحذف كالزائد الثاني من الزائدين ، فقد ساوت الحروف الأصلية الزائد الثاني . والزائد الأول من الزائدين بمنزلة الزائد الذي قبل الحرف الأصلي ، وقد ساوى الزائدان الزائد والأصل ، وقد وجب حذف الزائدين فوجب حذف الزائد والأصل .

( ٢ ) القنور : الشديد الضخم من كل شيء . والهبيخ : الأحمق المسترخي .

( ٣ ) ط : « لتلحق » .

( ٤ ) ط : « ولتصير » .

( ٥ ) ط : « الزيادة » .

التي في قنور الأولى ، والياء التي في هبيخ الأولى بمنزلة ياء سميدع ، فصار قنور بمنزلة فدوكس ، وهبيخ بمنزلة سميدع ، وجدول بمنزلة جمفر ، فأجروا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فكروا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شبهوها به وما جعلوها بمنزلة . ولو حذفوا من سميدع حرفين لحذفوا من مهاجر حرفين فقالوا : يامها ، وهذا لا يكون ، لأنه إخلال مفرط بما هو من نفس الحرف .

هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف وذلك قولك في رجل اسمه حولايا أو بردرأيا : يا بردرأي أقبل ، ويا حولأي أقبل<sup>(١)</sup> ، من قبل أن هذه الألف لوجي بها للتأنيث والزيادة التي قبلها لازمة لها يقعان<sup>(٢)</sup> معاً لكانت الياء ساكنة وما كانت حية ، لأن الحرف الذي يجعل وما بعده زيادة واحدة ساكن لا يتحرك ، ولو تحرك لصار بمنزلة حرف من نفس الحرف ، وجاء بناء آخر . ولكن هذه الألف بمنزلة الهاء التي في درحاية وفي عفارية ، لأن الهاء إنما تلتحق للتأنيث ، والحرف الذي قبلها بائن منها قد لزم ما قبله قبل أن تلتحق .

وكذلك الألف التي تجيء للتأنيث إذا جاءت وحدها ، لأن حال الحرف الذي قبلها كحال الحرف الذي قبل الهاء ، والهاء لا تكون أبداً مع شيء

---

(١) السيرافي : هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في حولايا وبردرأيا بمنزلة الهاء في درحاية وعفارية ، وأنا إذا رخننا حولايا وبردرأيا لا نحذف غير الألف وإن كان ما قبلها زائداً ، كما لا نحذف ما قبل الهاء وإن كان ما قبلها زائداً .

(٢) ط : « تقعان » .

قبلها زائد بمنزلة زيادة واحدة وإن كان ساكناً نحو ألف سِمْلاة . ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم يقولوا<sup>(١)</sup> سَمِيلِيَّةٌ ، وكانت في التحقير ياء مجزومة كالياء التي تكون بدل ألف سِرْحان إذا قلت سُرَيْحِينُ ، أو بمنزلة عُشمان إذا قلت عُشيانُ ، ولكنها لحقت حرفاً جياً به ليلحق الثلاثة ببنات الأربعة . وكذلك ألف التأنيث إذا جاءت وحدها ، يدلّك على ذلك تحركُ ما قبلها وحياته .

وإنما كانت هذه الأحرفُ الثلاثة الزوائد : الياء والواو والألف ، وما بعدها ، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعفها ، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد ، إذ كانت مَبْتِئَةً خَفِيَّةً .

ويدلّك على أن الألف التي في حَوْلَايا بمنزلة الهاء أنك تقول : حَوْلَايُ\* كما تقول : دِرْحَايُ\*<sup>(٢)</sup> . ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذف الألف ، كما لا تحذفها إذا قلت : حُنْفَاوِي\* .

هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان

٣٤٠

بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً

وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضي أقبل ، وفي رجل اسمه ناجي : يا ناجي أقبل ، أظهرت الياء لحذف الواو والنون ، وفي رجل اسمه مصطفىون : يا مصطفى أقبل .

ولما رددت هذه الحروف لأنك لم تبين الواحد على حذفها كما بنيت دم على حذف الياء ، ولكنك حذفتهن لأنه لا يسكن حرفان معاً ، فلما ذهب

(١) ط : « لم تقل » .

(٢) ط : « حولاي كما تقول درحاي » ياءين لا همزتين .

في الترخيم ما حذفهن لمكانه رجعتهن . فحذف الواو والنون هنا كحذفها في مسلمين ؛ لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يسكن حرفان معاً والياء والألف يعني<sup>(١)</sup> في قاضي ومُصطفى تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين<sup>(٢)</sup> .  
ومثل ذلك : « غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ<sup>(٣)</sup> » . وهذا قول الخليل رحمه الله . فإذا لم تذكر الصيد قلت محلي .

هذا بابٌ يُحرِّك فيه الحرفُ الذي يليه المحذوفُ

لأنه لا يلتقي ساكنان

وهو قولك في رجل اسمه رادُّ : يا رادِّ أقبل . وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغم كان مكسوراً ، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يُدغم . وأما مفرُّ فإذا حذفت منه وهو اسم رجل ، لم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك<sup>(٤)</sup> . وإن حذفت من اسم مُحْمَارٍ أو مُضَارٍّ ، قلت : يا مُحْمَارٍ ويا مُضَارٍّ ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذفت من مُحْمَارٍ ، حيث لم يميز لك أن تُسكن الراء الأولى . ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصل ، وذلك قولك لم يُحْمَارِرْ ، فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم

(١) ط : « في » .

(٢) ط : « تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين » .

(٣) « الآية الأولى من سورة المائدة » . وما بعده إلى « رحمه الله » ساقط من ط .

(٤) السيرافي : الفراء لا يميز سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فيرد مفرُّ إلى مفرر ، فيحذف الراء الآخرة وتبقى التي قبلها مفتوحة .

كما احتجت إليه هنا<sup>(١)</sup> حين جزمت الراء الآخرة .

وإن صميتَه بِمضارٍ وأنت تريد المفعول قلت : يا مضارٍ أقبل ، كأنك حذف من مضارٍ .

وأما مُحمرٌ إذا كان اسم رجل فإنك إذا رختَه تركت الراء الأولى مجزومة ، لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها . ومن زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو والياء والألف ، فهو لا ينبغي له أن يحذفها مع الراء الآخرة ، من قبل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة<sup>(٢)</sup> ، وإنما يُزاد في التضعيف ، فأشبهه عندهم المضاعف الذي لا زيادة فيه نحو مُرْتَدٍّ ومُتَدِّ ، حين جرى مجراه ولم يجئ زائداً غير مضاعف ، لأنه ليس عندهم من حروف الزيادة ، وإنما جاء زائداً في التضعيف ، لأنه إذا ضوعف جرى مجرى المضاعف الذي ليس فيه زيادة .

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت<sup>(٣)</sup> في التحقير والجمع الذي يكون ثالثه ألفاً . ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة نحو جرد حل وما أشبه ذلك .

وأما [ رجل اسمه ] أسحار<sup>(٤)</sup> فإنك إذا حذف الراء الآخرة لم يكن

(١) ط : « ها هنا » .

(٢) السيرافي : يعني أن الذي يجعل الراء الأولى من محرز زائدة ، لا يحذفها مع حذف الراء التي بعدها ، كما حذف واو منصور مع الراء ، لأن الراء وما جانسها لا تجرى مجرى حروف المد واللين في الحذف ، كما لم تجر مجراها في التصغير .

(٣) ط : « لثبتت » .

(٤) الأسحار ، بفتح الهمزة وكسرها مع تشديد الراء : بقل يسمن عليه المال ، الواحدة إسحارة وأسحارة .



لك بُدءٌ من أن تحرك الراء الساكنة (١) لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان (٢).  
 وحركته الفتحة (٣)، لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف.  
 ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه  
 لا يلتقي ساكنان، وجعل حركته كحركة أقرب المتحرّكات منه. وذلك  
 قولك: لم يرّذ ولم يرتدّ ولم يفرّ [ ولم يعصّ ]. فإذا كان أقرب من المتحرّك  
 إليه الحرف الذي منه الحركة المفتوحة (٤) ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا، كان  
 أجدر أن تكون حركته مفتوحة، لأنه حيث قرب من الحرف الذي منه  
 الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحا، فإذا قرب منه هو كان أجدر أن  
 تفتح، وذلك لم يضارّ.

وكذلك تقول: يا أسحاراً أقبل، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء  
 الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب (٥)، فجرى عليها  
 ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم مدّ ما كان بعد الدال الساكنة (٦)،  
 وأمّدّ هو الأصل. وإن شئت ففتح اللام إذا أسكنت [ على فتحة ]  
 انطلق، ولم يلد (٧) إذا جزموا اللام (٨). وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع

(١) ط: « من تحريك الراء الساكنة ».

(٢) ط: « لا يلتقي ساكنان ».

(٣) ط: « وتحريكه الفتحة ».

(٤) ط: « الذي منه الفتحة ».

(٥) هذا ما في ط. وفي الأصل وب: « ولم يكن الآخر حرف إعراب »

(٦) بعده في الأصل وب: « يقول: تضم الدال على ضمة الميم »، ويبدو

أنه من تفسير الأخصش.

(٧) ط: « ولم يلد ».

(٨) السيرافي: شبهوا طليق، ويولد، بفخذ، فأسكنوا الحرف المكسور =

العرب يقولون ، وهو قول رجلٍ من أزدِ السَّرَاةِ (١) :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (٢)

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحرّكات منه . فهذا كأين وكيف (٣) .  
وإنما منع أسحاراً أن يكون بمنزلة مُحَمَّرٍ أن أصل محمّرٍ مُحَمَّرٌ ، يدلك  
على ذلك فعُله إذا قلت لم يَحَمَّرِ (٤) . وأما إسحارٌ فإنما هو اسمٌ وقع  
مدغماً آخره ، وليس لرائه الأولى في كلامهم نصيبٌ في الحركة ، ولا تقع  
إلا ساكنةً ، كما أن الميم الأولى من الحمر (٥) ، والراء الأولى من شرابٍ

== استتقلا للكسرة ، فاجتمع ساكنان اللام والقاف ، واللام والداد ،  
وفتحوا القاف والداد . وفي فتحهما ثلاثة أوجه : أحدها الحمل على الطاء  
في انطلق والياء في يلد ، والساكن الذي بينهما كلساكن الذي بين الراء والداد  
في لم يردد . والوجه الثاني : أنهم حملوه على أخف الحركات وهي الفتحة . والوجه  
الثالث : أنهم في التسكين إنما هربوا من الكسرة ، فكروا التحريك بما قد  
هربوا منه .

(١) أو لعمرو الجني يقوله لامرئ القيس حين لقيه في بعض المفاوز  
كما في العيني ٣ : ٣٥٤ . وانظر الخصائص ٢ : ٢٣٣ وابن يعيش ٤ : ٢٨ / ٩ :  
١٢٣ ، ١٢٦ ، والخزانة ١ : ٣٩٧ والهمع ١ : ٥٤ / ٢ : ٢٦ والتصريح ٢ : ١٨ .  
(٢) المولود الذي ليس له أب ، هو عيسى عليه السلام . والذي لم يلد  
أبوان هو آدم عليه السلام .

والشاهد في « يلد » أراد : لم يلد به بسكون الدال ، فلما التقى ساكنان اللام  
والداد حرك الدال بحركة أقرب المتحرّكات إليها ، وهي الياء ، وهي الفتحة ،  
لأن الساكن حاجز غير حصين .

(٣) ط : « هذه كآين وكيف » .

(٤) في الأصل فقط : « إذا قلت يحمّر » ، بإسقاط « لم » .

(٥) الحمر ، كقبر : ضرب من المصافير ، الواحدة حمرة . وفي الأصل

وب : « الحمر » تحريف ، صوابه في ط .

لا يقمان إلا ساكتين<sup>(١)</sup> ، ليسنا عندهم إلا على الإسكان في الكلام  
وفي الأصل .

وسبب ذلك في باب التصريف إن شاء الله .

هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيتين

كانا بائنين فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلنا اسمًا واحدًا بمنزلة

عَنْتْرِيسٍ وَحَلَكُوكِ

وذلك مثل حَضْرَمَوْتٍ ، وَمَعْدِي كَرْبٍ ، وَبُحْتِ نَصْرٍ ، وَمَارَسْرَجِسٍ ،  
ومثل رجل اسمه خمسة عشر ، ومثل عَمْرَوَيْهِ . فزعم الخليل رحمه الله أنه  
يُحْدَفُ<sup>(٢)</sup> الكلمة التي ضُمَّت إلى الصدر رأسًا وقال : أراه بمنزلة الهاء .  
ألا ترى [ أني<sup>(٣)</sup> ] إذا حَقَّرْتُهُ لم أُغَيِّرِ الحَرْفَ الذي يَلِيهِ كما لم أُغَيِّرِ الذي  
يَلِي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحَقَّرَ ، وذلك قولك  
في تَمْرَةٍ مُنْمِيزَةٌ ، فحالُ الرَاءِ واحدةٌ . وكذلك التحقيرُ في حَضْرَمَوْتٍ تقول  
حُضَيْرَمَوْتٍ ، وقال : أراني إذا أَضْفَتُ إلى الصدر وحذفتُ الآخرَ فأقولُ  
في مَعْدِي كَرْبٍ : مَعْدِي ، وأقول في الإضافة إلى أربعة عشر أَرْبَعِي ،  
فحذفُ الاسمِ الآخرِ بمنزلة الهاء ، فهو<sup>(٤)</sup> في الموضع الذي يُحْدَفُ فيه ما يثبت

٣٤٢

(١) ط : « لا تقمان إلا ساكتين » .

(٢) ط : « يحذف » .

(٣) أني ، ساقطة من الأصل ، وبدلها في ب : « أنك » .

(٤) السيراني : « فهي » .

في الإضافة أجدر أن يحدف إذا أرقت أن ترخم<sup>(١)</sup> .

وهذا يدل على أن الهاء تُضمُّ إلى الأسماء كما يُضمُّ الاسم الآخر إلى الأول . ألا ترى أنها لا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة ، كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تُضمَّ إلى الصدر لتُلحق الصدر ببنات الأربعة ، ولا لتُلحقه ببنات الخمسة ، وذلك لأنها ليست زائدات<sup>(٢)</sup> في الصدور ، ولا هي منها ، ولكنها موصولة بها وأجريت مجرى عَنَتْرَيْسٍ ونحوه ، ولا يفتّر لها بناء كما لا يفتّر لباء الإضافة أو ألف التأنيث أو لغيرها من الزيادات . وسرى ذلك في موضعه إن شاء الله عز وجل ذكره .

كما أن الأسماء الآخرة لم تفتّر ببناء الأولى عن حالها قبل أن تُضمَّ إليها ، لم تفتّر خمسة في خمسة عشر عن حالها . فالهاء وهذه الأسماء الآخرة مضمومة إلى الصدور<sup>(٣)</sup> كما يُضمُّ المضاف إليه إلى المضاف لأنها كانا بائنتين وُصل أحدهما بالآخر ، فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه ، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائناً من أوله .

وإذا رُخمت رجلا اسمه خمسة عشر قلت : يا خمسة أقبلي ، وفي الوقف تبين الهاء — يقول لا يجعلها تاء<sup>(٤)</sup> — لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة

---

(١) السيرافي : وذلك أنا إذا كنا نحدف في الإضافة — وهي النسبة — الاسم الثاني إذا قلنا معدي وأربعي ، كان الاسم الثاني في الترخم أولى بالحدف إذ كنا نحدف في الترخم ما لا نحدف في الإضافة التي هي النسبة ، وذلك قولك في النسبة إلى جعفر جعفرى ، وتقول في ترخيمه : يا جعفر .

(٢) ط : « زيادات » .

(٣) ط : « الصدر » .

(٤) واضح أنها تعليق من الأخصس أو غيره . وفي الأصل :

« لا يجعلها » بالياء .

قبل أن تُضمَّ إليها عشر. كما أنك لو سميت رجلاً مُسلمينَ قلت في الوقف<sup>(١)</sup> :  
يا مُسلمية ؛ لأنَّ الهاء لو أبدلتَ منها تاءً لتلحق الثلاثة بالأربعة لم تحرك الميم .  
وأما اثنا عشرَ فإذا رختَه حذفَ عشرَ مع الألف ، لأنَّ عشرَ بمنزلة  
نون مُسلمينَ ، والألفُ بمنزلة الواو ، وأمرُه في الإضافة والتحقيق كأمر  
مُسلمينَ . يقول : تُلقي عشرَ مع الألف كما تُلقي النون مع الواو .  
واعلم أنَّ الحكاية لا ترخمُ ، لأنَّك لا تريد أن ترخمَ غيرَ منادى ،  
وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو تَأَبَّطَ شَرًّا وَبَرِّقَ نَحْرُهُ وما أشبه ذلك .  
ولو رختَ هذا لرخت رجلاً يسمي بقول عنتره :

\* يا دار عَيْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلِّمِي<sup>(٢)</sup> \*

هذا باب ما رخت الشعراءُ في غير النداء اضطراراً

قال الراجز<sup>(٣)</sup> :

\* وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا<sup>(٤)</sup> \*

(١) ط : « كنت قابلاً في الوقف » .

(٢) صدر بيت هو أول معلقة عنتره . وعجزه :

\* وعمي صباحا دار عيلة واسلمى \*

وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٨ والتصريح ٢ : ١٨٥ . وسيعيده سيويه  
في ٢ : ٣٠٢ بولاق .

والجواء ، بالكسر : واد في ديار عيس وأسدي أسافل عدنة . وعم صباحا :  
كلمة تحية عندهم ، من النعمة كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول كل من يأكل .  
(٣) هو غيلان بن حريث كما في اللسان (وسط ٣٠٨) . وانظر أمالي

ابن الشجري ١ : ١٢٧ ومجالس تملب ٣٠٦ واللسان (صيب ٢٥) .

(٤) وسطتهم : توسطتهم في الشرف . ومالك هو مالك بن حنظلة  
ابن تميم ، وهو أبو دارم بن مالك .

والشاهد فيه ترخم « حنظلة » في غير النداء ، للضرورة .

وقال ابن أحر<sup>(١)</sup> :

أبو حنْسٍ يُورِقْنَا وَطَلَقُ وَحَمَارُ وَآوِنَةٌ أَنَالَا<sup>(٢)</sup>  
يريد : أمالة<sup>(٣)</sup> .

وقال جرير<sup>(٤)</sup> :

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَابِيعَةً أُمَامَا<sup>(٥)</sup>

(١) ابن الشجري ١ : ١٢٦ ، ١٢٨ ، ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، والخصائص ٢ : ٣٧٨  
والإيضاف ٥٣٤ والعينى ٢ : ٤٢١ والأشعوني ٢ : ٣٣ .

(٢) هؤلاء جماعة من قومهم رناهم بهذا الشعر ، وإنما أرقه حزنه عليهم .  
آوينة : جمع أوان ، ونصب على الظرف . وفي الأصل فقط : « يُورِقِي » .  
والشاهد فيه ترخيم « أمالة » في غير النداء ضرورة ، وقد تركه على لفظه  
ولأن كان مرفوعاً . وسيويه يميز معاملة غير المنادى معاملة المنادى على وجهى  
الترخيم ، والبرد لا يجوز في هذا إلا التصرف بوجود الأعراب فقط ، ويرى  
أن « أنالا » هنا محمول على الضمير المنصوب فى « يُورِقْنَا » . وفيه تخريج آخر  
ذكره الشنترى ، وهو نصب « أنالا » بفعل مضمر تقديره « أذكر » .  
(٣) الجملة ساقطة من ط .

(٤) ديوانه ٥٠٢ والنوادر ٣١ وابن الشجري ١ : ١٢٦ / ٢ : ٧٩ ، ٩١  
والإيضاف ٣٥٣ والحزانية ١ : ٣٨٩ والعينى ٤ : ٢٨٢ ، ٣٠٢ والأشعوني ٣ : ١٨٤  
والنصريح ٢ : ١٩٠ . وبين البيت الأول وتاليه فى الديوان ٢٧ بيتاً . ورواية  
التالى فيه :

من العبدى فى نسب المهارى تطير على أخشمتها اللغاما  
(٥) الجبال هنا : جبال الوصل وأسبابه . والرمام : جمع رميم ، وهو الخلق  
البالى . والشاسمة : البعيدة .

والشاهد فيه ترخيم « أمالة » فى غير النداء للضرورة ، وترك الميم على  
لفظها مفتوحة وهى فى موضع رفع . والقول فيه كالتقول فى سابقه .

يَشُقُّ بِهَا الصَّاقِلَ مُوجِدَاتٌ وَكَلُّ عَرَنَدَسٍ يَنْبِيُّ النَّغَامَا (١)  
وقال زهير (٢) :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا  
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْفَيْبِ تَذْكُرًا (٣)  
وقال آخر ، وهو ابن حَبْنَاءَ التَّمِيمِي (٤) :

(١) بها ، أى بأمامة ، يصف سيرها فى العودة إلى محضرها بعد انقضاء زمان الانتجاع . والمساقل : جمع عسقلة ، وهى مكان فيه صلابة وحجارة بيض . والعسقلة أيضاً : تلمع السراب وتريمه . والمؤجدات : جمع مؤجدة ، وهى الناقة القوية . والمرندس : الجمل الشديد . والنغام : ما يطرحه من الزبد لنشاطه .

(٢) ديوانه ٢١٤ وابن الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٨٨ والإصاف ٤٣٧ وابن يعيش ٢ : ٢٠ والحزاة ١ : ٣٧٣ والمينى ٤ : ٢٩٠ والمص ١ : ١٨١ .

(٣) عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر . خذوا حظكم ، أى نصيبكم من ودنا ، واذكروا الأواصر ، وهى القرابات ، الواحدة أصرة . والرحم التى بين زهير المزنى وبينهم ، أن مزينة من ولد أد بن طابحة بن الياس ابن مضر ، وهؤلاء من ولد قيس عيلان بن مضر . فهو يهاجم عن إفساد هذه الصلة بما يعود عليهم مكروهه ، وذلك حين بلغه أنهم يريدون الإغرة على غطفان . وفى الأصل وب : « يذكر » والرحم مؤنثة .

والشاهد فيه ترخيم « عكرمة » وتركه على لفظه . ويحتمل أن تقدر فتحته فتحة إعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف ، باعتبار القبيلة .

(٤) هو المفيرة بن حبناء ، وحبناء : اسم أمه . وأما أبوه فهو عمرو بن ربيعة بن أسيد بن عبد عوف بن عامر بن ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن عبد عوف بن عامر بن ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . المؤلف ١٠٥ . ط : « وقال الآخر وهو ابن حبناء » فقط . وانظر للبيت ابن الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٩٢ والإصاف ٣٥٤ والمينى ٤ : ٢٨٣ والمص ٢ : ٢٨٣ والأشعوى ٣ : ١٨٤ .

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ  
أَوْ أَمَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (١)

وأما قول الأسود بن يَمْفَر (٢) :

٣٤٤

أَوْدَى ابْنَ جُلْهَمٍ عَبَادًا بِصِرْمِنِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي (٣)  
فَإِنَّمَا أَرَادَ أُمَّهُ جُلْهَمَ . وَالْعَرَبُ يَسْمُونَ الْمَرْأَةَ جُلْهَمَ وَالرَّجُلَ جُلْهَمَةَ .  
وأما قوله ، وهو رجل من بني يَشْكُرَ (٤) :

(١) ابن حارثة ، يعنى ابن حارثة بن بدر الغداني ، أبوه سيد غدانة .  
قد علموا ، أى قد علموا سبب ذلك .

والشاهد فيه ترخيم « حارثة » وتركه على لفظه مفتوحا كما كان قبل الترخيم  
وهذا ينصر مذهب سيوييه فى حمل الـرُخْمِ فى غير النداء ضرورة على ما يحمل  
عليه فى النداء على اللفتين : لفة من ينتظر ولفة من لا ينتظر . وبيان ذلك أن  
« حارث » مضاف إليه فكان حقه أن يجزَّ بالكسرة الظاهرة مع التثوين ،  
لأنه ليس باسم قبيلة ولا يعلم مؤنث حتى يعامل معاملة المنوع من الصرف ،  
فهو هنا جار على مذهب من ينتظر الحرف المحذوف فى المنادى الـرُخْمِ .

(٢) الإيضاف ٣٥٢ والحزانة ٢ : ٣٨٢ عرضا واللسان (جلهم) .

(٣) الصرمة ، بالكسر : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين .  
أودى بها : ذهب بها . حية الوادى : كناية عن أنه يحمى حوزته ويتقى  
الناس منه كما يتقى من الحية الحامية لواديا المانعة له . والوادى : المطنن من الأرض .  
والشاهد فيه كالذى قبله بناءً على ما يقوله سيوييه فيما يلى ، وأن « جلهم »  
مرخم « جلهم » اسم أبيه . وأما إذا عد « جلهم » انما لأمه فلا شاهد فيه  
ولا ترخيم فيه .

(٤) هو أبو كاهل اليشكرى ، كما فى اللسان ( رنب ، تمر ، شرر ، وخز )  
وشرح شواهد الشافية ٤٤٣ . وينسب أيضاً إلى النمر بن تولى اليشكرى . وانظر =



لها أشاريرٌ من لحمٍ تُسَمَّرُهُ من الثعاليِّ ووخرُ من أرائيبها (٤)  
 فزعم أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الباء أبدلها مكان الباء ، كما يُبدلها مكان  
 الهمزة . وقال أيضاً (٥) :  
 ومنهلي ليس له حوازيقٌ ولضفادِي جَمِّه نفاقِي (٦)

== مجالس نعلب ٢٢٩ وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ والعين ٤ : ٥٨٣ والممع  
 ١ : ١٨١ / ٢ : ١٥٧ والأشعوني ٤ : ٢٨٤ . وهو يصف فرخة عقاب تسمى  
 « غُبَّة » كانت لبني يشكر .

(٤) الأشارير : جمع إشرارة ، وهي القطعة من اللحم يجفف للادخار .  
 تسمره : تجففه وتيبسه . والثعالي : الثعالب ، أبدل من الباء فيه باء ، كما صنع  
 في الأرائي وأصلها الأرائب . والوخر : الشيء القليل .  
 وإنما ذكر سيويه هذا الشاهد لثلاثتهم أن ما فيه من باب الترخيم وإن  
 الباء زيدت للمعوض ، لأن الترخيم مبني على التخفيف ، فلو عوض منه لرجع  
 إلى التثقل وخالف أصله . فالشاهد يبدل الباء من الباء في الثعالب والأرائب  
 للضرورة ؛ لأن الوزن يقضى إسكان كل من هاتين الباءين .

(٥) قال الشنتمري : « هو مصنوع ، حلف الأحر » . وانظر ابن يعيش  
 ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ وشرح شواهد الشافية ٤٤١ والدرر ٢ : ٢١٣ والأشعوني  
 ٤ : ٣٢٧ واللسان ( حرق ٣٣١ ) .

(٦) المنهل : المورد . والحوازيق : الجماعات ، واحدها حزيق ، فجمعها  
 جمع فاعلة كأن واحدها حازقة ، والجمع قد يبنى على غير واحده . وقال ابن بري :  
 « ويقال هو جمع حوزقة » . يقول : هو منهل قمر لا ترده الجماعات . والضفادي :  
 الضفادع ، بالإبدال . والجم : جمع جمة ، وهي مظم الماء ومجتمعه . والنفاق :  
 أصوات الضفادع ، واحدها نفقة بفتح النونين .

والشاهد فيه إبدال الباء من العين في الضفادع للضرورة . والقول فيه  
 كالقول في سابقه .

وإنما أراد ضفادع<sup>(١)</sup> ، فلما اضطررنا إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجر والرفع<sup>(٢)</sup> . وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه ؛ لو كان ذلك لعوّضت حارثاً الياء حيث حذفت الثاء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حين قلت يا حارث . ولو قلت هذا لقلت يا مروى إذا أردت أن تجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت : يا حارث .

### هذا باب النقي بلاً

٣٤٥

«ولاً» تعمل فيما بعدها فنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها .

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجرى مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، ولأما ما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر . فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ، لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد رب ، وذلك لأن رب إنما هي للعمدة بمنزلة كم ، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما

(١) ط : « الضفادع » .

(٢) ط : « الرفع والجر » .

خولف بأبيهم حين خالفت الذي ، وكما قالوا يا الله حين خالفت مافيه الألف واللام ، وببترى أيضاً نحو ذلك إن شاء الله عز وجل .

فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيها بعدها ، كما قالوا يا ابن أم ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر . وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة .

فلأ لا تميل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك <sup>(١)</sup> : هل من عبدٍ أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة <sup>(٢)</sup> .

واعلم أن لا وما عيكت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . وكذلك : ما من رجلٍ ، وما من شيء ، والذي يبنى عليه في زمان أو في مكان ، ولكنك تُضمره ، وإن شئت أظهرته . وكذلك لا رجل ولا شيء ، إنما تريد لا رجل في مكان ، ولا شيء في زمان .

والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع

(١) ط : « لقوله » بدل « في قولك » .

(٢) المسألة : السؤال . السيرافي : لا رجل في الدار جواب : هل من رجل في الدار ؟ وذلك أنه إخبار ، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة ، ولما كان لا رجل في الدار نفيًا عامًا كانت المسألة عنه مسألة عامة ، ولا يتحقق لها الصوم إلا بإدخال « من » ؛ وذلك أنه لو قال في مسألته : هل رجل في الدار ؟ جاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد ، كما تقول : هل عبد الله في الدار . فالذي يوجب عموم المسألة دخول « من » لأنها لا تدخل إلا على واحد منسكور في معنى الجنس .

اسم مبتدأ في لغة بني تميم<sup>(١)</sup> قولُ العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك .

وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرُ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرُ منك .  
واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفى، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه<sup>(٢)</sup>، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها .

### هذا باب المنفى المضاف بلام الإضافة

اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيد . والدليل على ذلك قولُ العرب: لا أبالك، ولا غلامي لك، [ولا مسليَ لك] .

وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة .

٣٤٦

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أبالك، في معنى لا أبالك، فعلوا أنهم لو لم يجيشوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في لا مثلَ زيد .

(١) ط : « في لغة تميم » .

(٢) ط : « وما تعمل فيه » .

فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن نجىء اللام إذ كان (١) المعنى واحداً ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي يُنَى [ به ] في النداء ، ولم يغيروا الأوّل عن حاله قبل أن نجىء (٢) به ، وذلك قولك : يَا تَيْم تَيْم عَدِيّ ، وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء ، لم يغيروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلتحق ، وذلك قولهم :

\* كِلِينِي لَهْمِ يَا مُيَمَّةَ نَاصِبِ (٣) \*

ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطرّ ، للنايبة (٤) :

(١) ط و ب : « إذا كان » .

(٢) السيراني : إذا كان بعد الاسم المنفى لام إضافة في الاسم الأول وجهان : أحدهما أن يبنى الاسم الأول مع لا وتكون اللام في موضع النعت للاسم ، أو في موضع الخبر وهذا هو الأصل والقياس ، وتكون منزلة اللام كمنزلة سائر حروف الجر .... والوجه الآخر : أن يكون الاسم الذي بعد لا مضافاً إلى الاسم الذي بعد اللام ، وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة ، ولا عاملة فيه غير مبنية معه . وذلك قولك : لا أبا لزيد ، ولا أخالك ، ولا مسلمي لك . وعلم بثبات الألف في أبا وأخا أنهما مضافان ، إذ كانت هذه الألف وأختاها الواو والياء إنما يدخلن على أبوك وأخوك وحوك وفوك وذو مال إذا كانت مضافة ، فتكون الواو علامة الرفع ، والياء علامة الحذف ، والألف علامة النصب . وعلم بسقوط النون من لا غلامي لزيد ، ولا جاريتي لأخيك ، ولا مسلمي لك ، أنه مضاف ، وزيادة اللام شاذة ، ولا تزداد إلا في لا وفي النداء .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٠٧ . وعجزه :

\* و ليل أقالسه بطيء الكواكب \*

واستشهد به هنا على إقحام الهاء في « أقيمه » توكيدا للترخيم والدلالة عليه .

(٤) للنايبة ، ساقط من ط . وانظر ديوان النايبة ٧١ والخصائص ٣ : ١٠٦ =

\* يَا بُوْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ (١) \*

حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت يا بُوْسَ الجهل .

وإنما فعل هذا في المنى تخفيفاً ، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا ياطلحة أقبل فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، كما لا تغير الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف ، فمن تم جاء فيه مثل ما جاء في النداء .

وإنما ذهبت النون في لا مُسْلِمِيْ لكَ على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة ما لو حذفتم بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام ، وذلك قولك : لأباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسْلِمِيْكَ فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسْلِمِيْ لكَ ، وذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا

= والإيضاف ٣٣٠ وابن الشجري ٢ : ٨٠ ، ٨٣ وابن يمش ٣ : ٦٨ / ٥ : ١٠٤  
والخزاعة ١ : ٢٨٥ / ٢ : ١١٩ والجمع ١ : ١٧٣ .

(١) صدره :

\* قالت بنو عامر خالوا بنى أسد \*

خالوا ، من المخالاة ، وهي المتاركة والمقاطعة . وكانت بنو عامر بن صعصعة قد بشوا إلى حصن بن حذيفة الفزاري الدياني ، وإبه عينته ، أن يقطعوا حلف ما بينهم وبين بنى أسد ويلحقوهم بينى كنانة ، على أن تحالف بنو عامر بنى ذبيان ، فهم عينته بذلك فقالت بنو ذبيان : أخرجوا من فيكم من الحلفاء ، ونخرج من فينا . فأبوا ، فقال النابغة في ذلك قصيدة مطلعها هذا البيت . يا بُوْسَ للجهل ، يعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له .

والشاهد فيه : إقحام اللام بين المتضادين توكيداً للإضافة .

مَسْلَمَتَيْكَ . [ قال مَسْكِينُ الدارمِيِّ<sup>(١)</sup> :

وقد ماتَ شِمَاخٌ وماتَ مُزَرَّدٌ وأى كَرِيمٌ لا أبالكُ بِمَنعٍ<sup>(٢)</sup>

وَيُرْوَى : « مَخْلَدٌ<sup>(٣)</sup> » .

وتقول : لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ ، ولا يَدَيْنِ اليَوْمَ لَكَ ، إثباتُ النونِ أحسنُ ، وهو الوجهُ . وذلك أنك إذا قلت : لا يَدَيَّ لَكَ ولا أبالكُ ، فالاسمُ بمنزلة ٣٤٧  
اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه شيءٌ ؛ نحو لا مِثْلَ زَيْدٍ ؛ فكما قُبِحَ أن تقول لا مِثْلَ بهازيدٍ فَتفصلَ ، قُبِحَ أن تقول لا يَدَيَّ بِهَا لَكَ ، ولكن تقول : لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ ، ولا أبَ يومَ الجمعةِ لكُ ، كأنك قلت : لا يَدَيْنِ بِهَا ولا أبَ يومَ الجمعةِ ، ثم جمعتَ لَكَ خَبْرًا ، فرارًا من القبح .

وكذلك إن لم نجعلَ لَكَ خَبْرًا ولم تفصلَ بينهما ، وجئتَ بَلَّكَ بعد أن تُضْمِرَ مكانًا وزمانًا<sup>(٤)</sup> كما ضمارك إذا قلت : لا رجلَ . ولا بأسَ ، وإن أظهرتَ

(١) من المقرر أن هذه التكملة كأخواتها من ط . ولم يتعرض الشنتمرى ، للبيت التالي ، وهو دليل على سقوطه من نسخته أيضا كما سقط من الأصل و ب . وانظر له الخزانة ٢ : ١١٦ . وقد أتى بقافية « مخلد » في ابن يعيش ٢ : ١٠٥ . وبقافية « يخلد » في الكامل ٣١٣ ، ٣٦٥ ، ٥٦٣ وعنه اللسان (أبي ١٢) .  
(٢) مزرد : أخو الشماخ ، وكان شاعرا أيضا . ويروى : « لا أبالكُ يمنع » فلا شاهد فيه هنا . والبيت من أبيات عينية في الخزانة أورد فيها أسماء عدة من الشعراء ، وذكر مساقط رأسهم وقبورهم ، وأنهم ذهبوا ولم يبق منهم أحد ، مهوونًا بذلك من أمر الدنيا .

والشاهد فيه حذف لام الإضافة في « لا أبالكُ » شذوذا .

(٣) ويروى : « يخلد » أيضا ، كما سبقت الإشارة .

(٤) ط : « في مكان أو زمان » ، ب : « زمانا أو مكانا » ، وأثبت

ما في الأصل .

فحسن . ثم قولك لنبيين المنى عنه ، وربما تركتها استغناءً بعم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعنى : فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنى الذى قبله ؛ لأن المنى الذى قبله إذا جملته كأنه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قبح فيه ما قبح في الاسم المضاف إلى اسم لم يجل بينه وبينه شيئاً ؛ لأن اللام كأنها [هنا] لم تُذكر .

ولو قلت « هذا » لقلت لا أخاً هذين اليومين لك . وهذا يجوز في الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطرَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه . قال الشاعر وهو ذو الرمة :

كأن أصوات من إيغالمنا بنا أو آخر الميس أصوات الفراريج<sup>(١)</sup>

وإنما اخير الوجه الذى تثبت فيه النون في هذا الباب كما اخير في كم إذا قلت كم بهار جلاً مصاباً ، وأنت تخير ، لغة من ينصب بهاء لثلا يفصل بين الجار والمجرور : ومن قال : كم بهار جلي مصاب فلم يُبال القبح قال : لا يدى بهالك ، ولا أخاً يوم الجمعة لك ، ولا أخاً فاعلم لك<sup>(٢)</sup> .

والجر في كم بها [رجلي مصاب] ، وترك النون في لا يدى بهالك ، قول

(١) سبق في ١ : ١٧٩ كما أعيد به الاستشهاد به في هذا الجزء الثاني ص ١٦٦ ، وقال السيرافي : أضاف أصوات إلى أو آخر الميس وفصل بما بينهما من الكلام ، ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظروف وحروف الجر . وقد استقبح سيويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم . وأجاز يونس الفصل بما لا يتم الكلام به ، كقولك : لا يدى بهالك ، ومعناه لا طاقة بها لك . وبها في هذا الموضع لا يكون خبراً ولا يتم ، وقد احتج عليه سيويه بما ذكرته .

(٢) ط : « ولا أبا فاعلم لك » .



يونس ، واحتجَّ بأنَّ الكلام لا يَسْتغنى إذا قلت كم بها [رجل] . والذي يَسْتغنى به الكلام وما لا يَسْتغنى به قبُحُما واحدٌ إذا فصلتَ بكلِّ واحدٍ منهما بين الجارِّ والجرور . ألا ترى أنَّ قبحَ كم بها رجلٍ مصابٍ ، كقبحِ رُبِّ فيها رجلٍ<sup>(١)</sup> ، فلو حُسنَ بالذي لا يَسْتغنى به الكلامُ حُسنَ بالذي يَسْتغنى به ، كما أنَّ كلَّ مكانٍ حُسنٌ لك أن تفضل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوتُ حُسنٌ لك أن تفضل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوتُ . وذلك قولك : إنَّ بها زيدا مصابٌ ، وإنَّ فيها زيدا قائمٌ ، وكان بها زيدا مصاباً ، وكان فيها زيدا مصاباً . وإنما يُفرقُ بين الذي يحسن عليه السكوتُ وبين الذي لا يحسن عليه في موضعٍ غيرِ هذا<sup>(٢)</sup> .

وإثباتُ النون قولُ الخليل رحمة الله .

وتقول : لا غلامين ولا جاريتي لك ، إذا جعلتَ الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له ، وصار الأولُ مضمراً له خبرٌ ، كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ٣٤٨ ولا جاريتي لك ، كأنك قلت : ولا جاريتيك في التمثيل ، ولكنهم لا ينكلمون به .

فإنَّما اختصَّتْ لآ في الأب بهذا كما اختصَّ لَدُنَّ مع غُدُوَّةٍ بما ذكرتُ لك . ومن كلامهم أن يجرى الشيء على ما لا يستعمل<sup>(٣)</sup> في كلامهم ، نحو

(١) هذا ما في ط ، وهو الوجه ، وفي الأصل وب : « كقبح كم فيها رجل » .  
(٢) السيرافي : يعني نحو قوله في الدار زيد قائم وقائماً ؛ لأنَّ الكلام يتم بقولك في الدار ، ولا تقول : بعمرو زيد كفيلاً ؛ لأنك لا تقول بزيد عمرو ، وتسكت .

(٣) ط : « على ما لا يستعملونه » .

قولهم : مَلَّحٌ وَمَذَا كَبِيرٌ ، لَا يَسْتَمْلُونَ [ لَا ] مَلْمَحَةٌ وَلَا مِذْكَارٌ ؛ وَكَمَا جَاءَ عَدِيرَكَ عَلَى مِثَالِ مَا يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةٌ نَحْوَ ضَرْبًا وَضَرْبِكَ ، وَلَا يُنَكِّمُ بِهِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ مُضَافَةٌ (١) . وَسَمَّى نَحْوَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (٢) . وَمِنْهُ مَا قَدْ مَضَى .

وَإِنْ شئتَ قُلْتَ : لِأَخْلَامِينَ وَلَا جَارِيَتَيْنِ لَكَ ، إِذَا جَمَعْتَ لَكَ خَيْرًا لَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لِأَخْلَامِينَ لَكَ وَجَمَعْتَ لَكَ خَيْرًا ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِضَافَةً وَهُوَ خَيْرٌ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ مُضْمَرًا أَوْ مَظْهَرًا . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جَازَ تَسِيمٌ تَسِيمٌ عَدِيٌّ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لَمْ يَسْتَمِ لَكَ إِلَّا أَنْ تَقُولَ ذَاهِبُونَ . فَإِذَا قُلْتَ لَا أَبَالَكَ فَهَاهُنَا إِضَارُ مَكَانٍ ، وَلَكِنَّهُ تَرِكَ (٣) اسْتِخْفَافًا وَاسْتِغْنَاءً (٤) . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ تَهَارُ بْنُ تَوْسِعَةَ الْبَيْشَكْرِيُّ فِيهَا جَعَلَهُ خَيْرًا (٥) :

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ (٦)

(١) ط : « مضافا » .

(٢) في الأصل وب زيادة : « عزَّ وجل وهو حسي » .

(٣) ط : « يترك » .

(٤) السيرافي : إن قيل : ذكرتم أن قول القائل : لا أخالك ، تقديره لا أخاك واللام زائدة ، فإذا قال لا أخالي وجمعت اللام زائدة ، بقي لا أخاي ، وليس في الكلام رأيت أخاي ؟ فالجواب أن الأصل أن يقال رأيت أخي لكنهم استنقلوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامة نحو يدي ودمي . فإذا فصلوا بينهما باللام رجع الحرف إلى أصله ، ونطق به على قياسه في لا أخالك وغيره .

(٥) انظر ابن يعيش ١٢ : ١٠٤ والجمع ١ : ١٤٥

(٦) يقول : إنما شره بدينه لا بنسبه . قال الأعمش : « وإنما قال هذا لأن يشكر من بكر بن وائل في غير البيت وموضع الشرف » . والشاهد فيه جملة =

وإذا ترك التنوين فليس الاسمُ مع لا بمنزلة خمسة عشر ، لأنه لو أراد ذلك  
 يجعل لك خبراً وأظهر النون ، وأضمر خبراً ثم جاء بعدها بلك [توكيداً] ،  
 ولكنّه أجراه مجرى ما ذكرتُ لك في النداء ، لأنه موضعُ حذفٍ وتخفيفٍ ،  
 كما أن النداء كذلك .

وتقول أيضاً إن شئت : لا غلامين ولا جاريتين لك ، [ولا غلامين  
 وجاريتين] ، كأنك قلت : لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا  
 لك ، فجاء بلك بعد ما بنى على الكلام الأول في مكان كذا وكذا ، كما قال :  
 لا يدين بها لك ، حين صيره كأنه جاء بلك فيه بعد ما قال لا يدين بها  
 في الدنيا .

واعلم أن المنقح الواحد إذا لم يَلْ لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب  
 من [آخر] خمسة عشر ، كما أذهب من المضاف . والدليل على ذلك أن  
 العرب تقول : لا غلامين عندك ، ولا غلامين فيها ، ولا أب فيها ؛ وأثبتوا  
 النون لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو وما بعده<sup>(١)</sup>  
 بمنزلة اسم واحد . ألا تراهم قالوا : الذين في الدار ، فجعلوا الذين وما بعده  
 من الكلام بمنزلة اسمين جعلا اسماً واحداً ، ولم يحذفوا النون<sup>(٢)</sup> لأنها لا تنجس  
 على حد التنوين . ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف .

٣٤٩

الجار والمجرور لا في قوله : « لا أب لي » . ولو كان قاصداً للإضافة  
 وتوكيدها باللام الزائدة لقال لا أبالي ، فاحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه  
 في الإضافة إذا قال : لا أباك ، كما في قوله :

\* وأى كريم لا أباك يخلد \*

(١) ط : « وما بعده » .

(٢) ط : « ولم تحذف النون » .

وإنما صارت الأسماء حين وُلِّيتْ لَكَ بمنزلة المضاف<sup>(١)</sup> لأنهم كأنهم أخذوا اللام بعد اسم كان مضافاً ، كما أنك حين قلت : ياتيمَ تيمَ عديّ فأينما ألحقتَ الاسمَ اسماً كان مضافاً ، ولم يغيّرِ الشأني المعنى كما أن اللام لم تغيّرِ معنى لا أباك . وإذا قلت : لا أبَ فيها ، فليست « في » من الحروف التي إذا لحقتْ بعد مضاف لم تغيّرِ المعنى الذي كان قبل أن تلحق . ألا ترى أن اللام لا تغيّرِ معنى للمضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما ، كما أن الاسم الذي يثنى [ به ] لا يغيّرُ للمعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه ، فمن ثمَّ صارت اللام بمنزلة الاسم يثنى به .

وتقول : لا غلامَ وجاريةً فيها ، لأنَّ لا إسمًا يُجملُ وما تعمل فيه اسمًا واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز أن تفصل خمسةً من عشرٍ ، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبّهٌ به ، فإذا فارقه جرى على الأصل .  
قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

(١) ط : « بمنزلة مضاف » .

(٢) ط : « لأنهم كانوا » .

(٣) ابن عبيش ٢ : ١٠١ ، ١١٠ . وفي الخزانة ٢ : ١٠٣ : « من أبيات سيبويه الحمسين التي لا يعرف لها قائل . وقال ابن هشام في شواهد : إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة » . وقال الشنقيطي في السرر ٢ : ١٩٨ : « قلت : ونسبه في شرح شواهد الكشاف للفرزدق » . وأقول : ليس في ديوان الفرزدق ، والذي فيه ٢٨٠ :

فدى لهم حيا نزار كلاهما إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا

وفي ٢٩٥ :

لقيم بنى أستاذهن ابن حرة إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا =

لا أَبَ وابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وابْنِهِ إذا هو بالجهد ارتدى وتأزراً<sup>(١)</sup>  
 وتقول : لا رجل ولا امرأة يافتي إذا كانت لا بمنزلتها في لئس حين  
 تقول : لئس لك لا رجل ولا امرأة فيها . وقال رجل من بني سليم ، وهو  
 أنس بن العباس<sup>(٢)</sup> :

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خَلَّةَ اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ<sup>(٣)</sup>

وفي المعنى ٢ : ٣٥٥ : أقول فائله هو رجل من عبد مناة بن كنانة ،  
 فيازعه أبو عبيد البكري . وانظر الهمع ٢ : ١٤٣ والأشعوني ٢ : ١٣  
 والتصريح ١ : ٢٤٣ .

(١) يعني مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك بن مروان . والرداء : الثوب  
 يلتحف به . والإزار نحوه . جعلهما لشهرة مجدها كاللابسين له المتردين به .  
 وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً ، لعلم السامع .

والشاهد فيه عطف « ابن » مع تنوينه على اسم لا ، لأن المظوف لا يجعل  
 وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة  
 لا تجعل اسماً واحداً .

(٢) أنس بن العباس بن مرداس السلمى ، وقيل أبو عامر جد العباس  
 ابن مرداس . ونسب عجز البيت الشاهد مع صدر آخر في المؤلف ٩٢  
 إلى ابن حاتم الأزدي . وانظر ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١١٣ / ٩ : ١٣٨ والمعنى  
 ٢ : ٣٥١ / ٤ : ٥٦٧ والهمع ٢ : ١٤٤ ، ٢١١ والأشعوني ٢ : ٩ والتصريح  
 ١ : ٢٤١ .

(٣) في صلب ط : « على الراقع » ، وأشير في حواشيه إلى رواية « على الراقع »  
 في نسخ أخرى . ومثله في السمط ٣ : ٣٧ والمعنى ٢ : ٣٥١ واللسان ( قر  
 ٤٢٨ ) . وكلتا القافيتين مرويتان . قال العيني : وأصل هذا الشعر أن النعمان  
 ابن المنذر بث جيشاً إلى بني سليم فهزمته بنو سليم ، فر الجيش على غطفان  
 فاستجاشوا على بني سليم بالرحم التي كانت بينهم ، فقال الشاعر وهو من بني سليم =

وتقول: لا رجل ولا امرأة فيها ، فتعبدُ لا الأولى كما تقول : ليس عبدُ الله  
وليس أخوه فيها ، فسكونُ حالِ الآخرةِ في تنبيها كحال الأولى . فإن قلت :  
لا غلامين ولا جاريتين لك ، إذا كانت الثانيةُ هي الأولى ، أثبت النون ، لأنَّ  
لَكَ خبرٌ عنهما ، والنون لا تذهب إذا جعلتهما<sup>(١)</sup> كاسم واحد ، لأن النون  
أقوى من التنوين ، فلم يُجزوا عليها ما أُجروا على التنوين في هذا الباب ؛  
لأنه مفارقٌ للنون ، ولأنها تثبت فيما لا يثبت فيه . ٣٥٠

واعلم أن كلَّ شيءٍ حسنٌ لك أن تعميل فيه ربُّ حسنٌ لك أن  
تعميل فيه لا .

وسألتُ الخليلَ رحمه الله عن قول العرب : ولا سيمًا زيدٌ ، فزعم أنه مثل  
قولك : ولا مثلُ زيدٍ ، وما لَفَوُّ . وقال : ولا سيمًا زيدٌ كقولهم دَعُ ما زيدٌ ،  
وكقوله : « مثلاً ما بعوضة<sup>(٢)</sup> » ؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل ، فمن ثمَّ  
حملت فيه لا كما فعل [ رب ] في مثل ، وذلك قولك : ربِّ مثلِ زيدٍ .  
وقال أبو محجن النقي :

ياربِّ مثلكِ في النساءِ غريرةٌ بيضاء قد متعتها بطلاق<sup>(٣)</sup>

= الشعر المذكور ، يقول : لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث  
لا يرجى خلاصه ، فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع . والحلّة ،  
بالضم : الصداقة .

والشاهد فيه نصب المطوف وتوينه على إلغاء الثانية وزيادتها تأكيداً  
للتنفى ، وتقديره : لا نسب وخلة اليوم . وانظر ما قبل في الشاهد السابق .

(١) في الأصل فقط : « جعلتها » ، تحريف .

(٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٣) ليس في ديوان أبي محجن ، وقد سبق في ١ : ٤٢٧ . والشاهد فيه

أن « رب » تلزم العمل في النسكرة ، كما تلزمه لا النافية للجنس .

## هذا باب ما ثبت فيه التنوين<sup>(١)</sup> من الأسماء المنفية

وذلك من قبل أن التنوين لم يصّر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وإنما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم . وهو قولك : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ، ولا ضارباً زيداً لك ؛ لأن ما بعد حَسَنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم<sup>(٢)</sup> فقبّح عندهم أن يحذفوا قبل أن يذهبوا إلى منتهى الاسم ؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء . ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهماً لك .

وقال الخليل رحمه الله : كذلك لا أمراً بالمعروف لك ، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلًا به ، كأنك قلت : لا أمراً معروفاً لك . وإن قلت لا أمراً بمعروفٍ ، فكأنك جئت بمعروفٍ بعد ما بنيت على الأول كلاماً<sup>(٣)</sup> ، كقولك : لا أمراً في الدار يوم الجمعة . وإن شئت جعلته كأنك قلت : لا أمراً يوم الجمعة فيها ؛ فيصيرُ المبنى على الأول مؤخرًا ، ويكون الملقى مقدماً<sup>(٤)</sup> . وكذلك لا راغباً إلى الله لك<sup>(٥)</sup> ، ولا مُغيراً على الأعداء لك ، إذا جعلت الآخر<sup>(٦)</sup> متصلًا بالأول كاتصال منك بأفضل . وإن جعلته منفصلاً من

(١) في الأصل وب : « ما ثبت فيه النون » .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) السيرافي : فان الباء ليست في صلة أمر ، كأنك قلت : لا أمر ، وسكتت وأضمرت خبره ، ثم جئت بالباء للتبيين ، كأنك قلت : أعني بمعروف ، كما تقول سقياً ، ثم تجيء بلك ، على أعني .

(٤) هذا الصواب من ط ، يعني الظرف الملقى ، وهو « يوم الجمعة »

وفي الأصل وب : « ويكون الملقى مقدماً » .

(٥) ط : « لا داعياً إلى الله لك » .

(٦) ط : « إذا كان الآخر » .

الأول كاتصال لك من سَفِيًّا لك لم تنون ، لأنه يصير حينئذ بمنزلة يوم الجمعة . وإن شئت قلت : لا أمراً يوم الجمعة إذا قُيِّتَ الأمرين يوم الجمعة لأن من سواهم من الأمرين ، فإذا قلت : لا أمراً يوم الجمعة فأنت تنفي الأمرين كلهم ثم أعلنت في أي حين . وإذا قلت لا ضارباً يوم الجمعة فأنما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره ، وتَجَلُّلُ يوم الجمعة فيه منتهى الاسم . وإنما نَوَّنتَ لأنه صار منتهى الاسم اليوم ، كما صار ما ذكرت منتهى الاسم ، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره نحو ولو مضروب وألف مُضَارِبٍ ، فنَوَّنتَ كما نَوَّنتَ في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه .

فنون في هذا ما نَوَّنته في النداء مما ذكرت لك إلا النكرة فإن النكرة ، في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء . ولا تعمل إلا في النكرة ، تُجَلُّلُ معها بمنزلة خمسة عشر ، فالنكرة هنا بمنزلة المعرفة هناك ، إلا ما ذكرت لك (١) .

### هذا باب وصف المنقّي

اعلم أنك إذا وصفت للمنقّي فإن شئت نَوَّنتَ صفة المنقّي وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون . وذلك [ قولك ] : لا غلامَ ظَرِيفاً لك ، ولا غلامَ ظَرِيفَ لك (٢) .

(١) ط : « فالنكرة هنا كالمعرفة هناك » نقط .

(٢) السيرافي : الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة لم يبنيا ، و«لا» قد دخلت عليهما ، وهي بنى مع ما بعدها فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد ؟ فالجواب أنهما بنيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء بنى مع غيره . =



فأما الذين نَوَّنوا فَأَيْبَهُم جَعَلُوا الْاسْمَ وَلَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَجَعَلُوا صِفَةَ الْمَنْصُوبِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ الْمَنْفِيِّ (١) .

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا : لَا غِلَامَ ظَرِيفًا لَكَ ، فَأَيْبَهُم جَعَلُوا الْمُوصُوفَ وَالْمَوْصُوفَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ .

فَإِذَا قُلْتَ : لَا غِلَامَ ظَرِيفًا عَاقِلًا لَكَ ، فَأَنْتَ فِي الْوَصْفِ الْأَوَّلِ بِالْخِيَارِ ، وَلَا يَكُونُ الثَّانِي إِلَّا مَنُونًا ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا تَكُونُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ مَنْفَصِلَةً بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : لَا غِلَامَ فِيهَا ظَرِيفًا ، إِذَا جَعَلْتَ فِيهَا صِفَةً أَوْ غَيْرَ صِفَةٍ (٢) .

وَإِنْ كَرَّرْتَ الْاسْمَ فَصَارَ وَصْفًا فَأَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ نَوَّنْتَ وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَنْوِّنْ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لِأَمَاءٍ مَاءٌ بَارِدًا ، وَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا . وَلَا يَكُونُ بَارِدًا إِلَّا مَنُونًا ، لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَانٍ .

هَذَا بَابٌ لَا يَكُونُ الْوَصْفُ فِيهِ إِلَّا مَنُونًا (٣)

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لِأَرْجُلِ الْيَوْمِ ظَرِيفًا وَلَا رَجُلٍ فِيهَا عَاقِلًا ، إِذَا جَعَلْتَ فِيهَا

فَإِذَا كَانَ قَدْ بُنِيَ فِيهِ الْاسْمُ مَعَ حَرْفِ فَبِنَاءِ اسْمٍ مَعَ اسْمٍ أَوْلَى ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ كَخَمْسَةَ عَشْرَ وَأَخْوَاتِهَا ، وَجَارِي بَيْتِ بَيْتٍ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ . فَإِذَا أَدْخَلْنَا « لَا » عَلَى الْاسْمِ وَالصِّفَةِ وَقَدْ بُنِيَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ كَانَتْ هِيَ غَيْرَ مَبْنِيَةٍ مَعَهُمَا ، بَلْ تَكُونُ عَامِلَةً فِي مَوْضِعِهَا .

(١) ط : « الْمَنْفِيُّ » .

(٢) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي الْأَصْلِ وَب : « صِفَةٌ وَغَيْرُ صِفَةٍ » .

(٣) الْكَلَامُ التَّالِيٌّ لِلْعَنْوَانِ إِلَى نِهَآيَةِ الْبَابِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ ثَابِتٌ فِي ب ، ط .

وَجُمِلَ مَكَانَهُ فِي الْأَصْلِ مَا يَلِي الْعَنْوَانَ التَّالِيَّ ، ثُمَّ جُمِلَ مَا يَلِي الْعَنْوَانَ الثَّلَاثَ =

غيباً [ أو لِقَوًّا ] ، ولا رجلَ فيكَ راغِبًا ، من قَبْلِ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَكَ أَن تَجْعَلَ  
الاسمَ والصفةَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ وقد فصلتَ بينهما ، كما أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَكَ أَن  
تفصلَ بينَ عشرٍ وخمسةَ في خمسةَ عشرَ .

ومما لا يكونُ الوصفُ فيه إلا منونًا قوله : لاماءَ سماءَ لكَ باردًا ، ولا مِثْلَهُ  
عاقلاً ، من قَبْلِ أَن المضافَ لا يُجْمَلُ مع غيره بمنزلةِ خمسةَ عشرَ ، وإنما يذهبُ  
التنوينُ منه كما يذهبُ منه في غير هذا الموضع ، فمن نَمَّ صار وصفُهُ بمنزلةِ في  
غير هذا الموضع . ألا ترى أَن هذا لو لم يكن مضافًا لم يكن إلا منونًا كما يكونُ  
في غير بابِ التنبي ؛ وذلك قولك : لا ضاربًا زيدًا لكَ ، ولا حسنًا وجهَ الأخ  
فيها . فإذا كُفِّتَ التنوينُ وأضفتَ كان بمنزلةِ في غير هذا الباب كما كان  
كذلك غيرَ مضافٍ ، فلتا صار التنوينُ إنما يَكْفُ للإضافة جري على  
الأصل . فإذا قلت : لاماءَ ولا لَبَنَ ، ثم وصفتَ اللبنُ ، فأنت بالخيار في  
التنوينِ وتركهِ . فإن جعلتَ الصفةَ للماءِ لم يكن الوصفُ إلا منونًا ؛ لأنه  
لا يفصلُ بينَ الشبثينِ اللَّذَيْنِ يُجْمَلانِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ مضمَّرًا أو مظهرًا ،  
لأنهما قد صارا اسمًا واحدًا بمنزلةِ زيدٍ ، ويحتاجانِ إلى الخبرِ مضمَّرًا أو مظهرًا .  
ألا ترى أَنَّهُ لو جازَ تَيْمٌ تَيْمٌ عدى لم يستقمَ لكَ إلا أن تقولَ ذاهِبُونَ . فإذا  
قلتَ لا أبالكَ فيها هنا إضمارُ مكانٍ .

هذا بابُ لا تسقطُ<sup>(١)</sup> فيه النونُ وإن وُلِّيتَ لَكَ

وذلك قولك : لا غلامينَ ظريفينَ لَكَ ولا مُسْلِمِينَ صالحينَ لَكَ ، من قبل

٣٥٢

== للعنوان الثاني ، وما ييل العنوان الرابع للعنوان الثالث ، ثم سقط العنوان الرابع  
وجعل مكانه « باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع » ، واستمرت  
الأبواب بعده مطردة .

(١) ط : « لا يسقط » .

أن الظرفين والصالحين نعت للمنفي ومن اسمه ، وليس واحده من الاسمين  
 ولي لائم وليته لك ، ولكنه وصف وموصوف ، فليس للموصوف سبيل  
 إلى الإضافة . ولم يحى ذلك في الوصف لأنه ليس بالمنفي ، وإنما هو صفة ،  
 وإنما جاز التخفيف في النفي فلم يجر ذلك إلا في المنفي<sup>(١)</sup> ، كما أنه يجوز في  
 المنادى أشياء لا تجوز في وصفه ، من الحذف والاستخفاف . وقد بين ذلك .

هذا باب ما جرى على موضع المنفي

لا على الحرف الذي عمل في المنفي

فمن ذلك قول ذي الرمة<sup>(٢)</sup> :

بها العين والأرام لا عداً عندها ولا كرع إلا المغارات والريل<sup>(٣)</sup>  
 وقال رجل من بني مدحج<sup>(٤)</sup> :

(١) في الأصل وب : « في النفي » .

(٢) ديوانه ٤٥٨ وأساس البلاغة ( كرع ) .

(٣) يصف فلاة لا ماء بها إلا ما غار من ماء السماء ، ولا شجر إلا الريل ،  
 وهو ما تربل في أصول اليبس . والعين : بقر الوحش ، واحدها عين وعيناء ،  
 لسعة عينه . والأرام : جمع رهم ، وهو الظبي الخالص البياض . ط : « والأرام »  
 بهمز ما بعد الراء ، يقال آرام ، وأرام . والكرع ، بالتحريك : ما تكرر  
 فيه الواردة من ماء السماء مما يظهر على وجه الأرض . والمغارات : جمع مغارة ،  
 حيث يفر ماء السماء .

والشاهد فيه رفع « كرع » عطفاً على موضع الاسم المنصوب بلا ، والتقدير :

لا فيها عد ولا كرع . ولو نصب حمل على اللفظ لجاز .

(٤) ط : « من مدحج » . ونسب أيضاً إلى زراقة الباهلي ، وإلى هني بن أهر

الكنثاني ، وإلى ضمرة بن ضمرة . انظر ابن يمش ٢ : ١١٠ والمبني ٢ : ٣٣٩  
 والممع ٢ : ١٤٤ وشرح شواهد المفتي ٣١١ والأشعوني ٢ : ٩ والتصریح  
 ١ : ٢٤١ واللسان ( جيس ٣٦٢ ) . وانظر أيضاً ما سبق في ١ : ٣١٩ حيث  
 وردت قصة الشعر .

هذا لَعْرُ كُمِ الصَّغَارُ بَعِينِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبٌ<sup>(١)</sup>  
 فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجرى<sup>(٢)</sup> على الموضع لا على [الحرف]  
 الذي عمل في الاسم ، كما أن الشاعر حين قال :  
 \* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا<sup>(٣)</sup> \*

أجراه على الموضع .

ومن ذلك<sup>(٤)</sup> أيضاً قول العرب : لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ ، رفعوه  
 على الموضع .

ومثل ذلك أيضاً قول العرب : لا مثلهُ أحدٌ ، ولا كزيد أحدٌ . وإن  
 شئت حملت الكلام على لافنصبت .

وتقول : لا مثلهُ رجلٌ إذا حملته على الموضع ، كما قال بعضُ العرب :  
 لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله . وإن شئت حملته على لا فتوتته ونصبته . وإن  
 شئت قلت : لا مثلهُ رجلاً ، على قوله : لِي مثلهُ غلاماً . وقال ذوالرمة<sup>(٥)</sup> :  
 هِيَ الدَّارُ إِذْ تَمِيُّ لَا هِلِكِ جِيرَةٌ لِيَابِي لَأَمْثَالِهِنَّ لِيَابِيَا<sup>(٦)</sup>

(١) الصغار ، كسحاب : النذل . والشاهد فيه عطف « أب » على موضع  
 « أم » كما سبق في الشاهد السالف .

(٢) ط : « أجرى » .

(٣) سبق الكلام عليه في ١ : ٦٧ . وهو لقبية الأسدى .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

(٥) ديوانه ٦٥٠ وابن يمينش ٢ : ١٠٣ وشرح شواهد المعنى ٥٢ .

(٦) يقول : هِيَ الدَّارُ الَّتِي أَهْلُهَا فِي نَفْسِي أَطِيبُ الذِّكْرَى حَيْثُ كَانَ

الشمْلُ مَجْتَمِعًا ، وَالْأَحْيَاءُ مُتَجَاوِرَةً زَمَنَ الْمَرْتَبِعِ ، فَلَيْسَ كَلِيَالِيَا فِي التَّنَمِّ  
 بِالْوَسَالِ وَالْتِمَامِ الشَّمْلِ .

وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ٣٥٣ مرفوع ، قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك . ومثل ذلك : بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء .  
وقال الخليل رحمه الله : كأنك قلت : رجل أفضل [منك] ، حين مثله <sup>(١)</sup> .  
وأما قول جرير <sup>(٢)</sup> :

[يا صاحبي دنا الرواح فسيراً] لا كالعشية زائراً ومزوراً <sup>(٣)</sup>

فلا يكون إلا نصباً ؛ من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشية زائراً ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، فكالיום كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم . وفيه معنى التعجب ، كما قال : تالله رجلاً ، وسُبْحَانَ اللَّهِ رجلاً ، وإنما أراد : تالله ما رأيت رجلاً ، ولكنه

= والشاهد فيه نصب « أمثالهن » بلا ، و « ليالي » على البيان لها ، ولو حمل على المعنى وهو الرفع لجاز . ويجوز نصب « ليالي » على التمييز كما نقول : لا مثلك رجلاً ، وفيه قبح لأن حكم التمييز أن يكون واحداً يؤدي عن الجميع .  
(١) في ط : « وقال الخليل حين مثله » بتقديم « حين مثله » .

(٢) ط : « وأما قول الشاعر ، وهو جرير » . وانظر ديوان جرير ٢٩٠ والخزانة ٢ : ١١٤ وابن يعيش ٢ : ١١٤ .

(٣) هو من قصيدة له في هجاء الأخطل مطلعها :

صرم الخليط تباينا وبكورا وحسبت بينهم عليك يسيرا

الرواح : السير بالعشى . والشاهد فيه نصب « زائراً و » « مزوراً » بإضمار فعل ، والتقدير : لا أرى كالعشية زائراً ومزوراً ، وأصله لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشية ومزورها ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، أي رجلاً كرجل أراه اليوم .

يترك الإظهار<sup>(١)</sup> استغناءً، لأنَّ المخاطَبَ يعلم أنَّ هذا الموضع إنما يُضمَرُ فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إياه.

وتقول: لا كالمشيئة عشيةً، ولا كزيد رجلٌ؛ لأنَّ الآخر هو الأوَّلُ، ولأنَّ زيدا رجلٌ، وصار لا كزيد كأنك قلت: لا أحدَ كزيد، ثم قلت رجلٌ، كما تقول: لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع. قال [الشاعر]، امرؤ القيس:

ويليها في هواءِ الجوّ طالبةٌ. ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبٌ<sup>(٢)</sup>  
كأنه قال: ولا شيءٌ كهذا، ورفع على ما ذكرتُ لك<sup>(٣)</sup>. وإن شئت نصبتَه على نصبيهِ:

\* فهل في معدِّ فوقَ ذلك مرفداً<sup>(٤)</sup> \*

كأنه قال: لا أحدَ كزيدٍ رجلاً، وحمل الرجل على زيد، كما حمل المرفد على ذلك. وإن شئت نصبتَه على ما نصبتَ عليه لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً.

٣٥٤

(١) ط: « يترك إظهار الفعل ».

(٢) ديوان امرئ القيس ٢٢٧ والخزانة ٢: ١١٢: يصف عقاباً تقفوا ذئبا لتصيده. فهو يعجب من شدة طلبها له، ومن سرعته وشدة هربه. وأراد: ويل أمها! فحذف الممزة استخفافاً، ثم أتبع حركة اللام حركة الميم. ويجوز ضم اللام، أي بدون الإبتاع. ويروى: « لا كالتى في هواءِ الجوّ طالبة ». (٣) السيرافى: يعنى رفع على موضع لا وما عملت فيه.

(٤) سبق الكلام عليه في ١٧٣. وهو لكعب بن جعيل. وصدوره:

\* لنا مرفد سبعون ألف مدحج \*

واستشهد هنا على نصب رجل على التمييز في قولك: لا مثلك رجلاً. والتقدير فيه: فهل في معد مرفد فوق ذلك مرفداً.

ونظيرُ لا كزبيدٍ في حذفهم الاسمَ قولهم : لا عليك ، وإنما يُريدُ<sup>(١)</sup> :  
لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه .

هذا باب ما لا تُفَيِّرُ فيه لآ الأسماء عن حالها

التي كانت عليها قبل أن تدخل لآ

ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد لآ الثانية؛ من قبل أنه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ ، إذا ادَّعيت أن أحدها عنده . ولا يحسن إلا أن تُعيد لآ ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه أم إلا أن تذكرها مع اسم بعدها . وإذا قال لا غلامٌ ، فإنما هي جوابٌ لقوله : هل من غلامٍ ، وعملتُ لا فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء ، كما عملتُ من في الغلام وإن كان في موضع ابتداء .

فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه لا قولُ الله عزَّ وجلَّ ذكره :  
« لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »<sup>(٢)</sup> . وقال [ الشاعر ] ، الراعي<sup>(٣)</sup> :  
وما صرمتكِ حتى قلتِ معلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جملٌ<sup>(٤)</sup>

(١) ط : « تريد » .

(٢) في الآيات ٣٨ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ من سورة البقرة و ١٧٠ من آل عمران و ٦٩ من المائدة و ٤٨ من الأنعام و ٣٥ من الأعراف ، و ٦٢ من يونس و ١٣ من الأحقاف .

(٣) ابن يعيش ٢ : ١١١ ، ١١٣ ، والمعنى ٢ : ٣٣٦ والأشعوني ٢ : ١١ والنصرح ١ : ٢٤١ ونهاية الأرب ٣ : ٥٩ وجمع الأمثال للميداني في (لا) .

(٤) ويروى : « فا هجرتك » . صرمتك : قطعتك . وعجز البيت مثل يضرب عند التبرى من الأمر والتخلي عنه . والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » على الابتداء والخبر ، وذلك لتكررها . ولو نصب على الإعمال لجاز . والرفع =

وقد جعلت ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة ليس .  
 وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال لا ، في أنها في موضع ابتداء  
 وأنها لا تعمل في معرفة . فمن ذلك قول سعد بن مالك :  
 مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَّاحٍ<sup>(١)</sup>  
 واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن لا لا تعمل  
 في معرفة أبدأ . فأما قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* لا هَيْمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ<sup>(٣)</sup> \*

فإنه جعله نكرة [ كأنه قال : لا هَيْمَ من الهَيْمِينَ ] . ومثل ذلك :  
 لا بَصْرَةَ لَكُمْ . وقال ابن الزبير الأَسَدِيُّ<sup>(٤)</sup> :

= أكثر لأن ذلك جواب لمن قال : ألك في ذا ناقة أو جل ؟ فقلت له : لاناقة لي  
 في هذا ولا جل . فجرى ما بعد لا في الجواب مجراه في السؤال .  
 (١) سبق الكلام عليه في ١ : ٥٨ . وأضف إلى ما سبق من المراجع  
 أمالي ابن الشجري ١ : ٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٢ / ٢ : ٢٢٤ والخرزاتية ٢ : ٩٠  
 والعبني ٢ : ١٥٠ وابن يعيش ١ : ١٠٨ والهمع ١ : ١٢٥ والإيضاح ٣٦٧  
 وشرح شواهد المغني ٢٠٨ والأشعوني ١ : ٢٥٤ والتصريح ١ : ١٩٩ .  
 (٢) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٢ : ١٠٢ ، ١٠٣ / ٤ : ١٢٣  
 والخرزاتية ٢ : ٩٨ والهمع ١ : ١٤٥ والأشعوني ٢ : ٤ .  
 (٣) الشاهد فيه نصب « هيم » بلا وهو علم معرفة ، وجاز ذلك لأنه  
 أراد : لا أمثال هيم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي ، فصار العلم شائماً ،  
 إذ أدخله في جملة المنفيين ، وهو بقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على  
 ابن أبي طالب ، والمعنى ولا قاضي ولا فاضل مثل أبي حسن لها .  
 (٤) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والأغانى ١٠ : ١٦٣  
 مع نسبه لمبد الله بن بضالة ، والخرزاتية ٢ : ١٠٠ والهمع ١ : ١٤٥ والأشعوني =



أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدَنَّ ولا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ<sup>(١)</sup>  
وتقول : قُضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ ، تجعله نكرة . قلتُ : فكيف يكون  
هذا وإنما أراد عَلِيًّا رضى الله عنه<sup>(٢)</sup> فقال<sup>(٣)</sup> : لأنه لا يجوز لك أن تُعْمِلَ  
لا فى معرفة ، وإنما تُعْمِلُهَا فى النكرة<sup>(٤)</sup> فإذا جعلتَ أبا حَسَنٍ نكرةً حَسُنَ  
لك أن تُعْمِلَ لآ ، وعلم المخاطَبُ أنه قد دخل فى هؤلاء المنكُورين على<sup>(٥)</sup> ،  
[وأنه قد غُيِّبَ عنها] .

فإن قلت : إنه لم يرد أن ينفى كلَّ من اسمه على ؟ فإنما أراد أن ينفى  
منكُورين كلَّهم فى قُضِيَّتِهِ مثلُ على<sup>(٥)</sup> كأنه قال : لا أمثالَ على لهذه  
القضية ، ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها على<sup>(٥)</sup> ، وأنه قد غُيِّبَ عنها .  
وإن جعلته نكرةً ورفعتَه كما رفعتَ لآ بِرَاحٍ ، فجاززُ . ومثله [قول  
الشاعر ، مُرَاحِمِ الْمُقْبِلِيَّ ] :

== ٢ : ٤ . والوزير ، هنا بفتح الزاى ، وأصل معناه طى البئر . وعبد الله هذا  
شاعر كوفى من شعراء الدولة الأموية توفى سنة ٧٥ .

( ١ ) البيت من أبيات يهجو بها عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان شديد  
البخل ، وكان الشاعر قد سأله زاداً وراحلة ، فلم يطلبه طلبته . وأبو خبيب :  
كنية عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان له بنون ثلاثة يكنى بكل واحد  
منهم ، وهم خبيب ، وبكر ، وعبد الرحمن ، وكان لا يكنى بخبيب إلا من  
أراد ذمه . نكدن : ضغن وتعذرن . ويروى : « فى البلاد » .

والشاهد فيه نصب « أمية » بالترثية ، على معنى : ولا أمثال أمية . والقول  
فيه كقول فيما قبله .

( ٢ ) ط : « عليه السلام » .

( ٣ ) الظاهر أن القائل هو الخليل .

( ٤ ) فى الأصل و ب : « أن تعمل لا إلا فى نكرة » .

( ٥ ) فى الأصل و ب : « كلهم فى صفة على » .

فَرَطْنَ فَلَا رَدُّ لِمَا بُتَّ وَانْقَضَى وَلَكِنْ بَعُوضٌ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ<sup>(١)</sup>

وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة، ولا تنفى لا<sup>(٢)</sup>. قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرَجَمْتُ ثُمَّ آذَنْتُ رِكَابَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا<sup>(٤)</sup>

واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد  
لأ الثانية، لأنه جمل جواب: أذا عندك أم ذا؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع

(١) لم أجده مرجعاً. ط: «وانقضى». قال الشنتمري: «وصف  
كبره وذهاب شبابه وقوته وفتوته»، فيقول: فرطن، أي ذهبن وتقدمن،  
فلارد لما فات منهن». بت: قطع. بغوض: مبعوض إلى الناس، فعول بمعنى  
مفعول، كجزور بمعنى مجزور. عديم: عديم شبابه. ويروى: «تموض»  
بالأمر، أي تعوض من شبابك حلاً خشية أن يقال هو عديم شباب وحلم.  
والشاهد فيه رفع «رد» تشبيهاً للابليس.

(٢) في الأصل فقط: «ولا يثنى لا».

(٣) البيت من الحسين. وانظر ابن الشجري ٢: ٢٢٥ وابن يعيش

٢: ١١٣/٤: ٦٥، ٦٦ والحزاة ٣: ٨٨ واللمع ١: ١٤٨ والأشعوني ٢: ١٨  
ويس ٢: ١٩٩.

(٤) يذكر أنها فارقت فبكت بكاء جزع، أو لجزعها من الفراق.  
ويروى: «قضت وطرا». استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل كراهية منها  
لفرقة الأحباب، أو قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، كما ذكر البغدادي.  
آذنت: أشعرت وأعلمت. والركائب: جمع ركوبة، وهي الراحلة تركب. جمل  
تهيؤ الإبل للركوب عليها كأنه إيدان بالفراق. وأن مفسرة لوقوعها بعد معنى  
القول، أو هي مخففة من الثقلة اسمها ضمير شأن محذوف.

والشاهد فيه وقوع المعرفة بعد «لا» المفردة، وإنما تقع المعارف بعد  
«لا» إذا كررت كقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو.

بمنزلة لَيْسَ ؛ وذلك لأنهم جعلوها ، إذا رفعت ، مثلها إذا نصبت ، لا تفصل ٣٥٦  
لأنها ليست بفعل .

فما فصل بينه وبين لا بِحَسْوٍ قوله جل ثناؤه : « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا نَمٌّ  
عَنْهَا يُنْزَفُونَ<sup>(١)</sup> » . ولا يجوز لأنها أحدٌ إلا ضميماً ، ولا يحسن لانيك خير ؛  
فإن تكلمت به لم يكن إلا رفهاً ؛ لأن لا لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم ،  
رافعةً ولا ناصبةً ، لما ذكرت لك .

وتقول : لا أحد أفضل<sup>(٢)</sup> منك ، إذا جعلته خبراً ، وكذلك : لا أحد خير  
منك : قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٍ<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) في الأصل و ب : « لا أحد أفضل منك » .

(٣) هو حاتم الطائي . ديوانه ١٢٣ . ونسب إلى رجل من النبيت ، وإلى  
أبي ذؤيب الهذلي ، وليس في أشعار المهذلين . وانظر ابن السجري ٢ : ١١٢  
وابن يعيش ١ : ١٠٤ ، ١٠٧ ، والصيني ٢ : ٣٦٨ والأشعري ٢ : ٢١٢ .

(٤) البيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم ، وهما :

ورد واردهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الأشلاء تمليح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

يصف ما هم فيه من جذب ، فجازرهم يرد عليهم من الرعى ما ينحرون ، إذ لا  
لبن عندهم . والحرف : الناقة الضامر ، أو القوية الصلبة ، شبهت بحرف الجبل  
وهو طرف منه وناحية . المصرمة : اللقطة اللبن لثقة الرعى . مصبوح : يستقى  
الصبوح ، بفتح الصاد ، وهو شرب الغداة .

والشاهد فيه رفع « مصبوح » خبراً للا ، لأن لا وما عملت فيه في موضع  
اسم مبتدأ . ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع ، والخبر  
محذوف لعم السامع ، تقديره موجود .

لَمَّا صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا ،  
 جرى مجرى : لا أحدَ فيها إلا زيدٌ . وإن شئت قلت : لا أحدٌ أفضلَ منك ،  
 في قول من جعلها كليئسَ ويُجرى بها مجراها ناصبة في المواضع <sup>(١)</sup> ، وفيما يجوز  
 أن يُحمَل عليها <sup>(٢)</sup> . ولم تُجْعَل لآ التي كليئسَ مع ما بعدها كاسمٍ واحد ، لئلا  
 يكون الرفعُ كالنائب . وليس أيضاً كلُّ شئٍ يُخَالِفُ بلفظه يَجْرِي مجرى  
 ما كان في معناه <sup>(٣)</sup> .

هذا باب لا يجوز فيه المعرفة إلا أن تُحمَل على الموضع <sup>(٤)</sup>

لأنه لا يجوز لئلا أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك لربِّ

فإن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباسُ . فإن قلت : أحمله على لا ؟  
 فإنه ينبغى لك أن تقول : ربِّ غلامٍ لك والعباسِ ، وكذلك لا غلام  
 لك وأخوه .

فأما من قال : كلُّ شاةٍ وسَخَلتِها بدرهم <sup>(٥)</sup> فإنه ينبغى له أن يقول : لا رجلَ

(١) ط : « الموضع » بالإنفراد . يعنى أن الرافعة محمولة على الناصبة ، من  
 حيث العمل في النكرة ، وعدم جواز الفصل بينها وبين اسمها . على أن إعمال  
 لا عمل ليس قليل ، والكثير إعمالها عمل إن ، فلما لزم في أقوى حالها  
 - وهو عملها عمل إن - أن تعمل في نكرة ولم يجز معها الفصل ، لزم هذا  
 الحكم أيضاً في أصف حالها ، وهو عملها عمل ليس .

(٢) في الأصل وب : « تحمل عليها » .

(٣) بعده في الأصل وب : « يعنى بالموضع هنا أن لا إنما تعمل في  
 النكرة خاصة وإن كانت بمنزلة ليس » .

(٤) في الأصل فقط : « لا يجوز » ، و « يحمل » .

(٥) ط : « كل نعجة وسخلتها بدرهم » . والسخلة : ولد الشاة من  
 العز والضان ، ذكر أكان أو أنثى . والجمع سخل ، وسخال ، وسخلة كعنية .

لك وأخاه ، لأنه كأنه قال : لا رجل لك وأخاه .

هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله

التي كان عليها قبل أن تلحق

وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها ، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق . ولا يلزمك في هذا الباب تنبيه لا ، كما لا تنبئ « لا » في الأفعال التي هي بدل منها .

وذلك قولك : لا مرحباً ولا أهلاً ، ولا كرامةً ، ولا مسرةً ، ولا سلاً ، ولا سقياً ولا رعيّاً ، ولا هنيئاً ولا مريئاً ، صارت لامع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا ، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق لا .

ومثل ذلك : لا سلامٌ عليك ، لم تغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق .

٣٥٧

وقال جرير :

وُنِبِئتُ جَوَّاباً وَسَكَنًا يَسْبِي وَعَمْرَوِ بْنِ عَفْرَةَ الْإِسْلَامِ عَلَى عَمْرٍو (١)

فلم يلزمك في ذا تنبيه لا ، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه ، وذلك لا سلم الله عليه . فدخلت في ذا الباب لتتفي ما كان دعاء كما دخلت على الفعل الذي هو بدل من لفظه .

(١) ديوان جرير ٢٧٩ واللسان (سكن ٨٢) . والشاهد فيه رفع « سلام » على الابتداء مع عدم تكرار « لا » ، لأنه في المعنى بدل من لفظ فعل الدعاء . وأفرد « يسبي » اكتفاءً بجزء الواحد عن خبر الاثنين . وقد قصر « عفراء » ضرورة الشعر . وفي اللسان عن ابن حبيب أنه يقال في أعلامهم : سكن ، وسكن ، بفتح الكاف وإسكانها ، وأتى بهذا البيت شاهداً للإسكان .

ومثلُ لا سلامٌ على عمرو : لا بك السوء ؛ لأنَّ معناه لا ساءك الله .  
 ومما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلقُ عند طلب الحاجة وبشاشة ، نحوُ  
 كرامةٌ ومسرَّةٌ ونعمةٌ عَيْن . فدخلتُ على هذا كما دخلتُ على قوله :  
 ولا أُكْرِمُكَ ولا أُسْرِكُ ، ولا أُنْعِمُكَ عَيْنًا . ولو قُبِحَ دخولُها هنا لقبِحَ  
 في الاسم ، كما قُبِحَ في لا ضَرْبًا ، لأنَّه لا يجوز : لا أضربُ ، في الأمر .  
 وقد دخلتُ في موضعٍ غيرِ هذا فلم تفسِّره عن حاله قبل أن تدخله ،  
 وذلك قولهم : لا سِوَاهُ<sup>(١)</sup> . وإنما دخلتُ [ لا ] هنا لأنها عاقبت ما ارتفعتُ  
 عليه [ سواء ] . ألا ترى أنَّك لا تقول هذان لا سواء ، فجاز هذا كما جاز :  
 لاها الله [ ذا ] ، حين عاقبتُ ولم يجز ذكرُ الواو .

وقالوا : لا نؤلِّك أن تفعل ؛ لأنهم جعلوه معاقبًا لقوله : لا ينبغي أن تفعل  
 كذا وكذا ، وصار بدلًا منه ، فدخلَ فيه ما دخل في ينبغي ، كما دخل  
 في لا سلامٌ ما دخل في سلم .

واعلم أن « لا » قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحدٍ والمضافُ  
 إليه [ ليس معه شيء ] ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنبٍ ، [ وأخذته  
 بلا شيءٍ ] ، وغضبت من لا شيءٍ ، وذهبت بلا عتادٍ ؛ والمعنى معنى ذهبت  
 بغير عتادٍ ، وأخذته بغير ذنبٍ ، إذ لم ترد أن تجعل غيرًا شيئًا أخذته [ به ]  
 يعتد به عليه<sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل فقط : « سوءا » تحريف .

(٢) السيرافي : لا بمعنى غير ، واستعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك  
 في الجحد ، لأن « غير » مسلوب عنها ما أضيفت إليه . فإذا قلت : مررت بغير  
 صالح فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمرر به ، وقد سلب من غير الصالح الذي  
 هو لما أضيف إليها . فإذا قلت : أخذته بغير ذنب وغضبت من لا شيء فعنا =

ومثل ذلك قولك للرجل: أجتنتنا بغير شيء، أي رائقاً .  
وتقول إذا قلت الشيء أو صغرت أمره: ما كان إلا كلاً شيئاً، وإنك  
ولا شيئاً سواي. ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبو الطفيل<sup>(١)</sup>:  
تَرَ كَتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ      وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلِيًّا<sup>(٢)</sup>  
والرفعُ عربيٌّ<sup>(٣)</sup> على قوله:

\* حِينَ لَا مُسْتَصْرَخٌ<sup>(٤)</sup> \*

أخذه بغير ذنب وغضبت من غير شيء، فغير مخفوض بحرف الخفض الذي  
دخل، فإذا جعلت مكان غير « لا » فلا حرف لا يقع عليه حرف الخفض،  
فوقع حرف الخفض على ما بعد لا... معنى قوله جئت بغير شيء لا يراد به  
جئت بشيء هو غير شيء، وإنما يراد به جئت خالياً من شيء معك. وهذا معنى  
قوله رائقاً، لأن الرائق الخالي.

(١) وهو أبو الطفيل، ساقط من ط وجميع أصولها إذ لم يرد هناك إثبات  
فروق للنسخ. واسمه عامر بن وائلة كما في الأغاني ١٣: ١٠٩. وانظر ابن  
يعيش ١: ٢٣٩ والحزانة ٢: ٩٠ والممع ١: ٢١٨.

(٢) من أبيات يرثى فيها ابنه «الطفيل». جن الزمان: اشتد، وكذا كلب،  
وأصل السكلب داء يشبه الجنون يأخذه فيمقر الناس.  
والشاهد فيه إضافة «حين» إلى «مال» مع إلغاء لا. وزيادتها في اللفظ  
على حد قولهم: جئت بلا زاد.

(٣) وذلك على تشبيهه لا بليس أو على إهمال لا وعدم الاعتداد بالإضافة  
فيهما. وجوز أبو على الفارسي وجهاً ثالثاً، هو البناء على الفتح مع عدم  
إعمال إضافة الحين، كما تقول جئت بخمسة عشر فلا تعمل الباء.

(٤) قطعة من شطر للمجاج في ديوانه ١٤. وهو بتمامه وما قبله وما بعده:

والله لولا أن تحشَّ الطبخ      بي الجحيم حين لامستصرخ  
في دخل النار وقد تسليخوا      لملم الجهاد أني مفتح =

و : \* لا بَرَّاحٌ <sup>(١)</sup> \* \*

والنصبُ أجودٌ وأكثَرُ من الرفعِ ؛ لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة لَيْسَ . قال الشاعر ، وهو المعجَّاج <sup>(٢)</sup> :

\* حنَّتْ قُلُوبِي حينَ لا حينَ مَحَنٌ <sup>(٣)</sup> \*

== وأنشدها في اللسان (طبخ ، فنخ ، حشش) بدون نسبة . ولم يتعرض له الشنتمري ، وجاء في جميع نسخ سيويه متصلا بقوله « ولا براح » التالي على أنهما شطر واحد ، والصواب أنهما جزءان من شاهدين اثنين على ما أثبت في الكتابة . أي لولا خوفى الملائكة الموكلين بمذاب الكفار ، وهم الطبخ الذين ذكر . تحشش الجحيم : تجمع لها الوقود وتوقدها . لاستصرخ : لاستصرخ ، أو لا وقت استصرخ ، وهو الإغاثة . والمفخ : الذى يذل أعداءه ويشج رأسهم كثيرا ، صيغة مبالغة . أي لولا خوف العقاب الأخرى لصنعت ذلك بالأعداء .

والشاهد فيه رفع « مستصرخ » على تشبيه « لا » بليس ، والقول فيه كالقول فى سابقه .

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسى ، كما سبق فى ١ : ٥٨ . وتامه :

من فر عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

(٢) وهو المعجَّاج ، ليس فى ط ولا فى أصل من أصولها . ولم يرد الشطر فى ديوان المعجَّاج ولا ملحقاته . ونص البغدادى فى الحزانة ٢ : ٩٣ على أنه من الحسين . وأنشده ابن الشجرى ١ : ٢٣٩ بدون نسبة .

(٣) حنت : صوتت شوقا إلى أصحابها . والقلوص : الفتية من الإبل بمنزلة الجارية من الأناسى . والمعنى أنها حنت فى غير وقت الحنين ، أو هى فى مكان بعيد من أصحابها ولا سبيل لها إليهن .

والشاهد فيه نصب « حين » الثانية بلا التبرئة مع إضافة « حين » الأولى إلى الجملة ، وخبر لا محذوف تقديره « لها » . ولو جر « حين » على إلغاء « لا » لجاز ، كالذى فى شاهد أبى الطفيل .



وأما قول جرير<sup>(١)</sup>:

ما بالُ جهلكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ      وقد علاكَ مشيبُ حينٍ لا حينٍ<sup>(٢)</sup>  
فإنَّما هو حينٌ حينٍ ، ولا بمنزلة ما إذا ألغيت .

واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ برجل لا فارسٍ، حتى تقول: لا فارسٍ ولا شجاعٍ. ومثلُ ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً. وذلك أنه جوابٌ لمن قال، أو لمن تجمله من قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله<sup>(٣)</sup>: أفرسُ زيدٌ أم شجاعٌ؟

وقد يجوز على ضعفه، في الشعر. قال رجلٌ من بني سلول<sup>(٤)</sup>:

وأنتَ امرؤٌ منا خلقتَ لغيرنا      حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعٌ<sup>(٥)</sup>

(١) ديوانه ٥٨٦ ابن الشجري ١ : ٢٣٩ / ٢ : ٢٣٠ والخزانة ٢ : ٩٤

والهمع ١ : ١٩٧ . وهو مطلع قصيدة له يهجو بها الفرزدق .

(٢) الجهل : نقيض الحلم والعقل والخبرة ، والمراد الفعل المستهجن . حين

لا حين ، أي حين حدوته ووجوبه ، قال الشنمري : « هذا تفسير سيويه ، ويجوز أن يكون المعنى ما بال جهلك بعد الحلم والدين حين لا حين جهل ولاصبا ، فيكون لا لغواً في الكلام » .

والشاهد فيه إضافة « حين » إلى « حين » مع اعتبار « لا » زائدة لفظاً ومعنى .

(٣) هذا مافي ط . وفي الأصل وب : « وكقولك » .

(٤) وكذا في ابن يعيش ٢ : ١١١ والهمع ١ : ١٤٨ والأشعوني ٢ : ١٨

بدون نسبة معينة في جميعها . وحكي صاحب الخزانة ٢ : ٨٩ نسبه إلى الضحاک ابن هنام . وانظر هذه النسبة في التصحيف للمسکري ٤٠٥ وزهر الآداب ٦٥٢ .

(٥) ويروي : « أنت » بالحرم . يقول : أنت منافي النسب ، إلا أن نفعك

لغيرنا ، حياتك لا تنفصنا لعدم مشاركتك لنا ، ولكن موتك يفجعنا لأنك أحدنا .

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء ، [ نحو : زيدٌ لا فارسٌ  
ولا شجاعٌ ] .

واعلم أن لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ،  
فمن ذلك قوله ، البيتُ لحسان بن ثابت <sup>(١)</sup> :

أَلَا طِعَانَ وَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشَّؤْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ <sup>(٢)</sup>

وقال في مثل : « أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ » <sup>(٣)</sup> .

٣٥٩

= والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » مع عدم تكرارها ، وهو قبيح ، وإنما  
سوغه ما يقوم بعده مقام التكرير في المعنى ، لأنه إذ قال : « وموتك فاجع »  
دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر وفاته .

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ساقط من الأصل ، وإبانه من ط ، ب ، لكن  
في ب : « البيت لحسان » فقط . والبيت في ديوانه ٢١٥ من قصيدة يهجو فيها  
بنى الحارث بن كعب ، رهط النجاشي الشاعر . وانظر الخزانة ٢ : ١٠٣ .  
والمعنى ٢ : ٣٦٢ والمص ١ : ١٤٧ وشرح شواهد المعنى ٧٥ والأشعوني ١ : ٢٤٠ .  
(٢) يقول : هم أهل نهم وحرص على الطعام لأهل غارة وقتال . العادية :  
الحيل تعدو بأصحابها . ويروى : « غادية » بالمعجمة ، وهي التي تغدو للقتال .  
والتجشؤ : تنفس المعدة عند الامتلاء . والتناير : جمع تنور ، وهو نوع من  
كواوين الوقود ، أو الذي يختبئ فيه .

والشاهد فيه عمل « ألا » عمل « لا » لأن معناها كمنها وإن كانت ألف  
الاستفهام داخلة عليها للتقرير . وكذلك الحكم إذا دخلت عليها المعنى التمني ،  
لأن الأصل فيه كلة لحرف التبرئة ، فلم تغير تلك المعاني الطارئة عمل  
« لا » وحكمها .

ويجوز رفع « تجشؤ » على البدل من موضع الاسم المنى ، ونصبه على  
الاستثناء المنقطع .

(٣) القماص بالكسر والضم : الوئب . والعير : الحمار الوحشي ، وفي اللسان =

ومن قال : لا غلامٌ ولا جاريةٌ ، قال : ألا غلامٌ وألا جاريةٌ .

واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التثني عملتُ فيها بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع <sup>(١)</sup> إلا فيما تعمل فيه في الخبر ، وتسقطُ النونُ والتثوين في التثني كما سقطا في الخبر <sup>(٢)</sup> . فمن ذلك : ألا غلامٌ لي وألا ماءً باردًا . ومن قال : لا ماءً باردًا قال : ألا ماءً باردًا .

ومن ذلك : ألا أبالي ، وألا غلاحي لي .

وتقول : ألا غلامين أو جارينين لك <sup>(٣)</sup> كما تقول : لا غلامين و جارينين لك .

وتقول : ألا ماءً ولبنًا كما قلت : لا غلامٌ و جاريةٌ لك ، تُجرى مجرى لا ناصبةً في جميع ما ذكرتُ لك .

(=قص) مع العزو إلى سيويه : « بالبعير » ، وهو الثابت في نسخة ب فقط ، ثم قال : « وقد ورد المثل المتقدم بغير هذا فقليل : ما بالبعير من قاص ، وهو الحمار . يضرب لمن ذل بعد عز » . وقد ورد بهذه الصيغة الأخيرة في أمثال الميداني ٢ : ١٩٨ وقال : « يضرب لمن لم يبق من جلده شيء » . . وقال السيرافي هنا : يضرب للرجل المعبي الذي لاحرك به .

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) ط : « ويسقط » وفي الأصل و ب « من التثني » ، وفي ط : « كما سقط » وفي ب : « كما تسقط » ، وأثبت ما في الأصل . وقال السيرافي ماملخصه : مذهب سيويه أن الألف الداخلة على « لا » إذا كانت استفهاما جازفيا بعد لا من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التثني فذهب وجوب النصب . ثم قال : وعلى قول المازني أن الحروف الدواخل على لا لا تغير حكم اللفظ فيما بعد لا ، ولها خبر مظهر أو مضمّر كما كان لها قبل دخول الألف ، والجملة يراد بها التثني كما يراد بالاستفهام التقرير .

(٣) ط : « و جارينين لك » .

وسألتُ الخليل رحمة الله عن قوله (١) :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتْ (٢)

فزعمَ أنه ليس على التَّمَنِّي ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاً خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تُروني (٣) رجلاً جزاه الله خيراً .  
وأما يونس فزعم أنه نونٌ مضطرباً ، وزعم أن قوله :

(١) هو عمرو بن قعاس ، أو قعاس المرادى المذحجى . وانظر نوادر أبى زيد ٥٦ وابن يعيش ٧: ٥/٨٠: ٩/٥٩١ والحزاة ١: ٤٥٩ / ٣ : ١١٢ ، ٤/١٥٦ : ٤/٤٧٧ والمعنى ٢ : ٣٦٦ : ٣ / ٣٥٢ والمصع ١ : ٥٨ وشرح شواهد المعنى ٧٧ ، ٢١٩ والأشعوني ٢ : ١٦ .

(٢) المحصلة : المرأة تحصل تراب الممدن ، قال البغدادي بعد أن ذكر العلماء الذين فسروا هذا التفسير : « وهذا كما ترى ركيك ، والظاهر ما قاله الأزهرى فى التهذيب ، فإنه أنشد هذا البيت وما بعده وقال : ها لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة . فصاده مفتوحة . وأنشد الأخفش هذا البيت فى كتاب المعايمة وقال : قوله محصلة : موضع يجمع الناس ، أى يحصلهم . » . وبمده :

ترجل لتى وهم يلقى وأعطيا الإتاوة إن رضيت

ففى البيت تضمين لتطلق بما بعده . ويروى : « تبئت » مضارع أبات ، أى تجعل لى بيتا ، أى امرأة/بنكاح . وعليه فلا تضمين . والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه ، لأن سيبويه حمله على إضمار فعل وأن الأ حرف تحضيض ، والتقدير : ألا تروتى رجلا ، ولو كانت للتمنى لنصب ما بعدها بغير تنوين فى مذهب الخليل وسيبويه . ويونس يرى أنه منصوب بالتمنى ، ونون ضرورة . والأول أولى لأنه لاضرورة فيه ، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها .

(٣) ط : « تروتى » ، وهما وجهان جائزان فى كل ما اجتمع فيه نون الرفع مع نون الوقاية ، مع وجه ثالث هو الإدغام . قال ابن هشام فى المعنى عند الكلام على النون : « ونحو تأمروتى يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن فى السبعة » .

\* لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً (١) \*

على الاضطرار . وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهَّبٌ .

ولا يكون الرفعُ في هذا الموضع ، لأنه ليس بجوابٍ لقوله : إذا عندك أم ذاك ؟ وليس في ذا الموضع معنى لَيْسَ .

وتقول : ألاماء وعَسَلًا باردًا حُلُومًا ، لا يكون في الصِّفة إلا التنوين ، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء ، والحلاوة للعسل .  
ومن قال : لا غلامَ أفضلُ منك ، لم يقل في ألام غلامَ أفضلُ منك إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً [ عن الخبر ] كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه اللهم هب لي غلاماً (٢) .

#### هذا باب الاستثناء

فحرفُ الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغيرٌ ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يَكُونُ ، وليس ، وعداء ، وخلأ . وما فيه ذلك المعنى من حروف الاضافة وليس باسم فحاشي (٣) وخلأ في بعض اللغات . وسأبين لك أحوالَ هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فالأول .

(١) سبق في ص ٢٨٥ . ومجزه :

\* اتسع الحرق على الراقع \*

(٢) بعده في الأصل وب تعليقة لأبي عثمان المازني بكر بن محمد هذا نصها : « قال أبو عثمان بكر بن محمد : الرفع عندي في التمني جيد بالغ ، أقول : ألام غلام ولا جارية ، كما قلت في الخبر . وقال : أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء ، أقول : ألام رجل أفضل منك » .

(٣) في الأصل فقط : « فحاشا » بالالف .

هذا باب ما يكون استثناءً بالياء<sup>(١)</sup>

اعلم أن الاء يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن « لا » حين قلت : لا مرحباً ولا سلاماً ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك الاء ، ولكنها تجيء بمعنى كما تجيء « لا » لمعنى .

والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق الاء فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك [ قوله ] : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما صررت إلا بزيدا ، تجرى الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيدا ، ولكنك أدخلت الاء لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق الاء ؛ لأنها بعد الاء محمولة على ما يجزى ويرفع وينصب ،

(١) السيرافي : أفرد هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه الاء فلا تغيره عما كان عليه . وذلك في كل ما كان فيه ما قبل الاء محتاجاً إلى ما بعده ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما صررت إلا بزيدا . فان قيل : كيف سمى استثناء ولم يذكر المستثنى منه ؟ يجاب بأن هذا وإن حذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل ، فلا يخرج ذلك من معنى الاستثناء ، كما أن الفعل إذا حذف فاعله ونبي للمفعول فرفع به لم يخرج من أن يكون مفعولاً .

كما كانت محمولةً عليه قبل أن تلتحق إلا ، ولم تشغل عنها قبل أن تلتحق  
إلاَّ الفعلَ بغيرها .

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه<sup>(١)</sup> ما أدخل فيه

وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ  
أحدًا إلا زيدًا<sup>(٢)</sup> ، جملة المستثنى بدلا من الأول ، فكأنك قلت : ما مررتُ  
إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيتُ إلا زيدا . كما أنك إذا قلت : مررت  
برجلٍ زيدٍ ، فكأنك قلت : مررتُ بزيدٍ . فهذا وجهُ الكلام أن تجعل  
للمستثنى بدلا من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القومُ إلا عمرو ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ ،  
وليس فيها القومُ إلا أخوك ، وما مررتُ بالقوم إلا أخيك . فالقوم ههنا  
بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القومُ إلا أباك ، لأنه بمنزلة<sup>(٣)</sup> أتاني القومُ إلا أباك .  
فإنه ينبغي له أن يقول : « ما فعلوه إلا قليلاً منهم<sup>(٤)</sup> » .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجهُ ما أتاني القومُ إلا عبد الله .  
ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ لما جاز أن تقول : ما أتاني أحدٌ ، كما أنه

(١) ب : « ينفي عنه » .

(٢) ط : « وما مررت بأحد إلا عمرو ، وما رأيت أحدًا إلا عمرا » .

(٣) ط : « قوله » .

(٤) الآية ٦٦ من سورة النساء . وهذه قراءة أبيّ ، وابن أبي إسحاق ،  
وابن عاصم ، وعيسى بن عمر . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . تفسير أبي

لا يجوز أتاني أحدٌ ، ولكن المستثنى في هذا للموضع<sup>(١)</sup> مبدلٌ من الاسم الأول ، ولو كان من قبيل الجماعة لما قلت : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ »<sup>(٢)</sup> ، ولكن ينبغي له أن يقول ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذلك إلا زيدٌ ، لأنه ذَكَرَ واحداً .

ومن ذلك أيضاً : ما فهم أحدٌ اتَّخَذْتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، وما فهم خيراً إلا زيدٌ ، إذا كان زيد هو الخير .

وتقول : ما مررتُ بأحدٍ يقول ذلك إلا عبد الله ، وما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا عبد الله<sup>(٣)</sup> ، وما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا زيداً . هذا وجه الكلام . وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا زيدٌ [ ورفعت فجازتُ حسن . وكذلك ما علمتُ أحداً يقول ذلك إلا زيداً . وإن شئت رفعت<sup>(٤)</sup> ] فعرّبني . قال الشاعر ، وهو عدِيّ بن زيد<sup>(٥)</sup> :

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها<sup>(٦)</sup>

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) الآية ٦ من سورة النور .

(٣) هذا المثال ساقط من ط ومن أصولها أيضاً .

(٤) ما بين المعكفين من الأصل فقط ، وهو ساقط من ط ، ب .

(٥) كذا في ط . وفي الأصل وب : « قال عدى بن زيد » . وانظر

ملحقات ديوانه ١٩٤ والأغاني ١٣ : ١١٥ وابن الشجري ١ : ٧٣ وشرح

شواهد المغني ١٤٢ والحزانة ٢ : ١٨ واللمع ١ : ٢٢٥ وحاشية الدمهورى ٩٩

وقد نسب في الأغاني إلى أحيحة بن الجلاح .

(٦) يصف ليلة خلا فيها بمن يحب ، ولم يطلع عليهما فيها أحد فيخبر بحالهما

إلا الكواكب لو كانت ممن يخبر . يحكى علينا ، من الحكاية بمعنى الرواية .

و « على » بمعنى « عن » . ويقال ضمن يحكى معنى ينم ، كما في الباب الأول من



وكذلك ما أظنُّ أحداً يقولُ ذلك إلا زيدا . وإن رفعتَ فجائزٌ حسنٌ .  
وكذلك ما علمتُ أحداً يقولُ ذلك إلا زيدا ، وإن شئتَ رفضت .

وإنما اختيرَ النصبُ هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدلِ  
منه ، وأن لا يكون [بدلاً] إلا من منفيٍّ ، فالمبدلُ منه منصوبٌ منفيٌّ ومضمرةٌ  
مرفوعةٌ ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفيُّ ، وهذا وصفٌ  
أو خبرٌ وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه (١) النفيُّ إذا كان وصفاً لمنفيٍّ ،  
كما قالوا : قد عرفتُ زيداً أبو من هو ، لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، لأن معناه معنى  
المستفهم عنه .

وقد يجوز : ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدا ، ولا أحدَ منهم اتخذتُ عنده  
يداً إلا زيدا ، على قوله : « إلا كواكبها » .

وتقول : ما ضربتُ أحداً يقولُ ذلك إلا زيدا ، لا يكون في ذا إلا النصبُ ،  
وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تُخبرَ بموقعِ فعلِكَ ، ولم ترد أن تُخبرَ  
أنه ليس يقولُ ذلك إلا زيدا ، ولكِنَّكَ أخبرت أنكَ ضَرَبْتَ من (٢) يقولُ  
ذاك زيدا . والمعنى في الأول (٣) أنك أردت أنه ليس يقولُ ذلك إلا زيدا ،

= المعنى لابن هشام . و « لا ترى » هي رواية ط . وفي الأصل وب :  
« لا ترى » بالتاء .

والشاهد فيه رفع « كواكبها » بدلا من ضمير « يحكي » لأنه في المعنى منفي .  
قال الشنتمري : « ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن ، لأن أحداً  
منفي في اللفظ والمعنى ، والبدل منه أقوى » .

(١) كلمة « معناه » ساقطة من الأصل ، ثابتة في ط ، ب .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « من »

(٣) يعني المثال السابق الذي يلي الشاهد الأخير .

ولكنك قلت رأيتُ أو ظننتُ أو نحوها لتجعل ذلك فيما رأيتُ وفيما ظننتُ .  
ولو جعلت رأيتُ رؤيةَ العين كان بمنزلة ضربتُ . قال الخليل رحمه الله :  
ألا ترى أنك تقول : ما رأيتُه يقول ذلك إلا زيدٌ ، وما ظننتُه (١) يقوله إلا عمرو .  
فهذا يدلُّ على أنك إنما انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل عبد الله موضعَ  
فعلٍ كضربتُ وقتلتُ ، ولكنه فعلٌ بمنزلة ليسَ بجيءٍ لمعنى ، وإنما يدلُّ  
على ما في علمك .

وتقول : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ ، لأنه صار في معنى ما أحدٌ فيها  
إلا زيدٌ (٢) .

وتقول : قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ ، فليس زيدٌ بدلاً من الرجل  
في قلَّ ، ولكن قلَّ رجلٌ في موضع أقلُّ رجلٍ ، ومعناه كعناه . وأقلُّ رجلٍ  
مبتدأٌ مبنيٌّ عليه ، والمستثنى بدلٌ منه ؛ لأنك تُدخله في شيءٍ تُخرجُ منه من  
سواه (٣) .

وكذلك أقلُّ من [ يقول ذلك ] ، وقلُّ من [ يقول ذلك ] ، إذا جعلتُ

(١) ط : « ما أظنه » .

(٢) السيرافي : لا يصح البدل من لفظه ، لأننا إن أبدلنا زيداً من « أقلُّ  
رجل » اطرحناه في التقدير ، فبقي « يقول ذلك إلا زيد » ، وهذا لا يصح ،  
ولكننا زده إلى معناه ونفصله بما يصح معه البدل . وأقلُّ ينصرف على معنيين :  
أحدهما النفي العام ، والآخر ضد الكثرة . فإذا أريد النفي العام جعل تقديره :  
ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، كما تقول : ما أحد يقول ذلك إلا زيد . وإن أريد  
به ضد الكثرة فتقديره : ما يقول ذلك كثير إلا زيد ، ومعناها يؤول إلى  
شيء واحد .

(٣) ط : « يخرج منه من سواء » .

مَنْ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ . حدثنا بذلك يونس عن العرب ، يجعلونه نكرةً ، كما قال (١) :

٣٦٢

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنْ الْآ مِرْ لِه قَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٢)  
فَجَلَّ « مَا » نكرةً .

هذا باب ما مُجْمَلٌ عَلَى مَوْضِعِ الْعَامِلِ فِي الْأَسْمِ وَالْأَسْمِ

لَا عَلَى مَاعْمَلٍ فِي الْأَسْمِ ، وَلَكِنْ الْأَسْمِ وَمَاعْمَلٍ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ  
أَوْ مَنْصُوبٍ .

وذلك قولك : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ من أحدٍ  
إلا زيدا (٣) .

(١) هو أمية بن أبي الصلت . ديوانه ٥٠ والحيوان ٣ : ٤٩ والبيان ٣ : ٢٦٠  
ومجالس العلماء ١٦٦ وابن الشجري ٢ : ٢٣٨ وابن يعيش ٤ : ٨/٢ : ٣٠  
والخزاعة ٢ : ٤/٥٤١ : ١٩٤ واليعنى ١ : ٤٨٤ والسمع ١ : ٨ : ٩٢ والأشئوني  
١ : ١٥٤ واللسان (فرج ١٩٦) .

(٢) سبق الكلام عليه في ١٠٩ .

(٣) السيرافي : ما كان من الحروف يختص بالجمحد فلا يجوز دخوله  
على الموجب ، ولا تعليق الموجب به . فاذا قلت : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ لم يجوز  
خفض زيد ، لأن خفضه مطلق بمن ، ولا يجوز دخول من هذه على موجب ،  
ولا تعليق الموجب بها ، وإنما دخلت في التنفي على نكرة لنقله من معنى الواحد  
إلى معنى الجنس . ولو كانت من التي تدخل على التنفي والموجب لجاز خفض  
ما بعد إلا بها ، كقولك : ما أخذت من أحدٍ إلا زيدٌ . . . . . ومثل الأول :  
ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يعبا به ، لأن هذه الباء لا تدخل إلا على تنفي لتأكيد  
الجمحد . ولا يجوز ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ ، لأن ما بعد إلا موجب إذا كان قبله =

وإنما مَنَّكَ أن تحمل الكلام على من أنه خَلَفُ أن تقول: ما أتاني إلا من زيدٍ ، فلما كان كذلك حمله على الموضوع فجعله بدلاً منه كأنه قال : ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ ؛ لأن معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ، ولكن من دخلت هنا توكيداً ، كما تدخل الباء في قولك : كَتَفَ بالشيب والإسلام ، وفي : ما أنت بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ .

ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، من قَبْلِ أنْ بشيءٍ في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قُبِحَ أن تحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من اسم مرفوع ، وبشيءٍ<sup>(١)</sup> في لغة أهل الحجاز في موضع منصوبٍ ، ولكنتك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، استوت اللغتان ، فصارت « ما » على أقيس الوجهين<sup>(٢)</sup> ؛ لأنك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به فكأنك قلت : ما أنت إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به .

وتقول : لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، كأنك قلت : لست إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، والباء هنا بمنزلة ما قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

= جحد . . . . وقال الكوفيون : يجوز فيما بعد إلا الخفض في النكرة ولا يجوز في المعرفة . فأجازوا : ما أتاني من أحدٍ إلا رجلٌ ، وما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبا به .

(١) في الأصل : « وشيء » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) كلمة « ما » ساقطة من ط وأصولها . ويعنى بأقيس الوجهين وجه

التمييز ، وهو الإهال . انظر الرضى على الكافية ١ : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) هو أوس بن حجر . ديوانه ٢١ . ونسبه ابن يعيش ٢ : ٩٠ . وصاحب

تنزيل الآيات ٩٤ إلى طرفة ، وليس في ديوانه .

يا ابْنُ لَبِيْنِي لَسْتَمَّا بِيَدِي إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ (١)

ومما أُجْرِي على الموضع لا على ما عمل في الاسم : لا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، فَلَا أَحَدَ فِي مَوْضِعِ اسْمِ مُبْتَدَأٍ ، وَهِيَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَحَدَ فِي مَا أَتَانِي . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ لَا عَبْدُ اللَّهِ وَلَا زَيْدٌ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ خَلْفُ أَنْ تَحْمِلَ الْمَعْرِفَةَ عَلَى مَنْ فِي ذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَقُولُ لَا أَحَدَ فِيهَا لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُحْمَلُ عَلَى لَأَ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ : هَلْ مِنْ أَحَدٍ ، أَوْ هَلْ أَتَاكَ مِنْ أَحَدٍ ؟

٣٩٣

وتقول : لا أَحَدَ رَأَيْتُهُ إِلَّا زَيْدٌ ، إِذَا بَنَيْتَ رَأَيْتُهُ عَلَى الْأَوَّلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا أَحَدَ مَرَّيْ . وَإِنْ جَعَلْتَ رَأَيْتُهُ صِفَةً فَكَذَلِكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ لَا أَحَدَ مَرَّيًّا .

وتقول : مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا . فَإِنْ قَلْبَتَهُ فَعَلِمْتَهُ بَلَى أَنْ وَمَا فِي لُفَّةِ أَهْلِ الْحِجَازِ قُبْحٌ وَلَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّهَا لَيْسَا بِفِعْلٍ فَيُحْمَلُ قَلْبُهُمَا كَمَا لَمْ يَجْزِ فِيهِمَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ وَلَمْ يَجْزِ مَا أَنْتَ إِلَّا ذَاهِبًا ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ قَوِيٌّ وَاحْتَمَلُ ذَلِكَ ، كَأَشْيَاءَ تَجُوزُ فِي الْكَلَامِ إِذَا طَالَ وَتَزْدَادُ حُسْنًا . وَسَتَرِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمِنْهَا مَا قَدْ مَضَى (٢) .

(١) لَبِيْنِي : اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَبَنُو لَبِيْنِي مِنْ أَسَدِ بْنِ وَائِلَةَ ، يَعْبُرُهُمْ بِأَنَّهُمْ أَبْنَاءُ أُمَةٍ ، إِذْ يُنْسَبُهُمْ إِلَى الْأُمِّ ، تَهْجِينًا لِشَأْنِهِمْ وَأَنَّهُمْ هُجْنَاءٌ . لَسْتَمَّ يَدِي ، أَيِ أْتَمَّ فِي الضَّعْفِ وَقِلَّةِ النِّفْعِ كَيْدَ بَطْلِ عَضُدِهَا . وَيُرْوَى : « مَجْبُولَةُ الْعَضُدِ » . وَالْحَبْلِ : الْفَسَادُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ مَا بَعْدَ إِلَّا عَلَى الْبَدْلِ مِنْ مَوْضِعِ الْبَاءِ وَمَا عَلِمْتَ فِيهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَسْتَمَّا يَدًا إِلَّا يَدًا لَا عَضُدَ لَهَا . وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى الْبَدْلِ مِنَ الْمَجْرُورِ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا مُوجِبٌ ، وَالْبَاءُ مُؤَكِّدَةٌ لِلنَّفْيِ .

(٢) السِّيرَافِي : إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : مَا عَلِمْتُ فِيهَا زَيْدًا وَمَا عَلِمْتُ =

وتقول: إنَّ أحداً لا يقولُ ذاك ، وهو ضعيفٌ خبيثٌ ، لأنَّ أحداً لا يُستعمل في الواجب ، وإنَّما نفيتَ بمدَّ أنْ أوجبتَ ، ولكنه قد احتُمِّل حيث كان معناه النفي ، كما جازى في كلامهم : قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو ، حيث كان معناه أبو من زيدٌ . فن أجاز هذا قال : إنَّ أحداً لا يقول هذا إلاَّ زيداً ، كما أنه يقول على الجواز : رأيتُ أحداً لا يقول ذاك إلاَّ زيداً ، يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أنَّ أحداً يقول ذاك ، كما صار هذا بمنزلة ما رأيتُ حيث دخله معنى النفي . وإن شئت قلت إلاَّ زيدٌ ، فحملته على يقولُ ، كما جاز :

\* يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبَهَا (٢) \*

وليس هذا في القوة كقولك : لا أحدٌ فيها إلاَّ زيدٌ ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلاَّ عمروٌ ؛ لأنَّ هذا للموضع إنَّما ابتدئ مع معنى النفي ، وهذا موضع إيجابٍ ، وإنَّما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر ، فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء ، حين وقع منفياً . ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقل أقلُّ رجلٍ ولا رجل ، لأنَّ الاستثناء لا بدُّ له هاهنا من النفي . وجاز أن يُحمَل على إنَّ هاهنا ، حيث صارت أحد كأنها منفيةٌ .

== أن فيها زيداً ، بمعنى واحد . فن حيث جاز ما علمت فيها إلاَّ زيداً جاز ما علمت أن فيها إلاَّ زيداً ؛ لأنَّ أن للتوكيد ، والناصب لزيد في ما علمت فيها إلاَّ زيداً ، علمت . وما في علمت أن فيها إلاَّ زيداً ، أن . ولو قلت : ما علمت أن إلاَّ زيداً فيها ، لم يجز ، وذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام ، لا تقول إلاَّ زيداً قام القوم . وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولا يلي الحرف إلا .

(٢) سبق الكلام عليه في ٣١٢ . وصدده :

\* في ليلة لا نرى بها أحداً \*

### هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً

حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً . وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً ، فينصبُ (١) زيداً على غير رأيتُ ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول . والدليل على ذلك أنّه يجيء على معنى : ولكن زيداً ، ولا أعني زيداً . وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً .

ومثله في الاتقطاع من أوله : إن فلانٍ والله مالا إلاّ أنّه شقي ؛ فإنه لا يكون أبداً على إن فلانٍ ، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى : ولكنه شقي .

### هذا بابٌ يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول

وهو لفظة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلاّ حاراً ، جاءوا به على معنى ولكن حاراً ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل المشرين في الدرهم .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدٌ فيها إلاّ حمارٌ ، أرادوا ليس فيها ٣٦٤ إلاّ حمارٌ (٢) ، ولكنه ذكر أحداً توكيذا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ،

(١) ط : « فتصب » بالتاء .

(٢) السيرافي : رفموه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيبويه . . . وقال المازني : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فمعر عن جماعة =

ثم أبدلَ فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شئت جعلته إنسانها (١) . قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي (٢) :

فإن تمش في قبرٍ برهوةٍ ثاويًا أنيسك أصداء القبور تصيح (٣)

فجعلهم أنيسه . ومثل ذلك قوله : مالى عتابٌ إلا السيف (٤) ، جعله عتابه . كما أنك تقول : ما أنت إلا سيرًا ، إذا جعلته هو السير . وعلى هذا أنشدت بنو تميم قولَ النابغة [ الذبباني ] :

== ذلك بأحد ، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره . ونظيره قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه .. الآية » ، لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين ، بما لا يعقل وهو الحية التي تمشى على بطنها والبهايم التي تمشى على أربع ، خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل ، وهو « منهم » « ومن » . ولو كان ما لا يعقل لقال : فنها ما يمشى .

( ١ ) أى نزلته منزلة العاقل ادعاءً ومجازاً .

( ٢ ) ديوان الهذليين ١ . ١١٦ . والخزانة ٢ : ٣ . ومعجم البلدان ( رهوة ) .

( ٣ ) يرثى رجلاً يدعى « نسيبة » . ثاويًا : مقياً . والأصداء : جمع صدى ، وهو طائر يقال له الهامة ، تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القليل إذا لم يدرك بثأره فيصيح : اسقوني اسقوني حتى يثار به . قال الشنمري : « وهذا مثل ، وإنما يراد به تحريض ولى المقتول على طلب دمه ، فجعله جهة الأعراب حقيقة » .

والشاهد في جملة الأصداء أنيس المرثى ، اتساعاً ومجازاً ، لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناسى . وهو تقوية لمذهب تميم في إبدال ما لا يعقل ممن يعقل ، فيجعلون ما في الدار أحد إلا نحار بمنزلة ما في الدار أحد إلا فلان . والنصب في مثل هذا أجود لأنه استثناء منقطع ، وهو لغة الحجازيين .

( ٤ ) إشارة إلى شاهد هو الرابع بعد الشاهد التالي .



يادارمِيَّةَ بالعَلِيَاءِ فَالسَّنَدِ  
 وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلَانًا أَسْأَلُهَا ]  
 [أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ (١)  
 عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ (٢)  
 وَالنَّوْئِيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ (٣)  
 وَأَهْلَ الْحِجَازِ يَنْصُبُونَ (٤)  
 وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (٥)

(١) هكذا سقط هذا المعجز وصدر البيت التالي في كل من الأصل وب ، وإبائهما من ط والديوان . العلياء والسند : موضعان . أقوت : خلت من أهلها .  
 (٢) أصيلان : مصغر أصيل شذوذاً ، أو هو مصغر أصلان بالضم ، وهذا جمع أصيل أو هو مفرد كerman وقربان . والأصيل : المشى . عيت : عجزت ولم تستطع الجواب ، وجواباً تميز من عى جوابها ، على الجواز .  
 (٣) ديوان النابغة ١٦ والإنصاف ٢٦٩ والحزاة ٢ : ١٢٥ والمعنى  
 ٤ : ٨/٤٩٦ ، والمع ١ : ٢٢٣ ، ٢/٢٢٥ : ١٥٨ . والأواري : محابس الخيل ، واحدها آرى ، وهو من تأريت بالمكان : تحبست به . لأياً : بمطأ ، ومعناه أينها بعد لآى لتغيرها . والنوئى : حاجز حول الحياء يدفع عنه الماء ، من نأى : بعد . وشبهه فى استدارته بالحوض . والمظلومة : أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ، لأنها فى فلاة ، فظلمت لذلك ، والظلم : وضع الشيء فى غير موضعه . عى أن حفر الحوض لم يعمق ، فذلك أشبه للنوئى به . والجلد : الصلبة ، ولذا لم يتيسر تصبيق الحفر .

والشاهد فيه رفع « أوارى » على البدل من الموضع ، والتقدير : ما بالربع أحد إلا أوارى ، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً .  
 (٤) وذلك على الاستثناء المنقطع ، لأنها من غير جنس الأحدين .  
 (٥) هو جران العمود . ديوانه ٥٣ . وقد سبق الشطر الأول فى ١ : ٢٦٣ .  
 وأضف إلى مراجعته الإنصاف ٢٧١ ، ٣٧٧ وابن يمش ٢ : ٨٠ ، ١١٧ /  
 ٧ : ٨/٢١ : ٥٢ والمع ١ : ٢/٢٢٥ : ١٤٤ والأشمونى ٢ : ١٤٧ والتصریح  
 . ٣٥٣ : ١

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَيْنِسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَيْنِسُ<sup>(١)</sup>  
 جَمَلُهَا أَيْنِسُهَا . وَإِنْ شُتَّ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَسْرَتْهُ فِي الْحَارِ  
 أَوْلَ مَرَّةً .

وهو في<sup>(٢)</sup> كِلَا الْمَعْنَيْنِ إِذَا لَمْ تَنْصَبْ بَدَلًا .

ومن ذلك من المصادر : ماله عليه سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْلُفُ ، لأنَّ التَّكْلُفَ لَيْسَ  
 مِنَ السُّلْطَانِ . وَكَذَلِكَ : إِلَّا أَنَّهُ يَتَّكَلَّفُ ، هُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّكْلُفِ . وَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا  
 عَلَى مَعْنَى وَلَكِنْ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَهُ : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ  
 الظَّنِّ »<sup>(٣)</sup> ، وَمِثْلُهُ : « وَإِنْ نَشَأُ نُفِرْتَهُمْ فَلَا نُصْرِحُ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْفِقُونَ .  
 إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا »<sup>(٤)</sup> . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ<sup>(٥)</sup> :

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ<sup>(٦)</sup>

(١) اليعفير : جمع يعفور ، وهو ولد الظبي . والعيس : جمع أعيس وعيساء ،  
 وهي بقر الوحش لبياضها ، وأصله في الإبل فاستعاره للبقرة .

والشاهد فيه رفع « اليعفير والعيس » بدلا من الأينس على الاتساع والمجاز .  
 (٢) ط : « على » .

(٣) الآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٤) الآية ٤٣ — ٤٤ من سورة يس .

(٥) ديوانه ٣ والحصائص ٢ : ٢٢٨ والتصريح ٢ : ٢٢٧ .

(٦) المثنوية : الاستثناء في اليمين ، أي يمينا قاطعة لا يقول الحالف فيها :  
 إلا أن يشاء الله غيره ، أو نحو ذلك . يقول : حسن ظني بصاحبي وثقتي به يقوم  
 مقام العلم .

والشاهد فيه نصب « حسن » على الاستثناء المنقطع ، لأن حسن الظن ليس  
 من العلم . ورفع « حسن ظن » على البدل من موضع « علم » جاز ، كأنه أقام  
 الظن مقام العلم اتساعا ومجازا .

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجمعون أتباع الظن عليهم ، وحسن الظن عليه ، والتكلف سلطانه . وهم يُنشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً (١) :

ليس بيني وبين قيس عتابُ  
غير طعن الكلى وضرب الرقاب (٢)  
جعلوا ذلك العتاب (٣) .

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا .

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله (٤) :

وخيل قد دلفت لها بخيل  
تحية بينهم ضرب وجيع (٥)  
جعل (٦) الضرب تحيتهم ، كما جعلوا أتباع الظن عليهم . وإن شئت

(١) ابن عيش ٢ : ٨٠ . وابن الأيهم هذا هو عمرو ، والبيت التالي من أبيات في معجم المرزباني ٢٤٢ .

(٢) وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من عداوة وحرب . وقبل البيت : قاتل الله قيس عيلان طرا ما لم دون غارة من حجاب والشاهد فيه رفع « غير » على البدل من « عتاب » . وجعل الطعن والضرب من العتاب اتساعا ومجازا .

(٣) ذلك ، أي الطعن والضرب .

(٤) هو عمرو بن مديكرب . نوادر أبي زيد ١٥٠ والخصائص ٤ : ٣٥

وإبن عيش ٢ : ٨٠ والعمدة ٢ : ٢٢٤ والحزانة ٤ : ٥٣ والتصريح ١ : ٣٥٣

والمرزوقي ٢٤٦ ، ٥٨١ ، ٦٤١ ، ١٣٨٧ ، ١٤٨١ ، ١٧٦٥ .

(٥) الخيل : الفرسان . دلفت : زحفت . وجيع : موحج . يقول :

إذا تلاقوا في الحرب جعلوا الضرب الوجيع بدلا من تحية بعضهم لبعض .

والشاهد فيه جعل الضرب تحية على الاتساع والمجاز . وذكر سيبويه هذا

تقوية لجواز البدل فيما لم يكن من جنس الأول حقيقة .

(٦) كذا في ط . وفي الأصل وب : « جعلوا » .

٣٦٦ كانت على ما فسرتُ لك في الحمار إذا لم يجعله أنيسَ ذلك المكان . وقال الحارث بن عباد (١):

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحَا جِهَا التَّخِيلُ وَالْمِرَاحُ (٢)  
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي الـ تَنَجَّدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ (٣)  
وقال :

لَمْ يَفْذَهَا الرُّسْلُ وَلَا أَيْسَارَهَا إِلَّا طَرَى اللَّحْمَ وَاسْتَجَزَارَهَا (٤)  
وقال (٥):

(١) ويروى أيضا لسعد بن مالك في الحماسة ٥٠١ . وانظر الخزانة ١ : ٢/٢٢٥ : ٤ .

(٢) جاحم الحرب : معظمها وأشدّها . لجاحمها ، أى بسبب جاحمها أو عند جاحمها . التخيل : الخيلاء والتكبر . والمراح بالكسر : المرح واللعب .  
(٣) الصبار : الشديد الصبر . والتنجدات : جمع نجدة ، وهى الشدة . الوقاح ، كسحاب : الصلب الحافر ، وإذا صلب حافره صلب سائرّه .

والشاهد فيه إبدال « الفتى » من « التخيل والمراح » على الاتساع والمجاز .  
(٤) لم أجد له مرجعا . يصف امرأة منعمة تغتذى طرى اللحم مما تستجزر لنفسها من مالها . ونفى عنها التغذى بالرسل ، وهو اللبن ، لأنه غذاء من لا يقدر على اللحم من المحتاجين ، كما نفى أن يكون غذاؤها لحم الأيسار ، وهو جمع يسر ، بالتحريك ، وياسر ، وهو الضارب بقداح الميسر . ولحم الميسر كانوا يطمونّه ضعفاء الحى ومساكين الجيران .

والشاهد فيه إبدال « طرى » من « الرسل » وإن لم يكن من جنسه اتساعا ومجازا .

(٥) القائل ضرار بن الأزور . الخزانة ٢ : ٥ . والمعنى ٣ : ١٠٩ والأشعقونى ٢ : ١٤٧ . على أن البيت التالى جاء فى قصيدة منسوبة الروى فى المفضليات ٦٥ والخزانة ٢ : ٧ منسوبا إلى الحصين بن الحمام المرى .

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبِيلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَّمُّ (١) .  
وهذا يقوى : ما أتاني زيدٌ إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ؛  
لأنها معارفٌ ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها .

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن

فمن ذلك قوله تعالى (٢) : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ » (٣) ،  
أى ولكن من رحم . وقوله عز وجل : « فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا  
إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَا آمَنُوا » (٤) أى ولكن قوم يونس لما آمنوا .  
وقوله عز وجل : « فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَنْهَوْنَ  
عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ » (٥) ، أى ولكن قليلاً  
ممن أنجيناه [ منهم ] . وقوله عز وجل : « أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا  
أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ » (٦) ، أى ولكنهم يقولون : ربنا الله .

وهذا الضرب في القرآن كثير .

( ١ ) مكانها : ظرف لقوله « لا تغني » قال العيني : « الضمير في « مكانها »  
للحرب ، يدل عليه لفظ الجهاد ؛ لأنه لا يكون إلا بمكان الحروب . والنبل :  
السهم العربية ، لا واحد لها من لفظها ، بل الواحد سهم . والمشرفي : السيف  
النسب إلى مشارف الشام ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف .  
والمصم : الذى يمشى فى العظم ويقطعه .

والشاهد فيه إبدال « المشرفي » وهو السيف ، من « الرماح » و « النبل » ،  
وإن لم يكن من جنسهما ، وذلك على المجاز كما تقدم .

( ٢ ) ط : « عز وجل » .

( ٣ ) الآية ٤٣ من سورة هود .

( ٤ ) الآية ٩٨ من سورة يونس .

( ٥ ) الآية ١١٦ من سورة هود .

( ٦ ) الآية ٤٠ من سورة الحج .

ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام .  
ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطّاب : ما زاد إلا ما نقص  
وما نفع إلا ما ضرّ . فإمعان الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر . كما أنك  
إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا ، فهو ما أحسن كلام زيدا<sup>(١)</sup> . ولولا « ما »  
لم يجز الفعل بعد إلا في [ ذا ] الموضع كما لا يجوز بعد « ما » أحسن بغير ما ،  
كأنه قال : ولكنه ضرّ ، وقال : ولكنه نقص . هذا معناه .

ومثل ذلك من الشعر قول النابغة<sup>(٢)</sup>

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بين فلولٍ من قراعِ الكتائبِ<sup>(٣)</sup>  
أى ولكن سيوفهم بين فلولٍ . وقال [ النابغة ] الجعدي<sup>(٤)</sup> :

(١) السيرافي : كأنه قال : ما زاد إلا النقصان ، ولا نفع إلا الضرر .  
وفي زاد ونفع ضمير فاعل جرى ذكره ، كأنه قال : ما زاد النهر إلا النقصان  
وما نفع زيد إلا الضرر ، على معنى ولكنه . وتقديره : ما زاد ولكن النقصان  
أمره ، وما نفع ولكن الضرر أمره . فالنقصان والضرر مبتدأ ، وخبره  
محذوف وهو أمره .

(٢) ديوانه ٦ والخزاة ٦٠٢ والمجم ١ : ١٣٢ وشرح شواهد  
المفني ١٢١ .

(٣) يمدح آل جفنة ملوك الشام من غسان . الفلول : جمع فل ، وهو الثلم .  
والقراع والمقارعة : المضاربة . والكتائب : جمع كتيبة ، وهو القطعة  
العظيمة من الجيش ، وقيل : من المائة إلى الألف .  
وفي البيت ما يسميه البلاغيون المدح بما يشبه الذم .  
والشاهد فيه نصب « غير » على الاستثناء المنقطع .

(٤) ديوانه ١٣٣ واللوشح ٦٧ والقالي ٢ : ٢ والخزاة ٢ : ١٢ وشرح  
شواهد المفني ٢٠٩ والمجم ١ : ٢٣٤ ويس ٢ : ٢٥٥ والحاسة ٩٩٩ .

فَتَى كَمَلْتُ حَبْرَاتَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقَى مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا<sup>(١)</sup>  
 كأنه قال : ولكنّه مع ذلك جَوَادٌ . ومثل ذلك قولُ الفرزدق<sup>(٢)</sup> :  
 وما سَجَنُونِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَنْتَى مِنَ الْأَثْرَيْنِ غَيْرِ الزَّعَانِفِ<sup>(٣)</sup>  
 كأنه قال : ولكنّني ابنُ غالب . ومثل ذلك<sup>(٤)</sup> في الشعر كثيرٌ . ومثل ٣٦٨  
 ذلك قوله ، وهو قولُ بعضِ بني مازن<sup>(٥)</sup> . يقال له عَنَزُّ بْنُ دَجَاجَةَ<sup>(٦)</sup> :

(١) ط : « فإيتي » . يقوله في رثاء أخيه لأمه . وقبلة :  
 ومن قبله ما قدرزئت بوحوح وكان ابن أمي والحليل المصافيا  
 ويروي : « كملت أخلاقه » ، و« كملت أعرافه » ، و« كملت فيه المروءة كلها » .  
 والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله . استثنى جوده وإتلافه للمال ، من الخيرات  
 التي كملت له ، مبالغة في المدح ، فجعلهما في اللفظ كأنهما من غير الخيرات ،  
 كما جعل تقلل السيوف كأنه من عيوب المدوحين .  
 (٢) ديوان ٥٣٦ من قصيدة يمدح فيها هشاما ، ويذكر حبس  
 خالد بن عبد الله القسري له ، ويستعدي عليه هشاما . وانظر الأغانى  
 ١٩ : ٢٣ والشنتمرى .  
 (٣) جعل سجنه غير معدود عنده سجنًا ، لأنه لم ينقصه ولاحط من  
 شرفه ولا أذل عزّه ، لأن عزّه في اتسابه إلى أبيه غالب لايدانيه عز ، ولا يبالى  
 معه ما جرى عليه من حبس . الأثرين : الأكثر عددا . والزعانف : الأدياء  
 الملققون بالصميم ، وأصل الزعانف أجنحة السمك .  
 والشاهد فيه نصب « غير » على الاستثناء النقطع . والمبرد يرى أنه منصوب  
 على المفعول له .

(٤) ط : « ذا » .

(٥) في الأصل فقط : « وهو بعض بني مازن » .

(٦) البيت الأول بدون نسبة في اللسان ( نبت ) ، والثاني نسب في المخصص

٦ : ٦٨ إلى الأعشى خطأ ، وورد في الحيوان ٦ : ٥٠٠ بدون نسبة .

من كانَ أشْرَكَ في تفرُّقِ فالجِ فليُبونه جَرِبَتْ مَمًّا وأَعْدَتْ<sup>(١)</sup>  
 إلا كَنَاشِرَةَ الذي صَيَّعْتُمْ كالفُضن في غَلَوَاهِ المتنبِّتِ<sup>(٢)</sup>  
 كأنه قال : ولكن هذا كَنَاشِرَةٌ . وقال<sup>(٣)</sup> :

لولا ابنُ حارِثَةَ الأميرُ لقد أَعْضَيْتَ من شَتْمِي على رَغْمِ<sup>(٤)</sup>

(١) فالج هذا هو فالج بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، سعى عليه  
 بعض بني مازن وأساء إليه ، فارتحل عنهم ولحق يني ذكوان بن بهثة بن سليم بن  
 قيس عيلان فنسب إليهم ، وكانت بنو مازن أيضا قد ضيقوا على رجل منهم يسمى  
 ناشرة حتى انتقل عنهم إلى بني اسد ، فدعا هذا الشاعر المازني على قومه حيث  
 اضطروا فالجاً وأجثوه على الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ، لانه لم يرض  
 فعلهم ، ولأنه قد امتحن محنة فالج بهم . واللبون : ذوات اللين من الإبل ، تقع  
 للواحدة وللجماعة كما هنا . أعدت : صارت فيها الغدة ، وهي كالغدة تعترى البعير  
 فلا تمهله .

(٢) كَنَاشِرَةٌ ، كان المبرد يجعل الكاف في مثله زائدة ، وليس بشيء ،  
 لأنه أراد ناشرة ومن كان مثيله ممن لا يظلم غيره ، كما تقول : مثلك لا يرضى  
 بهذا ، أي أنت وأمثالك لا ترضون به . والغلواء : النمو والارتفاع . والمتنبت بفتح  
 الباء المشددة : المنمي الغذى ، ويروى بكسر الباء ومعناه الثابت النامي . هذا قول  
 الشنتمري . ولم أجد تنبت متعدية فيما لدى من المعاجم . وقال ابن منظور بعد  
 أن ذكر ان تنبت بمعنى نبت : « وقيل المتنبت هنا المتأصل » يعنى ما هو بكسر  
 الباء المشددة .

والشاهد في « كَنَاشِرَةٌ » ، ونصبه على الاستثناء المنقطع ، ومعناه : لكن  
 مثل ناشرة لا جربت لبونه وأعدت ، لأنه لم يشرك في تفرق فالج .

(٣) هو التابعة الجعدى . ديوانه ٢٣٤ . يقوله لرجل شتمه وله من الأمير  
 مكانة ، فلم يقدم على سبه والانتصار لمكاتبته ، ثم استثنى رجلا آخر يقال له  
 « معرض » فجعله ممن يباح له شتمه لثتمه إياه ظالما .

(٤) يقول للأول : لولا هذا الأمير ومكانك منه لثمتك فأغضيت من  
 شتمى على رَغْمِ وهو أن .



إِلَّا كَمُفْرِضِ الْمَحْسَرِ بَكَرَهُ عِنْدَمَا يَسْبِيْنِي عَلَى الظُّلْمِ<sup>(١)</sup>  
 هذا باب ما تكون فيه أَنْ وَأَنْ مع صلتهما

بمنزلة غيرهما من الأسماء

وذلك قولهم<sup>(٢)</sup> ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا ، فإن في موضع اسم  
 مرفوع كأنه قال : ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا .

ومثل ذلك قولهم : ما متعتني إلا أن يعضب عليّ فلان .

والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب

٣٦٩

الموثوق بهم ، من يئنسِد هذا البيت رفعا للكناني<sup>(٣)</sup> :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ سَحَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ<sup>(٤)</sup>

(١) أي ولكن معرضا المحسر بكره ، المكث من سبى ، مباح لى سبه .  
 التحسير : الإتياب . والبكر : الفقى من الإبل ، وهو لا يحتمل الإتياب  
 والتحسير لضعفه ، فضربه مثلا في تقصيره عن مقاومته فى السباب والهجاء . سبيه :  
 أكثر سبه . وهذا البيت استشهد فى اللسان ( سبب ) بدون نسبة ، كما استشهد به  
 فى ( حسر ) للتحسير ، وبدون نسبة أيضا .

(٢) ط : « قولك » .

(٣) للكناني ، ساقط من ط ثابت فى بعض أصولها ، وعند الشنتمرى :

« لرجل من كنانة » . ونسب فى الحزانة ٢ : ٤٦ / ٣ : ١٤٤ ، ١٥٢ وشرح

شواهد المفضى ١٥٦ الى أبى قيس بن الأسلت وهو انصارى . وانظر ابن الشجرى

١ : ٤٦ / ٢ : ٢٦٤ وابن يعيش ٣ : ٨٠ / ٨ : ١٣٥ والممع ١ : ٢١٩ والتصريح

١ : ١٥ واللسان ( وقل ) .

(٤) منها ، من الوجناء ، وهى الناقة ، فى بيت قبله . يريد لم يمنعها أن تشرب

إلا انها سمعت صوت حمامة فنفرت ، يعنى أنها حديدة النفس يخامرها فزع وذعر

لحدة نفسها ، وذلك محمود فيها . والأوقال : جمع وقل ، بالفتح ، وهو المقل اليابس

ويروى : « فى سحوق » وهو بالفتح : ما طال من شجر الدوم . =

وزعموا أنَّ ناساً<sup>(١)</sup> من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل رحمه الله : هذا<sup>(٢)</sup> كنصب بعضهم يومئذٍ في كلِّ موضع<sup>(٣)</sup> ، فكذلك غير أنَّ نطقت . وكما قال النابغة<sup>(٤)</sup> :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبَا  
وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازرع<sup>(٥)</sup>  
كأنه جعل حينَ وعاتبتُ اسماً واحداً .

هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا

لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيره ، فعل في ما قبله كما عمل العشرون في درهم حين قلت : له عشرون درهماً . وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك

== وقد اورد الشاهد للاحتجاج على أن المصدر في « إلا ان يفضب » هو في موضع رفع على الفاعلية ، كما كانت « غير » هنا مرفوعة على الفاعلية . وإذا كانت « غير » بالبناء على الفتح ، كما هو مروى بعد ، كانت علته أنها مضافة إلى مبنى غير متمكن . قال ابن هشام : جعلوا ما يلاقى المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، وقال الدماميني : وأما الحرف المصدرى وصلته فبني .  
( ١ ) في الأصل فقط : « أناساً » .

( ٢ ) في الأصل : « ينصبون هذا كنصب بعضهم » ، وإكمال العبارة من ط ، ب .

( ٣ ) يعني بنصبها في كل موضع أنها مبنية . والعلة في بنائها هنا أنها مضافة إلى مبنى . وانظر ما كتبت في الحاشية السابقة .

( ٤ ) ديوانه ٥١ وابن الشجري ١ : ٤٦ / ٢ : ١٣٢ ، ٢٦٤ وابن يعيش ٣ : ١٦ ، ٨١ / ٤ : ٩١ / ٨ : ١٣٦ والإيضاح ١ : ٥٨ والنصف ١ : ٥٨ وشرح شواهد المغنى ٢٩٨ والحزاة ٣ : ١٥١ والعينى ٢ : ٤٠٦ / ٤ : ٣٥٧ والهمع ١ : ٢١٨ .

( ٥ ) يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على طر به =

قولك : أتاني القومُ إلا أباك ، ومررتُ بالقومِ إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلها دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً ، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أنَّ الدم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها .

وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان محلاً . وإنما جاز ما أتاني القومُ إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلا أبوك<sup>(١)</sup> فالبديلُ إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء ، لأنك تُخلى له الفعل وتجمعه مكان الأول . فإذا قلت : ما أتاني القومُ إلا أبوك فكانت قلت : ما أتاني إلا أبوك .

وتقول : ما فهم أحدٌ إلا وقد<sup>(٢)</sup> قال ذلك إلا زيداً ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلا زيداً .

٣٧٠ هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغيرِ  
وذلك قولك : لو كان معنارجلٍ إلا زيدٌ لغلبنا .

والدليلُ على أنه وصفُ أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاستثناءَ لكنتَ قد أحكتَ . ونظير ذلك قوله عز وجل :

== وصباه . والوازع : الناهي الزاجر ، وإسناد الوزع إلى الشيب مجاز ، والمعنى « ماتبت نفسي على الصبا ، لمكان شيبى .

والشاهد بناء « حين » على الفتح لإضافتها إلى مبنى غير متمكن .

( ١ ) بعده في الأصل فقط : « فكانت قلت ما أتاني إلا أبوك » ، وهي

عبارة مقحمة .

( ٢ ) ط : « إلا قد » بإسقاط الواو .

« لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا <sup>(١)</sup> » .

ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة <sup>(٢)</sup> :

أَنِيعَتْ فَأَلَقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامًا <sup>(٣)</sup>  
 كأنه قال : قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بغامها ، إذا كانت غيرُ  
 غيرِ استثناءٍ .

ومثل ذلك قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء . وقال السيرافي ما ملخصه :

لا يكون في لو بدل يعد إلا ، لأنها في حكم اللفظ تجرى مجرى الواجب ،  
 وذلك أنها شرط بمنزلة إن . ولو قلت إن أتاني رجل إلا زيد خرجت ، لم يجوز ،  
 لأنه يصير في التقدير إن أتاني إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتاني إلا زيد .  
 فهذا وجه من الفساد . وفيه وجه آخر ذكره سيوييه بقوله : والدليل على أنه  
 وصف الخ ، أي لأنه يصير في المعنى لو كان معنا زيد هلكتنا ، لأن البدل يعد  
 إلا في الاستثناء موجب . وكذلك : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لو كان  
 على البدل لكان التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا . وهذا فاسد .

(٢) ديوانه ٦٣٨ والحزاة ٢ : ٥١ والهمع ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد

المغنى ٧٨ ، ٢٤٨ والأشعوني ٢ : ١٥٦ واللسان ( بقم ٣١٨ ) .

(٣) يذكر ناقة أناخها في فلاة لا يسمع فيها صوت إلا صوت هذه الناقة ،

لمسها من وحشة وجذب . والبلدة الأولى : ما يقع على الأرض من صدرها  
 إذا بركت ، والثانية الفلاة . والبغام ، أصله للظبي ، فاستعاره للناقة .

والشاهد فيه وصف « الأصوات » بقوله : « إلا بغامها » على تأويل

« غير » ، ومعناه قليل بها الأصوات غير بغامها ، أي الأصوات التي هي غير

صوت الناقة . قال الشنترى : « ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ،

على أن يكون قليل بمعنى النفي ، فسكانه قال : ليس بها صوت إلا بغامها .

(٤) في الأصل و ب : « تبارك وتعالى ذكره » .

أُولِي الضَّرَرِ<sup>(٥)</sup>، وقوله عز وجل ذكره: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ  
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ». ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة<sup>(٢)</sup>:  
وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ  
وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>:

لو كان غيري سُليْمَى الْيَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ٩٥ من سورة النساء.

(٢) ديوانه ١٧٩ ومجالس نعلب ٥١٥ والخزاة ٤: ٦٨، ٤٧٧ والمعنى  
٤: ١٧٦ والتصريح ١: ١٩١ / ٢: ١٣٥.

(٣) الفتى: السيد اللبيب. والبيت حث على مجازاة الخير والشر، يقول:  
إن الذي يجزي بما يعامل به من حسن أو قبيح هو الإنسان لا الهيمة. ويروى:  
«ليس الجمل».

والشاهد فيه نمت «الفتى» بكلمة «غير». والفتى وإن كان معرف اللفظ  
فإن معناه الجنس فلا يخص واحداً بعينه فهو مقارب للتسكرة. وكذلك «غير»  
مع إيغالها في التسكير، فإن إضافتها إلى معرفة بعدها تجعلها مقاربة للمعرفة،  
فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة.

(٣) سقطت كلمة «أيضاً» من الأصل و ب. وفي بعض أصول ط:  
«وقال آخر». والحق أن البيت للبيد في ديوانه ٦٢ من قصيدة في ٣٦ بيتاً.  
وانظر الأثموني ٢: ١٥٦ واللسان (إلا ٣١٦).

(٤) سليمي، أي ياسليمي. والدهر منصوب على الظرفية. والصارم:  
القاطع من السيوف. والذكر والمذكر: الذي حديده فولاذ. يعني أن وقع  
الحوادث لا يغيره كما لا يغير الصارم الذكر. عني أنه كالصارم الذكر، وغيره  
هو غير الصارم الذكر.

والشاهد فيه جرى «إلا» وما بعدها على «غير» نعتاً لها، والتقدير:  
لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث.

كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذَّكْر ، لغيَّره وقعُ الحوادث ،  
إذا جعلتَ غيرَ الآخرةَ صفةً للأولى . والمعنى أنه أراد أن يُغيِّرَ أن الصارم  
الذَّكر لا يغيِّره شيء .

وإذا قال : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فأنت بالخيار إن شئتَ جعلتَ  
إلاَّ زيدٌ بدلاً ، وإن شئتَ جعلته صفةً . ولا يجوز أن تقول : ما أتاني  
إلاَّ زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، وإنما يجوز ذلك صفةً (١) .  
ونظير ذلك من كلام العرب « أجمعون » ، لا يجري (٢) في الكلام  
إلاَّ على اسم ، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جازٌ .  
وقال عمرو بن معدى كرب (٣) :

وكلُّ أخٍ مفارقةُ أخوه . لعمراً أبوك إلاَّ الفرقدان (٤)

(١) يريد أن إلا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف  
مذكور ، كما أن أجمعين لا يكون إلا تابعا للأسماء المذكورة قبله ، ولا يقوم  
مقام النعوت كما يقام مثل وغير مقام النعوت في قولك : مررت بمثل زيد وبغير  
زيد ، تريد برجل مثل زيد وبرجل غير زيد ، لأن مثلاً وغيراً اسمان ينعمت بهما ،  
وهما يتصرفان تصرف الأسماء والأحرف . وإنما ينعمت بها جملاً على غير لأن غير  
قد حمل عليه في الاستثناء . فلما كان نفس غير إذا لم يكن قبلها اسم لم تكن  
نعماً لم يكن المشبه به نعماً . وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف  
الجر عليه ، فلم يجز : ما مررت بالزيد كما جاز ما مررت بزيد وبغير زيد .

(٢) في الأصل فقط : « لا يجيء » .

(٣) أبو حنيفة بن عامر . انظر الإنصاف ٢٦٨ وابن يعيش ٢ : ٨٩  
والحزاة ٢ : ٥٢/٤ : ٧٩ والممع ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد المفني ٧٨ والأشمونى  
١٥٧ : ٢ .

(٤) الفرقدان : نبحان قريبان من القطب ، لا يفتقدان . يقول : كل أخوين  
غير الفرقدين لا بد أن يفتقرا بسفر أو موت .  
وشاهده وصف « كل » بقوله « إلا الفرقدان » أي غير الفرقدين .

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدَيْنِ مفارقةُ أخوه ، إذا وصفتَ به كلاً ،  
كما قال الشماخ :

وكلُّ خَلِيلٍ غيرُ هاضِمٍ نَفْسِهِ لَوْصَلِ خَلِيلٍ صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزٌ<sup>(١)</sup>  
ولا يجوز [ رفع زيد ] على إلا أن يكون ، لأنك لا تُضِيرُ الاسمَ الذي  
هذا من تمامه ، لأن « أن » يكونُ اسمًا<sup>(٢)</sup> .

### هذا باب ما يقدم فيه المستثنى

وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ .

وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما  
وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ؛ لأن الاستثناء إنما حدثه  
أن تداركه<sup>(٣)</sup> بعد ما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه  
على وجه قد يجوز إذا أخرجت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبلوا أن يكون  
الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجلٌ ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت  
الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه .  
قال كعب بن مالك<sup>(٤)</sup> :

(١) قد سبق الكلام عليه في ١١٠ .

والشاهد فيه نعت « كل » بغير ، ولذا وردت مرفوعة .

(٢) يعني أن « أن » تؤول ما بعدها بمصدر .

(٣) ط : « أن تداركه » وفي ب : « أن تدارك به » ، وأثبت ما في الأصل .

(٤) ط : « وقال كعب بن مالك رضي الله عنه » . وانظر الإصناف ٢٧٦

النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا قَدَرٌ<sup>(١)</sup>  
 سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حدُّ المستثنى  
 ٣٧٢ أن يكون بدلا منه بدلا من المستثنى .

ومثل ذلك : مالى إلا أباك صديق .

فإن قلت : ما أتانى أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ  
 إلا عمروٌ وخيرٌ من زيدٍ [ وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ وخيرٌ من زيدٍ ] ، كان  
 الرفعُ والجرُّ جائزين<sup>(٢)</sup> ، وحسنُ البديلِ لأنك قد شغلتَ الرفعَ والجرَّ ، ثم  
 أبدلته من الرفعِ والمجرورِ ، ثم وصفتَ بعد ذلك .

وكذلك : من لى إلا أبوك صديقًا ، لأنك أخليت من اللاب ولم تُفردِه  
 لأن يعمل كما يعمل المبتدأ<sup>(٣)</sup> .

(١) فيك ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم . والاب ، بفتح الهمزة  
 وكسرهما : القوم يجتمعون على عداوة إنسان . والقنا : الرماح . والوزر :  
 الملجأ والحصن .

والشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه ، والتقدير : ما لنا ووزر  
 إلا السيف ، برفع السيف على البديل أو نصبها على الاستثناء ، فلما قدمت  
 على المستثنى منه لم يجز الإبدال ، فوجب نصبها على الاستثناء .

(٢) ط : « جائزا » ، وما أثبت من الأصل وب يوافق إحدى أصول ط .  
 وبعده فى الأصل وب وثلاثة من أصول ط تعلية من المازنى نصها : « قال  
 أبو عثمان : والنصب عندى الوجه . ولا يكون خير من زيد صفة لأحد ؛ لأن  
 المبدل منه لعمري فلا يوصف ، وقد أبدلت منه عمرا ، فلما نصبت عمرا زال  
 عنه الإبدال » .

(٣) السيرافى : إن أبا العباس محمد بن يزيد كان يقدره على أن من مبتدأ  
 وأبوك خبره . ومثله بقوله : ما زيد إلا أخوك ، وصديقا حال . والوجه عندى =



وقد قال بعضهم : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا خيرا منه ، وكذلك من لي إلا زيدا صديقا ، ومالي أحدٌ إلا زيدا صديقٌ ؛ كرهوا أن يقدموا<sup>(١)</sup> وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصبا .

وحدثنا يونس أن بعض العرب للموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون<sup>(٢)</sup> أحداً بدلا كما قالوا : ما مررتُ بمثله أحدٌ ، فجملوه بدلا . وإن شئت قلت : مالي إلا أبوك صديقا<sup>(٣)</sup> ، كأنك قلت : لي أبوك صديقا ، كما قلت : من لي إلا أبوك صديقا<sup>(٤)</sup> حين جعلته مثل : ما مررتُ بأحدٍ إلا أيبك خيرا منه . ومثله قول الشاعر ، وهو الكَلْحَبَةُ الثعلبي<sup>(٥)</sup> :

[أمرتكمُ أمرى بمنقطع اللوى] ولا أمرَ للمعصيّ إلا مضيعا<sup>(٦)</sup>

== أن من مبتدأ ، ولي خبره ، وأبوك بدل من من كأنه قال : ألى أحدٍ إلا أبوك . وقولك : لأنك أخليت من للأب ولم تفرد ، معنى أخليت من للأب أى أبدلت الأب منه ولم تفرد من ؛ لأن لي خبرها . وقد فسر مثل ما فسرت غير أى العباس من مفسرى كلام سيويه .

(١) ط : « يقدموه » .

(٢) في الأصل فقط : « فيجعلون » .

(٣) في الأصل فقط : « من لي إلا أبوك صديقا » . وما بعده إلى « صديقا »

الثالثة ساقط من ب .

(٤) في الأصل : « مالي إلا أبوك صديقا » .

(٥) الثعلبي ، ساقطة من ط وأصولها . وإثباتها من الأصل ، وفي ب :

« الثقفى » تحريف . وإنما هو هيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع .

وانظر المفضليات ٣١ ، ولبيت المفضليات ٣٢ وتقاض جرير والأخطل ٩٤

والحزاة ٢ : ٣٦ ونوادر أبي زيد ١٥٣ .

(٦) وكذا في الشنمري ، وروى : « بمنعرج اللوى » . أو اللوى : مسترق

الرمل حيث يلتوى وينقطع .

كأنه قال : للمعصي أمرٌ مضيقاً ، كماجاز فيها رجلٌ قائماً . وهذا قول الخليل رحمه الله . وقد يكون أيضاً على قوله : لأحدٍ فيها إلا زيدا .

### هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك : مالى إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرو ، ومن لى إلا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ .

أما النَّصْبُ فعلى الكلام الأول ، وأما الرفع فكانه قال : وعمرو لى (١) ، لأن هذا المعنى لا يَنْقُضُ ما تريد فى النَّصْبِ . وهذا قول يونس والخليل رحهما الله .

### هذا باب ثنية المستثنى (٢)

وذلك [ قولك ] : ما أتانى إلا زيدٌ إلا عمراً . ولا يجوز الرفع فى عمرو ، من قيل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى . وذلك أنك لا تريد أن تُخْرِجَ الأول من شيء تدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أتانى إلا زيداً إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو ، فأنت فى ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

٣٧٣

والشاهد نصب « مضيقاً » على الحال من « أمر » ؛ وفيه ضعف أن يكون صاحب الحال نكرة . ويجوز أن ينصب على الاستثناء ، وتقديره إلا أمراً مضيقاً ؛ وفيه قبح وضع الصفة موضع الموصوف .

(١) الأصل وب : « وأبوك لى » .

(٢) المراد بالثنية التكرار .

وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحداً ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمراً أحداً إلا بشراً ، فجعلت بشراً بدلاً من أحد ثم قدمت بشراً فصار كقولك : مالي إلا بشراً أحداً ؛ لأنك إذا قلت : مالي إلا عمراً أحداً إلا بشراً ، فكأنك قلت : مالي أحدٌ إلا بشراً<sup>(١)</sup> .

والدليل على ذلك قول [ الشاعر ، وهو ] الكُمَيْتُ :

فإني إلا الله لا ربَّ غيره وما لي إلا الله غيرك ناصر<sup>(٢)</sup>  
فغيرك بمنزلة إلا زيدا .

وأما قوله ، وهو حارثة بن بدر الغدائي<sup>(٣)</sup> :

(١) السيرافي : الاسمان المستنيان وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء ، وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجهه تصحيح اللفظ . فإذا قلت ما أتاني إلا زيدا إلا عمراً فلا بد من رفع أحد الاسمين لأن الفعل المنفي لا فاعل معه ، وإذا جعلنا المرفوع زيدا وبعده إلا عمرو لم يجوز رفع عمرو ؛ لأن المرفوع بعد إلا إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل إلا ، أو يجعل بدلاً من المرفوع الذي قبله . وليس في عمرو وجه من وجهي الرفع ، لأن الفعل قد ارتفع به زيد وفرغ له ، ولا اسم قبله يدل منه . ثم قال السيرافي : وما يدل على أنهما مستنيان جميعاً أنك لو أخرت المستننى منه وقدمتهما نصبتهما كقولك : مالي إلا عمراً إلا بشراً أحد .

(٢) لم أجد له مرجحاً .

والشاهد فيه تكرار المستننى في عجز البيت مرة بإلا ، وأخرى بغير ، وتقديره : ومالي ناصر إلا الله غيرك ، فكان « الله » بدلاً من ناصر و « غيرك » منصوباً على الاستثناء ، فلما قدما لزمنا نصب جميعاً ، لأن البدل لا يقدم .

(٣) الأغاني ٢١ : ٣١ .

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْلَادٍ (١)  
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نُحْشِرُجُهَا كِرَاحِلٍ رَائِحٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِي (٢)  
 فَإِنَّ غَيْرَ هَهْنَا بِمَنْزِلَةِ مِثْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَبْقَ مِنَّا مِثْلُ أَجْلَادٍ (٣)  
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ .

وعلى ذَا أَنْشَدَ بَعْضُ النَّاسِ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا لِلْفَرَزْدَقِ :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ (٤)

(١) كعب هذا : مولى حارثة بن بدر ، وكان حارثة قد اشتكى وأشرف على الموت ، فجعل قومه يعودونه فقالوا : هل لك من حاجة أو شيء تريده ؟ قال : نعم ، اكسروا رجل مولاى كعب لثلاثي يبرح من عندي ، فإنه يؤنسني ا ففعلوا ، فأنشأ يقول هذا الشعر . والآيات خمسة في الأغاني ، بعد الثاني ثلاثة أخرى . وهذا الخبر من الأغاني ، لكن في الشنمري : « إنما قال هذا في محاربتة الأزارقة ، وكان أحد من عقده في محاربتهم » . والأجلا د : جسم الإنسان وجماعة شخصه . وفي طبعة بولاق والأغاني : « غير أجساد » خلافا لما في ط والأصل و ب ، ولم ترد في أصل من أصول ط .

(٢) نحشرجها : زردتها في حلقنا .

والشاهد فيه بدل إلا وما بعدها من قوله « غير أجلا د » لأنه أنزل « غير » منزلة « مثل » في وضعها للإخبار عنها ، ولم يقصد بها معنى الاستثناء فينصبها لتقدمها على إلا . وتقديره : لم يبق منا شيء هو غير أجلا دنا ، إلا بقيات أنفاسنا .  
 (٣) ط والأصل : « أجساد » وأثبت ما في ب وبعض أصول ط .

(٤) لم يرد البيت في ديوان الفرزدق . وفي ط : « مروانا » ، وأثبت ما في الأصل و ب وبعض أصول ط . ومروان هو مروان بن الحكم .

والشاهد فيه إجراء « غير » على « دار » نعتا لها ، فلذا رفع ما بعد إلا . ومعناه : ما بالمدينة دار هي غير واحدة ، وهي دار الخليفة كذلك ، إلا دار مروان . ثا بعد إلا بدل من دار الأولى . ولو جعل « غير » استثناء بمنزلة إلا واحدة ، =

جعلوا غيرَ صفةٍ بمنزلةٍ مثل ، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء<sup>(١)</sup> لم يكن له  
بُدْ من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبي إسحاق .  
وأما إلا زيدٌ فإنه لا يكون بمنزلةٍ مثلٍ إلا صفةً .

ولو قلت : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيداً ، إذا كان  
أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره ، لأنَّ هذا يكررُ توكيداً ، كقولك : رأيتُ  
زيداً زيداً .

وقد يجوز أن يكون غيرَ زيدٍ على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول : ٣٧٤  
رأيتُ زيداً عمراً ، لأنه إنما أراد عمراً فسئفتدارك .

ومثل ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله ، إذا أردت أن تبين  
وتوضح<sup>(٢)</sup> قوله<sup>(٣)</sup> :

مالك من شيخك إلا عملُه إلا رسيه وإلا رمله<sup>(٤)</sup>

== لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل ، فإذا رفعت على البدل وجب نصب  
ما بعد « إلا » لأنه استثناء بعد استثناء . ومعنى غير واحدة إذا كانت نعنا :  
هي مفضلة على دور . ودار الخليفة تبين للدار الأولى وتكرير .

(١) ط : « ومن جعله استثناء » ، وأثبت ما في ب . وفي الأصل :  
« بمنزلة مثل الاستثناء » ، وهي عبارة مبتورة .

(٢) ط : « إذا أراد أن يبين ويوضح » .

(٣) الرجز من الخمسين ، وانظر العيني ٣ : ١١٧ والممع ١ : ٢٢٧  
والأشعوني ٢ : ١٥١ والنصري ١ : ٣٥٦ .

(٤) الشيخ هنا : الجمل . وروى : « شنجك » ، وهو بمعنى ، وأصل حركة  
نونه الفتح . والرسم : ضرب من السير سريع مؤثر في الأرض . والرمل : سير  
فوق المشى ودون العدو . وفسره الشنتمري تفسيراً غريباً إذ فهم أن الشيخ هو =

## هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا

وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلت : مررتُ  
بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلا أنك أدخلتُ إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع  
من مررتُ به .

ولو قال (١) : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، لجاز أن يكون قد مرَّ بناسٍ  
آخرين (٢) هم خيرٌ من زيد ، فإنما قال : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه  
ليُخبر أنه لم يمرَّ بأحدٍ يفضل زيدا .

ومثل ذلك قول العرب : والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلَّ ذلك أن أفعل  
كذا وكذا . فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فاعل كذا وكذا ، وهو مبنيٌّ  
على حلٍّ ، وحلٌّ مبتدأ ، كأنه قال : ولكن حلَّ ذلك أن أفعل كذا وكذا .

وأما قولهم : والله لا أفعلُ إلا أن تفعل ، فإن تَفعلَ في موضع نصب ،  
والمعنى حتى تفعل ، أو كأنه قال : أو تَفعل . والأولُ مبتدأ ومبنيٌّ عليه .

=الراجز نفسه وقال : « وأراد بالرسم السعي بين الصفا والمروة ، وبالرمل السعي  
في الطواف . أي لا منتفع في ولا عمل عندى أفوت به غيري إلا هذا » .

والشاهد فيه أن « رسمه ورمه » بدل تفصيل من « عمله » وتبيين له ،  
وإلا مؤكدة . وبعض النحاة يستشهد به على اجتماع البدل والعطف في « إلا  
رسمه وإلا رمه » ، أي إلا عمله : رسمه ورمه ؛ وذلك لأن « رسمه » موافقة  
لمعنى عمله ، و « رمه » مخالف للرسم ، فلذا وجب العطف .

(١) في الأصل : « ولو قلت » .

(٢) في الأصل فقط : « قد » مر بأخرين » .

## هذا باب غير

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا ، وهو الاسم الذي يكون داخلها فيما يخرج منه غيره وخارجها مما يدخل فيه غيره .

فأما دخوله (١) فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاؤوا ولكن فيه معنى إلا ، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فأتاني غير زيد . وقد يكون (٢) بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلا .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا ، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا . ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً .

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد إلا ؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزى من الاستثناء . ألا ترى أنه لو قال : أتاني غير عمرو كان قد أخبر أنه لم يأتته وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتاني غير زيد ، يريد بها منزلة مثل لكان مجزئاً من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتاني الذي هو غير زيد ،

(١) في الأصل فقط تأخرت هذه الفقرة عن تاليها ، فتقدمت فقرة « وأما خروجه » . الخ .

(٢) في الأصل : « وقد تكون غير صفة واسما » .

فهذا يُجْزَى من قوله : ما أتاني إلا زيد<sup>(١)</sup> .

هذا باب ما أُجْرَى على موضع غَيْرٍ لاعلى ما بعد غَيْرٍ

زعم الخليل رحمه الله ويونس [جميعاً] أنه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرو .  
فالوجهُ الجرُّ . وذلك أنَّ غيرَ زيدٍ في موضعٍ إلّا زيدٌ وفي معناه ، فخلوه على  
الموضع كما قال :

\* فلنسنا بالجمال ولا الحديداً (٢) \*

فلما كان في موضعٍ إلّا زيدٌ وكان معناه كمنه ، حملوه على الموضع .  
والدليل على ذلك أنك إذا قلت غيرُ زيدٍ فكأنك قد قلت إلّا زيدٌ .  
ألا ترى أنك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرو ، فلا يقبَحُ الكلامُ ،  
كأنك قلت : ما أتاني إلّا زيدٌ وإلا عمرو .

هذا بابٌ يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً

وذلك قولك : « ليس غَيْرٌ » ، و « ليس إلّا » ، كأنه قال : ليس إلّا ذاك

(١) السيرافي : بين سيويه أن « غيراً » تجزى من الاستثناء وإن لم تكن  
للاستثناء ؛ ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي حملت فيه بمنزلة إلّا . وذلك قولك :  
أتاني غير عمرو ، و « غير » فاعل أتاني ، ولا يكون بمعنى إلّا ، لأنك لا تقول  
أتاني إلّا عمرو . وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأن الذي يفهم به أن عمراً ما أتاك ،  
فخرج عمرو عن الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا قلت : أتاني كل آتٍ إلا عمراً .  
وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرو أتاه ؛ وذلك لأن قوله أتاني غير  
عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس في إتيان غير عمرو نفي لإتيان  
عمرو ، كما لو قال أتاني عدو زيد لم يكن فيه دلالة على أن زيداً لم يأت .  
(٢) سبق الكلام عليه في ١ : ٦٧ كما سبق إنشاده في ٢٩٢ .  
وهو لعقبة الأسدی .



وليس غيرُ ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى .

وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات<sup>(١)</sup> حتى رأيتُه في حال كذا [ وكذا ] ، وإنما يريد ما منهم واحد مات . ومثل ذلك قوله تعالى جده : « وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ »<sup>(٢)</sup> . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة<sup>(٣)</sup> :

كَأَنَّكَ مِنْ جِجَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يَفْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشْنٍ<sup>(٤)</sup>  
أَي كَأَنَّكَ جَجَلٌ<sup>(٥)</sup> مِنْ جِجَالِ بَنِي أُقَيْشٍ .  
ومثل ذلك أيضا قوله<sup>(٦)</sup> :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتِمَّ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ<sup>(٧)</sup>

(١) ط ، ب : « ما منهما » في هذا الموضع وتاليه ؛ وأثبت ما في الأصل .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) ديوانه ٧٩ وابن عيش ١ : ٣/٦١ : ٥٩ ، ٦٠ ، والحزاة ٢ : ٢١٣

والعيني ٤ : ٦٧ والأشئوني ٣ : ٧١ .

(٤) أقيش : حى من اليمن في إبلهم نزار ، ويقال هم حى من الجن . كذا

قال الشنترى . وفي العرب بنو أقيش بن عبد بن كعب بن عوف . الجمهرة ١٩٩ .

والقعقة : أن يحرك الشيء ليقعقع فيسمع له صوت . والشن : الجلد اليابس .

يصف جبن عينية بن حصن الفزارى .

والشاهد فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه .

(٥) في الأصل فقط : « كأنه » .

(٦) هو حكيم بن مية . انظر الخصائص ٢ : ٣٧٠ وابن عيش ٣ : ٥٩ ،

٦١ والحزاة ٢ : ٣١١ والعيني ٤ : ٧١ والممع ٢ : ١٢٠ والأشئوني ٣ : ٧٠

والنصرى ٢ : ١١٨ .

(٧) تيمم : أصلها تأم ، ثم كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء تفعل ،

يريد : ما في قومها أحدٌ ، فحذفوا هذا كما قالوا : لو أن زيدا هنا<sup>(١)</sup> ،  
 وإنما يريدون : لكان كذا وكذا . وقولهم : ليس أحدٌ أى ليس هنا أحدٌ .  
 فكلُّ ذلك حذفٌ تخفيفاً ، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعنى<sup>(٢)</sup> :  
 ومثل البيتين الأولين قول الشاعر ، وهو ابن مقبل<sup>(٣)</sup> :  
 وما الدهرُ إلا تارتانٍ فنهما أموتُ وأخرى أبتغى العيشَ أكدح<sup>(٤)</sup>  
 إنما يريد منهما<sup>(٥)</sup> تارةً أموتُ وأخرى .  
 ومثل قولهم ليس غيرُ : هذا الذى أمس ، يريد الذى فعلَ أمس .

== فانقلبت الهمزة ياء . وهى لغة جائزة لجميع العرب إلا أهل الحجاز ، يجوزون  
 جميعاً كسر حرف المضارعة سوى الياء فى الثلاثى المبني للفاعل ، إذا كان ماضيه  
 على فعل بكسر العين ، وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف . انظر  
 شرح الشافية ١ : ١٤٢ . والميسم : الجمال ، من الوسامة .  
 والشاهد فيه حذف الموصوف ، والتقدير : لو قلت ما فى قومها أحدٌ يفضلها  
 لم تكذب قنأتم .

(١) ط : « ها هنا » فى هذا الموضع وتاليه .

(٢) السيرافى : الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت  
 إلا وغير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألقاظ الجحد  
 لم يجز الحذف ، لا تقول بدل : ليس إلا : لم يكن إلا ، ولا : لم يكن غير .

(٣) ديوان تميم بن مقبل ٢٤ والحيوان ٣ : ٤٨ والكامل ٥٣٨ وحماسة  
 البحترى ١٨٣ والخزانه ٢ : ٣٠٨ والممع ٢ : ١٥١ .

(٤) التارة : الحين والمره ، وألفها واو . يقول : لاراحة فى الدنيا ،  
 فوقها قسان : موت مكروه لدى النفس ، وحياة كلها كدح ومعاناة المشقة  
 للكسب . وقدم الموت ليعبر عن ضجره .

والشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه ، والتقدير : فهما تارةً أموت فيها .  
 (٥) ط : « فهما » .

وقوله ، وهو المجاز (١) :

\* بعد اللتيا واللتيا والتي (٢) \*

فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم.

### هذا باب لا يكونُ وليسَ وما أشبههما

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضماراً ، على هذا وقعَ فيهما معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ .

وذلك قولك : ما أتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لا يكونُ زيداً ، وما أتاني أحدٌ لا يكونُ زيداً ، كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطبُ عنده قد وقعَ في خَلده أن بعض الآتينَ زيدٌ ، حتى كأنه قال : بعضهم زيدٌ ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيداً . وترك إظهارَ بعضِ استثناء ، كما ترك الإظهارَ في لآتَ حين .

(١) ديوانه ٦ ونوادير أبي زيد ١٢٢ وابن الشجري ١ : ٢٤ ، ٢٥ وابن  
بعيش ٥ : ١٤٠ واللسان (نقر ٨٦ لى ١٠٦) .

(٢) يذكر أن الله أنقذه من مرض أشقى به على الموت . وقبله :

\* دافع عنى بنقير موتى \*

واللتيا : تصغير التى على غير قياس ، وهو تصغير فى معنى التشنيع والتفطيع .

والشاهد فيه حذف صلة « التى » اختصاراً ، لعلم السامع بما أراد .

قال الشنتمرى بعد ما أنشد الشطر الذى بعده ، وهو :

\* إذا علتها أنفس تردت \*

« وهذا يكون صلة لتى . فإما أن يكون سبويه لم يرد هذا بعده ، وإما

أن يكون قد رواه فجعله صلة لتى وحدها ، وحذف صلة اللتيا فى ذلك . وحسن

حذف صلة اللتيا لتصغيرها الدال على شناعتها . »

فهذه حالهما في حال الاستثناء ، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ؛ فأجرهما كما أجرهما .

وقد يكون<sup>(١)</sup> صفة ، وهو قول الخليل رحمه الله . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ ليس زيدا ، وما أتاني رجلٌ لا يكونُ بشرا<sup>(٢)</sup> إذا جمعتَ ليسَ ولا يَكُونُ بمنزلة قولك : ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك ، إذا كان لا يَقُولُ في موضع قائلُ ذاك .

ويدلُّك على أنه صفةٌ أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةً ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةً . فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤثروه<sup>(٣)</sup> لأن الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارٌ مذكَّرٌ<sup>(٤)</sup> . ألا تراهم يقولون : أتيتني لا يكون فلانةً وليس فلانةً ، يريد : ليس ببعضهن فلانةً ، والبعض<sup>(٥)</sup> مذكَّرٌ .

٣٧٧

وأما عدداً وخلاً فلا يكونان صفةً ، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في ليسَ ولا يَكُونُ ، وهو إضمارٌ قصته فيها قصته في لا يكون وليس<sup>(٦)</sup> . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ خلاً زيدا ، وأتاني القومُ عدداً عمراً ، كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا . إلا أن خلاً وعدداً فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به ، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع<sup>(٧)</sup> .

(١) في الأصل فقط : « تكون » .

(٢) ط : « زيدا » .

(٣) ط : « لم يؤثروا »

(٤) في الأصل فقط : « مذكَّره » .

(٥) ط : « فالبعض » .

(٦) العبارة من « وهو إضمار » الى هنا من نسخة الأصل فقط ، وليس

في أصل من أصول ط .

(٧) السيرافي : إن قيل لم لم يستن بجاوز كما استثنى بمدا وخلا ،

و « جاوز » أبين وأجلى في المعنى ، وإليه رد سيبويه عدا وخلا كما مثلها ؟ =

وتقول : أتانى القومُ ما عدا زيدا ، وأتوتنى ما خلا زيدا . فأهنا اسمٌ ،  
 وخلا وعدا صلةٌ له كأنه قال : أتوتنى ما جاوَزَ بعضهم زيدا . وما هم فيها عدا  
 زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوَزَ بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلتَ  
 ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غيرَ موصول قلت : أتوتنى مجاوزتهم زيدا ، مثلته  
 بمصدرٍ ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى . إلا أن جاوزَ لا يقع في الاستثناء .

وإذا قلتُ : أتوتنى إلا أن يكون زيدٌ فالرفعُ جيدٌ بالغٌ ، وهو كثيرٌ في  
 كلام العرب <sup>(١)</sup> ، لأن يكون صلةٌ لأن وليس فيها معنى الاستثناء ، وأن يكون  
 في موضع اسمٍ مستثنى كأنك قلت : يأتونك إلا أن يأتيتك زيدٌ .

والدليل على أن يكون ليس فيها هنا <sup>(٢)</sup> معنى الاستثناء : أن ليس وعدا  
 وخلا ، لا يقعن هنا .

ومثلُ الرفعِ قولُ الله عز وجل : **د** إلا أن تكونَ تجارةً عن تراضٍ  
 منكم <sup>(٣)</sup> . وبعضهم ينصب ، على وجه النصب في لا يكون ، والرفعُ أكثرُ .  
 وأما حاشا فليس باسمٍ ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ،  
 وفيه معنى الاستثناء . وبعضُ العرب يقول : ما أتانى القومُ خلا عبدِ الله ،

= فالجواب أن اللفظين قد يجتمعان في معنى ثم يختص أحدهما بموضع  
 لا يشاركه فيه الآخر كالسمر (أى بالضم) والسمر (أى بالفتح) في البقاء،  
 ثم يختص المنفوح باليمين . وله نظائر كثيرة تجرى هذا الجرى .

(١) ط : « كلامهم » .

(٢) ط : « ها هنا » .

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء . وقراءة رفع « تجارة » هي قراءة ما عدا

الكوفيين ، وقرأ الكوفيون : طاصم وحزة والكسائي « تجارة » بالنصب .

تفسير أبي حيان ٣ : ٢٣١ .

فيجعل (١) خلاً بمنزلة حاشاً . فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النسبُ ، لأنَّ ما اسمٌ ولا تكون صلتهَا إلا الفعل هاهنا (٢) ، وهي ما التي في قولك : أفعلُ ما فعلت . ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشاً زِيداً ، لم يكن كلاماً .  
وأما أتاني القومُ سِوَاك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتاني القومُ مكانك ، وما أتاني أحدٌ مكانك ، إلا أن في سِوَاك معنى الاستثناء .

هذا باب مجرى علاماتِ المضمرينَ وما يجوز فيهن كلهن (٣)  
وسنبيّن ذلك إن شاء الله .

هذا باب علاماتِ المضمرين للرفوعين (٤)

اعلم أن المضمّر للرفوع ، إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته أنا ، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال : نحنُ ، وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال : نحنُ .

ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلتُ ، لا يجوز أن تقول فعلَ أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . ولا يقع نحنُ في موضع نا التي في فعلنا ، لا تقول فعلَ نحنُ .

وأما المضمّر المخاطبُ فعلامته إن كان واحداً : أنتَ ، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما : أنتمَا ، وإن خاطبت جميعاً (٥) فعلامتهم : أنتمُ .

٣٧٨

(١) ط : « جعل » .

(٢) ط ، ب : « هاهنا » .

(٣) كلهن ، ساقطة من ط ، ثابتة في أحد أصولها .

(٤) هذا الضوان ساقط من الأصل فقط .

(٥) ب فقط : « جمعا » .

واعلم أنه لا يقع أنتَ في موضع التاء التي في فعلتَ ، ولا أنتما في موضع  
 إنما التي في فعلتُما . ألا ترى أنك لا تقول فعلَ أنتما . ولا يقع أنتم في موضع  
 ثم التي في فعلتُم ، لو قلت فعلَ أنتم لم يميز . [ ولا يقع أنت في موضع التاء  
 في فعلتَ ] ، ولا يقع أنتن في موضع ن التي في فعلتُن ، لو قلت فعلَ أنتن  
 لم يميز .

وأما للمضمر المحدث عنه فعلامته : هو ، وإن كان مؤنثاً فعلامته : هي ، وإن  
 حدثت عن اثنين فعلامتهما : هما . وإن حدثت عن جميع فعلامتهم : هم ، وإن  
 كان الجميعُ جميعاً للؤنث<sup>(١)</sup> فعلامته : هن . ولا يقع هو في موضع المضمر الذي  
 في فعل ، لو قلت فعلَ هو لم يميز إلا أن يكون صفة<sup>(٢)</sup> . ولا يجوز أن يكون  
 هما في موضع الألف التي في ضرباً ، والألف التي في يضربان ، لو قلت ضربَ  
 هما أو يضربُهما لم يميز . ولا يقع هم في موضع الواو التي في ضربوا ، ولا الواو  
 التي مع النون في يضربون . لو قلت ضربَ هم أو يضربُهم لم يميز . وكذلك  
 هي ، لا تقع موضع الإضمار الذي في فعلتَ ، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له  
 علامة . ولا يقع هن في موضع النون التي في فعلن ويفعلن ، لو قلت فعل  
 هن<sup>(٣)</sup> لم يميز إلا أن يكون صفة ، كما لم يميز ذلك في المذكر ، فملؤنث يجرى  
 مجرى المذكر .

فأنا وأنت وتحن ، وأنتما وأنتم ، وهو وهي وهما وهم وهن

(١) ب : « وإن كان الجمع جمع ، مؤنث » وفي ط : « وإن كان الجميع  
 جمع مؤنث » .

(٢) هو ما يسمى بالتوكيد . انظر لتوضيح ذلك ما سيأتي في  
 ص ٣٩٣ بولاق .

(٣) ب ، ط : « فعلت هي » ، والصواب من نسخة الأصل .

لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر  
الذي لا علامة له ، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك .

### هذا باب استعمالهم علامة الإضمار

الذي لا يقع موقع ما يضم في الفعل إذا لم يقع موقعه (١)

فمن ذلك قولهم : كيف أنت ؟ وأين هو ؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء  
هنا ، ولا على الإضمار الذي في فَعَلَ . ومثل ذلك : نحن وأنتم ذاهبون ؛ لأنك  
لا تقدر [ هنا ] على التاء والميم التي في فعلتُم كما لا تقدر في الأول على  
التاء التي في فَعَلْتِ . وكذلك جاء عبدُ الله وأنت ؛ لأنك لا تقدر على التاء  
التي تكون في الفعل . وتقول : فيها أنتم ، لأنك لا تقدر على التاء والميم [ التي  
في فَعَلْتُم ] ها هنا . وفيها هم قياماً ، بذلك المنزلة ؛ لأنك لا تقدر [ هنا ] على  
الإضمار الذي في الفعل (٢) .

ومثل ذلك : أمّا الخبيثُ فأنتَ ، وأمّا العاقلُ فهو ؛ لأنك لا تقدر هنا  
على شيء مما ذكرنا . وكذلك : كُنَّا وأنتم ذاهبينَ ، ومثل ذلك (٣)  
أهو هو (٤) . وقال الله عز وجل : « كَأَنَّهُ هُوَ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ (٥) » ؛ فوقع هو  
ها هنا لأنك لا تقدر على الإضمار الذي في فَعَلَ . وقال الشاعر (٦) :

(١) في الأصل فقط : « إذ لم يقع ذلك موقعه » .

(٢) ط : « في فعل » .

(٣) ط : « وكذلك » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « هو هو » ، بدون استفهام .

(٥) الآية ٤٢ من سورة النمل . وفي ط : « وأوتينا العلم » ، تحريف

لم يقرأ به .

(٦) هو لبيد . ديوانه ١٤٣ واللسان (أرن ، شوه) .



فكأنها هي بعد غيب كلالها أو أسفع الخدين شاة إران (١)  
وتقول : ما جاء إلا أنا . قال عمرو بن معدى كرب (٢) :

٣٧٩

قد علمت سلى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا (٣)

وكذلك هاأناذا ، وها نحن أولاء ، وها هو ذاك ، [ وها ما ذاك ، وها هم أولئك ] ، وها أنت ذا ، [ وها أنتما ذان ] ، وها أنتم أولاء ، وها أنتن أولاء ، [ وها هن أولئك (٤) ] .

(١) أى كأن ناقته تلك السفينة التي ذكرها في بيتين قبله . غيب كلالها ، أى بعد كلال تلك الناقة بيوم . والكلال : التعب والنصب . أسفع الخدين : يفضى من السفعة ، وهى سواد يضرب إلى الحمرة ، يعنى الشاة وهو الثور ، وذلك فى خفته ونشاطه . وإيران : النشاط والمرح . وفى الأصل « اراق » وفى ب : « أو ان » صوابه فى ط والمراجع المتقدمة .

والشاهد فيه إظهار « هى » لأن « كأن » حرف لا يستكن فيه ضمير الرفع ، كما يستكن فى الفعل ، لقوة الفعل وضعف الحرف .

(٢) ابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٣ وشرح شواهد المغنى ٢٤٥ واللسان ( قطر ٤١٨ ) والحامسة بشرح المرزوقى ٤١١ .

(٣) كان عمرو قد حمل على مرزبان يوم القاسية فقتله ، وهو يرى أنه رستم ، فقال هذا الشعر . قطره : صرعه على أحد قطريه ، أى جانبه . والشاهد فيه إظهار « أنا » وانفصاله بعد إلا ، حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

(٤) للسيرافى : إنما يقول القائل : ها أنا ذا ، إذا طُلب رجل لم يُدر أحاضر هو أم غائب ، فقال المطلوب : ها أنا ذا ، أى الحاضر عندك أنا . وإنما يقع جواباً . ويقول القائل : أين من يقوم بالأمر ؟ فيقول له الآخر : ها أنا ذا ، أو ها أنت ذا ، أى أنا فى الموضع الذى التمس فيه من التمس ، أو أنت فى ذلك الموضع . . . ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذى ذكرناه فقال : هذا أنت =

(٢٢) سيويه - ٢٥

وإنما استعملت هذه الحروف هنا لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل ، ولا على الإضمار الذي في فعل .

وزعم الخليل رحمه الله أن ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا ، وإنما أرادوا أن يقولوا هذا أنت<sup>(١)</sup> ، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا ، وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا ، فقدّموا «ها» وصارت «أنا» بينهما .

وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا . ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

ونحن اقتسنا المال نصفين بيننا فقلت : لم هذا لهاها وذالها<sup>(٣)</sup>  
كأنه أراد أن يقول : وهذا لي ، فصير الواو بين ها وذا .

وزعم أن مثل ذلك : إى ها الله ذا ، إنما هو هذا .

وقد تكون ها في ها أنت ذا<sup>(٤)</sup> غير مقدّمة ، ولكنها تكون [للتنبية] بمنزلة ها في هذا ؛ يدلّك على هذا قوله عز وجل : «ها أنتم هولاء»<sup>(٥)</sup> .

= وهذا أنا ، يريد أن يعرفه نفسه كان محالاً ، لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه بأن لا فائدة فيه ؛ لأنك إنما تعلمه أنه ليس غيره . ولو قلت : ما زيد غير زيد كان لغواً لا فائدة فيه .

(١) في الأصل فقط : «ها أنت ذا» تحريف .

(٢) هو لبيد ، كما عند الشنمري . وليس في ديوانه ولا ملحقاته . وانظر

ابن يعيش ٨ : ١١٤ والهمع ١ : ٧٦ والحزانة ٢ : ٤٧٩ / ٤ : ٤٧٨ .

(٣) الشاهد فيه الفصل بين «ها» وذا بالواو ، والتقدير : وهذا لي ،

كما قالوا ها نذا . والتقدير هذا أنا .

(٤) في الأصل : «وقد تكون ها في أنت ذا» فقط .

(٥) في الآيات ٦٦ ، ١١٩ من آل عمران ، و ١٠٩ من النساء و ٣٨

من محمد .

فلو كانت ها هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء ، لم تعد «ها» هاهنا بعد أنتم .

وحدثنا يونس أيضاً تصديقا لقول أبي الخطاب ، أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا ، لم يرد بقوله هذا أنت ، أن يعرفه نفسه ، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره<sup>(١)</sup> . هذا محال ، ولكنه أراد أن ينبهه ، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا [ وكذا ] أنت .  
وإن شئت لم تقدم ها في هذا الباب ، قال تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم »<sup>(٢)</sup> .

٣٨٠

### هذا باب علامة المضمرين المنصوبين

اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين « إيتا » ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك ، وكما التي في رأيتكما ، وكُم التي في رأيتكم ، وكن التي في رأيتكن ، والهاء التي في رأيتهم ، والهاء التي في رأيتها<sup>(٣)</sup> ، وهما التي في رأيتها ، وهم التي في رأيتهم ، وهن التي في رأيتهن ، وني التي في رأيتني ، ونا التي في رأيتنا .

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع إيتا ذلك الموضع

(١) ط فقط : « كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره » .

(٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٣) كذا وزلات العبارة عن « ها » بلفظ « الهاء » في جميع النسخ ، وهذا جاء على القول بأن الضمير هو الهاء ، وأما الألف فزائدة ، وهو القول الصحيح . وقال قوم : إن الضمير بمجموع الهاء والألف ، وبه جزم ابن مالك .  
المع ١ : ٥٨ .

لأنهم استغنوا بها عن إِيَاءٍ ، كما استغنوا بالناء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها .

هذا باب استعمالهم إِيَاءً إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا

فمن ذلك قولهم : إِيَاكَ رَأَيْتُ وَإِيَاكَ أَعْنِي ، فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتَ إِيَاكَ هَاهُنَا مِنْ قَبْلِ أَنْتَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَإِنَّا أَوْ إِيَاءُكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ <sup>(١)</sup> » من قبل أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى كُمْ هَهُنَا . وَتَقُولُ : إِنِّي وَإِيَاكَ مِنْطَلِقَانِ ، لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَافِ . وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى جَدُّهُ : « ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَاءَهُ <sup>(٢)</sup> » .

فلو قدرت على الهاء التي في رأيتُه لم تقل إِيَاءَهُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٣)</sup> :

مُسَبَّرًا مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرَعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَاءَنَا <sup>(٤)</sup>  
لأنه لا يقدر على « نَأ » التي في رأيتنا . وَقَالَ الْآخِرُ <sup>(٥)</sup> :

(١) الآية ٢٤ من سبأ .

(٢) الآية ٦٧ من الإسراء .

(٣) الشاهد من الحسين . وانظر ابن يعيش ٣ : ٧٥ والهمع ١ : ٦٣ .

(٤) رواية الهمع : « يرعى أبا حفص » .

والشاهد فيه استعمال « إِيَاءَنَا » الضمير المنفصل حيث لم يقدر على المتصل .

(٥) (٥) هو فاختة بنت عدى . وعدى هذا ملك غسانى ، وهو ابن أخت

الحارث بن أبى شمر . وكان عدى قد أغار على بنى أسد ، فلقبته بنو سعد بن ثعلبة

بن دودان ، فاقتلوا قتالا شديداً ، فقتلت بنو سعد عدياً ، قتله عمرو وعمير ابنا

حذار - وأمهما تماضر ، وهى التى يقال لها « مقيدة الحمار » - فقالت فاختة هذا

الشعر . الأغاني ١٠ : ١٦ وثمار القلوب ٥٣ .

والرواية فيهما : « على عدى » فى البيتين . أما على رواية « على أبى » =

لعمرك ما خشيتُ على عدىٍّ سُيوفَ بني مقيِّدةِ الحمارِ (١)  
ولكنِّي خشيتُ على عدىٍّ سُيوفَ القومِ أو إِيَّاكَ حارِ (٢)  
[ ويرُوى : « رماح القوم (٣) » ] ؛ لأنه لم يقدر على الكاف .

وتقول : إن إِيَّاكَ رأيتُ ، كما تقول إِيَّاكَ رأيتُ ؛ مِنْ قِبَلِ أَنْكَ إِذَا  
٣٨١ قلتُ إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ فَأَفْضَلَهُمْ مُنْتَصِبٌ بَلَقِيتُ .

هذا قولُ الخليل ، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام ، لأنَّه إِيَّاكَ يريد  
إنَّه إِيَّاكَ لَقِيتُ ، فَتَرَكَ الهاءَ ، وهذا جائزٌ في الشعر .

فإن قلتُ : إنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ ، فنصبتُ أَفْضَلَهُمْ (٤) بِإِنَّ فهو قبيحٌ حتَّى  
تقول لَقِيتُهُ ، وقد بُيِّنَ وجهُ ذلك ، [ وقد بيَّنَّاهُ في بابِ إِنَّ وَأَخْوَانِهَا .  
واسْتَعْمَلْتَ إِيَّاكَ ] لِقَبْحِ الكافِ والهاءِ هَاهُنَا (٥) .

وتقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ . فإن قلتُ : لِمَ وقد تقعُ الكافُ  
هَاهُنَا وَأَخْوَانِهَا ، تقول عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِيكَ وَمِنْ ضَرْبِيهِ وَمِنْ ضَرْبِيكُمْ ؟  
فالعربُ قد تَكَلَّمُوا (٦) بِهِذَا ، وليس بالكثير .

== فإن الجاحظ في الحيوان ٦ : ٢١٩ ينسبه إلى الأسدى يقوله للحارث الملك  
الفساني . وانظر آكام المرجان ١١٦ واللسان ( رح ، قيد ، حمر ) .

(١) مقيِّدة الحمار ، هي تماضر التي سبق ذكرها . أو هي الحرة من  
الأرض ، لأنها تعقل الحمار ، فكأنها قيد له .

(٢) القوم ، أراد قوماً بأعيانهم ، مدحهم وفخَّمهم .

والشاهد في « إِيَّاكَ » حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

(٣) ويرُوى أيضاً : « رماح الجن » ، وهي الطاعون .

(٤) أَفْضَلَهُمْ ، ساقطة من ط ، ب .

(٥) ما بعد للمقفين من الأصل و ط فقط .

(٦) أي تتكلم ، بمحذف إحدى التاءين . وفي ط : « تتكلم » .

ولم تستحکم علامات الإضمار التي لا تقع إيتا مواقعها كما استحكمت في الفعل، لا يقال عجبت من ضربيكني إن بدأت به قبل المتكلم ، ولا من ضربتنيك إن بدأت بالبعيد قبل القريب . فلما قُبِح هذا عندهم ولم تستحکم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إيتا عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف .

ومثل ذلك : كان إيتاه ، لأنَّ كأنه قليلةٌ ، ولم تستحکم هذه الحروف هاهنا ، لا تقول كأنني وليسنِّي ، ولا كأنك . فصارت إيتا ههنا بمنزلتها في ضربي إيتاك .

وتقول : أتوني ليس إيتاك ولا يكون إيتاه ؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هاهنا ، فصارت « إيتا » بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع . قال الشاعر (١) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَانزَى فِيهِ عَرَبِيًّا (٢)  
لَيْسَ إِيَّتَايَ وَإِيَّاكَ وَلَا تَخْنِي رَقِيًّا (٣)

(١) هو عمر بن أبي ربيعة كما في الشنتمري . وانظر ديوانه ٤٣١هـ والخزاعة ٢ : ٤٢٤ وابن يعيش ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ ، والنصف ٣ : ٦٢ . وفي الخزاعة أن صاحب الأغاني ، والجوهري في الصحاح ، نسباه إلى الشاعر العرجي .  
(٢) عربيا ، أي أحداً ، فعيل بمعنى مفعول ، أي متكلما يخبر عتاً ويعرب عن حالنا .

(٣) الشاهد فيه إيتاه بالضمير بعد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها . وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال ليسني ، وهو جائز ، لأن « ليس » فعل ، وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . وليس في هذا البيت تحتل تقديرين : أحدها أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، بمعنى غريبا غيري وغيرك ، والآخر أن تكون استثناء بمنزلة إلا . وقال السيرافي ما ملخصه : إنما كان الاختيار =

وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : كَيْسِي وكذلك كَانِي .  
وتقول : عجبتُ من ضَرْبِ زيد أنتَ ، ومن ضَرْبِكَ هو ، إذا جعلت  
زيداً مفعولاً ، وجعلت المضمر الذى علامته السكافُ فاعلاً (١) فجاز أنتَ  
هنا للفاعل كما جاز إِيًّا للمفعول ، لأن إِيًّا وأنتَ علامتا الإضمار ، وامتناعُ  
التاء يقوِّمُ دخولَ أنتَ ههنا .

وتقول : قد جَرَّبْتُكَ . فوجدتُكَ أنتَ أنتَ ، فأنتَ الأولى مبتدأةٌ  
والثانية مبنيةٌ عليها ، كأنك قلت فوجدتُكَ وجهك طليقٌ . والمعنى أنك  
أردت أن تقول : فوجدتُكَ أنتَ الذى أعرفُ .

ومثل ذلك : أنتَ أنتَ ، وإن فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ ، أى فأنتَ الذى  
أعرفُ ، أو أنتَ (٢) الجواد والجلدُ ، كما تقول : الناسُ الناسُ ، أى الناسُ  
بكلِّ مكانٍ وعلى كلِّ حالٍ كما تعرفُ .

وإن شئت قلت : قد وليتَ عملاً فكننتَ أنتَ إِيَّاكَ ، وقد جَرَّبْتُكَ  
فوجدتُكَ أنتَ إِيَّاكَ ، جعلتَ أنتَ صفةً وجعلتَ إِيَّاكَ بمنزلة الظريف إذا

---

== فى ذلك الضمير المنفصل لعل ثلاث : منها أن كان وأخواتها أفعال دخلت على  
مبتدأ وخبر ، فأما الاسم الخبر منه فإن ضميره يتصل ، لأنه بمنزلة فاعل هذه  
الأفعال ، والاسمية لازمة له ، ويصير مع الفعل كشيء واحد ، وتغير بنيته له .  
وأما الخبر فقد يكون فعلاً وجملةً وظرفاً غير متمكن ، فلما كانت هذه الأشياء  
لا يجوز إضمارها ولا تكون إلا منفصلة من الفعل ، اختير فى الخبر الذى يمكن  
إضماره إذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يضم من الأخبار ، فى الخروج عن  
الفعل . وانظر بقية التفصيل فيه .

(١) ط : « مفعولاً » ، صوابه فى الأصل و ب .

(٢) فى الأصل فقط : « وأنت »

قلت : فوجدتُك أنتَ الظريف : والمعنى أنك أردت أن تقول وجدتُك كما كنتُ أعرفُ . وهذا كله قول الخليل رحمه الله ، سَمِعناه منه .

وتقول : أنتَ أنتَ ، تكررُها ، كما تقول للرجل أنتَ وتَسكتُ ، على حد قولك (١) : قال الناسُ زيدُ . وعلى هذا الحد تقول : قد جُرِّبتُ فكنتُ كنتَ ، إذا كررتها توكيداً ، وإن شئتُ جعلتُ كنتَ صفةً ، لأنك قد تقول : قد جُرِّبتُ فكنتُ ، ثم تَسكتُ .

### هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل

وذلك إن وَلَعَلَّ وَوَلَيْتَ وَأَخْوَانَهَا ، وَرُوَيْدَ وَرُوَيْدَكَ وَعَلَيْكَ (٢) وَهَلُمَّ وما أشبه ذلك . فعلاماتُ الإضمار حالُّن هاهنا كحالِّن في الفعل ، لا تقوى أن تقول عليك إِيَّاهُ ولا رُوَيْدَ إِيَّاهُ ، لأنك [ قد ] تقدر على الهاء ، تقول عَلَيْكَ وَرُوَيْدُهُ . ولا تقول : عليك إِيَّايَ ، لأنك قد تقدر على (٣) نِي .

(١) ط فقط : « قوله » .

(٢) في ط : « ورويدك ورويد » . وفي الأصل فقط : « وعليه »

موضع « عليك » .

(٣) السيرافي : ما في هذا الباب على ثلاثة أضرب في الانصال أو الانفصال : فأقواها فيما إن وأخواتها ، لأنهن أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر ، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول والخبر المرفوع المشبه بالفاعل ، ومنصوبها يليها ، ولا يدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها ، فوجب فيها ماوجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل . وبعدها « رويد » تقول : رويد زيدا ، ورويدك زيدا . . . وبعدها « عليك » ، وهي أقوى في الفصل : يجوز عليك وعليكني ، وعليك إِيَّايَ وعليك إِيَّاهُ . وإنما جاز إِيَّايَ لأنه بالإضافة إلى الكاف قد أشبه المصدر المضاف الذي قد جاز فيه الفصل .



وحدثنا<sup>(١)</sup> يونس أنه سمع [ من العرب ] من يقول عَلَيَّكَ ، من غير تلقين ، ومنهم من لا يستعمل ني ولا نأ في ذا الموضع استغناءً بِعَلَيْكَ بي وعليك بنا عن ني ونأ ، وإيأى وإيأنا .

ولو قلت عليك: إيأه كان هاهنا جائزاً [ في عَلَيْكَ وأخواتها ] ، لأنه ليس بفعل وإن شَبِه به (٢) . ولم تقوَ العلامات هاهنا كما قويت في الفعل ، فهي مضارعة في ذلك الأسماء (٣) .

واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إياه ؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سَوَى إِيأ ، وهو الكاف التي في رأيتك فيها ، والهاء التي في رأيتهُ اليوم ، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض (٤) معنى ما أرادوا لو تكلموا بإياك ، استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاه (٥) . ولو جاز هذا بجاز ضَرَبَ زيدُ إِيَّاكَ (٦) وإنَّ فيها إِيَّاكَ ، ولكنهم لما وجدوا إنَّك فيها وضَرَبَهُ زيدُ ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إنَّ فيها إِيَّاكَ ، وضَرَبَ زيدُ إِيَّاكَ (٦) استغنوا به عن إِيَّاه (٧) .

وأما ما أتاني إلا أنتَ ، ومارأيتُ إلاَّ إِيَّاكَ ، فإنه لا يدخل على هذا ؛

(١) ط : « وحدثني » .

(٢) في الأصل فقط : « وإنما شبه به » .

(٣) ط : « للأسماء » .

(٤) هذا ما في ط وأصولها . وفي الأصل وب : « ينقص » بالصاد المهملة

في هذا الموضع وتاليه .

(٥) في الأصل : « لو تكلموا بإيا لا استغنوا بهذا عن إياك وإياه » .

(٦) ط : « إياه » .

(٧) في الأصل فقط : « إياه » .

من قبل أنه لو أُخِّرَ إِلَّا كَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا . ولو أَسْقَطَ إِلَّا كَانَ الْكَلَامُ  
مَنْقَلَبَ الْمَعْنَى (١) وصار [الكلام] على معنى آخر

هذا باب ما يجوز في الشعر من إِيَاءٍ ولا يجوز في الكلام

فمن ذلك قول حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ (٢) :

\* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَاءَكَ (٣) \*

وقال الآخر ، لبعض اللصوص (٤) :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِذْ نَمَّا نَقْتُلُ إِيَاءَنَا (٥)

[ قتلنا منهم كلَّ قتي أبيض حساناً ]

هذا باب علامة إضمار المجرور

اعلم أنَّ أَنْتَ وَأَخْوَاتُهَا لَا يَكُنَّ عَلَامَاتٍ لِمَجْرُورٍ ، من قبل أنَّ أَنْتَ اسْمٌ  
مَرْفُوعٌ ، ولا يكون المرفوعُ مجروراً . ألا ترى أَنَّكَ لو قلت : مررتُ بزيدٍ  
وَأَنْتَ ، لم يجوز . ولو قلت : ما مررتُ بأحدٍ إِلَّا أَنْتَ لم يجوز . ولا يجوز إِيَاءًا

(١) ط : « ولو أسقط إلا لاقلب المعنى » .

(٢) ط : « من ذلك قول الشاعر » فقط . وانظر ابن الشجري ١ : ٤٠

والخصائص ١ : ٣٠٧ / ٢ : ١٩٤ والإيضاح ٦٩٩ وابن يعيش ٣ : ١٠٢ والعقد

٤ : ١٨٦ والحزانة ٢ : ٤٠٦ عرضاً .

(٣) أي سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك . وقبل الشطر :

\* أَتَتِكَ عَنَسٌ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ \*

والشاهد فيه وضع « إياك » موضع الكاف ضرورة .

(٤) ط : « وقال بعض اللصوص » .

(٥) سبق الكلام عليه في ١١١ .

أَنْ تَكُونَ عِلَامَةً لِمَضْرَجٍ مَجْرُورٍ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يُيَا عِلَامَةً الْمَنْصُوبِ ، فَلَا يَكُونُ الْمَنْصُوبُ فِي مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ ، وَلَكِنْ إِضْمَارُ الْمَجْرُورِ عِلَامَاتُهُ كَعِلَامَاتِ الْمَنْصُوبِ الَّتِي لَا تَقَعُ مَوَاقِعَهُنَّ يُيَا ، إِلَّا أَنْ تُضَيَّفَ إِلَى نَفْسِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : بِي وَبِي وَعِنْدِي <sup>(١)</sup>

وتقول : مررتُ بزيدٍ وبك ، وما مررتُ بأحدٍ إلا بك ، أَعَدتَ مَعَ الْمَضْرَجِ الْبَاءَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَا يَتَكَلَّمُونَ بِالْكَافِ وَأَخْوَاتِهَا مَنْفِرِدَةً ، فَلِذَلِكَ أَعَادُوا الْجَارَ مَعَ الْمَضْرَجِ . وَلَمْ تَوْقِعْ يُيَا وَلَا أَنْتَ . وَلَا أَخْوَاتِهَا هُنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ لِلْمَنْصُوبِ وَالْمَرْفُوعِ لَا يَقَعَانِ فِي مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ .

هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدي إليهما فعل الفاعل

اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إياها موقعها ، وقد تكون علامته إذا أضمر إياها . فأما علامة الثاني التي لا تقع إياها موقعها فقولك : أعطانيه وأعطانيك ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه . فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالفائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح

(٤) السيراني : المجرور لا يتقدم على عامله ، ولا يفصل بينه وبين عامله بشيء ، لأن الجر إنما يكون بإضافة اسم إلى اسم ، أو دخول حرف جر على اسم . ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلا متصلاً بعامله . فإن عرض أن يعطف على المجرور أو يبدل منه في الاستثناء اقتضى حرف العطف وحروف الاستثناء الضمير المنفصل ، وليس للجر ضمير منفصل ، ولا يكون ضميره إلا مع عامله . فأعدوا الضمير مع العامل ، كقولك : مررت بزيد وبك ، وما نظرت إلى أحد إلا إليك .

لا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَلَكِنَّ النُّحَوِيِّينَ قَاسَوْهُ .

وإنَّما قُبِحَ عِنْدَ الْعَرَبِ كِرَاهِيَةٌ أَنْ يَبْدَأَ الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْأَبْعَدِ قَبْلَ الْأَقْرَبِ ، وَلَكِنْ تَقُولُ أَعْطَاكَ إِيَّايَ ، وَأَعْطَاهُ إِيَّايَ ، فَهَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ ، وَجَعَلُوا إِيَّايَ تَقَعُ هَذَا الْمَوْضِعَ إِذْ قُبِحَ هَذَا عِنْدَهُمْ كَمَا قَالُوا : إِيَّاكَ رَأَيْتُ ، وَإِيَّايَ رَأَيْتُ ، إِذْ لَمْ يَجِزْ لَهُمْ نِيَّ رَأَيْتَ وَلَا كَ رَأَيْتُ .

٣٨٤

فَإِذَا كَانَ الْمَفْعُولَانِ اللَّذَانِ تَعَدَّى إِلَيْهِمَا فَعَلُ الْفَاعِلِ مَخَاطَبًا وَغَائِبًا ، فَبَدَأَتْ بِالْمَخَاطَبِ قَبْلَ الْغَائِبِ ، فَإِنَّ عِلْمَ الْغَائِبِ الْعَلَامَةُ الَّتِي لَا تَقَعُ مَوْضِعَهَا إِيَّايَ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : أَعْطَيْتُكَهُ وَقَدْ أَعْطَاكَهُ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَا مُكُومَهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارَهُونَ <sup>(١)</sup> » . فَهَذَا هَكَذَا إِذَا بَدَأَتْ بِالْمَخَاطَبِ قَبْلَ الْغَائِبِ .

وإنَّما كَانَ الْمَخَاطَبُ أَوْلَى بَأَنْ يَبْدَأَ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَخَاطَبُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْغَائِبِ ، فَكَمَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَوْلَى بَأَنْ يَبْدَأَ بِنَفْسِهِ قَبْلَ الْمَخَاطَبِ ، كَانَ الْمَخَاطَبُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْغَائِبِ أَوْلَى بَأَنْ يَبْدَأَ بِهِ مِنَ الْغَائِبِ .

فَإِنْ بَدَأَتْ بِالْغَائِبِ فَقُلْتَ : أَعْطَاهُوكَ ، فَهُوَ فِي الْقَبِيحِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، بِمَنْزِلَةِ الْغَائِبِ وَالْمَخَاطَبِ إِذَا بَدِئُ بِهِمَا قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَكِنَّكَ إِذَا بَدَأْتَ بِالْغَائِبِ قُلْتَ قَدْ أَعْطَاهُ إِيَّاكَ .

وَأَمَّا قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ : قَدْ أَعْطَاهُوكَ وَأَعْطَاهُونِي ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ قَاسَوْهُ لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَوَضَعُوا <sup>(٢)</sup> الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَكَانَ قِيَاسُ هَذَا لَوْ تَكَلَّمْتَ بِهِ كَانَ هَيِّنًا .

(١) الآية ٢٨ من سورة هود .

(٢) ط : « فوضموا » .

وَيَدْخُلُ عَلَى مَنْ قَالَ هَذَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا مَنْحَتَهُ نَفْسَهُ : [ قَدْ ]  
مَنْحَتْنِي . أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ قُبِحَ إِذَا وَضَعْتَ نِي فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ،  
فَإِذَا (١) ذَكَرْتَ مَفْعُولِينَ كَلَاهِمَا غَائِبٌ فَقُلْتَ أَعْطَاهُوهَا وَأَعْطَاهَاهُ ، جَازٌ ،  
وَهُوَ عَرَبِيٌّ . وَلَا عَلَيْكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأْتَ ، مِنْ قَبْلِ أَنْتَهُمَا كَلَاهِمَا غَائِبٌ .

وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم ؛ والأكثر في كلامهم : أَعْطَاهُ  
إِيَّاهُ . عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضْفِئَةٍ لَضْفِئِيهَا يَفْرَعُ الْعَظْمَ نَابِهَا (٣)

وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ الْعَلَامَاتُ هَاهُنَا كَمَا لَمْ تَسْتَحْكَمْ فِي : تَعَجَّبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ،  
وَلَا فِي كَانَ إِيَّاهُ ، وَلَا فِي لَيْسَ إِيَّاهُ .

وَتَقُولُ : حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَحَسِبْتُنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ حَسِبْتُنِيهِ وَحَسِبْتُكَه  
قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَسِبْتُ بِمَنْزِلَةِ كَانَ ؛ إِنَّمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ  
وَالْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونَانِ فِي الْإِحْتِيَاجِ عَلَى حَالٍ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهَا كَمَا لَا تَقْتَصِرُ (١) عَلَيْهِ ٣٨٥

(١) ط : « فَاِنْ » .

(٢) هُوَ لَقِيْطُ بْنُ مَرَّةٍ ، أَوْ مَفْلَسُ بْنُ لَقِيْطٍ . ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٨/٩

٢ : ١٠١ وابن يعيش ٣ : ١٠٥ والخزانة ٢ : ٤١٥ والعيني ١ : ٣٣٣

والأشْمُونِيُّ ١ : ١٢١ .

(٣) يَذْكُرُ أَخْوَيْنَ لَهُ قَلْبًا لَهُ ظَهَرَ الْمَجْنُونُ بَعْدَ مَوْتِ ثَاثِيهِمَا الَّذِي كَانَ بَارًا بِهِ ،

فَيَقُولُ : جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِإِصَابَتَيْهَا بِمَثَلِ الشَّدَةِ الَّتِي أَصَابَانِي بِهَا . وَالضَّفْعَةُ :

الْعَصَّةُ ، أَرَادَ بِهَا الشَّدَةَ ، وَجَعَلَ لَهَا نَابًا عَلَى الْمَجَازِ . يَقْرَعُ الْعَظْمَ ، أَيِ يَصِلُ إِلَى الْعَظْمِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « ضَغْمِيهَا هَا » ، وَوَجْهَ الْكَلَامِ لَضَغْمِيهَا إِيَّاهَا .

(٤) ط : « يَقْتَصِرُ » .

مبتدأ . والمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد لَيْسَ وكان .  
وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكان ؛ لأنها إنما يجملان المبتدأ والمبني  
عليه فيما مضى يَقِينًا أو شَكًّا أو عِلْمًا ، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك  
كضربتُ وأعطيتُ ، إنما يجملان الأمر في علمك يقينًا أو شكًّا فيما مضى (١) .  
[ ولا يجوز أن تقول ضربتني ولا ضربتُ إِيَّاي ، لا يجوز واحدٌ منهما  
لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربتُ نفسي وإِيَّايَ ضربتُ ] .

### هذا بابٌ لا تجوز فيه علامة المضمَر المخاطَب

ولا علامة المضمَر المتكلم ، ولا علامة المضمَر المحدث عنه الغائب  
وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب : اضربك ، ولا اقتلك  
ولا ضربتكَ ، لما كان المخاطَبُ فاعلاً وجعلتَ مفعوله نفسه قُبْحُ ذلك ،  
لأنهم استغنوا بقولهم اقتلُ نفسك وأهلكَ نفسك ، عن الكاف ها هنا  
وعن إِيَّاكَ (٢) .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إنما تجعل الأمر في علمك أو ما مضى »  
وفي ب : « إنما يجملان الأمر في علمك أو فيما مضى » . وما بعده إلى آخر  
الباب ساقط من الأصل و ب .

(٢) السيرافي : اعتمد المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال اضربك وضربتني  
وضربتك ونحو ذلك على أن الفاعل بـكـلـيته لا يكون مفعولاً بـكـلـيته فأبطلوا من  
أجله ضربتني وضربتك واضربك وما أشبهه . وهذا كلام إذا قتش وسُبرلم يثبت ؛  
وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعل وأخرجه من العدم إلى الوجود ،  
نحو خلق الله للأشياء التي كونها ولم تكن كائنة من قبل ، وما يفعله الإنسان  
من القعود والقيام . ولا يجوز أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول ...  
فإذا قلنا ضرب زيد عمراً فالذي فعله زيد إنما هو الضرب ، وهذا شيء يحيط به  
العلم بأن زيداً لم يفعل عمراً . وإطلاق النحويين أنه مفعول مجاز .

وكذلك المنكلم ، لا [يجوز له أن] يقول أهلكني [ولا أهلكني] لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن نبي ، وعن إياي .

وكذلك الغائب لا يجوز [لك] أن تقول ضربته إذا كان فاعلا وكان مفعوله <sup>(١)</sup> نفسه ؛ [لأنهم] استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم ظلم نفسه وأهلك نفسه ، ولكنه قد يجوز ما قبحها هنا في حسبت وظننت وخلت ، وأرى وزعمت ، ورأيت إذا لم تعن رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، [وجميع حروف الشك] ، وذلك قولك : حسبتني وأراني ووجدتني فعلت كذا وكذا ، ورأيتني لا يستقيم لي هذا <sup>(٢)</sup> . وكذلك ما أشبه هذه الأفعال ، تكون حال علامات المضمير المنصوبين فيها إذا جملت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب .

ومما يثبت علامة <sup>(٤)</sup> المضمير المنصوبينها هنا أنه لا يحسن إدخال النفسها هنا . لو قلت يظن نفسه فاعلة وأظن نفسي فاعلة <sup>(٥)</sup> على حد يظنه وأظني <sup>(٦)</sup> ليجزىء هذا من ذا <sup>(٧)</sup> لم يجرىء كما أجزأ أهلكت نفسك عن أهلكتك ، فاستغنى به عنه .

(١) ط : « وجملت مفعوله » .

(٢) في الأصل و ب : « ورأيتني » ، مع تكرارها فيما بعد .

(٣) ط : « ذلك » .

(٤) ط : « علامات » .

(٥) ط : « لو قلت تظن نفسك فاعلة أو أظن نفسي تفعل » .

(٦) ط : « تظنك وأظني » . وفي الأصل : « يظنه وأظنه وأظني » ،

وأثبت ما في ب .

(٧) ط : « ذلك من ذا » .

وإنما اقررت حَسَبْتُ وأخواتها والأفعال الأخرُ لأنَّ حَسَبْتُ وأخواتها  
 إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنى عليه (١) لتجعل الحديث شكاً أو علماً .  
 ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ،  
 والأفعال الأخرُ إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها . ألا ترى أنك  
 لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ ، فلما صارت حَسَبْتُ  
 وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنَّ وأخواتها إذا قلتَ إِنِّي وَلَكِنِّي  
 [ وَلَكِنِّي وَ لَيْتَنِي ] ، لأنَّ إنَّ وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي  
 ٣٨٦  
 يقع بعدها لأنها إنما دخلت (٢) على مبتدأ ومبنى على مبتدأ .

وإذا أردتَ برَأَيْتُ رؤية العين لم يجز رأيتني ، لأنها حينئذ بمنزلة ضَرَبْتُ .  
 وإذا أردتَ التي بمنزلة عَلِمْتُ صارت بمنزلة إنَّ وأخواتها ، لأنهن لسن بأفعال ،  
 وإنما يجيء لَمَعْنِي . وكذلك هذه الأفعال إنما جئنا لِعِلْمٍ أو شَكٍّ ، ولم يرد  
 فعلاً سلفاً منه إلى إنسان يبتدئه (٤)

هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم

اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم « نِي » ، وعلامة إضمار المجرور  
 المتكلم الياء . ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوبٌ :  
 ضَرَبَنِي وَقَتَّلَنِي ، وَإِنِّي وَلَعَلَّنِي .

( ١ ) ط : « ومبنى على مبتدأ » .

( ٢ ) ط فقط : « أدخلت » .

( ٣ ) في الأصل فقط : « تجيء لمعني » .

( ٤ ) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « ولم ترد فعلاً سلفاً منك إلى

إنسان » فقط .



وتقول إذا أضرت نفسك مجروراً : غلامى<sup>(١)</sup> ، وعيندى ومعى .  
فإن قلت : ما بال العرب قد قالت : إني وكأني ولعلي ولكنني ؟ فإنه  
زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستنقلون  
في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف<sup>(٢)</sup> ،  
حذفوا التي تلى الياء .

فإن قلت : لعل ليس فيها نون . فإنه زعم أن اللام قريب من النون ،  
وهو أقرب الحروف من النون<sup>(٣)</sup> . ألا ترى أن النون [ قد ] تُدغم مع اللام  
حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون  
ما يكثر استعمالهم إياه .

وسأله رحمه الله عن الضاربي فقال : هذا اسم ، ويدخله الجر ، وإنما قالوا  
في الفعل : ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء  
كما تدخل الأسماء ، فنعوا هذا أن يدخله كما مُنع الجر<sup>(٤)</sup>

فإن قلت : قد تقول اضرب الرجل فتكسر ، فإنك لم تكسرها  
كسراً يكون للأسماء ، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين . [ قد ] قال

(١) ط : « وأنت مجرور غلامى » .

(٢) ط : « فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها وتضعيف الحروف » .

(٣) ط : « قريبة من النون ، وهي أقرب الحروف من النون » .

(٤) ط : « كراهية أن يدخله الكسرة كما منع الجر » ، وبإسقاط ما بين

ذلك من كلام . وقال السيرافي : ذكر الكوفيون في فعل النجب إسقاط  
النون نحو ما أقربني منك وما أحسن وما أجلى ، وهم يعنون : بما أحسنني  
وما أجلني . ولم يذكر البصريون من هذا شيئاً ، ولست أدري : أعن العرب  
حكوا هذا ، أو قاسوه على مذهبهم في ما أفعل زيدا ، لأنه اسم عندهم في الأصل .

الشعراء : « ليتي » إذا اضطرُّوا<sup>(١)</sup> ، كما أنَّهم شبهوه بالاسم حيثُ قالوا الضارِبِي  
والمضمرُ منصوبٌ . قال [ الشاعر ] زيد الخليل<sup>(٢)</sup> :

كُمْنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي<sup>(٣)</sup>  
وسألته رحمه الله عن قولهم [ عَنِّي وَقَدْنِي ] ، وَقَطْنِي وَمِنِّي وَلَدُنِّي ، [ فقلت ] :  
ما بالهم جعلوا علامة [ إضمار ] المجرور ها هنا كعلامة [ إضمار ] المنصوب ؟  
فقال : إنه ليس من حرف<sup>(٤)</sup> تلحقه ياء الإضافة إلاَّ كان متحرِّكاً مكسوراً ،  
ولم يريدوا أن يجرُّوا الطاء التي في قَطُ ولا النون التي في مِينُ ، فلم يكن لهم  
بَدُ من أن يَجِيئوا بحرف لياء الإضافة متحرِّكاً إذ لم يريدوا أن يجرُّوا الطاء  
ولا النونات ؛ لأنَّها لا تُدَكَّرُ أبداً إلاَّ وقبلها حرفٌ متحرِّكٌ مكسورٌ . وكانت  
النون أولى لأنَّ من كلامهم أن تكون النونُ والياء علامة المتكلم<sup>(٥)</sup> ؛ فجاءوا

٣٨٧

(١) ط : « وقد قال الشاعر حيث اضطر لي » .

(٢) نوادر أبي زيد ٦٨ ومجالس ثعلب ١٢٩ وابن يعيش ٣ : ٩٠ ، ١٢٣

والخزاعة ٢ : ٤٤٦ والعيني ١ : ٣٤٦ والمهمع ١ : ٦٤ والأشموني ١ : ١٢٣  
واللسان ( ليت ٣٩٣ ) .

(٣) المنية ، بالضم : واحدة المنى ، ما يتمناه المرء . وجابر : رجل من  
غطفان تمنى أن يلتقي زيدا ليقتله كما تمنى قبله مزيد أن يلتقي زيدا ، فتشابهت مناهما .  
وفي ط ، وب : « وأتلف بعض مالي » ، وفي اللسان : « وأتلف جل مالي » ،  
وأثبت ما في الأصل والخزاعة والمهمع .

والشاهد فيه حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في ليتي ، وكان الوجه  
ليتني ، كما تقول ضربني . فشبه ليت في الحذف ضرورة بلين ، ولعل ، إذا قلت :  
إني ولعلي .

(٤) ط : « ليس في الدنيا حرف » ، وما أثبت من الأصل وب يطابق

ما في الخزاعة ٢ : ٤٤٩ .

(٥) في الأصل فقط : « علامة للمتكلم » .

بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار  
وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار .

وإنما حملهم على أن لا يجرّوا كوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء  
نحو يدٍ وهن<sup>(١)</sup> . وأما ما حرك آخره فنحو مع ولدٍ كتحريك أو آخر هذه  
الأسماء ؛ لأنه إذا حرك آخره فقد صار كأواخر [ هذه ] الأسماء . فمن ثم لم  
يجعلوها بمنزلتها . فمن ذلك قولك معي ، ولدي في لُد .

وقد جاء في الشعر<sup>(٢)</sup> : قطي وقدي . فأما الكلام فلا بد فيه من النون ،  
وقد اضطرّ الشاعر فقال قدي ، شبهه بحسي ؛ لأن المعنى واحد . قال  
الشاعر<sup>(٣)</sup> :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي [ ليس الإمام بالشحيح المُلجِد<sup>(٤)</sup> ]

(١) السيراني : لأن الاسم الذي آخره متحرك بإعراب أو بناء ، إذا اتصل  
به ياء المتكلم كسر آخره ؛ ويد ، وهن ، من الأسماء المعربة المتحركة الأواخر ،  
وهن عبارة عن كل اسم منكور ، كما أن قولنا فلان عبارة عن كل اسم علم  
مما يقل .

(٢) ط : « وقد جاء في الشعر » .

(٣) هو أبو نخيلة ، وقيل حميد الأرقط ، أو أبو بجدلة . انظر النوادر  
لأبي زيد ٢٠٥ وابن الشجري ١ : ١٤ / ٢ : ١٤٢ وابن يعين ٣ : ١٢٤ /  
٧ : ١٤٣ والإصاف ١٣١ والحزاة ٢ : ٣ / ٤٤٩ : ٣٤ والمعنى ١ : ٣٧٥ والجمع  
١ : ٦٤ وشرح شواهد المفتي ١٦٦ والأشعوني ١ : ١٢٥ والتصریح ١ : ١١٢ .

(٤) الحبيان ، بيئته التصغير ، ما عبد الله بن الزبير — وكنيته أبو خبيب —  
ومصعب أخوه ، غلبه عليه لشهرته . ويروى : « الحبيين » على الجمع ،  
يريد أبا خبيب وشيخته . وقدني ، أي حسبي وكفائي ، وهو مبتدأ خبره الجار  
والجرور ، والمعنى حسبي من نصرة هذين الرجلين ، أي لا أنصرهما بعد . وقدي =

لَمَّا اضْطُرَّ شَبْهَهُ بِحَسْبِي وَهَنِي ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ هَيْنٍ وَحَسْبٍ مَجْرُورٌ كَمَا أَنَّ  
 مَا بَعْدَ قَدْ مَجْرُورٌ ، فِجْعَلُوا عِلَامَةَ الْإِضْمَارِ فِيهِمَا سَوَاءً ، كَمَا قَالَ كُنْتِي حَيْثُ اضْطُرَّ  
 [فَشَبَّهَهُ بِالْأَسْمِ نَحْوِ الضَّارِبِي ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا فِي الْإِظْهَارِ سَوَاءٌ ، فَلَمَّا اضْطُرَّ جُعِلَ  
 مَا بَعْدَهُمَا فِي الْإِضْمَارِ سَوَاءً] .

وَسَأَلْنَا رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِلَى وَلَدَى وَعَلَى فَقَلْنَا : هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا كُنْتُ ،  
 وَلَا نَرَى النَّونَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> . فَقَالَ : مِنْ قَبْلِ أَنْ الْأَلْفُ فِي لَدَى وَالْيَاءُ  
 فِي عَلَى اللَّذِينَ قَبْلَهُمَا حَرْفٌ مُفْتَوِّحٌ <sup>(٢)</sup> لَا تَحْرِكُ فِي كَلَامِهِمْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا <sup>(٣)</sup>  
 لِيَاءِ الْإِضَافَةِ ، وَيَكُونُ التَّحْرِيكُ لِأَزْمَا لِيَاءِ الْإِضَافَةِ ، فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّ هَذِهِ  
 الْمَوَاضِعَ لَيْسَ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ عَلَيْهَا سَبِيلٌ بِتَحْرِيكِ ، كَمَا كَانَ لَهَا السَّبِيلُ عَلَى سَائِرِ  
 حُرُوفِ الْمُعْجَمِ لَمْ يَجِئُوا بِالنُّونِ ، إِذْ عَلِمُوا أَنَّ الْيَاءَ فِي ذَا الْمَوْضِعِ وَالْأَلْفَ  
 لَيْسَتْ <sup>(٤)</sup> مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَحْرِكُ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ .

وَلَوْ أُضْفِتْ إِلَى الْيَاءِ الْكَافُ الَّتِي تَجْرُ بِهَا لَقَلْتُ : مَا أَنْتِ كِي ، وَالْفَتْحُ

= الثَّانِيَةُ تَوْكِيدٌ . وَقَدْ يَكُونُ النَّصْرُ الْعَطِيَّةُ ، فَيَكُونُ مِضَافًا إِلَى فَاعِلِهِ . وَالْإِمَامُ  
 تَعْرِيفٌ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ لِأَنَّهُ كَانَ شَهِيدًا بَخِيلًا . الْمَلْحَدُ ، يَعْنِي الَّذِي اسْتَحَلَّ  
 حُرْمَةَ الْبَيْتِ وَاتَّهَكَهَا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ النَّونِ مِنْ «قَدَى» تَشْبِيهًا بِحَسْبِي ، وَإِبَاتُهَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ  
 لِأَنَّهَا فِي بِنَائِهَا وَمِضَارَعَةِ الْحُرُوفِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ وَعَنْ ، فَتَلْزَمُهَا نُونُ الْوَقَايَةِ لِثَلَاثِ يَغْيِرُ  
 آخِرَهَا عَنِ السَّكُونِ .

(١) ط : « فِيهَا » .

(٢) هَذَا مَا فِي ط . وَفِي ب : « قَبْلَهَا مُفْتَوِّحٌ » ، وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ قَبْلِ

أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلَهَا مُفْتَوِّحٌ وَالْيَاءَ الَّتِي قَبْلَهَا مَكْسُورٌ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « لَا يَحْرِكُ فِي كَلَامِهِمْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « لَيْسَتْ » .

خطأ وهي متحركة<sup>(١)</sup> كما أن أواخر الأسماء متحركة ، وهي تَجْرَ كما أن الأسماء تَجْرُ ، [ولكنَّ العرب قلما تكلموا بذا] .

وأما قَطُّ وعن ولدُنْ فإنهن يتباعدن<sup>(٢)</sup> من الأسماء ، ولزِمهن ما لا يدخل الأسماء المتحركة ، وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك [على] الفعل نحو خذوزنْ ، فصارعت الفعل وما لا يُجْرُ [أبداً] ، وهو ما أشبه الفعل ، فأجريت مجراه ٣٨٨ ولم يجر كوه .

هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم

متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم

وذلك لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ ، إذا أضرت الاسم فيه جُرْ ، وإذا أظهرت رُفِعَ . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنتَ ، كما قال سبحانه : « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ »<sup>(٣)</sup> ، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً .

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع

قال [الشاعر] ، يزيد بن الحكم<sup>(٤)</sup> :

(١) في الأصل وب : « لأنها متحركة » موضع : « والفتح خطأ

وهي متحركة » .

(٢) في الأصل ، ب : « يتباعدن » .

(٣) الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٤) ط والشتنمري : « يزيد بن أم الحكم » ، صوابه في الأصل وب .

وانظر الحزاة ١ : ٥٤ . وانظر للشاهد ابن الشجري ٢ : ٢١٢ والخصائص

٢ : ٢٥٩ والمنصف ١ : ٧٢ والإنصاف ٦٩١ وابن يعيش ٣ : ١١٨ / ٩ : ٢٣

والقالى ١ : ٦٨ والحزاة ٢ : ٤٣٠ واليعنى ٣ : ٢٦٢ والممع ٢ : ٣٣ والأشموني

٢ : ٢٠٦ / ٤ : ٥٠ ويس ١ : ٣١٠ .

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِطَحَتْ كَمَا هَوَى

بأجرامه من قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى (١)

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس .

وأما قولهم : عَسَاكَ فَالْكَافُ مَنْصُوبَةٌ . قال الراجز ، [وهو] رُوْبَةٌ (٢) :

(١) يعاتب أخاه ، أو ابن عمه . وكم لإنشاء التكثير ، خبرها تقديره لى .  
والموطن : الموقف من مواقف الحرب . طاح يطوح ويطيح : هلك . والجملة  
وصف لموطن ، وقد سدت مسد جواب لولا عند من يجعلها على بابها ، أو الجملة  
الشرطية كلها في موقع الصفة . هوى : سقط . والأجرام : جمع جرم ، بالكسر  
وهو الجسد . والقلة : ما استدار من رأس الجبل . والنيق : أعلى الجبل .  
وهوى وانهوى ، بمعنى .

والشاهد فيه الإتيان بضمير الحذف بعد لولا ، وهى من حروف الابتداء .  
ووجه ذلك أن المبتدأ بعد لولا لا يذكره خبره ، فأشبهه المجرور فى انفراده .  
والأكثر أن يقال لولا أنت .

السيرافى : كان أبو العباس الميرد ينكر لولاي ولولاك ، ويزعم أنه خطأ  
لم يأت عن تمة ، وأن الذى استغواهم بيت التقفى ، وأن قصيدته فيها خطأ كثير ،  
قال السيرافى : ما كان لأبى العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب  
قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ؛  
ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب . ثم اختلف النحويون  
بعد فى موضع الياء والكاف . فقال سيويوه : موضعه جر ، وحكاه عن الخليل  
ويونس . وقال الأخفش ، وهو قول الفراء أيضاً : الكاف والياء فى إليك  
ولولاك ولولاي فى موضع رفع .

(٢) ملحقات ديوانه ١٨١ وابن السجرى ٢ : ٧٦ ، ١٠٤ والخصائص  
٢ : ٩٦ والإيضاح ٢٢٢ وابن يعين ٢ : ١٢ / ٣ : ١٢٠ / ٧ : ١٣٢ والحزانة  
٢ : ٤٤١ والممع ١ : ١٣٢ وشرح شواهد المعنى ١٥١ والأشعرونى ١ : ٢٦٧ /  
١٥٨ : ٣ والتصریح ١ : ٢١٣ / ٢ : ١٧٨ ويس ١ : ٢١٣ .

\* يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ (١) \*

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني .  
قال عمران بن حطان (٢) :

ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعتني لعلّي أو عساني (٣)  
فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ  
في هذا الموضع .

فهذان الحرفان لها في الإضمار هذا الحال (٤) كما كان للذن حال مع غدوة ٣٨٩  
ليست مع غيرها ، وكما أن لآت إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها (٥) ،  
فهي معها بمنزلة ليس ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل (٦) . ولا يستقيم أن

(١) للبعدادى تحقيق في نسبة هذا الرجز ونصه ، بلغ فيه الغاية ، فارجع إليه .  
والشاهد فيه أن الكاف في « عساك » منصوبة المحل ، تشبيهاً لعنى بلعل  
لأنها في معناها .

(٢) الخصائص ٣ : ٢٥ وابن يعيش ٣ : ١٠ ، ١٨٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ / ٧ :  
١٢٣ والحزارة ٢ : ٤٣٥ والعينى ٢ : ٢٢٩ .

(٣) يقول : إذا نازعتنى نفسى إلى أمر من أمور الدنيا خالفتها ، وقلت  
لعلّي أو عساني أتورط فيه ، فأكف عما تدعونى إليه نفسى .

والشاهد فيه أن اتصال ضمير النصب بعنى ودخول نون الوقاية دليل على  
أن الكاف في « عساك » في الشاهد السابق ، في موضع نصب لا جر ، لأن  
النون والياء علامة المنصوب .

(٤) ط : « هذه الحال » .

(٥) ط : « إن لم تعملها في الأحيان لم تعمل فيما سواها » .

(٦) بعد هذا في الأصل وب وبعض أصول ط تعلية لأبى الحسن الأخفش

هذا نصها : « رأى أبى الحسن أن الكاف في لولاك في موضع رفع على غير  
قياس ، كما قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا . وهذان علم الرفع ،  
وكذلك عساني » .

تقول وافق الرفعُ الجرَّ في لَوْلَايَ ، كما وافقَ النصبُ الجرَّ حين (١) قلت :  
مَعَكَ وَضَرَبَكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ اخْتَلَفَا ، وَكَانَ الْجَرُّ مَفَارِقًا  
لِلنَّصْبِ فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ . وَلَا تَقُلْ (٢) : وَافَقَ الرَّفْعُ النَّصْبَ فِي عَسَانِي كَمَا وَافَقَ  
النَّصْبُ الْجَرَّ فِي ضَرَبَكَ وَمَعَكَ ، لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ كَمَا  
ذَكَرْتُ لَكَ (٣)

وزعم ناسٌ أنَّ الياءَ في لَوْلَايَ وَعَسَانِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، جَعَلُوا لَوْلَايَ  
مُوَافِقَةً لِلجَرِّ ، وَنِي مُوَافِقَةً لِلنَّصْبِ ، كَمَا اتَّفَقَ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ فِي الْمَاءِ وَالْكَافِ .  
وَهَذَا وَجْهُ رَدِّي ؛ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَلِأَنَّكَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَكْسُرَ الْبَابَ  
وَهُوَ مَطْرُودٌ وَأَنْتَ تَجِدُ لَهُ نَظَائِرَ (٤) . وَقَدْ يُوَجَّهُ الشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ الْبَعِيدِ إِذَا  
لَمْ يُوَجَدْ غَيْرُهُ . وَرَبَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَدْ بَيَّنَّ بَعْضُ ذَلِكَ وَسْتَرَاهُ فِيهَا  
تَسْتَقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

### هَذَا بَابٌ مَا تَرَدَّدَتْ عَلَيْهِ الْإِضْمَارُ إِلَى أَصْلِهِ (٥)

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : لِعِبْدِ اللَّهِ مَالٌ ، ثُمَّ تَقُولُ لَكَ مَالٌ وَلَهُ مَالٌ ، [ فَتَفْتَحُ  
الْلَامَ ] ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ لَوْ فَتَحُوهَا فِي الْإِضْمَارِ لَاتَّبَعَتْ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا  
قَالَ إِنَّ هَذَا لَعَلِي (٦) وَلِهَذَا أَفْضَلُ مِنْكَ ، فَأَرَادُوا أَنْ يُمَيِّزُوا بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا أَضْمَرُوا

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَمَا وَافَقَهُ النَّصْبُ » ، وَفِي ب : « كَمَا وَافَقَ النَّصْبَ » .

(٢) ط : « وَلَا تَقُولُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَب : « لِأَنَّهُمَا إِذَا أَضَفْتَ إِلَى نَفْسِكَ اخْتَلَفَا » .

(٤) فِي ط : « وَهُوَ مَطْرُودٌ تَجِدُ لَهُ وَجْهًا » .

(٥) هَذَا الْبَابُ مُؤَخَّرٌ عَنْ تَالِيهِ فِي الْأَصْلِ وَب . وَالسِّيْرَانِي وَبَعْضُ

أَصُولِ ط .

(٦) ط : « لِفُلَانٍ » .



لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر<sup>(١)</sup> .  
 ألا تراهم قالوا : يا بَكْرٍ ، حين نادوا<sup>(٢)</sup> ؛ لأنهم قد علموا أن تلك اللام  
 لا تدخل ها هنا .

وقد شبهوا به قولهم : أعطيتكموه ، في قول من قال : أعطيتكم  
 ذلك فيجزم ، زده بالإضمار إلى أصله ، كما رده بالألف واللام<sup>(٣)</sup> ، حين قال :  
 أعطيتكم اليوم ، فشبهوا هذا بلك وله وإن كان ليس مثله ، لأنّ من كلامهم  
 أن يشبهوا الشيء بالشي وإن لم يكن مثله . وقد بينّا ذلك فيما مضى ، وستراه  
 فيما بقي .

وزعم يونس أنه يقول : أعطيتكمه [ وأعطيتكمها ] ، كما يقول  
 في المظهر . والأوّل أكثر وأعرف .

هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل

وما يتّبع أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه<sup>(٤)</sup> .

أمّا ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمّر المنصوب ، وذلك قولك :  
 رأيتك وزيداً ، وإنك وزيداً منطلقان .

( ١ ) السيرافي : إنّما كسروا اللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمّر لأن  
 حروف الظاهر وصيغتها لا تتغير بتغير الإعراب ولا تدل على مواضعه من الرفع  
 والنصب والجر . وحروف المضمّرات بأنفسها تدل على مواضعها من الإعراب ،  
 فذلك كسروا اللام مع الظاهر ، لأنهم لو فتحوا لم يعلم : أي لام الإضافة  
 والسّمك الحافضة ، أم لام التوكيد . وإنما كان أصلها الفتح لأن الباب في الحروف  
 المفردة أن تبنى على الفتح ، فإذا وصلتها بالمسكن عادت إلى أصلها .

( ٢ ) ط : « نادوه » .

( ٣ ) في الأصل و ب : « ردوه إلى الأصل كما ردوه بالألف اللام » .

( ٤ ) ورد هذا الباب في الأصل و ب قيل سابقه .

وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع<sup>(١)</sup> وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله .

وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإظهار يُبنى عليه الفعلُ ، فاستقبحوا أن يشرك المظهرُ مضمرّاً يغيّر الفعلَ عن حاله إذا بعد منه .

وإنما حسنتُ<sup>(٢)</sup> شِرْكته المنصوبَ لأنه لا يغيّر الفعلُ فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر ، فأشبه المظهرَ وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر ، إذ كان الفعلُ لا يتغيّر عن حاله قبل أن يضمرَ فيه<sup>(٣)</sup> . ٣٩٠

وأما فعلتُ فأنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار ، أسكنتُ فيه اللامُ فسكرهوا أن يشرك المظهرُ مضمرّاً يُبنى له الفعلُ غيرَ بناءه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كالف أعطيتُ .

فإن نعتهُ حُسن أن يشركه المظهرُ ، وذلك قولك : ذهبتَ أنتَ وزيدُ ، وقال الله عزّ وجلّ : « اذهبْ أنتَ وربُّك<sup>(٤)</sup> » و : « اسكنْ أنتَ وزوجك الجنةَ<sup>(٥)</sup> » . وذلك أنك لما وصفتَهُ حُسن الكلام حيث طوّله وأكّده<sup>(٦)</sup> كما قال : قد علمتُ أن لا تقولُ ذلك ، فإن أخرجتَ لا قبح [الرفع] .

(١) في الأصل : « فهو المضمر المنصوب » وفي ب : « فهو المضمر المرفوع » ، وأثبت ما في ط .

(٢) ط : « حسن » .

(٣) ط : « تضمر فيه » .

(٤) الآية ٢٤ من سورة المائدة . وفي ط : « فاذهب » . والاقْتباس من

القرآن الكريم بطرح الفاء أو الواو جائز . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

(٥) الآية ٣٥ من سورة البقرة و ١٩ من سورة الأعراف .

(٦) ط : « حيث طوّله ووكدته » .

فَأَنْتَ [ وَأَخْوَاهُ ] تَقْوَى الْمَضْرَمَ وَتَصِيرُ عَوْضًا مِنَ السَّكُونِ وَالنَّغْيِيرِ  
و [ مِنْ ] تَرَكَ الْعَلَامَةَ فِي [ مِثْلِ ] ضَرْبَ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « لَوْ شَاءَ اللَّهُ  
مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا [ وَلَا حَرَمْنَا <sup>(١)</sup> ] ، حَسُنَ لِمَنْ كَانَ لَا . » وَقَدْ يَجُوزُ  
فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢)</sup> :

قَلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهْرُ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَفَنَّ رَمَلًا <sup>(٣)</sup>

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَصِفَ الْمَضْرَمَ فِي الْفِعْلِ بِنَفْسِكَ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ  
قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ فَعَلْتَ نَفْسُكَ ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ . وَإِنْ قَلْتَ  
فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا يُعْمَهُ بِهِ . وَإِذَا قَلْتَ نَفْسُكَ فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ  
تُؤَكِّدَ الْفَاعِلَ ، وَلَمَّا كَانَتْ نَفْسُكَ يُتَكَلَّمُ بِهَا مَبْتَدَأَةً وَتَحْمَلُ عَلَى مَا يُجْرَى  
وَيُنْصَبُ وَيُرْفَعُ ، شَبَّهَهَا بِمَا يَشْرِكُ الْمَضْرَمَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَزَلْتُ بِنَفْسِ  
الْجَبَلِ ، وَنَفْسُ الْجَبَلِ مُقَابِلِي ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا أَجْعُونَ فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا صَفَةً .

(١) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٢) بدله في الأصل وب : « قال أبو الحسن : سمعته من يونس لابن  
أبي ربيعة » . وانظر ملحقات ديوان عمر ٤٩٠ والخصائص ٢ : ٣٨٦ والإنصاف

٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٣ : ٧٤ ، ٧٦ والعيني ٤ : ١٦١ والأشعري ٣ : ١١٤ .

(٣) زهر : جمع زهراء ، أي يضاء مشرقة . تهادى : تهادى ، تمشى  
التمشى الرويد الساكن . والنعاج : بقر الوحش ، شبه النساء بها في سعة عيونها  
وسكون مشيها . تعسفن : سرن بغير هداية ولا توخى صواب . وإذا مشت  
في الرمل كان أسكنً لمشيها لصعوبة ذلك . والملا : الفلاة الواسعة .

والشاهد فيه عطف « زهر » على الضمير المستكن ضرورة ، والوجه أن  
يقال : أقبلت هي وزهر ، بتأكيد الضمير المستتر ، ليقوى ثم يعطف عليه .

وَكُلُّهُمْ قَدْ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى أَجْمَعِينَ ، فَهِيَ  
تَجْرِي مَجْرَاهَا .

وَأَمَّا عِلْمَةُ الْإِضْمَارِ الَّتِي تَكُونُ مَنْفِصِلَةً مِنَ الْفِعْلِ وَلَا تَغَيِّرُ مَا عَمِلَ فِيهَا  
عَنْ حَالِهِ إِذَا أَظْهَرَ فِيهِ الْأِسْمَ <sup>(١)</sup> فَانْه يَشْرَكُهَا الْمَظْهَرُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمَظْهَرَ <sup>(٣)</sup> ،  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبَانِ ، وَالكَرِيمُ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ : ذَهَبْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَذَهَبْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ ،  
وَذَهَبْتَ وَأَنَا ، لِأَنَّ أُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَظْهَرِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَشْرَكُ <sup>(٤)</sup>  
إِلَّا أَنْ يَجِيءَ فِي الشَّعْرِ . قَالَ الرَّاعِي <sup>(٥)</sup> :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا كَلْبُ وَعَاذَرْنَا لِعَامِرٍ <sup>(٦)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « فَايْمَا » .

(٢) أَيَّ يَعْطِفُ عَلَيْهَا الْأِسْمَ الظَّاهِرَ .

(٣) أَيَّ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَنْفِصِلَ يَشْبِهُ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ .

(٤) أَيَّ أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَعْطِفُ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَتَّصِلِ . وَفِي الْأَصْلِ فَقَطْ :

« يَشْرَكُ » .

(٥) اللِّسَانُ (عِزًّا ٢٨١) .

(٦) يَقُولُ : خَرَجْنَا فِي طَلَبِهِمْ فَلَحِقْنَاهُمْ عَشِيَّةً . اعْتَرَيْنَا ، مِنْ الْعِزَاءِ وَالْعِزْوَةِ

وَهِيَ دَعْوَةُ الْمُسْتَفِثِ ، يَقُولُ : يَا لِفُلَانٍ ، أَوْ يَا لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ .

وَقَالَ الشَّنْتَمَرِيُّ : « فَاعْتَرَيْنَا إِلَى قِبَائِلِنَا ، وَالرَّاعِي مِنْ نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ » . جَعَلَ

الْإِعْتِزَاءَ الْإِتْسَابَ . وَكَلْبُ : قَبِيلَةٌ مِنْ قِضَاعَةَ ، وَهِيَ كَلْبُ بْنُ وَبَرَةَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ « الْجِيَادِ » عَلَى الضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ قَبِيحٌ حَتَّى

يُؤَكِّدُ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفِصِلِ فَيُقَالُ : لَحِقْنَا نَحْنُ وَالْجِيَادُ . وَعَلَى رِوَايَةِ اللِّسَانِ :

فَلَمَّا التَّقْتِ فِرْسَانَنَا وَرَجَّاهُمْ دَعَوْا يَا كَلْبُ وَعَاذَرْنَا لِعَامِرٍ

لَا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ .

ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور، وذلك قولك :  
مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعميرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا  
داخلا فيما قبله<sup>(١)</sup>؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيها قبلها جمعت أنها<sup>(٢)</sup> لا يتكلم  
بها إلا معتمداً على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم  
بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضا  
أن يتبعوها إياه وإن وصفوا<sup>(٣)</sup>؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت  
وزيد كما جاز فيما أضمرت في الفعل [نحو قمت أنت وزيد]، لأن ذلك وإن  
كان قد أنزل منزلة آخر الفعل<sup>(٤)</sup>، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان  
يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام  
الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل  
حاله منفردا<sup>(٥)</sup>، لا يستغنى به، ولكنهم يقولون: مررت بكم أجمعين، لأن  
أجمعين لا يكون إلا وصفا.

و [يقولون]: مررت بهم كلهم؛ لأن أحد وجهيها مثل أجمعين.  
وقول أيضا: مررت بك نفسك، لما أجزت فيها ما يجوز<sup>(٦)</sup>

(١) السيرافي: احتج أبو عثمان المازني لذلك بأن قال: لما كان المضمّر  
المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض، كقولك مررت بزيد وبك،  
كذلك تقول مررت بك وزيد، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه. وشيخه  
أبو العباس المبرد في ذلك.

(٢) في الأصل: « أنه ».

(٣) ط: « وإن وصفوه ».

(٤) في الأصل وب: « منزلة آخر الفعل ».

(٥) ط: « كحاله إذا كان منفردا ».

(٦) في الأصل: « أجزت ».

فِي فَعَلْتُمْ مِمَّا يَكُونُ مَطْوُفًا عَلَى الْأَسْمَاءِ (١) اِحْتَمَلَتْ هَذَا ، إِذْ كَانَتْ لَا تَغْيِيرُ  
عَلَامَةَ الْإِضْمَارِ هَاهُنَا مَا مَحْمَلٌ فِيهَا ، فَضَارَعَتْ هَاهُنَا مَا يَنْتَسِبُ ، فَجَازَ  
هَذَا فِيهَا .

وَأَمَّا فِي الْإِشْرَاكِ فَلَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ [ الْإِشْرَاكُ ] فِي فَعَلْتَ وَفَعَلْتُمْ  
إِلَّا بِأَنْتَ وَأَنْتُمْ . وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ [ وَتَفْصِيلُهُ عَنِ الْعَرَبِ .  
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ،  
إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ ] .

وَجَازَ قَتَّ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَلَمْ يَجْزِ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ  
يَسْتَفْنَى بِالْفَاعِلِ ، وَالْمُضَافُ لَا يَسْتَفْنَى بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ .  
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ . قَالَ (٢) :

آبُكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ مُحْمَرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ (٣)

(١) ط : « الاسم » .

(٢) المعاني الكبير ٨٣٢ واللسان ( أ و ب ٢١٥ ) .

(٣) يقال لمن تصححه ولا يقبل ، ثم يقع فيما حذرت منه : آبك ، أي  
ويلك . وأصل التأييه دعاء الإبل ، ويقال أيهت بفلان تأييه ، إذا دعوته وناديته  
كأنك قلت له : يأيه الرجل . والمصدر : الشديد الصدر . والجملة : المسان ،  
وحدها جليل . والجاب : الغليظ . والحشور : المنتفخ الجنبين . شبه نفسه به  
الصلابة والشدة .

والشاهد عطف « مصدر » على المضمرة المجرورة في « بي » دون إعادة  
الجار ، وهو من أقيح الضرورة .

وجاء بعد هذا الرجز في كل من الأصل و ب : « هذان البيتان من الرجز  
لم يقرأهما أبو عثمان ولا غيره من أصحابنا ، وهما في الكتاب » . ولم يرد هذا  
في أصول ط .

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا فَاذْهَبْ فَايُّكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٢)

هذا باب مالا يجوز فيه الإضرارُ من حروف الجر

وذلك الكاف في أنت كزيد ، وحتى ، ومثله .

وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلى وشبهى عنه فأسقطوه .

واستغنوا عن الإضرار في حتى بقولهم : رأيتهم حتى ذلك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذلك ، وبالإضرار في إلى إذا قال دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كي وكه .

واستغنوا عن الإضرار في مذ بقولهم : مذ ذلك ؛ لأن ذلك اسمٌ مبهمٌ ، وإنما يذكر

(١) البيت من الحسين . وانظر الإيضاح ٤٦٤ وابن يعيش ٣ : ٧٨ ،  
٧٩ والكامل ٤٥١ والحزاة ٢ : ٣٣٨ والمبني ٤ : ١٦٣ والممع ١ : ١٢٠ /  
٢ : ١٣٩ والأشعوني ٣ : ١١٥ .

(٢) قربت : أخذت وشرعت . يقول : إن هجاءك الناس وشتيمهم صار  
أمراً معروفاً لا يتعجب منه ، فلا تعجب إذا أخذت في هجائنا ، كما لا يعجب  
الناس مما يفعل الدهر .

والشاهد فيه عطف « الأيام » على الضمير في « بك » بدون إعادة الخافض  
وبعد هذا البيت في كل من الأصل وب هذا التعليق في صلب الكتاب :  
« هذا البيت في كتاب سيويه : فالיום قربت تهجونا . وقد صحته عن يرويه ،  
إلا أن أبا عثمان رآه في الكتاب ولا يدري ما هو » .

حين يُظنُّ أنه قد عرّفت ما يعنى (١) . إلاَّ أنَّ الشعراء إذا اضطروا أضمرُوا  
 في السكاف (٢) ، فيجرونها على القياس . قال المعبّاج (٣) :  
 \* وأمَّ أوَعالٍ كَهَا أو أقربَا (٤) \*

وقال [ المعبّاج (٥) ] :

فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً كَهُ ولا كَهْنٍ إلاَّ حافظاً (٦)

(١) ط : « قد عرف ما يعنى » ، وتقرأ « عرف » بالبناء للمفعول .  
 (٢) ط : « إلاَّ أنَّ الشاعر إذا اضطر أضمر في السكاف » .  
 (٣) ط : « قال الشاعر المعبّاج » . وانظر ملحقات ديوانه ٧٤ وابن  
 يعيش ٨ : ١٦ ، ٤٢٦ ، ٤٤ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ والحزانة ٤ : ٢٧٧  
 والأشمونى ٢ : ٢٠٨ والتصريح ٢ : ٣ .

(٤) يذكر حمار وحش يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد . وقبه :

\* نحى الذنابات شمالاً كسبا \*

وأمَّ أوَعالٍ : هضبة في ديار نبي تميم . وهى بالنصب عطف على الذنابات ،  
 وبالرفع على الاستثاف ، وخبره « كهأ » أى مثل الذنابات فى القرب منه ،  
 أو أقرب إليه منها .  
 والشاهد فيه دخول السكاف على الضمير ضرورة ، تشبيهاً لها بلفظ « مثل »  
 لأنها فى معناها .

(٥) وكذا نسب فى الشتمرى وبعض المراجع ، والحق أنه لرؤية فى ديوانه  
 ١٢٨ من أرجوزة طويلة فى ٢٦٧ سطرًا ، يمدح بها سليمان بن على . وانظر  
 الحزانة ٤ : ٢٧٤ والمعنى ٣ : ٢٥٦ والممع ٢ : ٣ والأشمونى ٢ : ٢٠٩  
 والتصريح ٢ : ٤ .

(٦) يصف حماراً وأته . والبعل : الزوج . والحليلة : الزوجة . والحافظ  
 والعاضل سواء ، وهو المانع من التزويج ؛ لأن الحمار يمنع أته من حمار آخر  
 يريدهن . يعنى أن تلك الأت من جذيرات بأن يمنعهن هذا العير .  
 =



شبهوه بقوله له ولهن .

ولو اضطرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كي (١) . وكى خطأ ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة .

هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن

وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا

٣٩٣ اعلم أنّ هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمين (٢) ، وذلك قولك : صررت بك أنت ، ورأيتك أنت ، وانطلقت أنت . وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت صررتُ بزيدٍ الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت صررتُ به نفسه وأتاني هو نفسه ، ورأيتُه هو نفسه . وإنما تريد بهنّ ما تريد بالنفس إذا قلت : صررتُ به هو هو ، ومررتُ به نفسه . ولست تريد (٣) أن تحمليه بصفة ولا قرابة كما خيك ، ولكنّ النحويين صاروا عندهم صفةً لأنّ حاله كحال الموصوف (٤) كما أنّ حال الطويل وأخيك (٥)

= والشاهد فيه قوله « كه » و « كهن » ، من دخول الكاف على الضمير ضرورة ، كسابقه .

(١) في الخزانة : أجاز سيبويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب . وقال الفراء : أنشدني بعض أصحابنا :

\* وإذا الحرب ثمرت لم تكن كي \*

(٢) ط : « وصفاً للمضمّر المجرور والمنصوب والمرفوع » .

(٣) ط : « وليس تريد » .

(٤) ط : « كحال الوصف والموصوف » .

(٥) ط : « كما كان أخوك والطويل » .

في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء ، لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب .

واعلم أن هذه الحرف لا تكون وصفاً للمظهر ، كراهية أن يصفوا المظهرَ بالضمير ، كما كرهوا أن يكون أجمعونَ ونفسه معطوفاً على النكرة في قولهم <sup>(١)</sup> : مررتُ برجلٍ نفسه ومررتُ بقومٍ أجمعين <sup>(٢)</sup> .

فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمّر قلت : رأيتُك إياك ، ورأيتُه إياه . فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت : فعلتَ أنتَ ، وفعلَ هو . فأنتَ وهوَ وأخواتهما نظائرُ إياهُ في النصب <sup>(٣)</sup> .

واعلم أن هذا المضمّر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلة في أن يكون وصفاً ؛ لأن الوصف تابعٌ للاسم مثلُ قولك : رأيتُ عبدَ الله أبا زيدٍ . فأمّا البدلُ فنفرِدُ كأنك قلت : زيدا رأيتُ أو رأيتُ زيدا ثم قلت إياهُ رأيتُ . وكذلك أنتَ وهوَ وأخواتهما في الرفع .

(١) في الأصل : « على نكرة » ، وفي ط : « في قوله » .

(٢) السيراني : إن اعترض معترض عليه فقال : وما تكره من هذا ، ومن كلامهم وصف المضمّر بالمظهر في قولك : قتم أجمعون ، ومررت بكم كلكم ورأيتُه نفسه ، فما بين المظهر والمضمّر تباين يوجب ألا يؤكد أحدهما بالآخر . فالجواب عن ذلك أن المضمّر لا يوصف بما يعرفه ، وإنما يوصف بما يؤكد عمومه أو يؤكد عينه ونفسه . والظاهر يشارك المضمّر في التوكيد بالعموم وبالنفس . . ويختص الظاهر بالصفة التي هي تحلية عند التباسه بظاهر آخر مثله ، نحو مررت بزيد البراز والطويل وما أشبهه . وفي شرط الصفات ألا تكون الصفة أعرف من الموصوف ، فلما كان المضمّر أعرف من الظاهر لم يجعل توكيداً للظاهر ؛ لأن التوكيد كالصفة .

(٣) ط : « نظيرة إياها في النصب » .

واعلم أنه قبيح أن تقول مررتُ به وبزيدِها ، كما قبيح أن تصف للمظهرِ والمضمرِ بما لا يكون إلا وصفاً للمظهرِ <sup>(١)</sup> . ألا ترى أنه قبيح أن تقول : مررتُ بزيدِ وبه الظرفين <sup>(٢)</sup> . [ وإن أراد البَدَل قال : مررتُ به وبزيدِ بهما ؛ لأبدٍ من الباء الثانية في البَدَل ] .

### هذا بابٌ من البَدَل أيضاً

وذلك قولك : رأيتُهُ إِيَّاه نفسه ، وضربتُهُ إِيَّاه قائماً .

وليس هذا بمنزلة قولك : أظنُّهُ هو خيراً منك ، من قيلٍ أن هذا موضع فصل ، والمضمرُ والمظهرُ في الفصل سواء . ألا ترى أنك تقول رأيتُ زيداً هو خيراً منك ، وقال الله عزَّ وجلَّ : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ » <sup>(٣)</sup> . وإنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء . فأما ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ ونحوها فإنَّ الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ ، وإنما تذكر قائماً بعد ما يستغنى الكلام ويكتفى ، وينصب على أنه حالٌ ، فصار هذا كقولك : رأيتُهُ إِيَّاه يومَ الجمعة . فأما نفسه حين قلت : رأيتُهُ إِيَّاه نفسه ، فوصفُ بمنزلة هُوَ ، وإِيَّاهُ بدلٌ ، وإنما ذكرتهما توكيداً ، كقوله جلَّ ذكره : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » <sup>(٤)</sup> ؛ إلا أن إِيَّاهُ بدلٌ والنفْسُ وصفٌ ، كأنك قلت : رأيتُ الرجلَ ريداً نفسه ، وزيدٌ بدلٌ ونفسه على الاسم . وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل . وإنما

(١) ط : « كما قبيح أن تشرك المظهر والمضمر فيما يكون وصفاً للمظهر » .

(٢) ط : « الطويلين » .

(٣) الآية ٦ من سورة سبأ .

(٤) الآية ٣٠ من الحجر ، ٧٣ من ص .

٣٩٤ كان الفصل في أَظُنُّ ونحوها (١) لأنه موضعٌ يلزم فيه الخبرُ ، وهو أَلْزَمُ له من التوكيد ؛ لأنه لا يجزئ منه بُدْءًا . وإنما فَصَّلَ لَأَنَّكَ إذا قلتَ كان زيدٌ الظريفُ ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتًا لزيد ، فإذا جئتَ بهوً أعلمتَ أنها متضمنةٌ للخبر . وإنما فَصَّلَ لِمَا لا بُدَّ له منه ، ونفسه يجزئُ من إِيَاءٍ ، كما تجزئُ منه الصفةُ (٢) ؛ لَأَنَّكَ جئتَ بها توكيداً وتوضيحاً ، فصارت كالصفة (٣) .

ويدلُّك على بعده أَنَّكَ لا تقولُ إِنَّكَ أنتَ إِيَّاكَ خيرٌ منه . فإن قلتَ أَظُنُّه خيراً منه ، جاز أن تقولَ إِيَاءَهُ ؛ لأنَّ هذا ليس موضعَ فصلٍ ، واستخني الكلامُ ، فصارت كقولك (٤) : ضربتهُ [ إِيَاءَهُ ] .

وكان الخليل يقول : هي عربيةٌ : إِنَّكَ إِيَّاكَ خيرٌ منه . فإذا قلتَ إِنَّكَ فيها [ إِيَّاكَ ] ، فهو مثلُ أَظُنُّه خيراً منه ، يجوز أن تقولَ : إِيَّاكَ .  
ونظيرُ إِيَاءٍ في الرفعِ أنتَ وأخواتها .

(١) ط : « كان البدل بعيداً في أَظُنُّ ونحوها » .

(٢) بعده في الأصل وب : « يعني كما تجزئ أنت التي للصفة من أنت التي للفصل » .

(٣) السيراني ما ملخصه : يريد أنا إذا قلنا رأيتك نفسك أو رأيتك نفسه ، أجزاء نفسك عن إِيَّاكَ ، ويكون معنى رأيتك نفسك كعنى رأيتك إِيَّاكَ ؛ كما أن أنت إذا قلتَ رأيتك أنت أجزاء عن أن تقول : رأيتك إِيَّاكَ ، لأنهما جميعاً للتوكيد . غير أن النفس يجوز أن يؤتى بها مع الضمير الذي للتوكيد ، فيكون توكيدان . ولا يجوز أن يؤتى بضميرين متوالين للتوكيد ؛ لا تقول : رأيتك أنت إِيَّاكَ .

(٤) ط : « كأنه قال » .

واعلم أنها في الفعل أقوى منها<sup>(١)</sup> في إن وأخواتها . ويدلك على أن الفصل كالصفة ، أنه لا يستقيم أظنه هو إياه خيراً منك إذا كان أحدهما لم يكن الآخر<sup>(٢)</sup> ، لأن أحدهما يُجزى من الآخر ؛ لأن الفصل هو كالصفة ، والصفة كالفصل .

وكذلك أظنه إياه هو خيراً منه ؛ لأن الفصل يُجزى من التوكيد ، والتوكيد منه .

هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً

اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل ، ولا يكنّ<sup>(٣)</sup> كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء . فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، إعلماً بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقّعه منه ، مما لا بدّ له من أن يدّكره للمحدث ؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ إلا بدّ منه ، وإلا فسد الكلام ولم يسعّ لك ، فكأنّه ذكرّ هو ليستدلّ المحدث أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير التحليل رحمه الله .

(١) ط : « أنه في الفعل أقوى منه » .

(٢) ط : « فإذا ثبت أحدهما سقط الآخر » . وبدل الكلام التالي في كل من الأصل و ب : « ولا يجوز أظنه هو هو أذاك إذا جعلت إحداهما صفة والأخرى فصلاً ؛ لأن كل واحدة منهما تجزى من أختها » .

(٣) ط : « ولا تكون » .

وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب ، فأجره كما أجره . فن تلك الأفعال : حَسِبْتُ وَخَلْتُ وَظَنَنْتُ وَرَأَيْتُ إِذَا لَمْ تَرِدْ رُؤْيَا الْعَيْنِ ؛ وَوَجِدْتُ إِذَا لَمْ تَرِدْ وَجْدَانَ الصَّالَةِ ، وَأَرَى ، وَجَعَلْتُ إِذَا لَمْ تَرِدْ أَنْ تَجْعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ عَمَلْتُ (١) وَلَكِنْ تَجْعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ صَيْرْتَهُ خَيْرًا مِنْكَ ، وَكَانَ وَلَيْسَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى .

ويدلُّك على أن أَصْبَحَ وَأَمْسَى كذلك ، أَنَّكَ تَقُولُ أَصْبَحَ أَبَاكَ ، وَأَمْسَى أَخَاكَ ، فَلَوْ كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ جَاءَ وَرَكِبَ ، لَقُبِحَ أَنْ تَقُولَ أَصْبَحَ الْعَاقِلَ وَأَمْسَى الظَّرِيفَ ، كَمَا يَقْبَحُ ذَلِكَ فِي جَاءَ وَرَكِبَ وَنَحْوَهَا . فَمَا (٢) يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ ظَنَنْتُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ بَعْدَ الْأِسْمِ فِيهِمَا مَا يُذَكَّرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ .

واعلم أن ما كان فصلاً لا يغيَّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذَكَّرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ الظَّرِيفَ ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ » (٣) .

٣٩٥

وقد زعم ناس أن هُوَ هاهنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر (٤) . ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بمبد الله هو نفسه ، فهو هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب (٥) لأنه ليس من مواضعها عندهم . ويدخل عليهم : إن كان زيدٌ لهو الظريف ، وإن كننا

(١) ط : « عملته » .

(٢) في الأصل ، وب : « وإنما » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٣٨٥ — ٣٨٦ .

(٤) ط : « وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر » .

(٥) ط « لا يتكلم بها العرب » .

لنَحْنُ الصَّالِحِينَ . فالعربُ تَنصِبُ هذا والنحويونُ أجمعون . [ ولو كان صفةً لم يجز أن يدخل عليه اللامُ ؛ لأنَّك لا تُدخِلُها في ذا الموضع على الصفة فتقول : إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلاً ] . ولا يكونُ هوَ ولا نحنُ ها هنا صفةً وفيها اللامُ .

ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ (١) » ، كأنه قال : ولا يحسبنَّ الذين يبخلون البخلُ [ هو ] خيراً لهم . ولم يذكر البخلَ اجترأء بعلم المخاطب بأنه البخل ، لذكره يَبْخُلُونَ (٢) .

ومثل ذلك قول العرب : « مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ » ، يريد كان الكذبُ شراً له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذبُ (٣) ، لقوله كَذَّبَ في أوَّل حديثه ؛ فصار هوَ وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً ، في أنها لا تفسِّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر .

---

(١) الآية ١٨٠ من آل عمران . وقرأ حمزة فقط : « ولا تحسبن » بالياء . تفسير أبي حيان ٣ : ١٢٨ .

(٢) السيرافي : يقرأ بالياء والياء . فمن قرأ بالياء فتقديره : ولا تحسبن بخل الذين يبخلون ، فحذف البخل وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو الذين ، كما قال : واسأل القرية ، ومعناه أهل القرية . ومن قرأ بالياء فتقديره : ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم . وفي هذه القراءة استشهاد سيبويه ، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو ، وذلك أن الذي يقرأ بالياء يضم البخل قبل أن يجرى لفظ يدل عليه ، والذي يقرأ بالياء يضم البخل بعد ما ذكر يبخلون .

(٣) في الأصل و ب : « لا تقول كان الكذب استغناء ؛ فإن المخاطب قد علم أنه الكذب » .

واعلم أنها تكون في إن وإخواتها فصلاً وفي الابتداء ، ولكن ما بعدها مرفوعٌ ، لأنه مرفوعٌ قبل أن تذكر الفصل .

واعلم أن هُوَ لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفة ، مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيداً وعمراً نحو خير منك ومثلك ، وأفضل منك وشرّ منك ، كما أنها لا تكون في الفصل الأً وقبلها معرفةً [ أو ما ضارعها ] ، كذلك لا يكون ما بعدها الأ معرفةً أو ما ضارعها . لو قلت : كان زيدٌ هو منطلقاً ، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام (١) .

وأما قوله عز وجل : « إِن تَرِنِي أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا (٢) » فقد تكون أنا فصلاً وصفةً ، وكذلك « وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا (٣) » .

وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب هُوَ وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ (٤) وما بعده مبنيٌ عليه ، فكأنك تقول (٥) : أظنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه ، [ ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه ] . فن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك . وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها (٦) :

(١) في الأصل و ب : « لم تدخله الألف واللام » .

(٢) الآية ٣٩ من سورة الكهف .

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٤) ط : « في هذا الباب اسماً مبتدأ » .

(٥) ط : « فكأنه يقول » .

(٦) هذا ما في ب . وفي الأصل : « وحدثنا عيسى أن ناساً يقرءون » .

وفي ط : « وناس كثير من العرب يقولون » .



« وَمَا ظَلَمْنَاكُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ (١) ». وقال الشاعر ، قيس بن ذريح (٢) :

تَبَكَّى عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ (٣)

٣٩٦

وكان أبو عمرو يقول : إن كان لهو العاقل .

وأما قولهم (٤) : « كلُّ مولود يُوَلَدُ عَلَى الفِطْرَةِ ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ المُلْدَانِ يَهُودَانَهُ وَيَنْصُرَانَهُ » ، ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد (٥) .

فأحد وجهي الرفع (٦) أن يكون المولود مضراً في يكون ، والأبوان مبتدآن (٧) ، وما بعدها مبنيٌّ عليهما ، كأنه قال : حَتَّى يَكُونَ المولود أَبَوَاهُ

(١) الآية ٧٦ من الزخرف . و « الظالمون » قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ .

(٢) ابن يعيش ٣ : ١١٢ وتفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ واللسان (ملا ١٦١) .

(٣) يذكر تتبع نفسه للبنى بعد طلاقها . والملا : ما اتسع من الأرض . أي كنت أكثر قدرة عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل طلاقها . يأسى على ما كان منه في ذلك .

والشاهد فيه استعمال « أنت » هنا مبتدأ ورفع « أقدر » على الخبر . ولو كانت القوافي منصوبة لنصب أقدر وجعل « أنت » فصلاً .

(٤) هذا حديث رواه البخاري في كتاب الجنائز وكتاب القدر ، وكذا رواه مسلم في كتاب القدر . انظر الألف المختارة ١ : ١٣٨ الحديث ٩٦ .

(٥) ط : « فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد » .

(٦) ذكر السيراني وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون في يكون ضمير الشأن ، وما بعده مبتدأ وخبر مفسر له .

(٧) ط : « والوالدان مبتدآن » .

اللذبان يهودانه وينصرانه . ومن ذلك قول الشاعر ، رجل من بني عَبْس (١) :

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تَرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ (٢)

وقال آخر :

مَتَى مَا يُفِدُ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَوْمٍ وَمَا كُلُّ (٣)

والوجه الآخر : أن تُعْمَلَ يَكُونُ فِي الْأَبْوِينَ ، وَيَكُونُ هُمَا مُبْتَدَأً [ وما بعده خبراً له ] .

والنصبُ على أن تجعل هُما فصلاً .

وإذا قلت : كان زيدٌ أنت خيرٌ منه ، وكنتَ أنا يومئذٍ خيرٌ منك (٤)

فليس إلا الرفعُ ؛ لأنك إنَّما تَفْصِلُ بالذي تعنى به الأولُ إذا كان ما بعد الفصل هو الأولُ وكان خبره ، ولا يكون الفصلُ ما تعنى به غيره (٥) . ألا ترى أنك

(١) ط ، ب : « من عبس » . وانظر اللسان ( نصر ٦٨ ، مني ١٦٢ ) .

(٢) في الأصل فقط : « من الكلام » ، وأثبت ما في ط ، ب واللسان .

نسب البلاغة والفصاحة إلى عبس لأنه منهم ، وهم عبس بن بفيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان . قال الشنمري : « وإلى هنا بمعنى من ، وفيها بعد لأنها ضدها . والأجود أن يريد فحسبك ما تريد من الشرف إلى الكلام أي مع الكلام » .

(٣) البيت من الحسين ، ولم أجد له مرجعاً ، ولم يورده الشنمري ، كما أنه ساقط من ب وبعض اصول ط .

والشاهد فيه إضمار اسم « يكن » . والتقدير : يكن هو كل كسبه له مطعم وما كل من صدر يومه ، أي أوله .

(٤) ط : « أو كنت يومئذ أنا خير منك » .

(٥) ط : « بما تعنى به غيره » .

لو أخرجت أنت لاستحالة الكلام وتغيير المعنى ، وإذا أخرجت هو من قولك كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى .

وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت : هذا عبد الله هو خير منك ، وضربت عبد الله هو قائم (١) ، وما شأن عبد الله هو خير منك ، فلا تكون هو وأخواتها فصلاً فيها [ وفي أشباهها ها هنا ] ؛ لأن ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ ، وإنما ينتصب على أنه حال كما انتصب قائم في قولك : انظر إليه قائماً . ألا ترى أنك لا تقول هذا زيد هو القائم ، ولا ما شأنك أنت الظريف . أولاً ترى أن هذا بمنزلة ركب في قولك مر [ زيد ] ركباً .

فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلاً ؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركه الكلام ، فيكون دليلاً على أنه فيما تكلم به ، وإنما يكون هو فصلاً في هذه الحال .

هذا باب لا تكون هو وأخواتها [ فيه ] فصلاً

ولكن يكن (٢) بمنزلة اسم مبتدأ . وذلك قولك : ما أظن أحداً هو خير منك ، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك ، وما إخال رجلاً هو أكرم

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وأما هذا عبد الله هو خير منك » فقط . وقال السيرافي تعليقا : سيويه وأصحابه لا يجيزون فيه النصب إذا أدخلت هو ، لأن نصبه على الحال ، تمام الكلام قبله . وأجاز الكسائي فيه النصب ، وأجرى هذا مجرى كان ، وعبد الله مرتفع بهذا . والاعتماد في الإخبار على الاسم المنصوب ، وخرج عليه قراءة : هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ، أي بالنصب . (يعني في أطهر) .

(٢) ط : « ولكن تكون » .

منك<sup>(١)</sup> . لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة<sup>(٢)</sup> ، فاستقبحو<sup>(٣)</sup> أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة ، فلم تصر فصلاً إلا للمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا للمعرفة .

وأما أهل المدينة فيُنزلون هو ها هنا بمنزلة بين المرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع<sup>(٤)</sup> . فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا ، وقال : احتجى

(١) في الأصل و ب : « ما أظن أحداً هو خير منك ، وما أجمل أحداً هو أفضل منك » .

(٢) في الأصل : « لا يكرر على نكرة » ، وفي ب : « لا يكون على نكرة » .

(٣) في الأصل و ب : « فاستقبلوا » .

(٤) في الأصل و ب : « بمنزلة في المعرفة في كان وأخواتها » . والذي في السيرافي : « وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا منزلتها في المعرفة في كان ونحوه » . وقال السيرافي أيضا ما ملخصه :

هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط وسهوا ، لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكى عنهم هؤلاء بناتى هن أطهر لكم (أى بالنصب) ، وهؤلاء بناتى جميعا معرفتان ، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل . والذي أنكر سيويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خيراً منك ، فصلاً . وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة . والذي يصحح به كلام سيويه أن يقال : هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد .

قلت : والذين رويت عنهم قراءة « أطهر » بالنصب هم الحسن ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان السدي . والحسن مولى الأنصار مدني ، وزيد بن علي بن الحسين مدني ، وعيسى بن عمر ثقيفي ، وسعيد بن جبير من أزد قريش ، أما محمد بن مروان فكوفي .

ابن مروان في ذه في اللحن<sup>(١)</sup> . يقول : لحن ، وهو رجل من أهل المدينة ، كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ : « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم<sup>(٢)</sup> » ، فنصب .

وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جملهم هو فصلا في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة « ما » إذا كانت ما لفظاً ، لأن هو بمنزلة أبوه ، ولكمهم جملوها في ذلك الموضع لفظاً كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليدس ، وإمما قياسها أن تكون بمنزلة كآئما وإمما . ومما يقوى ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول : « رجل خير منك<sup>(٣)</sup> » . ويقول : لا يستقيم أظن رجلاً خيراً منك ، فإن قلت : لا أظن رجلاً خيراً منك فحيد بالغ . ولا تقول : أظن رجلاً خيراً منك ، حتى تنفي وتجعله بمنزلة أحد ، فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ، لم يجز في النفي<sup>(٤)</sup> مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجرى مجراه من الواجب ، فهذا مما يقوى ترك الفصل .

(١) ط : « في هذه في اللحن » . وانظر مجالس ثعلب ٤٢٧ وتفسير أبي حيان ٥ : ٢٤٧ . وقال أبو حيان : « ورويت هذه القراءة عن مروان ابن الحكم » .

والكلام بعده ساقط من ط .

(٢) الآية ٧٨ من سورة هود .

(٣) الكلام بعده إلى كلمة « ولا تقول » ساقط من ط ثابت في الأصل ، ب .

(٤) ط : « في النكرة » .

## هذا باب أي

اعلم أن آياتاً مضافاً وغير مضاف بمنزلة مَنْ . ألا ترى أنك تقول : أيُّ أفضلُ ، وأيُّ القوم أفضلُ . فصار المضافُ وغيرُ المضافِ يجران مجرى مَنْ ، كما أن زيدا وزيداً مناة يجران مجرى عمرو ، فحالُ المضافِ في الإعرابِ والحسنِ والقبحِ كحالِ المفردِ . قال الله عزَّ وجلَّ : « أَيُّ مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١) » ؛ فحسُن كحسنة مضافا .

وتقول : أيها تشاء لك ، فتشأه صلةٌ لأيها حتى كمل اسمها ، ثم بنيت لك على أيها ، كأنك قلت : الذي تشاء لك (٢) . وإن أضمرت الفاء جاز وجزمت تشأ ، ونصبت أيها . وإن أدخلت الفاء قلت : أيها تشأ فلك ؛ لأنك إذا جازيت لم يكن الفعلُ وصلا (٣) ، وصار بمنزلة في الاستفهام إذا قلت أيها تشاء ؟

وكذلك « مَنْ » تجرى مجرى أي في الذي ذكرنا وتقع موقعه .

وسألتُ الخليل رحمة الله عن قولهم : اضرب أيهم أفضلُ ؟ فقال : القياسُ النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضلُ ، لأن آياتاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، [ كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ] .

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) ما بعده إلى « ونصبت أيها » ساقط من ط ثابت في بعض أصولها . وقال السيرافي تعليقا : فقال أراد : إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر . قال أبو سعيد : وليس كذلك ، إنما أراد : إذا أضمرت في الموضع الذي يجوز إضماره ، على ما ستقف عليه في باب المجازاة ، وكان حكمه أن تنصب أيها بفعل الشرط وتجزم فعل الشرط .

(٣) ط : لا فان أدخلت الفاء جزمت فقلت : أيها تشأ فلك ؛ من قبل أنك إذا جازيت لم يكن الفعلُ وصلا .

وحدثنا هارون<sup>(١)</sup> أن ناساً، وهم الكوفيون<sup>(٢)</sup> يقرءونها: «مَنْ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا»، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تُنزل أياً ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام.

وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل، وشبهه بقول الأخطل<sup>(٣)</sup>: ٣٩٧  
ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم<sup>(٤)</sup>

(١) هو هارون بن موسى القارىء الأعور النحوى صاحب القرآن والعربية، كان يهودياً فأسلم، وروى له البخارى ومسلم. توفى في حدود السبعين ومائة. إنباه الرواة ٣: ٣٦١.

وانظر ما سبق في تقديم الجزء الأول من سيبويه ص ١٣.

(٢) ط: «وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرءونها». والكوفيون هم عاصم، وحمزة، والكسائي.

(٣) ديوانه ٨٤ وابن الشجرى ٧: ٢٩٧ وابن يعيش ٣: ١٤٦/ ٧: ٨٧ والإنصاف ٧١٠ والخزانه ٢: ٥٥٣ ط: «بقوله» فقط. ولم يعوض له الشنتمرى بنسبة أو شرح في الشواهد المطبوعة، لكن صاحب الخزانة أثبت شرحه، وهذا دليل على نقص النسخة التي نشرت على هامش طبعة بولاق من سيبويه.

(٤) أبيت بمعنى أصير؛ وروى: «ولقد أكون»، والفتاة: الجارية الشابة. بمنزل: بمنزلة مومونة. يريد أنه كان في شبابه محبوباً عند الفتيات.

وأبيت الثانية بمعنى السهر ليلاً. والخرج: الآثم، أو هو المضيق عليه. والشاهد فيه رفع حرج ومحروم، وكان وجه الكلام نصبهما على الحال. ووجه الرفع عند الخليل أن يحمل على الحكاية بتقدير فأبيت كالذى يقال له لا حرج =

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهدك إنك لرسول الله .

واضرب معلقة<sup>(١)</sup> . وأرى قولهم . اضرِبْ أيُّهم أفضلُ على أيُّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، و [ بمنزلة ] الفتحة في الآن [ حين قالوا من الآن إلى غد ] ، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجي أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً . وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضل فاضرب ، واضرب من أفضل ، حتى يدخل هو<sup>(٢)</sup> . ولا يقول : هات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن . فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل<sup>(٣)</sup> خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً . كما أن قولك : يا الله حين خالف<sup>(٤)</sup> سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكما أن ليس لما خالفت [ سائر الفعل ] ولم تصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال .  
وجاز إسقاط هو في أيُّهم كما كان : لا عليك<sup>(٥)</sup> ، تخفيفاً ، ولم يجر في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً .

= ولا محروم . ولا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ كما لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا هو قاعد ؛ لأنه ليس موضع تبعيض ولا قطع فلذلك حمله على الحكاية .

- ( ١ ) بعده في الأصل فقط : « يعني بقوله معلقة ، أي تعلقها فلا تعملها في شيء ، وتجعل أيُّهم أفضل على الاستفهام » .  
( ٢ ) ط : « واضرب الذي أفضل حتى يقول هو » .  
( ٣ ) ط : « استعمل » .  
( ٤ ) ط : « لما خالفت » .  
( ٥ ) ط : « وجاز سقوط هو في أيُّهم كما قال لا عليك » .



وأما الذين نصبوا فقساموه وقالوا : هو بمنزلة قولنا اضرب الذين أفضل ،  
إذا أثرنا أن نتكلم به (١) . وهذا لا يرفعه أحد .

ومن قال : أمرز على أيهم أفضل قال : أمرز بأيهم أفضل ؛ وهما سواء (٢) .  
فإذا جاء أيهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر (٣) رجع إلى الأصل  
و [ إلى ] القياس ، كما ردوا ما زيد إلاً منطلق إلى الأصل [ وإلى القياس ] .

وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في  
اضطرار . ولو ساغ هذا في الأسماء (٤) لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث  
[ تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث ] .

وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق (٥) . وسترى بيان ذلك  
في باب إن وأن إن شاء الله .

ومن قولها : اضرب أي أفضل . وأما غيرها فيقول : اضرب أيأ أفضل .  
ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلم في ذلك المضاف  
إلى قول العرب ذلك (٦) ، يعني أيهم ، وأجروا أيأ على القياس .

(١) يقال أثر أن يفعل كذا أثراً ، وأثر إشاراً ، أي فضل وقدم .  
(٢) ط : « وهما سواء » . السيرافي : كأنه قد سمع على أيهم أفضل أكثر  
من بأيهم ، أو المسموع هو على أيهم ، ويكون بأيهم قياساً عليه ، لأنه  
لا فرق بينهما .

(٣) ط : « ويكثر » .

(٤) في الأصل وب : « ولو اتسع هذا » فقط .

(٥) ط : « فلا يشبه أشهد إنك لزيد » .

(٦) ط : « ويسلم ذلك الضمة في المضافة لقول العرب ذلك » ، و « يعني

أيهم » ساقطة من ط .

ولو قالت العربُ اضربْ أَيْ لُفْضُ لِقَلْتَهُ ، ولم يكنْ بُدٌّ من متابعتهم .  
ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذِّ للنكر في القياس ، كما أنك لا تقيس  
على أمس أمسك ، ولا على أتقولُ أيقولُ ، ولا سائرَ أمثلةِ القول ، ولا على الآنَ  
آنك . وأشباه هذا كثيرٌ .

ولو جعلوا أيًّا في الانفراد بمنزلة مضافًا لكانوا خلقاءً إن كان بمنزلة  
الذي معرفةً أن لا ينون ؛ [ لأنَّ كلَّ اسم ليس يتمكَّن لا يدخله التنوينُ  
في المعرفة ويدخله في النكرة ] . وسترى بيان ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف  
إن شاء الله .

وسألته رحمه الله عن آيِّ وأيُّك كان شرًّا فأخزاه الله ؟ فقال : هذا  
كقولك : أخزى الله الكاذبَ مني ومنك ، إنما يريد منَّا . وكقولك :  
هو بيني وبينك ، تريد هو بيننا . فإنما أراد أيُّنا كان شرًّا ، إلاَّ أنهما لم يشتركا  
في أيٍّ ولكنه أخلصه (١) لكلِّ واحدٍ منهما . وقال الشاعر ، العباسُ ،  
ابن مرداس (٢) :

فأيُّ ما وأيُّك كان شرًّا فسبقَ إلى المقامةِ لا يراها (٣)

(١) في الأصل وب : « ولكنهما أخلصاه » ، والمراد أن المتكلم قد  
أخلص لفظ « أي » .

(٢) ط : « وقال الشاعر العباس بن مرداس » . وانظر ابن يعيش  
٢ : ١٣١ والخزانة ٢ : ٢٣٠ واللسان ( أيا ٥٩ ) .

(٣) المقامة ، بالضم : المجلس وجماعة الناس ، والمراد أعماه الله حتى صار  
يقاد إلى مجلسه . وفي الأصل : « إلى الرمية » وفي ب : « إلى الرخية » .  
ورواه الشنتمري : « إلى المنية » . ويروى : « فقيد إلى المقامة » . وجيء  
بالهاء لأنه دعاء ، فهو كالأمر في وجوب الفاء .

وقال خِدَاشُ بْنُ زُهَيْرٍ (١) :

ولقد عَلِمْتُ إِذَا الرَّجُلُ تَنَاهَزُوا أَيُّ وَأَيْكُمُ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ (٢)

وقال خِدَاشُ أَيْضاً (٣) :

فَأَبَى وَأَيْ ابْنَ الْحُصَيْنِ وَعَثَمَتْ غَدَاةَ النَّقِيئِ كَانَ عِنْدَكَ أَعْدَرًا (٤)

### هذا باب مجرى أي مضافاً على القياس

وذلك قولك : اضرب أيهم هو أفضل ، واضرب أيهم كان أفضل ،  
واضرب أيهم أبوه زيد . جرى ذا على القياس لأن « الذي » بحسن ها هنا .  
ولو قلت : اضرب أيهم عاقلٌ رفعت ، لأن الذي عاقلٌ قبيحةٌ (٥) .

= والشاهد فيه أفراد « أي » لكل واحد من اليمين وإخلاصهما له ،  
توكيدا . والمستعمل أضافتها إليهما معا ، فيقال « أينا » ، وما زائدة للتوكيد .

(١) ابن يعيش ٢ : ١٣٣ والسلف ( نهز ٢٨٩ ) .

(٢) تناهزوا : افترس بعضهم بعضاً في الحرب ، أي اتتهز كل منهم الفرصة  
من صاحبه فبادره . وفي الشنمري : « افترس » بالسين ، تحريف .

والشاهد فيه أفراد « أي » لكل من اليمين ، كما سلف في الشاهد السابق .  
(٣) في الأصل ، ب : « خدش بن زهير » .

(٤) في الأصل و ب : « أي » بالحرم . وفي الأصل : « وععب » ،  
وفي ب : « وععبن » . وفي ط : « إذا ما التقينا » ، وما أثبت من الأصل و ب  
يطابق معظم أصول ط . وفي ط : « كان بالحلف أعذرا » ، وهي إحدى روايتي  
الشنمري . وفي ب : « كان عندك أعذرا » . والحلف : تعاقد القوم واصطلاحهم .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله .

(٥) في الأصل و ب : « قبيح » .

فإذا أُدخِلتَ هو<sup>(١)</sup> نصبتَ لأنَّ الذي هو عاقلٌ حسنٌ . ألا ترى أنَّك<sup>(٢)</sup> لو قلت : هذا الذي هو عاقلٌ ، كان حسناً .

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً . [ وهذه قليلة ] ، ومن تكلم بهذا<sup>(٣)</sup> فقياسه اضرب أيهم قائلٌ لك شيئاً .

قلتُ : أفيقال : ما أنا بالذي منطلقٌ ؟ فقال : [ لا . فقلتُ : فما بالُ المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه ] إذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلاً ، وكان طوله عوضٌ من ترك هو . وقل من يتكلم بذلك .

### هذا باب أي مضافاً الى ما لا يكمل اسماً الاً بصلة

فمن ذلك قولك : اضرب أي من رأيتَ أفضلُ . فمن كملَ اسماً برأيتَ ٤٠٠ فصار بمنزلة القوم ، فكأنك قلت : أي القوم أفضلُ ، وأيهم أفضلُ ، وكذلك أي الذين رأيتَ في الدار أفضلُ . وتقول : أي الذين رأيتَ في الدار أفضلُ ؟ لأنَّ رأيتَ من صلة الذين<sup>(٤)</sup> ، وفيها متصله برأيتَ ، لأنك ذكرتَ موضع الرؤية ، فكأنك قلتَ أيضاً : أي القوم أفضلُ وأيهم أفضلُ ؛ لأنَّ فيها لم تغير الكلام<sup>(٥)</sup> عن حاله . كما أنك إذا قلت : أي من رأيتَ قومه أفضلُ ؟

( ١ ) ط : « فان قلت اضرب أيهم هو عاقل » .

( ٢ ) الكلام بعد « نصبت » الى هنا ساقط من الأصل و ب ، وبدله فيهما : « لأنك » .

( ٣ ) ط : « بها » .

( ٤ ) ط : « وأي من رأيت في الدار أفضل لأن رأيت صلة » . بدل « وكذلك أي » . الخ .

( ٥ ) ط : « لا تغير الكلام » .

كان بمنزلة [ قولك ] : أى من رأيتَ أفضلُ . فالصلةُ معمّلةٌ وغيرَ معمّلةٍ في القومِ سواها .

وتقول : أى من في الدار رأيتَ أفضلَ ، وذلك لأنك جعلت في الدار صلةً فتمّ المضافُ إليه أى اسمًا ، ثم ذكرتَ رأيتَ ، فكأنك قلت : أى القومِ رأيتَ أفضلَ ، ولم تجعل في الدارِ ها هنا موضعاً للرؤية .

[ وتقول : أى من في الدار رأيتَ أفضلُ ، كأنك قلت : أى من رأيتَ في الدار أفضلُ ] . ولو قلت أى من في الدار رأيتَه زيدٌ ، إذا أردت أن تجعل في الدارِ موضعاً للرؤية لجاز . ولو قلت : أى من رأيتَ في الدار أفضلُ ، قدّمتَ أو أخرتَ سواها ] .

وتقول في شيء منه آخر : أى من إن يأتنا نُعطيه نُكرِمُه . فهذا إن جعلته استفهاماً فأعراه بالرفع ، وهو كلام صحيح ، من قبل أن يأتنا نُعطيه صلةٌ لمن فكل اسمًا . ألا ترى أنك تقول من إن يأتنا نُعطيه بنو فلانٍ ، كأنك قلت : القومُ بنو فلانٍ ، ثم أضفتَ أيًا إليه ، فكأنك قلت : أى القومِ نُكرِمُه [ وأيهم نُكرِمُه ] ؟

فإن لم تدخلِ الهاء في نُكرِمٌ<sup>(١)</sup> نصبتَ ، كأنك قلت : أيهم نُكرِمٌ . فإن جعلتَ الكلامَ خبراً فهو محالٌ ؛ لأنه لا يحسن [ أن تقول ] في الخبير : أيهم نُكرِمُه .

ولكنك إن قلتَ<sup>(٢)</sup> أى من إن يأتنا نُعطيه نُكرِمٌ تُهينُ ، كان

(١) في الأصل و ب : « نُكرِمُه » .

(٢) في الأصل و ب : « فإن قلت » .

في الخبر كلاماً ، لأنَّ أَيْهَمَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فِي الْخَبْرِ ، فَصَارَ تَكْرِمُ صَلَاةٍ ، وَأَعْلَتْ  
تُهْنِئَةً ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الَّذِي نُكْرِمُ تَهْنِئَةً .

وتقول : أَيٌّ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَعْطُهُ نُكْرِمُ تَهْنِئَةً ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْهَمَ  
نُكْرِمُ تَهْنِئَةً .

وتقول : أَيٌّ مَنْ يَأْتِنَا يَرِيدُ صَلَاتِنَا فَنَحْدُثُهُ ، فَيَسْتَحِيلُ فِي وَجْهِهِ وَيَجُوزُ  
فِي وَجْهِهِ .

فَأَمَّا الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ فِيهِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ يُرِيدُ فِي مَوْضِعٍ مُرِيدٍ إِذَا كَانَ  
حَالاً فِيهِ وَقَعَ الْإِتْيَانُ ، لِأَنَّهُ مَعْلُوقٌ بِسَاتِنِنَا ، كَمَا كَانَ فِيهَا مَعْلُوقاً بِرَأَيْتَ فِي :  
أَيٌّ مَنْ رَأَيْتَ فِي الدَّارِ أَفْضَلُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْهَمَ فَنَحْدُثُهُ . فَهَذَا لَا يَجُوزُ  
فِي خَيْرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ .

وَأَمَّا الْوَجْهِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ فَأَنْ يَكُونَ يُرِيدُ مَبْنِياً عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَيَكُونَ  
يَأْتِنَا الصَّلَاةَ . فَإِنْ أُرِدْتَ ذَلِكَ كَانَ كَلَاماً ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْهَمَ يَرِيدُ صَلَاتِنَا  
فَنَحْدُثُهُ [ وَفَنَحْدُثُهُ إِنْ أُرِدْتَ الْخَبَرَ ] .

وَأَمَّا أَيٌّ مَنْ يَأْتِنَا فَنَحْدُثُهُ فَهُوَ مَحَالٌ . لِأَنَّ أَيْهَمَ فَنَحْدُثُهُ مَحَالٌ . فَإِنْ أَخْرَجْتَ  
الْفَاءَ [ قُلْتَ : أَيٌّ مَنْ يَأْتِنِي نُحْدُثُهُ ] ، فَهُوَ كَلَامٌ فِي الْاسْتِفْهَامِ ، مَحَالٌ  
فِي الْإِخْبَارِ .

وتقول : أَيٌّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَعْطُهُ تَأْتِي يَكْرِمُكَ . وَذَلِكَ  
أَنْ مِنَ الثَّانِيَةِ صَلَاتِنَا إِنْ يَأْتِنَا نَعْطُهُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :  
أَيٌّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ تَأْتِي يَكْرِمُكَ ، فَصَارَ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ صَلَاةً لِمَنْ  
الْأُولَى ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْهَمَ تَأْتِي يَكْرِمُكَ .

فجميع ما جاز وحسن في أيهم هاهنا جاز في : أي من إن يأتيه من إن يأتيه  
نُعْطِهِ يُعْطِهِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَيِّهِمْ .

وسألتُ الخليل رحمه الله عن [ قولهم ] : أَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ وَأَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ (١)  
فقال : إِذَا قُلْتَ أَيٌّ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ لَأَنَّ كُلًّا مَذْكَرٌ يَبْقَى لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوتِ  
و [ هو أيضا ] بِمَنْزِلَةِ بَعْضٍ ، فَإِذَا قُلْتَ أَيُّهُنَّ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَوْثُقَ الْأِسْمَ ،  
كَأَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ فِيهَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : كَلَّتْهُنَّ [ مَنْطَلِقَةٌ ] .

هذا باب أيّ إذا كنت مستفهما بها عن نكرة

وذلك أن رجلاً لو قال : رأيتُ رجلاً قلتَ : أيّاً؟ فإن قال : رأيتُ رجلين  
قلتَ : أيّين؟ وإن قال : رأيتُ رجلاً قلتَ : أيّين؟ فإن ألحقتَ يافتي  
[ في هذا الموضع ] فهي على حالها قبل أن تلحق يافتي .

وإذا قال رأيتُ امرأةً قلتَ : أيّةً يافتي؟ فإن قال : رأيتُ امرأتين  
قلتَ : أيّتين يافتي؟ فإن قال : رأيتُ نسوةً قلتَ : أيّاتٍ يافتي؟  
فإن تكلمتَ بجميع ما ذكرنا بجروراً جررتَ أيّاً، وإن تكلمتَ به مرفوعاً  
رفعتَ أيّاً، لأنك إنما تسألهم على ما وضع عليه المتكلم كلامه (٣) .

قلتُ : فإن قال : رأيتُ عبدَ الله أو مررتُ بعبدِ الله؟ قال : فإن  
الكلام أن [ لا تقول أيّاً، ولكن ] تقول : من عبدُ الله؟ [ وأيُّ عبدُ الله؟

(١) ط : « أَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ وَأَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ » .

(٢) ط : « لَوْ أَنَّ رَجُلًا » .

(٣) ط : « لِأَنَّكَ إِذَا تَسْتَفْهَمُ عَلَى مَا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ » .

لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع<sup>(١)</sup> ] ، كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيتُ عبدَ الله أن تقولَ منّا<sup>(٢)</sup> ؟ [ وكذلك لا يجوز إذا قال رأيتُ عبدَ الله أن تقولَ أياً ؟

ولا يجوز الحكايةُ فيما بعد أى كما جاز فيما بعد مَنْ ؛ وذلك أنه إذا قال رأيتُ عبدَ الله قلتُ : أى عبدُ الله ؟ وإذا قال : مررتُ بعبدِ الله قلتُ : أى عبدُ الله ؟

وإنما جازت الحكايةُ بعد مَنْ في قولك مَنْ عبدُ الله ، لأنَّ أياً واقعةٌ على كلِّ شيءٍ ، وهى للآدميينَ . ومَنْ أيضاً مُسَكَّنَةٌ في غير بابها ، فكذلك يجوز أن يجعل ما بعد مَنْ في غير بابها .

### هذا باب مَنْ إذا كنتَ مستفهما عن نكرة

اعلم أنك تتنى مَنْ إذا قلت رأيتُ رجلين كما تتنى أياً ، وذلك قولك : رأيتُ رجلين ، فتقولُ : مَنْينِ [ كما تقول أَيْنِ ] . وأتاني رجلان فتقولُ : مَنْانِ ، [ وأتاني رجالٌ فتقولُ : مَنْونَ ] . وإذا قال : رأيتُ رجلاً قلتُ : مَنْينَ ، كما تقول أَيْنِ . وإن قال رأيتُ امرأةً قلتُ : منه؟ كما تقول

(١) السيرا في ما ملخصه : وإنما فصلوا بين المعرفة والنكرة في المسألة فافتقروا في النكرة بذكر اسم واحد ، ولم يكتفوا في المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر ، لأن المسألة عنهما على وجهين مختلفين ، ففرقوا بينهما لذلك . فأما المسألة عن النكرة فلم تكن عن ذاتها لا عن صفتها ... والمسألة عن المعرفة إنما هي عن نعتها ، فلا بد من ذكرها لأن الجواب نعت ولا بد من ذكر المنعوت .

(٢) الكلام بعده إلى نهاية الباب ساقط من الأصل و ب ، والتكلمة من ط .



آيَةٌ . [ فَإِنْ وُصِّلَ قَالَ مَنْ يَأْتِي ، للواحد والاثنتين والجميع ] . وإن قال رأيتُ  
امرأتين قلتُ منتين كما قلتُ آيتين ، إلا أن النون مجزومةٌ . فإن قال :  
رأيتُ نساء قلتُ : مناتٌ كما قلتُ آياتٍ ، إلا أن الواحد يخالف أياً في موضع  
الجرِّ والرفع ، وذلك قولك : أتاني رجلٌ فتقول منو ، وتقول مررتُ برجلٍ  
[ فتقول ] مني . وسنبيئ وجه هذه الواو والياء في غير هذا الموضع إن شاء الله .

فأى في [ موضع ] الجرِّ والرفع إذا وقفتَ بمنزلة زيدٍ وعمرو ، وذلك  
لأن التنوين لا يلحق من في الصلة وهو يلحق أياً فصارت بمنزلة زيدٍ وعمرو  
وأمّا من فلا ينون في الصلة ، فجاء في الوقف مخالفاً . ٤٠٢

وزعم الخليل أن منه ومنتين ومناتٍ ومنين<sup>(١)</sup> كل هذا في الصلة  
مُسكَّن النون ، وذلك أنك تقول إذا قال رأيتُ رجلاً أو نساءً أو امرأةً  
أو امرأتين ، أو رجلاً أو رجلين : من يأتني .

وزعم الخليل رحمه الله أن الدليل على ذلك أنك تقول منو في الوقف ،  
ثم تقول من يأتني ، فيصير بمنزلة قولك من قال ذلك ؟ فتقول : من يأتني إذا عنيت  
جميعاً ، كأنك تقول من قال ذلك ، إذا عنيت جماعةً . وإنما فارق بابُ  
من باب أي أن أياً في الصلة يثبت فيه التنوين ، تقول : أيُّ ذا وأيةٌ ذه<sup>(٢)</sup> .  
وزعم أن من العرب ، وقد سمعناه من بعضهم ، من يقول<sup>(٣)</sup> : أيون

(١) ط : « منتين ومنه ومناتٍ ومنين ومنين » .

(٢) في الأصل وب : « هذه » .

(٣) في الأصل وب : « وقد زعموا أن بعض العرب يقولون » ، لكن

في ب : « يقول » .

هؤلاء ، وأيان هذان . فأىُّ قد تُجْمَعُ في الصلّة وتضاف وتنتفى وتنون ،  
ومن لا يَنْتفى ولا يُجْمَعُ في الاستفهام [ ولا يضاف ] ، وأىُّ منونٌ على كلّ  
حال في الاستفهام وغيره ، فهو أقوى .

وحدثنا يونس أن ناساً<sup>(١)</sup> يقولون أبداً : منّا ومِنِّي ومَنو ، عنيتَ واحداً  
أو اثنين أو جميعاً في الوقف<sup>(٢)</sup> . فمن قال هذا قال أيّاً وأيِّ وأيُّ [ إذا ] عنى  
واحداً أو جميعاً أو اثنين<sup>(٣)</sup> . [ فإن وصلَ نونٌ أيّاً . وإنما فعلوا ذلك بمن لأنهم  
يقولون : مَنْ قال ذلك ؟ فيعنون ما شاءوا من العدد . وكذلك أيُّ ، تقول  
أىُّ يقول ذلك ؟ فتعنى بها جميعاً وإن شاء عنى اثنين ] .

وأما يونس فإنه [ كان ] يقيس منه على أبيه ، فيقول : منةٌ ومنةٌ ومنةٌ ، إذا  
قال يافتى . وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أُنرَّ أن لا يغيّرهما في الصلّة .

وهذا بعيد<sup>(٤)</sup> ، وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ قاله مرّةً في شعر  
ثم لم يسمع بعده<sup>(٥)</sup> :

(١) ط : « أن قوما »

(٢) في الأصل و ب : « أو جماعة » فقط .

(٣) في الأصل و ب : « اثنين أو جماعة » .

(٤) السيراني : لأن قوله ضرب من منا ، استفهام عن الضارب وعن

المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام ، وقد قدم الفعل على الاستفهامين ،  
والاسم المستفهم به يتضمن حرف الاستفهام ، ولا يكون إلا صدراً . ولو رددناها  
إلى ما تضمنناه من حرف الاستفهام لصار تقديره : ضرب أزيدُ أعمراً ؟ وهذا  
باطل مضمحل .

(٥) ط : « ثم لم يسمع بعده مثله قال » . والبيت لسهير بن الحارث .

انظر نوادر أبي زيد ١٢٣ والحيوان ١ : ١٨٦ ، ٣٢٨ / ٦ : ١٩٧ والخصائص

١ : ١٢٩ والحزاة ٢ : ٣ والعين ٤ : ٤٩٨ ، ٥٥٧ وابن يعيش ٤ : ١٦ والمبع

٢ : ١٥٧ ، ٢١١ والأشمونى ٤ : ٩٠ ، ٢٢٠ والتصریح ٢ : ٢٨٣ .

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمَّوَا ظَلَامًا<sup>(١)</sup>  
 وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنْ مِّنَّا ؟  
 وهذا بعيد لا تسكلم به العرب<sup>(٢)</sup> ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير .  
 وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُّ أحد<sup>(٣)</sup> . فإِنَّمَا يَجُور مَنْوَنَ  
 يافتى على ذا .

وينبغي لهذا أن لا يقول مَنْوِي الوقف ، ولكن يجعله كَأَيَّ . وإذا قال  
 رأيتُ امرأةً ورجلاً ، فبدأت في المسألة بالمؤنث قلت : مَنْ وَمِنَّا ؛ لأنك تقول  
 مَنْ يافتى في الصلة في المؤنث . وإن بدأت بالذكور قلت مَنْ وَمِنَهُ ؟  
 وإنما جُمِعَت أَيُّ في الاستفهام [ ولم تُجْمَع في غيره ] لأنه إِنَّمَا الأصل ٤٠٣  
 فيها الاستفهام ، وهي فيه أكثر في كلامهم ، وإِنَّمَا تُشَبِّه الأسماء التامة التي لا تحتاج  
 إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام . وقد تشبه مَنْ بها في هذه المواضع<sup>(٤)</sup>  
 [ لأنها تجري مجراها فيها ] . ولم تقوَ قوَّة في أَيَّ<sup>(٥)</sup> لما ذكرت لك ، ولما  
 يدخلها من التنوين والإضافة<sup>(٦)</sup> .

- (١) يذكر أن الجن طرقتة وقد أوقد ناراً لطعامه . ويروى : « منون  
 قالوا : سِراة الجن » ، أي أشرفهم . عموا ، من وعم بهم بمعنى نعم ينعم ، أي نعم  
 ظلامكم ، فظلاماً نصب على التمييز . وبعده :  
 فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم زعيم : نحسد الإنس الطعاما  
 والشاهد فيه « منون » حيث جمعه في الوصل ضرورة ، وإِنَّمَا يجمع  
 في الوقف ، وهو جمع « من » .  
 (٢) ط : « لا تسكلم به العرب » .  
 (٣) وكان يونس إلى هنا ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .  
 (٤) في الأصل وب : « وقد تشبه من به في هذا الموضع » .  
 (٥) في الأصل ، ب : « ولم يفرقوا في أَيَّ » .  
 (٦) في الأصل وب « وما يدخله من التنوين والإضافة . وبعده فيما : =

هذا باب ما لا يحسن فيه من كما تحسن فيما قبله (١)

وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فنقول منأ، لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر (٢) رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده من يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك (٣) ممن يعرفه بعينه، إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ فكهوا أن يجري هذا مجرى النسكرة إذا كانا مفترقين. وكذلك رأيتُ ورأيتُ الرجل، لا يحسن [لك] أن تقول فيهما إلا من هو ومن الرجل (٤).

وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم (٥) فيقول: مع منين؟ وقد رأيتُ، فيقول: منأ أو رأيتَ منأ. وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه [عليه] المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضوع كما سأل حين قال رأيتُ رجلاً (٦)

== « يقول: لم يفرقوا في أي، إذا عنوا المؤنث والاثنين والجمع، في الوقف والوصل؛ كما فرقوا في من، لتكن أي. »

(١) ط: « ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله. »

(٢) ط: « ذكر. »

(٣) في الأصل و ب: « أنه. »

(٤) ط: « أو من الرجل. »

(٥) في الأصل و ب: « ذهب معهم. »

(٦) السيرافي: إنما جاز أن يقول مع منين وهو يستفهم عن الماء والميم في معهم، أو عن الماء في رأيتُ، لأن المتكلم بنى امر المخاطب على أنه عارف بالمكنى ولم يكن عارفاً به، فأورد مسألته على غير ما ذكره المتكلم. وكان السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به، وهو أن يقول ذهبنا مع رجال. الخ فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب، رده المخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به.

## هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب

إذا استفهت عنه بمن

اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً : من زيداً ؟  
وإذا قال مررتُ بزیدٍ قالوا : من زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : من  
عبد الله (١) ؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال . وهو أقيسُ القولين .  
فأمّا أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول ،  
كما قال بعض العرب . دعنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده  
تمرّتان . وسمعتُ عربياً مرّة يقول لرجل سأله (٢) فقال : أليس قرشياً ؟  
فقال : ليس بقرشياً ، حكايةً لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً  
غالباً على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنه  
الأكثر في كلامهم ، وهو العلم الأول الذي به يتعارفون . وإنما يحتاج إلى الضفة  
إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة . وإنما حكى مبادرة للمسئول ، أو توكيداً  
عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به . [والكنية بمنزلة الاسم] .  
وإذا قال : رأيتُ أخا خالد لم يميز من أخا خالد (٣) إلا على قول من قال :  
دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً . والوجهُ الرفعُ لأنه ليس باسم غالب .  
وقال يونس : إذا قال رجلٌ : رأيتُ زيداً وعمراً ، أو زيداً وأخاه ،

(١) ط : « هذا زيد قالوا : من زيد » .

(٢) ط : « وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال » .

(٣) ط : « أخا زيد لم يميز أخا زيد » .

أو زيدا أبا عمرو ، فالرفعُ يردُّه إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد ، كما تردُّ ما زيدٌ إلا منطلقاً إلى الأصل . وأمّا ناسٌ فإنهم طاسوه فقالوا : تقول من أخو زيد وعمرو ، ومن عمراً وأخا زيد ، تنبّع الكلام بعضه بعضاً (١) . وهذا حسن (٢) . ٤٠٤

فإذا قالوا من عمراً ومن أخو زيد ، رفعوا أخا زيد ، لأنه قد انقطع من الأول بين الثاني الذي مع الأخ ، فكأنك (٣) قلت من أخو زيد ؟ كما أنك تقول تباله وويلاً ؛ وتباله وويلٌ له .

وسألت يونس عن : رأيتُ زيدَ بنَ عمرو فقال : أقول من زيدَ ابنَ عمرو ؛ [ لأنه بمنزلة اسم واحد . وهكذا ينبغي ، إذا كنت تقول يا زيدَ ابنَ عمرو ، وهذا زيدُ بنُ عمرو ، فنسقطُ التثنية . فأما من زيدَ الطويلُ فالرفع على كل حال ] ؛ لأن أصل هذا جرى للواحد (٤) [ لتعرفه له بالصفة ، فلما جاوز ذلك رده إلى الأعراف ] . ومن نون زيداً جعل ابنَ صفةً منفصلة ورفَع في قول يونس . فإذا قال رأيتُ زيداً قال : أيُ زيدٌ ، فليس [ فيه ] إلا الرفعُ ، يُجره على القياس . وإنما جازت الحكاية في من لأنهم لمن أكثر استعمالاً وهم [ ممّا ] يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره . وإن أدخلت الواو والغاء في من فقلت : فمن أو ومن ، لم يكن فيما بعده إلا الرفعُ .

(١) في الأصل و ب : « يتبع الكلام بعضه بعضاً » .

(٢) ط : « أحسن » .

(٣) ط : « فصار كأنك » .

(٤) في الأصل و ب : « أجرى كالواحد » .

هذا بابٌ مَنْ إذا أردت أن يضاف لك مَنْ تَسأل عنه

وذلك قولك : رأيتُ زيداً . فتقول : المَنِي . فإذا قال (١) رأيتُ زيداً  
وأمرأاً قلت : المَنِيين . فإذا ذكرَ ثلاثةً قلت : المَنِيين ، ونحمل الكلام  
على ما حمل عليه المَسئولُ إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً ، كأنك  
قلت : القرشي أم الثقيفي . فإن قال القرشي نصب ، وإن شاء رفع على هو ، كما قال  
صالح في : كيف كنت ؟

فإن كان المَسئولُ عنه من غير الإنس فالجوابُ الهنُ والهنّةُ ، والفلانُ  
والفلانةُ ؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين .

هذا باب إجراءهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين

كصلة اللذين ، وإذا عنيت جميعاً كصلة اللذين

فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَرِمْنَهُمْ مِنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٢) . ومن ذلك قول  
العرب (٣) فيها حدثنا يونس : مَنْ كانت أمك وأبهن كانت أمك ، ألحق [ تاء ]  
التأنيث لما عنى مؤنثاً (٤) كما قال : يَسْتَمِعُونَ [ إِلَيْكَ ] حين عنى جميعاً (٥) .  
وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ : ﴿ وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ  
لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٦) ، فجعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثاً . فإذا ألحقت التاء

(١) في الأصل و ب : « فإن قلت » .

(٢) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٣) في الأصل و ب : « ومثل ذلك » فقط .

(٤) في الأصل و ب : « لما عنى المؤنث » .

(٥) في الأصل و ب : « جماعة » .

(٦) الآية ٣١ من سورة الأحزاب . وهذه قراءة الجحدري والأسواري =

في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع . [قال الشاعر حين عني الاثنين ،  
وهو [ الفرزدق (١) :

تَعَالَ فَإِنَّ عَاهِدَتْنِي لَا تَخُونُنِي  
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَصْطَحِبَانَ (٢)

هَذَا بَابُ إِجْرَائِهِمْ ذَا وَحْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي

وليس يكون كالذئبي إلا مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة  
الذي ويكون ما حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد

٤٠٥

= ويعقوب في رواية، وكذا ابن عامر في رواية، ورويت عن أبي جعفر وشيبة  
ونافع . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٢٨ .

(١) ديوانه ٨٧٠ والخصائص ٢ : ٤٢٢ وابن السجري ٢ : ١١٣ وابن  
يعيش ٢ : ١٣٢ / ٤ : ١٣ والعيني ١ : ٤٦١ والمعم ١ : ٨٧ وشرح شواهد  
المغني ٢٨١ والأشئوني ١ : ١٥٣ .

(٢) وكذا رواه الشنتمري ، والرواية المشهورة : « تعش فإن عاهدتني » .  
وكان الفرزدق قد اجتزر شاة ثم أعجله السير فسار بها ، فجاء الذئب فحركها  
وهي مربوطة على بعير ، فأبصر الفرزدق الذئب وهو ينهشها ، فقطع رجل الشاة  
فرمى بها إليه ، فأخذها وتنحى ثم عاد ، فقطع له اليد فرمى بها إليه ، فلما أصبح  
القوم خبرهم الفرزدق بما كان . ويروى : « فإن واتقتني لا تخونتي » .

والشاهد فيه تنية « يصطحبان » حملا على معنى « من » لأنها كناية عن  
اثنين . وقد فرق بين من وصلتها بالنداء ، لأنه موجود في الخطاب وإن لم يذكره .  
وإن قدرت « من » نسكرة ويصطحبان صفة لها كان الفصل أسهل وأقيس .



أما إجراؤم ذَا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن.  
وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة<sup>(١)</sup> :

أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْمَا مَا يُجَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ<sup>(٢)</sup>  
وأما إجراؤم إِيَّاهُ مع مَا بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟  
فتقول : خيراً ، كأنك قلت : ما رأيت ؟

ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى ؟ فتقول : خيراً . وقال جل ثناؤه : « مَاذَا  
أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا<sup>(٣)</sup> » . فلو كان ذَا لغوا لما قالت العرب : عمداً تسأل؟

(١) ط : « وقال الشاعر لبيد » فقط . وانظر ديوانه ٢٥٤ ومعاني الفراء  
: ١٣٩ والمعاني الكبير ١٢٠١ والحزانة ١ : ٢/٣٣٩ : ٥٥٦ والمعنى ١ : ٧٠ ،  
٤٤٠ وشرح شواهد المغنى ٥٥ وابن الشجرى ٢ : ١٧١ ، ٣٠٥ وابن يعيش  
٣ : ١٤٩ / ٤ : ٢٣ والمخصص ١٤ : ١٠٣ واللسان ( ذو ، ذوات ، حول ) .

(٢) النحب : النذر . يقول : أسألوه عن هذا الذي هو فيه أهون نذر نذره على  
نفسه فرأى أنه لا بد من فعله ، أم هو ضلال وباطل من أمره . و « فيقضى »  
روى بالبناء للفاعل ، أى فيقتضيه ، وبالبناء للمفعول .

والشاهد فيه رفع « أنحب » وما بعده ، وهو مردود على « ما » فى  
قوله « ماذا » . فدل ذلك على أن ذا فى معنى الذى وما بعده من صلة ، فلا يمل  
فى الذى قبله . فافى موضع رفع بالابتداء ، فلذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام  
رداً عليها .

(٣) الآية ٣٠ من سورة النحل . وقرأ زيد بن على : « خير » بالرفع ،  
أى المنزل خير ، فتطابق هذه القراءة تأويل من جعل ذا موصولة ، ولا تطابق من جعل  
ماذا منصوبة ، لاختلافهما فى الإعراب . تفسير أبى حيان ٥ : ٤٨٧ ، ٤٨٨ .  
وانظر تفسير الآية ٢٤ من سورة النحل : « وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا :  
أساطير الأولين » فى ٥ : ٤٨٤ ، حيث قرأ الجمهور برفع « أساطير » وقرئ  
شاذاً « أساطير » بالنصب .

ولقوالوا : عمّ ذا تسألُ ، [ كأنهم قالوا : عمّ تسألُ ] ، ولكنهم جعلوا ما وذا  
اسماً واحداً ، كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً حين قالوا : إننا .  
ومثل ذلك كأنما وحيثما في الجزاء .

ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع ألبتة لكان الوجه في ماذا رأيتَ  
إذا أجاب أن يقول : خيرٌ . وقال الشاعر ، وسمعنا بعض العرب يقوله <sup>(١)</sup> :  
دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالغييب نبييني <sup>(٢)</sup>  
فالذي لا يجوز في هذا الموضع ، وما لا يحسن أن تلفيها .

وقد يجوز أن يقول الرجلُ : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : خيرٌ ، إذا جعل ما وذا  
اسماً واحداً <sup>(٣)</sup> كأنه قال : ما رأيتُ خيرٌ ، ولم يُجبه على رأيتَ .

ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحتَ ؟ [ فيقول ] : صالحٌ ، وفي من  
رأيتَ [ فيقول ] : زيدٌ ، كأنه قال : أنا صالحٌ ومن رأيتُ زيدٌ . والنصبُ  
في هذا الوجه ، لأنه الجوابُ ، على كلام المخاطب ، وهو أقربُ [ إلى ] أن

(١) ط : « وسمعناه من العرب الموثوق بهم » . وما اثبت من الأصل و ب  
يطابق ما في الخزانة . والبيت من الحسين ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى  
٦٩ عرضاً إلى المثقب العبدى ، وليس في قصيدته المفضلية ذات الرقم ٧٦ . وانظر  
الخزانة ٢ : ٥٥٤ والعيني ١ : ٤٨٨ وشرح شواهد المغنى ٢٤٣ والممع ١ : ٨٤  
واللسان ( ذا ٣٤٩ ) .

(٢) يقول : دعى ما علمته فإني سأتقيه لعلمي منه مثل الذي علمت ،  
ولكن نبييني بما غاب عنى وعنك مما يأتى به الدهر ، فلن تستطيعي معرفة ذلك .  
أى لا تمذليني فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالى في وجوه الفتوة ، ولا تخوفيني  
الفقر ؛ فلسنا نعلم ما يجبه لنا القدر .

والشاهد فيه جملة « ماذا » اسماً واحداً بمنزلة الذي .

(٣) « إذا جعل ما وذا اسماً واحداً » . ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .

تأخذه<sup>(١)</sup>. وقال عز وجل: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ»<sup>(٢)</sup>.  
وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذي رأيت: زيدا، لأن ما هنا معنى فعل  
فيجوز النصب ما هنا كما جاز الرفع في الأول.

٤٠٦

### هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام<sup>(٣)</sup>

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر<sup>(٤)</sup> أن يكون رأيه على  
خلاف ما ذكر.

فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيء. فإن  
كان مضموماً فهي واو، وإن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مفتوحاً فهي  
ألف، وإن كان ساكناً تحركه، لثلاث سكتن حرفان، فيتحرك كما يتحرك  
في الألف واللام الساكن مكسوراً، ثم تكون الزيادة تابعة له.

فمما تحرك من السواكن كما وصفت لك وتبعته الزيادة قول الرجل:  
ضربت زيدا، فتقول منكراً لقوله: أزيدنيه. وصارت [هذه] الزيادة

(١) في الأصل فقط: «أن تأخذه».

(٢) الآية ٢٤ من سورة النحل. وانظر ما مضى في الحاشية رقم ٣ ص ٤١٢.

(٣) السيراني ما ملخصه: هذا الباب كله في إثبات العلامة للإنكار،  
وجعل الإنكار على وجهين: أن ينكر كون ما ذكر كونه أو يبطله،  
كما إذا قال لك رجل: أذاك زيد، وزيد ممتنع إتيانه عندك فتسكبه لبطلانه.  
والوجه الآخر: أن يقول أذاك زيد، وزيد من عادته إتيانك، فينكر أن  
يكون ذلك إلا كما قال. فالمثال الأول معنى قوله أنكرت أن تثبت رأيه،  
والمثال الثاني معنى قوله أن تنكر أن يكون على خلاف ما ذكر.

(٤) ط: «أو أنكرت».

عَلَمًا لهذا المعنى ، كَعَلِمَ النَّدْبَةَ ، وَتَحَرَّكَ النُّونُ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ ،  
وَلَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ .

فَإِنْ ذَكَرَ الْاسْمَ مَجْرُورًا جَرَّرْتَهُ ، أَوْ مَنْصُوبًا نَصَبْتَهُ ، [أَوْ مَرْفُوعًا رَفَعْتَهُ ،  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ إِذَا قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا : أَزِيدُنِيهَ ؟ وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : أَزِيدُنِيهَ ؟  
وَإِذَا قَالَ هَذَا زَيْدٌ : أَزِيدُنِيهَ ؟ ] ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُهُ عَمَّا وَضَعَ كَلَامَهُ عَلَيْهِ .

وَقَدْ يَقُولُ لَكَ الرَّجُلُ : أَتَعْرِفُ زَيْدًا ؟ فَتَقُولُ : أَزِيدُنِيهَ . إِمَّا مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ  
أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِمَّا عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ .

وَسَمِعْنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ قِيلَ لَهُ : أَمْتَجِرُجُ إِنْ أَخَصَبَتِ الْبَادِيَةُ ؟  
فَقَالَ : أَنَا لِنِيهِ ؟ ! مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ أَنْ يَجْرُجَ .

وَيَقُولُ : قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : أَزِيدُنِيهَ ؟ غَيْرَ رَادًّا عَلَيْهِ مَتَمَجِّبًا  
أَوْ مُنْكَرًا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى غَيْرِ أَنْ يَقْدِمَ ؛ أَوْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ  
قَدِمَ فَقُلْتَ : أَزِيدُنِيهَ ؟

فَإِنْ قُلْتَ مَجِّبًا لِرَجُلٍ قَالَ : قَدْ لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا قُلْتَ : أَزِيدًا وَعَمْرُنِيهَ ؟  
تَجْعَلُ الْعَلَامَةَ فِي مَنْهَيِ الْكَلَامِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا :  
أَضْرَبْتُ عَمْرَاهُ (١) ؟ وَإِنْ قَالَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ قُلْتَ : أَزِيدًا الطَّوِيلَاهُ ؟  
تَجْعَلِيهَا فِي مَنْهَيِ الْكَلَامِ .

وَإِنْ قُلْتَ (٢) : أَزِيدًا يَا فُتَى ، تَرَكَتَ الْعَلَامَةَ كَمَا تَرَكَتَ الْعَلَامَةَ التَّائِيثَ وَالْجَمْعَ  
وَحَرْفَ اللَّيْنِ فِي قَوْلِكَ : مَنَّا وَمَنِّي وَمَنُّوْ ، حِينَ قُلْتَ يَا فُتَى ، وَجَعَلْتَ يَا فُتَى بِمَنْزِلَةِ

(١) ط : « إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا : أَضْرَبْتُ عَمْرَاهُ » عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ « عَمْرًا »

لَا « عَمْرُو » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَب : « قَالَ » .

ماهو في مَنْ حين قلت مَنْ يا فتى ، ولم تقل مَنْبِن ولا مَنَّة ولا مَنِي ، أذهبت هذا في الوصل ، وجعلت يَا فتى بمنزلة ما هو من مسألتك (١) يمنع هذا كله ، وهو قولك مَنْ وَمَنَّة إذا قال رأيت رجلاً وامرأة . فَفَنَّهُ قد مَنَعَتْ مَنْ من حروف اللين ، فكذلك هو هاهنا يمنع كما يمنع ما كان في كلام المسئول العلامة من الأول . ولا تدخل في يَا فتى العلامة (٢) لأنه ليس من حديث المسئول فصار هذا بمنزلة الطويل حين منع العلامة زَيْداً كما منع مَنْ ما ذكرت لك ؛ وهو كلام العرب (٣) .

ومما تُتبعه هذه الزيادة من المتحرّكات ، كما وصفت لك قوله : رأيتُ عُثْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانَاهُ ، ومررتُ بعُثْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانَاهُ ، ومررتُ بِعُثْمَانَ فتقول : أُحْدَامِيهِ ، وهذا عُثْرُ فتقول : أُعْرُوهُ ، فصارت تابعة كما كانت الزيادة التي في وأُعْلَامَهُوهُ تابعة .

واعلم أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم « إن » فيقول : ٤٠٧ أُعْرُوْ إِنْهِيْه ، وأزِيدُ إِنْهِيْه ، فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً ، كما قالوا : ما إن ، فأكدوا بإن (٤) . وكذلك أوضحوا بهاها هنا ، لأن في العلم الهاء ، والهاء خفية ، والياء كذلك ، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدها الهاء وحرف اللين (٥) كانوا مستغنيين بهما (٦)

(١) ط : « في مسألتك » .

(٢) ط : « ولا تدخل العلامة في يا فتى » .

(٣) ط : « وهو قول العرب » .

(٤) في الأصل و ب : « فأكد بأن » .

(٥) في الأصل و ب : « وحروف اللين » .

(٦) بعده في كل من الأصل و ب عنوان هو تكرر لعنوان الباب :

« هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام » . وواضح أنه مقحم على نص الكتاب .

ومما زادوا به الهاء بياناً قولهم : اضربه .  
 وقالوا في الياء في الوقف : سَعِدِجٌ بريدون سَعْدِي .  
 فإنما ذكرت لك هذا لتعلم أنهم قد يطلبون إيضاحها بنحو من هذا الذي  
 ذكرت لك .

وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى كما تركت علامة الندبة .  
 وقد يقول الرجل : إني قد ذهبت ، فتقول : أذهبتوه ؟ ويقول :  
 أنا خارج ، فتقول : أنا إني ، تلحق الزيادة ما لفظ به ، وتحكيه مبادرة له وتبيناً  
 أنه يُكْرَمُ عليه ما تكلم به ، كما فعل ذلك في : مَنْ عَبَدَ اللَّهَ ؟ وإن شاء  
 لم يتكلم بما لفظ به ، وألحق العلامة ما يصحح المعنى ، كما قال حين قال (١) :  
 أخرج إلى البادية : [ أنا إني ] .

وإن كنت متبثاً مسترشداً إذا قال ضربت زيداً ، فإنك لا تلحق  
 الزيادة . وإذا قال ضربته فقلت : أقلت ضربته ؟ لم تلحق الزيادة أيضاً ؛  
 لأنك إنما أوقعت حرف الاستفهام على قلت ، ولم يكن من كلام المسئول ، وإنما  
 جاء على الاسترشاد ، لا على الإنكار .

---

(١) ط : « قلت » .

فهرس  
الجزء الثاني





فهرس  
الجزء الثانى

صفحة	
٥	هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها .. .. .
	» بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة وقطع المعرفة
١٤	من المعرفة مبتدأة .. .. .
١٨	» ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه .. .. .
	» ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان
٢٢	لشيء من سببه .. .. .
٢٣	» الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة .. .. .
	» ما جرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء
٢٤	التى لا تكون صفة .. .. .
	» ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة
٢٨	تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه .. .. .
	» ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من
	الصفات التى ليست بعمل وما أشبه ذلك مجرى الفعل
٣٦	اذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتيا .. .. .
	» اجراء الصفة فيه على الاسم فى بعض المواضع
	أحسن وقد يستوى فيه اجراء الصفة على الاسم وأن
٤٩	تجعله خبرا فتنصبه .. .. .
٥٧	» ما ينصب فيه الاسم لانه لاسبيل له الى أن يكون صفة
٦٠	» ما ينتصب لانه حال صار فيها المستول والمستول عنه
٦٢	» ما ينتصب على التعظيم والمدح .. .. .
٧٠	» ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه .. .. .
	» ما ينتصب لانه خير للمعروف المبني هو على ما قبله من
٧٧	الأسماء المبهمة .. .. .
٨١	» ما غلبت فيه المعرفة النكرة .. .. .
٨٣	» ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة .. .. .

صفحة

	هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه	
٨٦	الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ .. . . . .	
	» ما ينتصب فيه الخبر لأنه خير لمعروف يرتفع على الابتداء	»
٨٨	قدمته أو آخرته .. . . . .	
٩٣	» هن المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة	»
١٠٠	» ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم .. . . . .	
١٠٥	» ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة .. . . . .	
١١٠	» ما لا يكون الاسم فيه الا نكرة .. . . . .	
	» ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف	»
١١٤	ولا تكون وضفا .. . . . .	
١١٧	» ما ينتصب لأنه قبيح ان يكون صفة .. . . . .	
١١٨	» ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو .. . . . .	
	» ما ينتصب لأنه قبيح ان يوصف بما بعده ويبني	»
١٢٢	على ما قبله .. . . . .	
١٢٥	» ما يثنى فيه المستقر توكيدا .. . . . .	
١٢٦	» الابتداء .. . . . .	
١٢٨	» ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده .. . . . .	
١٢٩	» من الابتداء يضم فيه ما يبني على الابتداء .. . . . .	
١٣٠	» يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا	»
	» الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل	»
١٣١	فيما بعده .. . . . .	
١٤١	» ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة	»
	» ما يكون محمولا على ان فيشاركه فيه الاسم الذي وليها	»
١٤٤	» ويكون محمولا على الابتداء .. . . . .	
١٤٧	» ما تستوى فيه الحروف الخمسة .. . . . .	
	» ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه اذا صار	»
١٤٧	» ما قبله مبنيا على الابتداء .. . . . .	
١٥٦	» كم .. . . . .	
١٧٠	» ما جرى مجرى كم في الاستفهام .. . . . .	

## صفحة

- هذا باب ما ينصب نصب كم اذا كانت منونة في الحبر والاستفهام ١٧٢
- » ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .. ١٧٤
- » مالا يعمل في المعروف الا مضمرا .. ١٧٥
- » **النساء** .. ١٨٢
- » لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا ولا يقع في موقعه ..
- غير المفرد .. ١٨٨
- » ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون ..
- وصفا للأول ولا عطفا عليه .. ١٩٤
- » ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد .. ٢٠٣
- » ما يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الأول ..
- بمنزلة الآخر .. ٢٠٥
- » اضافة المنادى الى نفسك .. ٢٠٩
- » ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك قبل المضاف اليه ٢١٣
- » ما يكون النداء فيه مضافا الى المنادى بحرف الاضافة ٢١٥
- » ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا وهو ..
- غير مدعو .. ٢١٨
- » **الندبة** .. ٢٢٠
- » ما تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها .. ٢٢٤
- » مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب .. ٢٢٥
- » مالا يجوز ان يندب .. ٢٢٧
- » يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممتول وآخر ..
- الاسمين مضموم الى الأول بالواو .. ٢٢٩
- » الحروف التي ينه بها المدعو .. ٢٢٩
- » ما جرى على حرف النداء وصفا له .. ٢٣١
- » من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء .. ٢٣٣
- » **الترخيم** .. ٢٣٩
- » ما أواخر الأسماء فيه الهاء .. ٢٤١
- » يكون فيه الاسم بعد ما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم ..
- يتصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط .. ٢٤٥

صفحة	
	هذا باب اذا حذف منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن
٢٤٩	فيه الهاء أبدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء
	» ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة
٢٥٦	حرف واحد زائد .. .. .
	» يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة
٢٥٩	زائد وقع وما قبله جميعا .. .. .
٢٦٠	تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف .. .. .
٢٦١	تكون الزوائد فيه أيضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف
	» ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة
٢٦٢	رجعت حرفا .. .. .
	» يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقى
٢٦٣	ساكنان .. .. .
	» الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين كانا
	بأثنين فضم أحدهما الى صاحبه فجعلنا اسما واحدا بمنزلة
٢٦٧	عنتريس وحلكوك .. .. .
٢٦٩	» ما رخت الشعراء في غير النداء اضطرابا .. .. .
٢٧٤	» المنفى بلا .. .. .
٢٧٦	» المنفى المضاف بلام الاضافة .. .. .
٢٨٧	» ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية .. .. .
٢٨٨	» وصف المنفى .. .. .
٢٨٩	» لا يكون الوصف فيه الا منونا .. .. .
	» ما جرى على موضع المنفى لا على الحرف الذي عمل
٢٩١	في المنفى .. .. .
	» مالا تغير فيه الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل
٢٩٥	ان تدخل لا .. .. .
٣٠٠	» لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع .. .. .
	» ما اذا الحقته لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل
٣٠١	ان تلحق .. .. .
	» الاستثناء .. .. .

## صفحة

٣١٠	.. .. .	ما يكون استثناءً بالا	هذا باب
٣١١	.. .. .	ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه	» »
٣١٥	.. .. .	ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم	» »
٣١٩	.. .. .	النصب فيما يكون مستثنى بدلا	» »
٣١٩	.. .. .	يختار فيه النصب لان الآخر ليس من نوع الأول	» »
٣٢٥	.. .. .	مالا يكون الا على معنى ولكن	» »
٣٢٩	.. .. .	ما تكون فيه ان وان مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الاسماء	» »
٣٣٠	.. .. .	لا يكون المستثنى فيه الا وصفا	» »
٣٣١	.. .. .	ما يكون الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير	» »
٣٣٥	.. .. .	ما يقدم فيه المستثنى	» »
٣٣٨	.. .. .	تثنية المستثنى	» »
٣٤٢	.. .. .	ما يكون مبتدأ بعد الا	» »
٣٤٣	.. .. .	غير	» »
٣٤٤	.. .. .	على موضع غير لا على ما بعده غير	» »
٣٤٤	.. .. .	يحذف المستثنى فيه استخفافا	» »
٣٤٧	.. .. .	لا يكون وليس وما أشبههما	» »
٣٥٠	.. .. .	مجري علامات المضميرين وما يجوز فيهن كنهن	» »
		استعمالهم الاضمار الذي لا يقع موقع ما يضم في الفعل	» »
٣٥٢	.. .. .	اذا لم يقع موقعه	» »
٣٥٥	.. .. .	علامة المضميرين المنصوبين	» »
٣٥٦	.. .. .	استعمالهم ايا اذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا	» »
٣٦٠	.. .. .	الاضمار فيما جرى مجرى الفعل	» »
٣٦٢	.. .. .	علامة اضمار المجرور	» »
٣٦٣	.. .. .	اضمار المفعولين اللذين تسمى اليهما فعل الفاعل	» »
٣٦٦	.. .. .	لا تجوز فيه علامة المضمير المخاطب	» »
٣٦٨	.. .. .	علامة اضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم	» »
		ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله اذا أظهر	» »
٣٧٣	.. .. .	بعده الاسم	» »
٣٧٦	.. .. .	ما ترده علامة الاضمار الى أصله	» »

صفحة	
	هذا باب ما يحسن ان يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح
٣٧٧	ان يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه . . . . .
٣٨٣	» » مالا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر . . . . .
	» » تكون فيه أنت ونحن وهو وهى وهم وهن وأنتن وهما
٣٨٥	وأنتما وأنتم وصفا . . . . .
٣٨٧	» » من البديل أيضا . . . . .
٣٨٩	» » ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا
٣٩٥	» » لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا . . . . .
٣٩٨	» » أى . . . . .
٤٠٣	» » مجرى أى مضافا على القياس . . . . .
٤٠٤	» » أى مضافا الى مالا يكمل اسما الا بصفة . . . . .
٤٠٧	» » أى اذا كنت مستفهما بها عن نكرة . . . . .
٤٠٨	» » من اذا كنت مستفهما عن نكرة . . . . .
٤١٢	» » مالا تحسن فيه من كما تحسن فيما قبله . . . . .
	» » اختلاف العرب فى الاسم المعروف الغالب اذا استفهمت
٤١٣	عنه بمن . . . . .
٤١٥	» » من اذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه . . . . .
٤١٦	» » اجرائهم ذا وحده بمنزلة الذى . . . . .
٤١٩	» » ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام . . . . .